المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

استشهاد ابن هشام بالقراءات الشاذة في (مغني اللبيب)

دراسة نحوية تحليلية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب
فرع اللغة وآدابها / تخصص نحو و صرف

إعداد الطالبة

مزنة العوني غصاب الخمشي

إشراف الدكتور

محمد بن عبدالعزيز العميريني

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعودالإسلامية

١٤٣٣هـ/٢٠١٢م

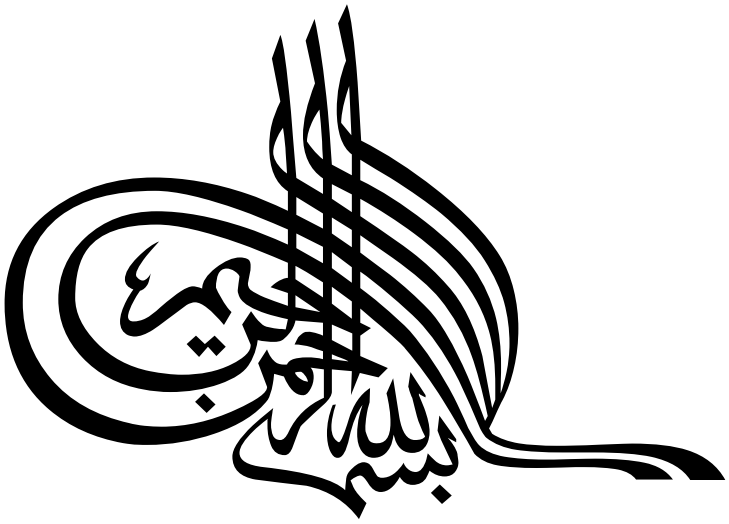
بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وتقدير

قال تعالى: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾[1].

بعد حمد الله -سبحانه وتعالى- وشكره على إتمام البحث، أتوجه بالشكر والتقدير والاحترام الفائق إلى تلك الأرواح الطاهرة التي أحبتني بكل صدق فدعت لي بالتوفيق والتيسير والسداد.

- فإلى من علمني وربّاني.. رمز العطاء.. والدي الغالي
- إلى نبع الحنان والعطف الذي لا ينضب.. والدتي الغالية
- إلى مَنْ شدوا أزري وكانوا لي سندًا.. إخوتي الأعزاء
- إلى أستاذي الفاضل الدكتور/ محمد عبد العزيز العميريني المشرف على رسالتي لما قدمه لي من جهد علمي وما منحني من وقته الثمين وما أبداه لي من نصح وإرشاد لأصل بهذا الإنجاز العلمي إلى ما هو عليه الآن..
- إلى أستاذتي الفاضلة، والأم الحنونة الدكتورة/ البندري العجلان لما أبدته لي من نصح وآراء سديدة، وما قدمته لي من العون والمساعدة فترة إعداد البحث أبقاها الله سندًا للعلم والعلماء.
- إلى القائمات على جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
- إلى عميدة الدراسات العليا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.
- إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول تحكيم بحثي هذا.

وكما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من دعا لي بظهر الغيب، وأعانني على إنجاز هذا البحث، فأسأل الله أن يجازي الجميع على ما بذلوا، فجزاء الله خير وأبقى.

---

(١) سورة إبراهيم: ٧.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه وعلى آله، وصحابته أفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم، وبعد:

فتُعَدُّ القراءاتُ القرآنيةُ مصدرًا أصيلاً من مصادرِ التَّقْعِيدِ النَّحْوِي، غيرَ أنَّ كثيرًا من الدراسات المعاصرة قد اختلفت في تحديدِ الأثرِ المباشر للقرآن الكريم، وقراءاته في النحو العربي، كما أنَّ نظرتَها النقدية لِمنهج قدماءِ النُّحاة في الاحتجاجِ بالقراءات قد تفاوتت، الأمر الذي حَدَا ببعض الدراسات للفَصْلِ في الحُكْمِ بين القراءاتِ المتواترة والمشهورة اعتمادًا على المقاييسِ التي وضعها علماءُ القراءات، وما اشترطوه في القراءة من سلامةِ وصِحَّةِ السند وموافقةِ وَجْهٍ من أَوْجُهِ العربية المعتبرة، وغير ذلك.

يقولُ السيوطي: «أما القرآنُ فكل ما ورد أنه قُرِئ به جاز الاحتجاجُ به في العربية، سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا، وقد أَطْبَقَ الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تُخالف قياسًا معروفًا، بل لو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحَرفِ بعينه، وإن لم يَجُزِ القياسُ عليه، كما يُحتج بالمُجْمَعِ على وروده - مع مخالفتِه في القياس - في ذلك الواردِ بعينه، ولا يُقاسُ عليه...»[(١)].

ومن بين النحويين الذين اهتموا بالقراءات: ابن هشام في كتابه مغني اللبيب؛ ولهذا جاءت هذه الدراسة المُعَنْوَنَة بـــ:«استشهاد ابنِ هشام بالقراءاتِ الشاذة في مغني اللبيب» لترصد أساليب الاستشهاد عند ابن هشام في عدد من القراءات الشاذة التي وردت في كتاب مُهِم من كُتُبِ النحاة، اهتم مؤلفُه فيه بالاستشهادِ بالقراءة الشاذة بما يتناسب مع القاعدة النحوية، وتأويل ما خالفَها بوَجْهٍ من أَوْجُهِ التأويل المناسبة، دون التصريح بقَدْحٍ في القُرَّاء أو تَلْحِينِهِم.

ويكفي شهادة العلماء في ابن هشام : «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم في النحو أنحى من سيبويه.»[(٢)]، وقال الآخر: ((فقد اعتمد صاحبه كثيرًا على

---

(١) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو ٧٥.
(٢) انظر: مقدمة ابن خلدون٣٦١/٢.

الاستشهاد بالآيات الكريمة ؛حيث أن مصنفاً آخر لم يبدُ فيه القرآن أثر كما بدا في كتاب ابن هشام، ولعل مايدلل لنا على ذلك أن الناظر إليه لأول وهلة يظنه مصحفًا مفسرة آياته، ولا يخطر بباله أنه كتاب نحو، قد اتخذ من القرآن أدلته على مافيه))[1].

أسباب اختيار الموضوع:

أهمُّ ما دعاني إلى اختيارِ الموضوع الأسبابُ الآتية:

أولاً: أنه يتناول جانبًا بارزًا من جوانب السَّماع؛ وهو القراءاتُ التي لم تُرْوَ عن أحدٍ من القُرَّاءِ العشرة، أو رُوِيَت عنهم بطريق غير ما اختاره لهم أصحابُ كتب القراءات من الطرق.

ثانيًا: دراسة القراءات الشاذة تتناول معظمَ أبواب النحو والتصريف وفيها عدد كبير من المسائل التي يمكن للباحث أن يناقشها، ويعرض أقوال العلماء فيها.

ثالثًا: التحقق من مذاهب النحاة وموقفهم من القراءات الشاذة؛ لأن معظم الدراسات الحديثة قد اتكأت على ما أُشِيعَ عن البصريين من رَفْضِهم للقراءات الشاذة، وأنَّ الكوفيين قد قبلوها واعتدُّوا بها في عددٍ من أبواب النحو.

أهداف البحث:

يَهْدِفُ البحثُ إلى الآتي:

أولاً: دراسة أساليب ابن هشام في الاستشهاد بالقراءات الشاذة دراسة وَصْفِيَّة.

ثانيًا: دراسة وتحليل موقف ابن هشام من القراءات الشاذة الواردة في مغني اللبيب.

ثالثًا: دراسة اعتراضاتِه على توجيه النحويين القراءة الشاذة.

رابعًا: الموازنة بين منهج ابن هشام وغيرِه من العلماء الذين اهتموا بالقراءات الشاذة أمثال: ابن جني، والزمخشري، وأبي حيان.

---

(١) انظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ١٤٤.

الدراسات السابقة:

لم يَسْبِقْ دراسةُ هذا الموضوع بخصوصه – فيما أعلم – وإن وُجِدَت دراسات حول القراءات الشاذة لكنها لم تتطرق إلى دراسة استشهاد ابن هشام بالقراءات الشاذة في كتابه «مغني اللبيب»، وإنما تطرقت إلى جوانبَ أخرى، ومن هذه الدراسات:

- القراءات الشاذةُ وتوجيهها النحوي للدكتور/ محمد أحمد الصغير.
- أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية لـــ أحمد محمد أبو عريش الغامدي (رسالة دكتوراه) جامعة أم القرى.
- التخريج النحوي والصرفي للقراءات القرآنية الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني (دراسة تحليلة) لـــ عاتق أحمد الماوري، جامعة عين شمس (رسالة ماجستير).

بالإضافة إلى العديد من المقالات التي عنيت بالقراءات القرآنية بصفة عامة متواترها وشاذها[1].

منهج البحث:

سيعتمد البحث – بإذن الله – على المناهج الآتية:

أولاً: المنهج الاستقرائي في جَمْع المادة العلمية.

ثانيًا: المنهج الوَصْفِي في الفصل الأول.

ثالثًا: المنهج التحليلي في الآتي:

- بيان موقف ابن هشام من القراءات.
- دراسة اعتراضاته على النحويين.
- الكشف عن أوجه الشَّبَه والاختلاف بين ابن هشام وكُلٍّ من ابن جني والزمخشري وأبي حيان في استشهادهم بالقراءات الشاذة التي استشهد بها في مغني اللبيب.

---

(١) ١- القراءات القرآنية وتعسف بعض النحاة: د.أحمد الخطيب - مقال، -٢- الأسس المعرفية للخلاف النحوي: لـ عبد الرحمن خنبوني- مقال،-٣- حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية على قواعدهم النحوية، د: عبدالفتاح مجمد عبوش- مقال-.

*** وقد اتخذت لنفسي منهجًا تقيدت به أثناء البحث، وهو كالآتي:**

- بدأت العمل باستخراج القراءات الشاذة من مغني اللبيب، ومن ثم تصنيفها بحسب مباحث الفصول.
- عند بحثي في أي قراءة أبدأ بكتابة الآية التي وردت فيها، على حسب قراءة عاصم في رواية حفص، وفي كثير من الأحيان أكتفي بجزء من الآية الذي يتم به المعنى.
- أقوم بتخريج الآية في الحاشية مبتدئة باسم السورة ثم رقم الآية.
- أقوم بضبط القراءة الشاذة ،ووضعها بين قوسين لتمييزها.
- قمت بتخريج القراءات من مصادرها مرتبة على حسب وفيات أصحابها مع ذكر عزو القراءة بحسب ما وردت في هذه المصادر.
- قمت بتخريج الأحاديث وأقوال العرب وأشعارهم من مصادرها.
- إذا كان قد سبق شيء مما يحتاج إلى تخريج فإني أكتفي بالإشارة إلى موضعه المتقدم.
- لم أترجم للأعلام المشهورين ولا المغمورين .
- لم أقم بترجمة الأماكن والقبائل ؛حتى لايطول البحث.
- بعد الانتهاء من نص ابن هشام أبدأ بتفصيل مايستدعيه المقام من مسائل في هذه القراءة ذاكرة أقوال العلماء السابقين والمتأخرين في هذه المسألة، مع إيراد مايقتضيه البحث من شواهد وأمثلة ونصوص.
- في الفصل السادس لم أخرج الشواهد الواردة ؛لأسبقية تخريجها في الفصول السابقة.
- حاولت أن أدلل،وأورد معظم الأدلة والشواهد التي أوردها العلماء،ثم حاولت الترجيح أو التضعيف أو الاستدراك على حسب ماتدلني عليه القرائن ، وتشهد به الأدلة.

هذا والله ولي التوفيق.

خطة البحث

جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وستة فصول، وخاتمة، وفهارس فنية.

المقدمـــــــة: وتتضمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، والمنهج المُتَّبَع فيه.

التمهيـــــد: الأصول السماعية، ومنها القراءات الشاذة، وموقف النحويين عامةً منها.

الفصل الأول: أسلوب ابن هشام في الاستشهاد بالقراءة الشاذة، ويتضمن المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: أساليب عَرْض القراءة.
- المبحث الثاني: مدى العناية ببيان شذوذ القراءة، والتفريق بينها وبين القراءة المتواترة.

الفصل الثاني: قبول ابن هشام القراءة الشاذة، ويتضمن المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: تأييد القراءة المتواترة بالشاذة.
- المبحث الثاني: الاستدلال على صحة القاعدة النحوية.

الفصل الثالث: تأويل ابن هشام القراءة الشاذة، ويتضمن المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الحَذْف والتقدير.
- المبحث الثاني: الحَمْل على الزيادة.
- المبحث الثالث: الحَمْل على وَجْهٍ آخر، أي: (الحمل على المعنى).
- المبحث الرابع: التعاقب والتضمين.

الفصل الرابع: موقف ابن هشام من القراءات الشاذة.

الفصل الخامس: اعتراض ابن هشام على توجيهات النحويين للقراءة الشاذة، وفيه المباحث الآتية:

- المبحث الأول: اعتراضاته على البصريين.
- المبحث الثاني: اعتراضاته على الكوفيين.
- المبحث الثالث: اعتراضاته على المتأخرين.

الفصل السادس: موازنة بين استشهاد ابن هشام بالقراءة الشاذة (مجال البحث) واستشهاد كُلٍّ مِنْ:

- ابن جني في (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها).
- الزمخشري في (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل).
- أبي حيان في (تفسيرالبحر المحيط).

الخاتمة: وفيها تعرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وأخيرًا: الفهارس الفنية ، ثم ثبت المصادر والمراجع .

التمهـــيد

المصادر السماعية، ومنها القراءات الشاذة وموقف النحويين منها:

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو، وهو المقدم فيها فبعض اللغة لا يؤخذ إلا به، وهو على درجة كبيرة من الأهمية؛ إذ يمثل الأساس الذي اعتمد عليه النحاة الأوائل في الاستدلال والاحتجاج ووضع قواعد النحو العربي.

وقد عرفه السيوطي بقوله: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو كافرٍ»(١).

وللسماع لفظ آخر مرادف له وهو النقل، وعرفه الأنباري بأنه: «الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة»(٢).

يقول الدكتور تمام حسان: «وما دمنا قد سمّينا المنقول مسموعًا، فإننا نستطيع أن نُسمي النقل «السماع» وأن نجعل كلًا من هذين المصطلحين صالحًا للدلالة على ما يدل عليه قرينه»(٣).

وعلى هذا فالسماع يمثل الكلام المنقول عن الفصحاء الذين يوثق بفصاحتهم، ويأتي كلام الله تعالى هو المرتبة الأولى ؛لأنه الأفصح على الإطلاق، ثم يأتي بعد ذلك كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – ثم كلام العرب الفصحاء الذين لم يخالط كلامهم اللحن.

وقد اعتمد النحاة على السماع في تقعيد قواعدهم، فاستشهدوا بالقرآن الكريم وقراءاته، واستشهد بعضهم بالحديث النبوي الشريف ورواياته، واحتجوا بكلام العرب شعره ونثره، فرحلوا إلى مواطن العرب الفصحاء، يحدثونهم ويشافهونهم ويأخذون اللغة عنهم، وجعلوا القرآن الكريم وقراءاته أول مصادر السماع، وأجمعوا على أنه مصدر رئيس من مصادر الاحتجاج والاستشهاد باللغة، فهو أوثق نص يمكن الاعتماد عليه، لما هيأ الله له

---

(١) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو:٧٤.
(٢) انظر: لمع الأدلة: ٨١.
(٣) انظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب:٦١.

من السلامة والحفظ، فقد قال سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[١].

وأورد السيوطي في المزهر قول ابن خالويه الذي يدل دلالة قاطعة على أن فصاحة القرآن الكريم فوق فصاحة غيره: «قد أجمع الناس جميعًا، أن اللغة إذا وردت في القرآن، فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك»[٢].

لقد نشأ النحو العربي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالقرآن الكريم، وذلك عندما تفشّى اللحن في الألسنة، ثم تسرب شيئًا فشيئًا إلى نص القرآن الكريم، وقصة الأعرابي الذي طلب إقراءه شيئًا من القرآن الكريم، في عهد عمر – رضي الله عنه – تدل على ذلك، فعندما سمع القارئ يقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[٣] بجرِّ «رسولِهِ» قال: أوقد برئ الله من رسوله، إن يكن الله قد برأ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغت مقالة الأعرابي عمر – رضي الله عنه – فدعاه وقال: ليس هكذا، وبيّن له أنها بضم «رسولُهُ»، وأمر ألا يُقرأ القرآن إلا عالم باللغة[٤].

وهكذا نشأ النحو حفاظًا على ألفاظ القرآن من الخطأ واللحن، ثم أصبح القرآن الكريم بعد ذلك أهم مصدر من مصادره، فلا تكاد تجد كتابًا من كتب النحو، إلا وشواهد القرآن الكريم تضيء صفحاته.

والمصدر الثاني من مصادر السماع: هو الحديث الشريف، فحديث النبي – صلى الله عليه وسلم – في أرقى درجات الفصاحة، فقد أنشأ الله نبيه – صلى الله عليه وسلم – النشأة التي تهيأه لذلك، ووهبه كمال الفطرة وجمال المنطق والبيان، فنهلت اللغة العربية من نبع حديثه الصافي، وارتوت من معين كلامه العذب الفياض.

ومع علم النحاة وإقرارهم بفصاحته – صلى الله عليه وسلم – إلا أنهم انقسموا بين قابل ورافض[٥]، خوفًا من أن تكون الأحاديث مروية بالمعنى، أو أن يكون اللحن قد تطرق إليها؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا من الأعاجم[٦].

---

(١) سورة الحجر: ٩.
(٢) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها:٢١٣/١،وهو منقول من كتابه(شرح الفصيح) وهو مخطوط.
(٣) سورة التوبة: ٣.
(٤) انظر: سبب وضع علم العربية للسيوطي: ٣٠.
(٥) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو:٤٠.
(٦) انظر:الخلاف بين النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، فخر الدين قباوة،قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المعنى، سهير

والمصدر الثالث من مصادر السماع كلام العرب، وقد احتج النحاة بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، شعرًا ونثرًا، ووضعوا ضوابط للأخذ بالمادة اللغوية، وعينوا قبائل معينة للأخذ منها، كما حددوا زمنًا معينًا للاحتجاج سمي فيما بعد بعصر الاحتجاج[١].

وكانت طريقة النحاة المتقدمين، تعتمد على السماع من أفواه العرب الخُلص، ومشافهتهم والنقل عنهم، فجمعوا قدراً كبيرًا من اللغة من أفواه أصحابها، ومن يبحث في جهود علماء اللغة والنحو المتقدمين، يرى جهدًا عظيمًا وعناية كبيرة في استقراء لغة العرب وجمعها، ثم كانت المرحلة الثانية بعد مرحلة الجمع والاستقراء، وهي مرحلة الوقوف أمام ما جُمِع من اللغة، واستنباط القواعد المختلفة التي تساعد على حفظ اللغة وصونها من اللحن والخطأ[٢].

وقد حرص علماء النحو وخاصة علماء البصرة على انتقاء الأساليب الفصيحة، والشواهد الصحيحة «لقد سمعوا عن العرب كثيرًا، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روي لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، أو البيت النادر أو القولة النابية، إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية، فلا بد في شواهدها من أن تكون متواترة، أو قريبة من التواتر حتى ترسخ قواعدها فلا تزلزل، وحتى يقوى أساسها فلا يلين»[٣].

فأبو عمرو بن العلاء يأخذ عن الأعراب كثيرًا كأبي مهدية والمنتجع التميمي[٤]، وأبي زيد الأنصاري يذكر أن ما كان في كتابه من اللغات فهو من سماعه عن العرب[٥].

وكذلك كان الخليل، فقد تجول في بوادي الحجاز ونجد وتهامة لأخذ اللغة[٦]، وكان تلميذه سيبويه يعتمد على القبائل الموثوق بكلامها كأهل الحجاز، وبني تميم، وبني أسد، وبني

محمد خليفة. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د: خديجة الحديثي.

(١) يقصد بعصر الاحتجاج: الفترة الزمنية التي احتج بها العلماء بكلام الفصحاء من أهل الأمصار حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وبكلام أهل البادية حتى نهاية القرن الرابع الهجري. انظر: أصول النحو عند ابن مالك: ١١١.

(٢) انظر: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ١٤٧/١.

(٣) انظر: مدرسة البصرة النحوية :١٤٦.

(٤) انظر: أمالي الزجاجي ٢٤٢، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٢٧٨/٢.

(٥) انظر: النوادر في اللغة:١٤٢.

(٦) انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة :٥٥٧/١:٥٦٠، معجم الأدباء ٨٨/٤.

سليم[١].

وأما نحاة الكوفة فقد توسعوا في السماع، وقبلوا جميع ما روي من الشعر، وما أُثر من كلام العرب، وسمعوا من القبائل التي أخذ عنها البصريون، وسمعوا قبائل أخرى رفض البصريون الأخذ عنها[٢].

فالكسائي أنفد خمس عشرة قِنِّيْنة حبرًا في الكتابة عن العرب سِوى ما حَفَظَ[٣]، واستند في مناظرته إلى أعراب الحطمية الذين نزلوا بقُطْرُبُّل وغيرها من قرى سواد بغداد[٤].

والفراء لازم الفصحاء من العرب، كأبي الجراح العقيلي[٥]، وأبي ثروان العكلي[٦]، واستند في سماعه إلى لغات القبائل العربية المعروفة بصحة اللغة، كأسد، وأهل الحجاز، وتميم[٧] وغيرها من القبائل الأخرى.

لقد كان الطريق شاقًا أمام النحاة الأوائل، إذْ إنّ تقعيد القواعد بناء على المصادر السماعية الثلاثة، وخاصة المصدر الأخير، كان يقتضي معرفة العرب الذين يحاكونهم، وبيان العربي الذي يأخذون منه، ومعرفة اللغة التي يقاس عليها، وهل تتساوى لغات العرب في الفصاحة أم تختلف؟ وفي مستوى القبيلة الواحدة أيتساوى أفرادها في سلامة اللغة وصحة البيان أم لا[٨]؟

كل هذا كان على النحاة ملاحظته عند تدوين اللغة وتسجيلها؛ ممّا جعل طريقهم محفوفًا بالمتاعب.

هذه أهم المصادر السماعية التي أخذ عنها العلماء اللغة، وهي: **القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي، وكلام العرب من الشعر والنثر.**

---

(١) انظر: الكتاب: ٢٧٨/٣، و ٤١٣/٢، و ١٢٥/٤، و ١٢٤/١.
(٢) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ٨١.
(٣) انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٥٥٧/١:٥٦٠، معجم الأدباء ٨٨/٤.
(٤) السابق: ٩٤/٤.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٠/١، ٣٩٨، و ١٢/٢، ٣٥، و ١٤٧/٣.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٤/١، ٥٦، و ٣٤/٢، ١٤٤، و ١٥/٣، ٧٨.
(٧) السابق ٢١٥/١، و ١٧٠/٢، و ١٦٤/٢.
(٨) انظر: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ١٤٧/١.

- القراءات الشاذة وموقف النحويين منها:

قد ارتأيت أن أبدأ بمقدمة بسيطة عن معنى القراءات وأنواعها، وأسباب الاختلاف فيها قبل الحديث عن موقف النحويين من القراءات الشاذة.

في القراءات، معناها، وأنواعها، وأسباب الاختلاف فيها:

معنى القراءة:لغة واصطلاحًا:

لغة:ورد الفعل الثلاثي: (قرأ) في كتب اللغة[١] بمعنى: جمع وضمّ أجزاء الشيء بعضها إلى بعض، وهو الأصل في المعنى، ومنه قولهم: (ما قرأت هذه الناقة سلى) (وما قرأت جنينًا)، أي: لم تضم رحمها على ولد، والمصدر هو القرآن[٢].

قال أبو عبيدة: «وإنما سُمي قرآنًا؛ لأنه يجمع السور فيضمها، وتفسير ذلك في آية من القرآن، قال الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ مجازه: تأليف بعضه إلى بعض»[٣].

كما ورد بمعنى (تلا)، والقارئ هو التالي، والمصدر القراءة، وذلك في قولهم: (قرأت الكتاب قراءة أو قرأنا، بمعنى تلوته)[٤]، وإلى هذا المعنى ذهب الزمخشري في تفسيره قوله ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾[٥] حيث قال: (جعل قراءة جبريل قراءته: والقرآن القراءة)[٦].

أما الفعل المزيد (أقرأ) فإنه يدل على تلقين الغير ما يوجد في النفس، والمُقْرِئ هو: الشخص الذي يتم على يديه ذلك، كما يدل على التبليغ عمومًا، ومنه فلان يقرئك السلام[٧].

أما القرآن في الاصطلاح فقد عُرّف بتعريفات مختلفة، منها تعريف الزرقاني بأنه:

---

(١) انظر: الصحاح: ٦٥/١، لسان العرب: ١٢٨/١، القاموس المحيط: ٢٤/١ مادة "قرأ".
(٢) انظر: الصحاح: ٦٥/١، مادة "قرأ"، الإتقان: ١١٣/١.
(٣) انظر: مجاز القرآن ١/١-٢.
(٤) انظر: الصحاح ٦٥/١، لسان العرب: ١٢٨/١ مادة "قرأ".
(٥) سورة القيامة: ١٨.
(٦) انظر: الكشاف: ٢٦٩/٦.
(٧) انظر: تهذيب اللغة: ٢٧١/٩ ومابعدها.

«اللفظ المنـــزل على النبي – ﷺ – المنقول عنه بالتواتر المتعبد بتلاوته»[١].

اصطلاحًا: عرّف الزركشي القراءات بقوله: «القراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»[٢].

وهذا التعريف يختص بالمختلف فيه بين القراء – كما يبدو – ولكن المتفق عليه بينهم داخل أيضًا عند علماء القراءات في تعريفهم لعلم القراءات[٣]، ومنهم ابن الجزري، حيث قال: «القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله... وليحذر القارئ الإقراء بما يحسن في رأيه دون نقل، أو وجه إعراب دون رواية»[٤].

وقال غيره: «علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع»[٥].

والملاحظ – هنا – أن أكثر العلماء اشترطوا في القراءة النقل والرواية،والسماع، وهذا ما ذهب إليه سيبويه[٦] من أن القراءات سنّة ويجب اتباعها مقتفيًا في ذلك زيد بن ثابت فيما أورده السيوطي[٧]، ونزيد على ذلك؛ أن القراءات وجوه صدرت عن النبي–ﷺ– وقرأ بها، وأقرّها للصحابة وعلمّهم إياها فهي سنة مروية عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه[٨]، وقد اشتهر من هذه القراءات سبع ثم ثلاث ثلاث مكملة للعشر كما سيأتي.

أنواع القراءات:

من المعلوم أن القرآن الكريم أنزل على سبعة أحرف كما ورد في قول النبي – صلى

---

(١) انظر: مناهل العرفان: ١٣/١.
(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.
(٣) انظر: القراءات القرآنية:٥٥.
(٤) انظر: منجد المقرئين، ٣.
(٥) القول للدمياطي،انظر:الإتحاف، ٦٧/١.
(٦) انظر: الكتاب، ١٤٨/١.
(٧) انظر: الإتقان: ٧٥/١.
(٨) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٢٢/١.

الله عليه وسلم -: «إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ماتيسر منه»[١].

ومن هنا اختلفت قراءات الصحابة والتابعين ولسنا - هنا - بصدد بيان معنى هذه الأحرف التي كثر الخلاف فيها، ولكن نريد التنبيه على أن القراءات على اختلافها ترجع إلى حرف واحد أو ما احتمله رسم المصحف من أحرف كما ذكره الطبري في كتابه في القراءات الذي لم يصل إلينا، ونقله عنه مكي بن أبي طالب القيسي[٢].

ولما كثرت القراءات وضع العلماء ضوابط للقراءة الصحيحة أَوْلها: الرواية، وهذا الضابط موجود منذ وقت الرسول- ﷺ - ثم موافقة رسم المصحف بعد أن نسخ عثمان - رضي الله عنه - المصاحف، ثم بعد ذلك كان الضابط الثالث وهو موافقة العربية.

ومن هنا أجمع أهل الأمصار على أئمة اشتهروا بالضبط والإتقان اختارهم ابن مجاهد في كتابه (السبعة) عرفوا بالقرّاء السبعة وهم[٣]:

١, عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي، المتوفى سنة (١١٨هـ).

٢. عبد الله بن كثير المكي، المتوفى سنة (١٢٠هـ).

٣, عاصم بن أبي النجود الكوفي، المتوفى سنة (١٢٩هـ).

٤, أبو عمرو بن العلاء البصري، المتوفى سنة (١٥٤هـ).

٥, حمزة بن حبيب الكوفي، المتوفى سنة (١٥٦هـ).

٦, نافع بن أبي نعيم المدني، المتوفى سنة (١٦٩هـ).

٧. علي بن حمزة الكسائي الكوفي، المتوفى سنة (١٨٩هـ).

وتأتي بعد هذه القراءات ثلاث تتم القراءات المشهورة إلى عشر على الأرجح نسبت إلى:

١, أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، المتوفى سنة (١٣٠هـ).

٢, يعقوب بن إسحاق الحضرمي، المتوفى سنة (٢٠٥هـ).

٣. خلف بن هشام البزار، المتوفى سنة (٢٢٩ هـ).

---

(١) انظر: صحيح البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب أنزل القرآن على سبعة أحرف - الحديث ٣٤٠٥.

(٢) انظر: الإبانة عن معاني القراءات ٣٦، ٣٧، ٣٨، محاضرات في علوم القرآن: ١٢٧ - ١٢٨.

(٣) انظر نبذة عن ترجمة هؤلاء في: مقدمة كتاب السبعة في القراءات: ٥٣ وما بعدها، والتيسير في القراءات السبع :٤،٧.

وماعدا هذه القراءات تعدّ غير مشهورة، وهي آحاد أو شاذ، فكان التقسيم ثلاثيًا»[١].

الأحاديـــة:

وهي التي لم تصل في نقلها إلى مستوى يفيد القطع باتصالها بالنبي – ﷺ – مع كونها جامعة للشروط الثلاثة[٢]، ويعدّ هذا النوع من القراءات من الضوابط التي وضعها العلماء للتمييز بين القراءات المتواترة وغيرها،على رأي القائلين: ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وإن وافق العربية، ورسم المصحف، ونقله الثقات[٣]؛ لأن القرآن عند جمهور المذاهب الأربعة هو: «ما نقل بين دفتي المصحف نقلًا متواترًا»[٤]، وتدخل في الآحادية القراءات المنسوبة إلى الصحابة، وهي التي استفاض نقلها، وتلقتها الأمة بالقبول[٥]، وقد يلحق هذا النوع عند بعضهم بالمتواتر؛ لاقترانه بما يفيد العلم باتصاله بالنبي – ﷺ –[٦].

الشـــاذة – وهي موضع الدراسة في هذا البحث –:

وهي المخالفة للرسم العثماني، والتي لم تتلقّها الأمة بالقبول؛ لعدم استفاضتها[٧]، ويعرّفها ابن الجزري بقوله: «ما وافق العربية وصحّ سنده وخالف الرسم»[٨]، وقد اختلف العلماء في تحديد ضوابط الشذوذ في القراءات القرآنية، ممّا أدى إلى عدم استقرار المعنى، ومن ذلك:

١. ذكر مكي رواية لنافع بن أبي نعيم نصّها: «قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذّ فيه واحد تركته حتى اتبعت هذه القراءة»[٩]. وفي هذا إشارة إلى شذوذ القراءة المنقولة عن طريق الآحاد.

---

(١) انظر: الإتقان: ٧٥/١. فقد نقل السيوطي أن القاضي جلال الدين البلقيني قال: «القراءات تنقسم إلى متواترة وآحاد وشاذة»
(٢) انظر: القراءات القرآنية،: ٥٧ ـ ٥٩.
(٣) انظر: المرشد الوجيز: ١٣٩.
(٤) انظر: الإتحاف: ٧١/١.
(٥) انظر: منجد المقرئين: ١٦.
(٦) انظر: القراءات القرآنية: ٥٧ ـ ٥٨.
(٧) انظر: السابق.
(٨) انظر: منجد المقرئين: ١٦٥.
(٩) انظر: الإبانـة عن معاني القراءات: ٨٣.

٢. وذكر مكي أن الشاذ ما خالف الرسم العثماني، وإن صحّ النقل، ووافق العربية، قال: «..... ما صحّ نقله في الآحاد، وصحّ وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين: إحداهما: أنه لم يؤخذ به بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر واحد. والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على معيبه، وصحته ولا يجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده»[١].

٣. وذكر السخاوي أن الشاذ ما لا وجه له في العربية، يقول: «هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة، ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل، وإن وافق خط المصحف»[٢].

وقد ظلّت هذه الأنواع للقراءات الشاذة تمثل مفهوم الشذوذ حتى عصر ابن مجاهد، إذ ظهر مفهوم جديد للشاذ، وهو ما خالف القراءات السبع، وأشار إلى ذلك ابن جني عند كلامه على أقسام القراءات[٣]، و علل ابن الجزري بأنه قد يكون ذلك نتيجة لشهرة ابن مجاهد ومكانته في علم القراءات[٤].

وأضاف تلميذه ابن خالويه قارئًا آخر إلى القراء السبعة، هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي[٥] فالشاذ عنده ما خالف القراءات الثمان.

ثم ظهر مفهوم جديد للشاذ من القراءات، وهو ما ذكره أبو شامة حيث قال: «كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختلفت هذه الأركان الثلاثة أُطلق على تلك القراءة أنها شاذة، أشار إلى ذلك جماعة من المتقدمين»[٦].

ونخلص ممّا تقدم إلى أن ضوابط القراءة المقبولة:

أ- صحة السند وأعلاها (التواتر في السبعة مع ثبوت الرواية)

ب- موافقة العربية ولو بوجه.

---

(١) انظر: الإبانـة عن معاني القراءات: ٥١، ٥٢.
(٢) انظر: جمال القرّاء: ٢٤٣/١.
(٣) انظر: المحتسب: ٧٠/٢.
(٤) انظر: النشر: ٤٦/١.
(٥) انظر: تاريخ القرآن :١١.
(٦) انظر: المرشد الوجيز: ١٣٤.

جـــ- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا.

ظلّت هذه الأركان الثلاثة مقياسًا في تمييز القراءات الصحيحة من الشاذة ردحًا من الزمن حتى ظهور ابن الجزري الذي قال: «إن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت المصحف العثماني ولو احتمالًا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّهـــا ولا يحلّ إنكارها، ... ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت من الأئمة السبعة أم العشرة، أم غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختـــل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، ... هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[١]، فأصاب القراءات شيء من التوسع، فأضيفت ثلاث قراءات إلى القراءات السبع.

وأصبح الشاذ ما خالف القراءات العشر، ذكر ذلك ابن الجزري في قوله: «... فالذي وصل إلينا اليوم متواترًا وصحيحًا مقطوعًا به قراءات الأئمة العشرة، ورواتهم المشهورين، هذا الذي تحرر من أقوال العلماء، وعليه الناس اليوم»[٢].

ومن هذا يتبين لنا أن صحة القراءة وعدمها خاضع لتوفر الشروط الثلاثة، لا لكونها إحدى القراءات السبع أو العشر أو خارجة عنها، ولكن في زمن ابن الجزري لم تبقَ قراءة متواترة وراء العشرة، كما سبق من قول ابن الجزري الذي نقله الصفاقسي: «وقول من قال إن القراءات المتواترة لا حد لها إن أراد في زماننا فغير صحيح؛ لأنه لم يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة، وإن أراد في الصدر الأول فمحتمل»[٣].

أسباب اختلاف القراءات:

أوجـــه الاختلاف:

قام العلماء باستقراء القراءات القرآنية على اختلاف أنواعها محاولين حصر وجوه الخلاف فيها، وقد انتهى بهم البحث إلى أن أوجه الاختلاف تنحصر في الآتي[٤]:

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٣١/١، لطائف الإشارات: ٦٧/١.
(٢) انظر: النشر: ٧١/١.
(٣) انظر: غيث النفع: ٥.
(٤) انظر:لمزيد من التفصيل في هذه الوجوه انظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٨ ـ ٢٩، النشر:

١. الاختلاف في حركات الكلمة بلا تغير في معنى الكلمة وصورتها، وألحق ابن الجزري الاختلاف في الأصول القرآنية بهذا النوع، يقول: «... وأما نحو اختلاف الإظهار، والإدغام، والروم، والإشمام، والتفخيم، والترقيق، والمدّ، والقصر، والإمالة، والفتح، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال، والقلب مما يعبر عنه بـــ(الأصول) فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى...».

٢. الاختلاف في الحركات مع تغير المعنى وبقاء الصورة.

٣. الاختلاف في حروف الكلمة مع تغير معنى الكلمة وبقاء صورتها.

٤. الاختلاف في الحروف مع تغير الصورة وبقاء المعنى.

٥. الاختلاف في الحروف مع تغير المعنى وتغير الصورة.

٦. الاختلاف في الزيادة والنقصان

٧. الاختلاف في التقديم والتأخير، ومن الطريف أن نذكر هنا ما أورده الزمخشري: أن أعرابياً أخّر ﴿خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ أي قرأها بعد ﴿شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [(١)]. فقيل له: قدمت وأخرت، فقال:

خذا بطن هَرْشَى أو قَفَاها فإنَّه كلا جانبي هَرْشَى لهنّ طريقُ[(٢)].

لقد اختلفت الآراء وتعددت الأقوال في أسباب اختلاف القراءات إلى :

١- تعدد وجوه قراءة النبي - ﷺ - وتقريره لقراءة الصحابة؛ إذْ أراد الله تعالى أن يجعل لهم متسعًا من اللغات، ومتصرفًا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين[(٣)].

٢- اختلاف أسباب النزول، والتي باختلافها (اختلفت مصاحف أهل الشام والعراق وأهل الحجاز في أحرف معدودة)[(٤)] ويعضد هذا الاختلاف الخلاف

٢٦/١، ٢٧، القراءات واللهجات: ١٣ ـ ٢٠، القراءات القرآنية: ٨٩ ـ ٩٠.

(١) سورة الزلزلة، الآيات ٧-٨.

(٢) البيت من الطويل، ويضرب مثلاً: انظر:معجم الأمثال :٧٥/٢، وهرشى ـ كسكرى: ثنية في طريق مكة عند الجحفة، أي: أسلكا أما تلك الثنية أو خلفها، فإنه أي: الحال والشأن كلّ من جانبيها طريق للإبل التي تطلبانها، وتكرير لفظ "هرشى" لتقريرها في أذن السامع خوف غفلته عنها، والمقام كان مقام هداية، فحسن ذلك.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن: ٣٠.

(٤) انظر: مقدمتان في علوم القرآن: ١٧٠ ـ ١٧١.

بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، والرواية معروفة[١].

وقد أشار إلى هذا الخلاف ابن مجاهد معللاً إياه بقوله: «ورويت الآثار باختلاف عن الصحابة والتابعين توسعة ورحمة للمسلمين»[٢]، وذكر ابن خلدون: «أن الصحابة رووه، أي: القرآن عن الرسول – ﷺ – على طرق مختلفة في بعض ألفاظه، وكيفيات الحروف في أدائها»[٣]، والإسناد الصحيح هو الأصل الأعظم والركن الأقوم[٤].

٣- اختلاف اللهجات، فقد أشار إليه ابن قتيبة في – تأويل مشكل القرآن – ضمن حديثه عن اختلاف تقرير النبي – ﷺ – سابق الذكر، ويعضده أبو شامة بقوله: «القرآن العربي فيه جميع لغات العرب، لأنه أنزل عليهم كافة وأبيح لهم أن يقرؤه على لغاتهم المختلفة، فاختلفت القراءات فيه لذلك»[٥].

ويبدو لي ماذهب إليه الزركشي: أكثر شمولاً، ودقة في تحديده لأسباب اختلاف القراءات، وذلك في قوله:«أن القراءات هي الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن، وقرأ بها النبي – ﷺ – وأقرّها للصحابة وعلمهم إياها»[٦].

ـ موقف النحويين من القراءات الشاذة:

وقف النحويون من القراءات مواقف متباينة، لخصها السيوطي بقوله: «كل ما ورد أن قرئ جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا، أو آحادًا، أو شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه...، وما ذكرته

---

(١) انظر: صحيح البخاري٥/٢٧- كتاب فضائل القرآن - باب أنزل القرآن على سبعة أحرف - الحديث٤٩٩٢.

(٢) انظر: السبعة في القراءات: ٤٥.
(٣) انظر: مقدمة ابن خلدون: ٣٦١/٢.
(٤) انظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري: ٣٤٨.
(٥) انظر: إبراز المعاني: ٤٣٨.
(٦) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٢٧/١، الإتقان: ٨٣/١.

من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا»[١]، ولكن هذا القول ليس على إطلاقه، ذلك أن النحويين وقفوا من القراءات الشاذة مواقف مختلفة، بل إن العالم يتخذ من هذه القراءات غير موقف، فقد يقبلها،وقد يردها مخطئًا أو ملحنًا، وقد يضعفها، وقد يصرفها إلى وجه مألوف في العربية، وكل ذلك بناء على ما هداهم إليه اجتهادهم، وحرصهم على ضبط القواعد ما استطاعوا إلى ذلك سببًا،فقد وقف النحاة من القراءة على مواقف[٢] كالتالي:

١- التسليم والإجلال، وقبول القراءة باختلاف أسباب الشذوذ.

٢- التأويل والتخريج إذا خالفت القياس أو القاعدة.

٣- التضعيف بردها أو إنكارها.

٤- الطعن في القارىء،والقراءة واتهامه باللحن أو الخطأ أو الجهل.

٥- الإغفال والإغضاء عنها.

ويظهر ذلك من التفصيل الآتي:

(١) الاستشهاد بالقراءات الشاذة،وقبولها وتأويلها:

لقد جاء الاستشهاد بالقراءات الشاذة عند أغلب النحاة، باختلاف أسباب الشذوذومن ذلك :قراءة ابن عباس، والأعرج وأبي حيوة ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٢٨٤﴾[٣] بنصب (يغفر) و(يعذب) [٤]بأن مضمرة، استشهد بها سيبويه[٥]، والمبرد[٦]، وابن يعيش[٧]،والشلوبين[٨]،وابن مالك[١]، والسيوطي[٢]، وقراءة السُلميّ والحسن

---

(١) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو ٧٥.
(٢) انظر:الأسس المعرفية للخلاف النحوي:لـ عبدالرحيم خنبوني - مقال-.
(٣) سورة البقرة: ٢٨٤.
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٩٣/١،إعراب النحاس :٣٠٤/١،إعراب القراءات الشاذة٢٣٣/١،التبيان:٣٨١/٢،البحر المحيط:٣٦٠/٢،الجامع لأحكام القرآن:٤٢٤/٣
(٥) انظر: الكتاب ٩٠/٣.
(٦) انظر: المقتضب ٢١/٢.
(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٧.
(٨) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٦٦/٢.

والحسن وجماعة[٣] ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[٤] ببناء (زين) للمفعول ورفع (قتلُ)، وجر (أولادهمِ)، ورفع (شركاؤهم) على أنه فاعل لفعل تقديره: (زينه)، استشهد بها سيبويه[٥]، والمبرد[٦]، وابن السراج[٧]، وابن يعيش[٨].

ومن ذلك أيضًا قراءة عبد الله بن أبي إسحاق، وأبي زيد[٩] ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[١٠] بالرفع على لغة بني تميم (**هم الظالمون**)، استشهد بهذه القراءة سيبويه[١١]، والمبرد[١٢]، والزجاجي[١٣]، والزمخشري[١٤]، وابن مالك[١٥].

ولم يفرق النحويون بين ما وافق رسم المصحف وما خالفه، ولذا فإنهم قد استشهدوا بعدد من القراءات المخالفة لرسم المصحف العثماني، ومنها القراءة السابقة، ومما استشهد به سيبويه[١٦] قراءة ابن مسعود [١٧]﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[١٨]بزيادة (قالوا) بعد (من دونه أولياء)، واستشهد المبرد[١] بقراءة ابن مسعود[٢]﴿وإذًا

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٠٣.
(٢) انظر: الهمع ٣١٨/٢.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣٥٧/١، إعراب النحاس ٥٨٢/١، مختصرفي شواذ القرآن ٤١:٤٠، المحتسب٢٢٩/١،إعراب القراءات الشواذ:٥٤١/١،التبيان:٢٨٦/٤،البحر المحيط: ٢٢٩/٤.
(٤) سورة الأنعام: ١٣٧.
(٥) انظر: الكتاب ٢٩٠/١.
(٦) انظر: المقتضب ٢٨١/٣.
(٧) انظر: الأصول ٤٧٣/٣.
(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٨١/١.
(٩) انظر:معاني القرآن للفراء:٢٧/٣،إعراب القرآن للنحاس:١٠٢/٣،مختصر في شواذ القرآن:٣٦،إعراب القرءات الشواذ:٤٥٣/٢،البحر المحيط:٢٧/٨.
(١٠) سورة الزخرف: ٧٦.
(١١) انظر: الكتاب ٣٩٣/٢.
(١٢) انظر: المقتضب ١٠٥/٤.
(١٣) انظر: الجمل ١٤٣.
(١٤) انظر: المفصل ١٣٣.
(١٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٤٦.
(١٦) انظر: الكتاب ١٤٣/٣.
(١٧) انظر:معاني القرآن للفراء:٤١٤/٢، جامع البيان: ١٢٢/٢٣،الكشاف: ٢٣/٣، المحرر الوجيز: ٤٩٨/١٢، البحر المحيط:٤١٥/٧، الدر المصون: ٥/٦.
(١٨) سورة الزمر: ٣.

﴿وإذًا لا يلبثوا خَلْفَكَ إلا قليلاً﴾[٣] ومما أورده ابن السراج[٤] تبعًا لسيبويه، وهو مخالف للرسم كقراءة[٥] ﴿تقاتلونهم أو يسلموا﴾[٦] بحذف النون، وهي هكذا في مصحف أُبيّ.

واستشهد الزجاجي[٧] بقراءة علي وعبد الله وابن وثاب والأعمش[٨] ﴿ونادوا يا مالِ ليقض علينا ربك﴾[٩] بالترخيم.

واستشهد ابن مالك[١٠] بقراءة ابن مسعود[١١]:﴿أيَّ الأجلين ما قضيت فلا عدوان عليّ﴾[١٢] بتقديم (الأجلين) على (ما).

وأكثر ابن هشام[١٣] من إيراد القراءات المخالفة للرسم، ومما أورده قراءة ابن عباس[١٤] ﴿فإن آمنوا بما آمنتم به﴾[١] بحذف (مثل)، وقراءة ابن مسعود[٢] ﴿حَتَّى تُنفِقُوا

---

(١) انظر: المقتضب ١٢/٢.
(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٨٠، الكشاف ٦٨٦/٢ - أبي بن كعب -، المحرر الوجيز ٣٣١ - عبد الله - مفاتيح الغيب ٢٤/٢١، التبيان ٨٢٩ - بدون نسبة - البحر المحيط ٦٣/٦ - أبي - وإذاً لا يلبثوا"، وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفه النون - الدر المصون ٣٩٤/٧، روح المعاني ٣١/١٥.
(٣) سورة الإسراء: ٧٦.
(٤) انظر: الأصول ١٥٥/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٦٦/٣ – بدون نسبة – جامع البيان (تفسير الطبري): ٨٤/٢٦ – بدون نسبة – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤/٥ – بدون نسبة – إعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/٤ – أبي بن كعب – مختصر في شواذ القرآن: ١٤٥ – قراءة أبي وعبد الله بن مسعود – الكشاف ٥٤١/٥ – أبي – إعراب القراءات الشواذ ٤٩٦/٢، التبيان ١١٦٦ – بدون نسبة – الجامع لأحكام القرآن ٢٧٣/١٦ البحر المحيط ٩٤/٨ – أبي وزيد بن علي – الدر المصون ٧١٣/٩ – أبي وزيد بن علي – روح المعاني ١٠٤/٢٦.
(٦) سورة الفتح: ١٦.
(٧) انظر: الجمل ١٦٩.
(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤ /٤٢٠، إعراب القرآن للنحاس:١٠٢/٢، مختصر في شواذ القرآن١٣٦، المحتسب: ٢٥٧/٢، البحر المحيط: ٢٨/٨، الجامع لأحكام القرآن: ١١٦/١٦.
(٩) سورة الزخرف ٧٧.
(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٢٢.
(١١) انظر:معاني القرآن للفراء: ٣٠٥/٢، الكشاف: ٤٧٢/٢، البحر المحيط: ١١٥/٧، الجامع لأحكام القرآن: ٢٧٩/١٣.
(١٢) سورة القصص: ٢٨.
(١٣) انظر: مغني اللبيب ٢٣٨.
(١٤) انظر: مختصر في شواذ القرآن١٧ - ابن عباس وابن مسعود - جامع البيان (تفسير الطبري) ٦٠٠/٢ - ابن عباس - المحتسب ١١٣/١ - ابن عباس وأبو صالح وابن مسعود الكشاف ٣٣٥/١، المحرر الوجيز ١٣٧- ابن عباس حكاه الطبري - إعراب القراءات الشواذ ٢١٠/١،

بَعْض مَا تُحِبُّونَ﴾[٣].

(٢) التأويل والتخريج لها على وجهٍ آخر :

وهذا في المسائل الخلافية، ومن ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى أن (إلاّ) تأتي بمعنى الواو[٤]، ومما استشهدوا به، قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٥] على تقدير: (والذين ظلموا لا يكون لهم حجة)، وأيدوا رأيهم بقراءة أبي بكر بن مجاهد[٦] ﴿إلى الذِينَ ظَلَمُوا﴾ أي: (مع الذين ظلموا)، فردّ البصريون[٧] حجتهم بأن قالوا: إن (إلاّ) بمعنى (مع)، وليست معنى الواو. ومن ذلك أيضًا أن الكوفيين[٨] احتجوا بقراءة ابن مسعود[٩] ﴿وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلّا الله﴾[١٠] بإسقاط (أنْ) على جواز إعمال (أنْ) محذوفة، ومنع البصريون[١١] ذلك، وحملوا القراءة على أن الفعل مجزوم بـــ (لا) الناهية، وليس منصوبًا.

(٣) تضعيف بعض القراءات، ووصفها بالشذوذ:

ومن ذلك قول سيبويه: «..... واعلم (أنَّ كفى بنا فَضْلاً على مَنْ غيرُنا) .

أجود، وفيه ضعف، إلا أن يكون فيه (هو)؛ لأن (هو) من بعض الصلة، و هو نحو: (مررت

التبيان ١٢٢ - ابن عباس - الفريد ٣٩٦/١_ابن عباس وابن مسعود البحر المحيط ٥٨١/١ - ابن عباس وابن مسعود - الدر المصون ١٤٠/٢

(١) سورة البقرة: ١٣٧

(٢) انظر:الكشاف:٣٣٥/١،حاشيةالشهاب٤٦/٣،البحرالمحيط:٥٣٤/٢،الدرالمصون:١٦٤/٢روح المعاني:٢٢٢/٢

(٣) سورة آل عمران: ٩٢

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٦/١.

(٥) سورة البقرة: ١٥٠.

(٦) انظر:البحر المحيط:٤٤١/١،الدر المصون:٤٠٩/١.

(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٢/١.

(٨) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٠/٢.

(٩) انظر:معاني القرآن للفراء:٥٣/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١٦٢/١، مختصر فس شواذ القرآن:٧، البحر المحيط:٢٨٢/١،الدر المصون:٢٧٦/١، فتح القدير:١٠٧/١.

(١٠) سورة البقرة: ٨٣.

(١١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٤/٢.

بأيُّهم أفضلُ)، وكما قرأ بعض الناس[١] هذه الآية ﴿تمامًا على الذي أحسنُ﴾[٢].

وضعف أبو حاتم[٣] السجستاني قراءة السُلمي[٤] ﴿قَالُوا۟ وَأَقْبَلُوا۟ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ﴾[٥] بضم التاء وكسر القاف(تُفقِدون).

كما ضعف ابن جني[٦]قراءة أبي عمرو[٧]في رواية ابن الرومي ﴿فإما ترئن من البشر أحدًا﴾[٨] بالهمز، وضعف أبو البقاء العكبري[٩] قراءة عمرو بن فائد[١٠] ﴿من شرٍّ ما خلق﴾[١١] بالتنوين. ووصف ابن مالك[١٢] قراءة طلحة وشيبه أبي جعفر[١٣] ﴿فإما ترِيْنَ من البشر أحدًا﴾[١٤] بتسكين الياء وفتح النون من (ترين) بأنها شاذة، وممّا وصفه[١٥] بالشذوذ أيضًا قراءة عيسى بن عمر [١] ﴿بل نقذف بالحق بالباطل فيدمغَه﴾[٢]

---

(١) انظر: المحتسب ٢٣٤/١- ابن يعمر- مشكل إعراب القرآن ٢٩٩/١ - بدون نسبة - الكامل في القراءات العشر للهذلي ١٩١ - الحسن وأبي جعفر في رواية شبل - الكشاف ٤١٤/٢- يحي بن يعمر- البيان ٣٥٠/١، إعراب القراءات الشواذ ٥٢٢/١، التبيان ٥٥٠ - بدون نسبة في الثلاثة الأخيرة - الجامع لأحكام القرآن ١٤٢/٧، البحر المحيط ٢٥٦/٤ - يحي بن يعمر وابن أبي إسحاق - الدر المصون ٢٢٨/٥، روح المعاني ٦٠/٧- يحى بن يعمر-

(٢) سورة الأنعام: ١٥٤.

(٣) انظر: المحررالوجيز ٢٨/٨، البحرالمحيط ٣٣٠/٥، الدر المصون ٥٢٦/٦.

(٤) مختصر في شواذالقرآن: ٦٥، المحررالوجيز ٢٨/٨، الكشاف:١٤٧/٢، حاشية الشهاب: ١٩٤/٥، البحر المحيط: ٣٣٠/٥، الدر المصون:١٩٩/٤، روح المعاني:٢٥/١٣.

(٥) سورة يوسف: ٧١.

(٦) نظر: المحتسب ٤٢/٢.

(٧) انظر:مختصر في شواذ القرآن:٨٤،البحر المحيط:١٨٥/٦،الدر المصون:٥٠٢/٤،روح المعاني:٨٦/١٦.

(٨) سورة مريم: ٢٦.

(٩) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٧٦٠/٢.

(١٠) انظر: مختصر في شواذ القرآن:١٨٣،٧٩، البيان:٥٤٨/٢، مشكل إعراب القرآن:٢٣٩/٢، إعراب القراءات الشواذ:٣١٠/٢، البحر المحيط:٥٣٠/٨، الدر المصون:٥١٩/٦،روح المعاني:٣٦٠/٣٠

(١١) سورة الفلق: ٢.

(١٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٩٢.

(١٣) انظر: المحتسب ٤٢/٢ – طلحة – المحرر الوجيز ١٢٢٥ – طلحة وأبو جعفر وشيبة – إعراب القراءات الشواذ ٤٥/٢ – بدون نسبة –، الفريد ٣٥٩/٤ – بدون نسبة –، البحر المحيط ١٧٥/٦، الدر المصون ٥٩١/٧، فتح القدير ٣٧١/٣، روح المعاني ٨٦/١٦ – طلحة وأبو جعفر –.

(١٤) سورة مريم: ٢٦.

(١٥) انظر: أوضح المسالك ٣٤/٤.

بالنصب.

(٤) الطعن في القراءات وردها:

وذلك بوصفها باللحن أو بالخطأ، ومن ذلك قراءة الحسن وجماعة[٣] ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾[٤] بنصب (أَطْهَرَ) [٥]، ووصفها أبو عمرو بن العلاء باللحن، وأورد سيبويه[٦] قوله و لم يعترضه، والظاهر أنه موافق له؛ لأنه يمنع النصب في مثل هذا.

ولحّن هذه القراءة جماعة آخرون منهم: الأخفش[٧]، والمبرد[٨]، والنحاس[٩]، ومكيّ بن أبي طالب[١٠].

ومما ردّه أبو حاتم السجستاني[١١] قراءة مسلمة بن محارب[١٢] ﴿وجاء المعَذِّرون﴾[١٣]

---

(١) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ٩٤، التبيان في إعراب القرآن: ٩١٣/٢، إعراب القراءات الشواذ: ١٠٢/٢، الكشاف: ١٣٣/٤، الفريد: ٤٧٩/٤ – من غير نسبه -، البحر المحيط: ٢٨٠/٦ منسوبة لعيسى بن عمر.

(٢) سورة الأنبياء: ١٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٨٦ – عيسى بن عمر – معاني القرآن للزجاج ٦٧/٣ – ابن مروان، مختصر في شواذ القرآن٦٦ – ابن مروان وعيسى ابن عمر – إعراب القرآن للنحاس ٢٩٦/٢ – عيسى بن عمر – المحتسب ٣٢٥/١ – الحسن وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان – مشكل إعراب القرآن ٤١٢/١ – عيسى بن عمر – الكشاف ٢١٩/٣ – محمد بن مروان – البيان ٢٥/٢ – عيسى بن عمر ومحمد بن مروان – مفاتيح الغيب ٣٤/١٨ – عبد الملك بن مروان والحسن وعيسى بن عمر، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٨/١، التبيان ٧٠٩- بدون نسبة فيهما – البحر المحيط ٢٤٧/٥، الدر المصون ٣٦٢/٦، روح المعاني ١٠٧/١٢ – الحسن وزيد بن علي وعيسى الثقفي وسعيد بن جبير والسدي –.

(٤) سورة هود: ٧٨.

(٥) انظر: الكتاب ٩٠/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٣٩٦/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٨٦.

(٨) انظر: المقتضب ١٠/٤.

(٩) انظر: إعراب القرآن ٢٩٥/٢.

(١٠) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤١٢/١.

(١١) البحر المحيط ٨٦/٥.

(١٢) انظر: معاني القرآن للأخفش:٤٤٥/٢،الكشاف:٥٣/٢، المحرر الوجيز:٥٩٦/٦، حاشية الشهاب:٣٥٣/٤، البحر المحيط:٨٤/٥، روح المعاني:١٥٧/١٠.

(١٣) سورة التوبة: ٩٠.

بتشديد العين. وردّ أبو جعفر النحاس[١] قراءات منها قراءة سعيد بن جبير[٢] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[٣] بتخفيف (إنْ)، ونصب (عبادًا) و (أمثالَكم)، وقراءة أعْيُن قاضي الريّ[٤] ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾[٥] بنون مشددة في (يُصِبَنّا)، وعدّ هذا من اللحن. ولحّن ابن خالويه[٦] قراءة الحسن ويحيى بن الحارث وأبي حيوة، واليزيديّ[٧] ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾[٨] بتشديد الظاء (تظّاهرا). وصف الزمخشري[٩] قراءة قراءة ابن محيصن[١٠] ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾[١١] بفتح القاف (واستبرقَ) بأنها غلط.

- وقد أغفل بعضهم هذه القراءات و لم يستشهد بها .

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٢، ٢١٩، ١٩٤/٣، ٢٦/٣، ٢١/٥، ١٠٥.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٧٩/٢، مختصر في شواذ القرآن: ٥٣، المحتسب: ٣٧٠/١، مشكل إعراب القرآن: ٣٠٧، الكشاف: ٥٤٤/٢، إعراب القراءات الشواذ: ٥٧٩/١٠، التبيان: ١٧٤، الفريد: ١٧٦/٣، ولم تعز في كلٍ من: الجامع لأحكام القرآن: ٢٧٥/٧، الدر المصون: ٣٨٤/٣.
(٣) سورة الأعراف: ١٩٤.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس:٢٣/٢، مختصر في شواذ القرآن:٥٣، المحتسب:٢٩٤/١، المحرر الوجيز:٥١٧/٦، حاشية الشهاب:٣٣٢/٤، البحر المحيط:٥١/٥، الدر المصون: ٤٧٢/٣، روح المعاني:١١٥/١٠.
(٥) سورة التوبة: ٥١.
(٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١١٣.
(٧) انظر:مختصر في شواذ القرآن:١١٣،البحر المحيط:١٢٤/٧،زاد المسير:٢٢٧/٦،روح المعاني:٩١/٢٠.
(٨) سورة القصص: ٤٨.
(٩) انظر: الكشاف ٢٨٢/٦.
(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٦٣،٢٦٢/٥، إعراب القرآن للنحاس: ٥٨٢،٥٨١/٣، مختصر في شواذ القرآن:١٦٦، المحتسب:٣٤٤/٢، مشكل إعراب القرآن:٤٤١/٢، المحرر الوجيز:٢٥٠/١٥، الكشاف:٢٩٩/٣، البحر المحيط:٤٠٠/٨
(١١) سورة الإنسان: ٢١.

الفصل الأول

أسلوب ابن هشام في الاستشهاد بالقراءة الشاذة، ويتضمن المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أساليب عرض القراءة.

المبحث الثاني: مدى العناية ببيان شذوذ القراءة والتفريق بينها وبين القراءة المتواترة.

المبحث الأول

أساليب عرض القراءة

عند التحدث عن أسلوب ابن هشام في عرضه للقراءة فالهدف من ذلك هو: التعرف على الأساليب والألفاظ التي يستخدمها عند عرضه للقراءة، ولاسيّما أن النحاة الأوائل كانوا يستخدمون ألفاظًا وأساليب للدلالة على القراءة الشاذة عند إيرادها، نحو: (قراءة بعضهم – وصفها بالقلة – قراءة قوم – نسبتها إلى قارئ واحد على سبيل التفرد – النص على شذوذ القراءة – ..... وغيرها من القرائن التي تدل على معاني الشذوذ أو الضعف، وقد تابع ابن هشام النحاة في ذلك.

– وفي هذا المبحث اقتصرت على ذكر أسلوب ابن هشام في عرض القراءة مع نماذج لذلك، وأحلت في الحاشية إلى نماذج أخرى توضح المراد.

الأسلوب الأول: نسبة القراءة الشاذة إلى صاحبها دون التصريح بشذوذها، ومن ذلك:

– في معرض حديثه عن (إن)[١] النافية أشار إلى رأي سيبويه والفراء ، وأنهما لا يعملانها عند دخولها على الجملة الاسمية، أما الكسائي والمبرد فيريان أنها تعمل عمل (ليس)، قال ابن هشام في ذلك: «وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس وقرأ سعيد بن جبير[٢] ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[٣] بنون مخففة مكسورة؛لالتقاء الساكنين، ونصب (عبادًا) و (أمثالَكم)[٤].

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ١٣٣/١.
(٢) تقدم تخريجها في ص٢٤.
(٣) سورة الأعراف: ١٩٤.
(٤) انظر مغني اللبيب: ١٣٣/١.

- وفي حديثه عن (أنْ) المفتوحة الهمزة، الساكنة النون، أشار إلى أنها تأتي على وجهين: اسم وحرف، وفصّل في كلا الوجهين، ثم ذكر في (أنْ) الحرفية، قوله: «وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن[١] ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[٢].
- عندما تحدث عن معاني (أو)، وأنها انتهت إلى اثني عشر معنى، ذكر أن من معانيها الإضراب كـ (بل)، وأجازه سيبويه بشرطين، أما الكوفيون، وأبو علي، وأبو الفتح، وابن برهان، قالوا: إنها تأتي للإضراب مطلقًا، قال ابن هشام: «وقراءة أبي السِّمال[٣]: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾[٤] بسكون الواو لـ (أو)[٥].
- عندما تحدث عن المسألة الزنبورية التي بين الكسائي وسيبويه، ذكر بعض التوجيهات في هذه المسألة أحدها: أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قال ابن هشام:

«أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك[٦]، ويشهد له قراءة الحسن[٧]: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٨] ببناء الفعل للمفعول»[٩] ،ومن التوجيهات كذلك في هذه المسألة: أنه مفعول به، واستشهد على هذا الوجه بقراءة علي رضي الله

---

(١) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٢١ - مجاهد - الكشاف ٤٥٥/١ - بلا عزو - البحر المحيط ٢٢٣/٢ - نسبها النحويون إلى مجاهد - الدر المصون ٤٦٣/٢ - ابن عباس ومجاهد. ونجد ابن هشام وخالد الأزهري قد انفردا بنسبتها إلى ابن محيصن وهذا وهم؛ لأن قراءة ابن محيصن ((أن تَتِمَّ الرَّضاعة)) تتم بالتاء من (تم) ورفع الرضاعة فاعلاً. انظر: مصادر القراءة، وشرح التصريح ٣٦٢/٢.
(٢) سورة البقرة: ٢٣٣.
(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٦، المحتسب ٩٩/١، الكشاف ٣٠٤/١، المحرر الوجيز١١٦، التبيان ٣٥، إعراب القراءات الشواذ ١٩٠/١، الجامع لأحكام القرآن ٣٦/٢، الفريد ٣٤٢/١، البحرالمحيط ٤٩٢/١ - الدرالمصون ٣١٦/١.
(٤) سورة البقرة: ١٠٠.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٤١٧/١.
(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٨/٣، شرح الكافية الشافية ٤٦٥/١.
(٧) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٩- نسبها إلى الحسن البصري - البحر المحيط ١٤٠/١- الحسن وأبو مجلز وأبو المتوكل- الإتحاف ٣٦٤/١.
(٨) سورة الفاتحة: ٥.
(٩) انظر: مغني اللبيب ٦٥/٢.

عنه قال: «ونظيره قراءة علي – رضي الله عنه –[١] ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عصبةً﴾[٢] بالنصب أي: نوجد عصبة أو نرى عصبةً....»[٣].

- عند حديثه عن الحرف (ثُمَّ) وإجرائها مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، قال ابن هشام: «واستدل لهم بقراءة الحسن[٤] ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[٥] بنصب (يدرك)»[٦].
- أثناء حديثه عن حرف العين (المهملة)، ومعانيها ذكر من معانيها: موافقة الباء، نحو ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[٧]، قال ابن هشام: «وقد قرأ أُبيّ[٨] بالباء»[٩].
- عند حديثه عن حرف الكاف، ذكر من معانيه التوكيد، وهي: الزائدة ثم ذكر الرأي القائل: بأن زيادة الحرف أولى من زيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تَثْبُت، وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[١٠] قال ابن هشام: «فقد يشهد

---

(١) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ٦٨ - النزال بن سبرة عن علي رضي الله عنه - الكشاف: ٢٥٨/٣، إعراب القراءات الشواذ ٦٨٣/١، التبيان ٧٢٥ - بدون نسبة - البحر المحيط: ٢٨٣/٥، الدر المصون ٤٥٣/٦ - النزال بن سبرة عن علي رضي الله عنه.
(٢) سورة يوسف: ١٤.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٦٦/٢.
(٤) انظر: المحتسب ١٩٥/١- الحسن والجراح - الكشاف ١٣٩/٢- بدون نسبة - المحرر الوجيز ٤٣٧ - الحسن بن أبي الحسن وقتادة ونبيح والجراح - التبيان ٣٨٥، إعراب القراءات الشواذ ٤٠٥/١، الفريد ٣٣٣/٢ - بدون نسبة فيهم - البحر المحيط ٣٥٠/٣ - الحسن بن أبي الحسن ونبيح والجراح - الدر المصون ٨٠/٤ - الحسن البصري.
(٥) سورة النساء: ١٠٠.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٢٣٠/٢.
(٧) سورة الأعراف: ١٠٥.
(٨) قرأ نافع والحسن وشيبة وأبان عن عاصم "حقيق عليّ أن لا أقول" بفتح الياء المشددة وذلك لدخول حرف الجر على ياء المتكلم. وقراءة أبي عمرو وابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب (حقيق على أن أقول، وقرأ أبي بن كعب وعبدالله بن مسعود والأعمش "حقيق بألا أقول" وذلك بوضع الباء في موضع على، وقرأ عبدا لله بن مسعود والأعمش (حقيق أن لا أقول) بإسقاط على، وقرأ زيدبن علي "أن لا أقول" بالرفع على أنه لا أقول". انظر: معانى القرآن للفراء: ٢٥٩/١ ، مختصر في شواذ القرآن: ٥٠، إعراب القرآن للنحاس: ٦٢٨/١، الكشف عن وجوه القراءات: ٤٦٩/١، الكشاف: ٤٨٢/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٢٥٦/٧، البحر المحيط: ٣٥٦/٤، الدر المصون ٣١٦/٣.
(٩) انظر: مغني اللبيب ٣٧٨/٢، ٣٧٩.
(١٠) سورة البقرة: ١٣٧.

للقائل بزيادة (مثل) فيها قراءة ابن عباس[١] ﴿بِمَا آمَنتُم بِهِ﴾[٢].

- عند حديثه عن حرف اللام ومعانيه، ذكر أن من معانيه، أن يكون بمعنى (عند)، قال ابن هشام: «كقولهم: «كتبته لخمس خلون»، وجعل ابن جني قراءة الجحدري[٣] ﴿بَلْ كَذَّبُوا بالحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ﴾[٤] - بكسر اللام وتخفيف الميم»[٥].
- عند حديثه عن (ما)، والأوجه التي تأتي عليها ذكر منها: الاستفهامية المتضمنة معنى الحرف، قال ابن هشام: «ويجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَت..... وأما قراءة عكرمة عيسى[٦] ﴿عَمّا يَتَسَاءَلُونَ﴾[٧] فنادر»[٨].

وقد تكرر هذا في ستة وعشرين موضعًا[٩].

الأسلوب الثاني: النص على شذوذ القراءة سواءًا نسبت إلى صاحبها أو لم تنسب:

- عند حديثه عن حرف (إذن) قال ابن هشام: «قال جماعة من النحويين إذا وقعت (إذن) بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ

---

(١) سبق تخريجها في ص٢١.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٠/٢-٢١.
(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٤٤، المحتسب٢٨٢/٢ - الجحدري -،الكشاف ٣٨٠/٤، المحرر الوجيز ١٧٥٠، إعراب القراءات الشواذ ٥٠٥/٢ - بدون نسبةفيها - البحر المحيط ١٢١/٨، الدر المصون ١٩/١٠، روح المعاني ١٧٤/٢٦ - الجحدري -.
(٤) سورة ق: ٥.
(٥) انظر: مغني اللبيب: ١٧٣/٣.
(٦) انظر: المحتسب ٣٤٧/٢ – عكرمة وعيسى – الكشاف ٢٩٣/٦ – عكرمة وعيسى ابن عمر – المحرر الوجيز ١٩٣٨ – أبي بن كعب وابن مسعود وعكرمة وعيسى – إعراب القراءات الشواذ ٦٦٩/٢ – بدون نسبة – الفريد ٣١٩/٦ – بدون نسبة – البحر المحيط ٤٠٢/٨ – عبد الله وأبي وعكرمة وعيسى – الدر المصون ٦٤٧/١٠ – عبد الله وأبي عكرمة – حاشية الشهاب ٣٠٠/٨ – بدون نسبة – فتح القدير ٤٨٠/٥ – أُبيّ وابن مسعود وعكرمة وعيسى.
(٧) سورة النبأ: ١.
(٨) انظر: مغني اللبيب ٢٠/٤-٢١.
(٩) انظر: مغني اللبيب ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ ، ٢٧٩ ، ٢٩٥ ، ٣٠٤ ، ٣٢٨ ، ٣٤٩ ، ٤٩٥/٢ ، ٥٢٧ ، ٥٥٣ ، ٥٧٨ ، ٥٨٨، ٦٦٠ ، ٧٢٣، ٧٣٠ ، ٧٩٠.

خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[٢] وقرئ شاذًا بالنصب بالنصب فيهما[٣]»[٤](لايلبثوا)، (لايؤتوا). فهنا نص على شذوذ القراءة، حيث ذكر ذكر أن قراءة النصب شاذة.

- عند حديثه عن (أم) تحدث عن مسألة العطف بعد الهمزة بـــ (أو) فذكر إن كانت همزة التسوية لم يجز ذلك قياسًا، قال ابن هشام: «وفي كامل الهذلي[٥] أن ابن محيصن محيصن قرأ من طريق الزعفراني[٦] ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَو لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٧] وهذا من الشذوذ بمكان»[٨].
- عند حديثه عن (غير) المضافة لفظًا ذكر أن لها وجهين أحدهما: الاستثناء: فتعرب بإعراب الاسم التالي (إلاّ) في ذلك الكلام... قال ابن هشام: «وقرئ: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[٩] بالجر صفة على اللفظ[١٠]، وبالرفع على الموضع[١١]، وبالنصب على الاستثناء[١٢]، وهي شاذة»[١٣].
- عند حديثه عن الكاف الحرفية قال ابن هشام: «وتتعين الحرفية في موضعين: أحدهما أن تكون زائدة...، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة.... خلافًا لابن مالك في إجازته أن يكون مضافا ومضافاً إليه على إضمار مبتدأ ، كما في قراءة

---

(١) سورة الإسراء: ٧٦.
(٢) سورة النساء: ٥٣.
(٣) الآية الأولى:سبق تخريجها في ص٢٠. ،أما الآية الثانية: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/١، الكشاف ٥٢٢/١، المحرر الوجيز ١٥١/٤، الفريد ٧٤٧/١ - ابن عباس في الأربعة - البحر المحيط: ٢٨٤/٣ - عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس - الدر المصون ٦/٤، روح المعاني ٥٧/٥.
(٤) انظر: مغني اللبيب٥٣/١.
(٥) انظر: الكامل في القراءات العشر ٤١٣.
(٦) انظر: الكامل في القراءات العشر ٤١٣، إعراب القراءات الشواذ ١١٦/١.
(٧) البقرة: ٦.
(٨) انظر مغني اللبيب: ٢٨١/١.
(٩) الأعراف، ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، هود، الآيات ٥٠، ٦١، ٨٤، المؤمنون، ٢٣، ٣٢.
(١٠) قراءة الكسائي وأبو جعفر المطوعي وابن محيصن بخلاف عنه وابن وثاب والأعمش. انظر: السبعة في القراءات ٢٨٤، الحجة للقراء السبعة ٣٩/٤، الإقناع في القراءات السبع ٦٤٧/٢.
(١١) قراءة نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة. انظر: المراجع السابقة.
(١٢) قراءة عيسى ابن عمر، انظر: مختصر في شواذ القرآن٥٠- لغة تميم - الكشاف ٤٥٤/٢، المحرر الوجيز ٧١٤، التبيان ٥٧٧، الفريد ٣٢٠/٢، البحر المحيط ٣٢٤/٤ - روح المعاني ١٥٠/٨.
(١٣) انظر: مغني اللبيب٤٦٢/٢.

بعضهم[١] ﴿تَمَامًا عَلى الّذِي أَحْسَنُ﴾[٢] وهذا تخريج للفصيح على الشاذ»[٣].
وقد تكرر هذا الأسلوب عند ابن هشام.[٤].

الأسلوب الثالث: تصديره للقراءة الشاذة بألفاظ ومنها:

١- قراءة بعضهم: وذلك في مواضع منها:

- عند حديثه عن الحرف (أمّا)، والفصل بينه وبين الفاء بأمور منها: قال ابن هشام: «اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: أمّا زيداً فاضربه، وقراءة بعضهم[٥] ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[٦] بالنصب.....»[٧].
- عند حديثه عن الحرف (إلى) ومعانيه، ذكر من معانيه التوكيد وقد أثبت الفراء، ذلك مستدلًا بقراءة بعضهم[٨]: ﴿أَفْئِدةً مِنْ الناسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾[٩] بفتح الواو»[١٠].

---

(١) انظر: المحتسب ٢٣٤/١- ابن يعمر- مشكل إعراب القرآن ٢٩٩/١ - بدون نسبة - الكامل في القراءات العشر للهذلي ١٩١ - الحسن وأبي جعفر في رواية شبل - الكشاف ٤١٤/٢- يحي بن يعمر- البيان ٣٥٠/١، إعراب القراءات الشواذ ٥٢٢/١، التبيان ٥٥٠ - بدون نسبة في الثلاثة الأخيرة - الجامع لأحكام القرآن ١٤٢/٧، البحر المحيط ٢٥٦/٤ - يحي بن يعمر وابن أبي إسحاق - الدر المصون ٢٢٨/٥، روح المعاني ٦٠/٧- يحى بن يعمر-.
(٢) الأنعام: ١٥٤.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٤/٣.
(٤) انظر: مغني اللبيب: ٣٥٥/١، ٣٩٢/٢، ٦٢٦، ٦٤٩.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤/٣ عزاها إلى الحسن - معاني القرآن للأخفش٨٤، مختصر في شواذ القرآن ١٣٣- عزاها إلى ابن أبي إسحاق عيسى - مشكل إعراب القرآن ٦٤١ - زاد الأعمش - الكشاف١٩٤/٤- بدون نسبة - المحرر الوجيز ١١٥٠- ابن أبي إسحاق والأعرج والأعمش - إعراب القراءات الشواذ ٤٢٧/٢، الجامع لأحكام القرآن ٣٤٩/١٥- ابن أبي إسحاق والحسن - الفريد ٢٢٧/٤- بدون نسبة - الدر المصون ٥٢٠/٩ - زاد الحسن وابن هرمز.
(٦) سورة فصلت: ١٧.
(٧) انظر: مغني اللبيب ٣٦٦/١.
(٨) انظر: معاني القرآن للفراء١٢/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٤/٣، مختصر في شواذ القرآن٧٣ - مسلمة بن عبد الله إلا إنها بالياء وفتح الواو ولعله تصحيف صوابه التاء، المحتسب ٣٦٤/٢، الكشاف ٣٨٥/٣، المحرر الوجيز ١٠٥٩ - قراءة علي بن أبي طالب وأبي جعفر بن محمد عليهم السلام ومجاهد، إعراب القراءات الشواذ ٣٣٧/٢، التبيان ٢٢٢، الجامع لأحكام القرآن ٣٠٤/٩ - ابن مجاهد - الفريد ٣٨/٤ - ٣٩ - من غير نسبة - البحر المحيط ٤٢٢/٥، الدر المصون ٢٧٥/٤ - ابن مجاهد -.
(٩) سورة إبراهيم: ٣٧.

الواو»[١].

- عند حديثه عن (إذْ) ولزوم إضافتها إلى الجملة سواء أكانت اسمية أو فعلية، ذكر بعد ذلك إنه قد تحذف الجملة كلها أو يعوض عنها بالتنوين..... وإن العوض يترل مترلة المعوض عنه، قال ابن هشام: «..... ثم حذف المضاف، وبقي الجر كقراءة بعضهم[٢] ﴿وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرةِ﴾[٣] أي ثواب الآخرة»[٤].
- عند حديثه عن (حاشا) والأوجه التي تأتي عليها. قال ابن هشام: «أن تكون تنزيهية، [ثم ذكر لنا أن الصحيح] أنها اسم مرادف للبراءة من كذا بدليل قراءة بعضهم[٥]﴿حاشاً ﴿حاشاً لله﴾[٦] بالتنوين كما يقال: «براءة لله من كذا.....»[٧]، وقد تكرر هذا

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٤٩٨/١.
(٢) انظر: المحتسب ٢٨١/١ - ابن جمازالمدني - الكشاف ٦٠٠/٢ - بدون نسبة - المحررالوجيز ٨١٧ - ابن جماز المدني، إعراب القراءات الشواذ ٦٠٥/١ - التبيان ٦٣٢، الفريد ٢٨٨/٣ - بدون نسبة فيهم - البحر المحيط ٥١٤/٤ - ابن جماز المدني.
(٣) سورة الأنفال: ٦٧.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٤٢/٢.
(٥) قراءة الجمهور "حاش لله" بغير ألف بعد الشين ولله: بلام الجر وأصله (حاشى) بألف فحذفت للتخفيف وهي لغة أهل الحجاز واتبع في الحذف خط المصحف وحسن الحذف كثرة الاستعمال، وقالوا: جعلت اللام في لله عوضاً عن الألف المحذوفة في "حاش" ومعنى هذه القراءة: معاذ الله.
- وقرأ أبو عمرو والأصمعي عن نافع واليزيدي والمطوعي وابن مسعود وأبي بن كعب وابن محيصن (حاشى لله) بألف الشين وصلاً وهو الأصل. وذكرها عباس عن أبي عمرو وقراءة الوقف وكذا ابن محيصن من طريق الداني وقال ابن مجاهد: (وحدثني عبيد الله بن علي، قال: حدثنا نصر بن علي، قال: أخبرنا الأصمعي، قال: سمعت نافعاً يقرأ (حاشى لِلهِ) فيها ألف ساكنة كذا في الحديث)، وقالوا: في رسم المصحف لا تكتب هذه الألف بعد الشين وأن نُطق بها، وقال مكي في التبصرة (والاختيار في الوقف أنه بغير ألف لأبي عمرو...).
- وقرأ الحسن وهي رواية القطعي عن نافع (حاشْ لله) بسكون الشين وصلا ووقفاً وفيها جمع بين ساكنين الألف والشين وقد ضعفوا هذا). انظر: السبعة في القراءات ٣٤٨، معانى القرآن للزجاج: ١٠٧/٣، إعراب القرآن للنحاس: ١٣٨/٢، الكشاف: ٢٧٩/٣ ،الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٨١/٩، البحر المحيط: ٣٠٣/٥، النشر: ١٩٥/٢، الاتحاف: ٣٣١، وقد زاد ابن خالويه في مختصره (حشاة لله) للأعمش ولم أجدها عند غيره، انظر: مختصر في شواذ القرآن: ٦٨
- وقراءة أبي السمال (حاشاً لله) بالتنوين كرعيا لله).انظر: الكشاف: ٢٨٠/٢٧٩/٣، البحر المحيط: ٣٠٣/٥.
(٦) سورة يوسف: ٣١.
(٧) انظر: مغني اللبيب ٢٥٢/٢.

الأسلوب عند ابن هشام[١].

- أثناء حديثه عن (إذْ)، أنها تأتي على أربعة أوجه: قال: «ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم[٢] ﴿لَمِن مَنَّ اللهُ عَلَى المؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِم رَسُولاً﴾[٣] إنه يجوز أن يكون التقدير (مَنُّه إذ بعث) وأن تكون إذْ في محل رفع كإذا في قولك: أخطبُ ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أي لَمِنْ مَنّ الله على المؤمنين وقت بعثه.....»[٤].
- وفي موضع آخر عند حديثه عن حرف (الباء) قال: «ومن الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم[٥]: ﴿لَيْسَ البِرَّ بَأَن تُوَلُّوا﴾[٦]، بنصب البر»[٧].
- عند حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها قال ابن هشام: «لا يجوز حذف النون الثانية إذا ابتدأت بالنون إلا في ندور كقراءة بعضهم[٨]

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ١٧٩/١، ١٩٨، ٢٠٤، ٢١٥، ٢٣٣، ٢٨٠، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٥٦، ٣٦٥، ٤٧٥/٢، ٥١٤، ٦٣٢/٥١٤/٤٧٥/٢/٦٣٢.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٠ عيسى بن سليمان عن بعضهم - الكشاف٦٥٤/١، الفريد ١٦٣/٢، البحر المحيط ١٠٩/٣، الدر المصون ٤٧١/٣، روح المعاني ١١٣/٤ - بدون نسبة في المراجع الأخيرة كلها -.

(٣) سورة آل عمران: ١٦٤والآية قوله تعالى: : ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١٣/٢ إلى ١٥.

(٥) هذه القراءة لابن مسعود وأبي بن كعب، وقد اختلف عنهما ضبط (البر)، انظر: مختصر في شواذ القرآن١١، المحتسب ١١٧/١، الكشف عن وجوه القراءات ٢٨١/١، الكشاف ٣٦٢/١، المحرر الوجيز ١٦٥، الجامع لأحكام القرآن ٢١١/٢، البحر المحيط ٤/٢.

(٦) سورة البقرة: ١٧٧، والآية قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾.

(٧) انظر: مغني اللبيب: ١٦٩/٢.

(٨) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٠٦ – أبو معاذ عن أبي عمرو –، المحتسب ١٢٠/٢ – خارجة عن أبي عمرو –، الكشاف ٣٤٤/٤، إعراب القراءات الشواذ ١٩٧/٢ – بدون نسبة فيهما – البحر المحيط ٤٥٣/٦، الدر المصون ٤٧٧/٨، روح المعاني ١٩/١٠ – خارجة عن أبي عمرو وأبو معاذ – .... انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٠٦ – أبو معاذ عن أبي عمرو –، المحتسب ١٢٠/٢ – خارجة عن أبي عمرو –، الكشاف ٣٤٤/٤، إعراب القراءات الشواذ ١٩٧/٢ – بدون نسبة – البحر المحيط ٤٥٣/٦، الدر المصون ٤٧٧/٨، روح المعاني ١٩/١٠ – خارجة عن أبي عمرو وأبو معاذ.

﴿وَنُزِّلُ الملائكةَ تَنزِيلاً﴾ [١]» [٢].

٢- ومن العرب من يقرأ:

قال ابن هشام: «ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل، ويقرأ[٣]: ﴿وَما كَانَ اللهُ لَيُعَذِبَهُمْ وأَنتَ فِيهِم﴾[٤]»[٥].

٣- قراءة من قرأ، ومن ذلك:

- عند حديثه عن (حيث) قال ابن هشام: «ومن العرب من يعرب (حَيْثِ)، وقراءة من قرأ[٦] ﴿مِّنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٧] بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر»[٨].
الكسر»[٨].
- عند حديثه عن لام التقوية، قال: «ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى إلى اثنين؛ لإنها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد.....، وقد قال

---

(١) سورة الفرقان: ٢٥.
(٢) انظر: مغني اللبيب ١١٢/٦.
(٣) قراءة أبي السمّال، انظر: مختصرفي شواذ القرآن ٥٥ - بدون نسبة - إعراب القراءات الشواذ: ٥٩٣/١، البحر المحيط: ٤٨٣/٤ لأبي السمّال، الدر المصون: ٥٩٧/٥ - لأبي السمّال.
(٤) سورة الأنفال: ٣٣.
(٥) انظر: مغني اللبيب: ١٥١/٣.
(٦) لم أجد هذه القراءة: فيما بين يدي من مصادر اهتمت بشواذ القراءات ولكنني وجدتها في بعض المصادر النحوية ،وبعض المعاجم اللغوية – من غير نسبة لقارئ،انظر: ارتشاف الضرب: ١٤٤٨، شرح شذور الذهب لابن هشام: ١٦٩، المساعد: ٥٢٩/١،الهمع: ١٥٢/٢ قال: ((وقرئ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بالكسر...))، البرهان في علوم القرآن: ٢٧٤/٤ قال: ((ومن العرب من يعرب (حيث) وقراءة بعضهم ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بالكسر تحتملها...))، وفي تاج العروس للزبيدي: مادة (حيث) ٢٢٩/٥، ((قال الكسائي: وسمعت في بني الحارث بن أسد بن الحارث بن ثعلبة. وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع الحفض، وينصبونها في موضع النصب، فيقولون: (من حيثِ لا يعلمون).
(٧) سورة الأعراف: ١٨٢، سورة القلم: ٤٤.
(٨) انظر: مغني اللبيب٢٩٩/٢.

الفارسي في قراءة من قرأ[١] ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[٢] بإضافة (كل) إنه من هذا، والمعنى: الله مول كل ذي وجهة وجهته...»[٣].

وهذا الأسلوب قد تكرر عند ابن هشام[٤].

٢- تصديره القراءة بقوله: «قرىء»:

صدّر ابن هشام عددًا من القراءات التي أوردها، بقوله: «قُرىء» دون أن ينص على أنها شاذة أو ينسبها لقارئ بعينه، أو يُصدّرها بما يدل على شذوذها نحو: بعضهم، وغيرها من القرائن التي نستدل بها على شذوذ القراءة، وذلك في بعض المواضع منها:

- عند حديثه عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب - صلة الموصول - قال ابن هشام: «وقرئ[٥] ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ[٦]﴾ بالنصب.....»[٧].
- في معرض حديثه عن حذف (أنْ) الناصبة، قال: «وإذا رفع الفعل بعد إضمار (أنْ) سهل الأمر، ومع ذلك فلا ينقاس، ومنه ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾[٨] وقرئ[٩]

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش١٦٢، مختصرفي شواذ القرآن ١٧- ابن عباس - جامع البيان (تفسير الطبري) ٦٧٨/٢، الكشاف ٣٤٦/١ - بدون نسبة- المحررالوجيز ١٤٣- ابن عباس - مفاتيح الغيب ١١٩/٤، إعراب القراءت الشواذ ٢١٥/١، التبيان ١٢٧، الفريد ٤١٠/١، الجامع لأحكام القرآن ١٦٥/٢ - ابن عباس - البحر المحيط ٦١١/١، الدرالمصون٢ /١٧٤، إرشاد العقل السليم ١٧٧/١، روح المعاني١٤/٢- ابن عباس -.

(٢) سورة البقرة: ١٤٨.

(٣) انظر: مغني اللبيب١٩٤/٣.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٦١٤/٢/٢٨٣/١.

(٥) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٨٦، إعراب القرآن للنحاس: ٢٣/٣ – وقد عزاها إلى هارون القارئ – إعراب القرآن ٦١/٢ وعزاها إلى هارون القارئ، الكشاف: ٤٣/٤ – طلحة بن مصرف وعن معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء – المحررالوجيز١٢٣٧-بعض الكوفيين ومعاذ بن مسلم وهارون القارئ. إعراب القراءات الشواذ: ٥٣/٢، والتبيان ٨٧٨ ، البحر المحيط: ١٩٦/٦، الدر المصون ٦٢٤/٧، واللباب: ١١٤/١٣ - طلحة بن مصَّرف ومعاذ بن مسلم و الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش -.

(٦) سورة مريم: ٦٩.

(٧) انظر: مغني اللبيب: ١٥٦/٥.

(٨) سورة الزمر: ٦٤.

(٩) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٣٢، مشكل إعراب القرآن ٢٦٠/٢، الكشاف ٣١٩/٥، المحرر الوجيز١٦٢٤، إعراب القراءات الشواذ ٤١٣/٢، الجامع لأحكام القرآن ٢٢٠/١٥، المساعد ١١٠/٣ – الحسن البصري - حاشية الشهاب ٣٥٠/٧، البحر المحيط ٤٣٩/٧، روح المعاني ٢٣/٢٤ – القراءة غير منسوبة -.

﴿أَعْبُدَ﴾ بالنصب....»[١].

- وعند حديثه عن حذف النون، نوني التثنية والجمع، قال ابن هشام: «يحذفان للإضافة.... وللام الساكنة قليلاً، نحو ﴿إنكم لذائقوا العـــذابَ الأليم﴾[٢] فيمن قرأه بالنصب[٣]»[٤].

وهذا الأسلوب قد تكرر عند ابن هشام [٥].

٣- تصديره للقراءة بقوله: «قراءة بعض السلف»، وذلك في:

عند حديثه عن الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة: منها البناء، حيث الإضافة إلى مبني،قال ابن هشام: «.... وقراءة بعض السلف[٦]: ﴿أَنْ يُصِيبَكُم مِثلَ مَا أَصَابَ﴾[٧] بالفتح»[٨].

الأسلوب الرابع: تصديره القراءة بقوله: (قراءة جماعة):

- قال ابن هشام: «قرأ جماعة[٩] ﴿وَاتقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا﴾[١] وخرجها أبو

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٤٩١/٦.
(٢) سورة الصافات: ٣٨.

(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٧ – أبو السّمال – إعراب القرآن للنحاس ٤١٨/٣، المحتسب ٨٠/٢ – بعض الأعراب –، مشكل إعراب القرآن ٢٢٦/٢ – بدون نسبة - الكشاف ٢٠٨/٥ – بدون نسبة - إعراب القراءات الشواذ ٣٧٩/٢ – بدون نسبة –، التبيان ١٠٨٩ – بدون نسبة - البحر المحيط ٣٤٣/٧ – أبو السّمال –، الدر المصون ٢٠٣/٩ – أبّان بن ثعلب عن عاصم وأبو السّمال.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٠١/٦.
(٥) انظر: مغني اللبيب: ٧٤١/٢.
(٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ٦٥ – مجاهد وابن أبي إسحاق وابن كثير – الكشاف ٢٢٨/٣ – أبو حيوة ونافع –، المحرر الوجيز ٩٦٧ – مجاهد والجحدري وابن أبي إسحاق – الفريد ٥١٣/٣ – بدون نسبة – حاشية الشهاب ١٢٩/٥، البحر المحيط ٢٥٥/٥ – مجاهد والجحدري وابن أبي إسحاق ونافع – الدر المصون ٣٧٧/٦ – مجاهد والجحدري –، روح المعاني ٢٢٢/١٢.
(٧) سورة هود: ٨٩.
(٨) انظر: مغني اللبيب ٦٥٩/٥، ٦٦٠.
(٩) انظر: مختصر في شواذ القرآن٥٥ – ابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو العالية – المحتسب ٢٧٧/١ – علي وزيد بن ثابت وأبو جعفر ومحمد بن علي والربيع بن أنس وأبو العالية وابن جملاً – الكشاف ٥٧١/٢ – اقتصر على ابن مسعود – المحرر الوجيز ٧٩٠ – زاد علي بن

الفتح على حذف ألف (لا) تخفيفًا، كما قالوا: «أمَ واللهِ»، ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر (لا) في قراءة الجماعة زائدة؛ لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك»[٢].

- عند حديثه عن روابط الجملة، وذكر أنها عشرة: أحدها: الضمير،قال ابن هشام: «.... وقراءة جماعة[٣] ﴿أَفَحُكْمُ الجاهليةِ يبغُونَ﴾[٤] بالرفع»[٥].

الأسلوب الخامس: ذكر الوجه الآخر للقراءة دون ذكر لفظ القراءة وذلك في مواضع منها:

- عند حديث ابن هشام عن (ما) الكافة عن عمل النصب، والرفع وهي المتصلة بإنّ وأخواتها... فـ (ما) - في ذلك كله اسم باتفاق، والحرف عامل، قال: «وأما ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[٦]. فمن نصب الميتة[٧] فـ (ما) كافة، ومن رفعها[٨] - وهو أبو رجاء العطاردي - فـ (ما) اسم موصول، والعائد محذوف»[٩] وكذلك قال في: «﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[١٠] فمن رفع كيد[١١]، (فإن) عاملة و (ما) موصولة والعائد

أبي طالب – إعراب القراءات الشواذ ٥٩١/١، التبيان٦٢١، الفريد ٢٠١/٣ – بدون نسبة فيها - الجامع لأحكام القرآن: ٤٨٩/٩ – علي وزيد بن ثابت وأُبَيّ وابن مسعود – البحر المحيط ٤٧٨/٤ – ابن مسعود وعلي وزيد بن ثابت والباقر والربيع بن أنس وأبو العالية – الدر المصون ٥٩٢/٥.

(١) سورة الأنفال: ٢٥.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٣٥٥/٣.

(٣) قراءة السلمي وابن وثاب وأبو رجاء والأعرج ويحيى بن يعمرو إبراهيم النخعي، انظر: مختصر في شواذ القرآن٣٩ - السلمي وابن وثاب - المحتسب ٢١٠/١ - أسقط الأعرج وأبا رجاء وزاد إبراهيم النخعي - الكشاف ٢٩٤/٢ - السلمي - المحررالوجيز ٥٥١، إعراب القراءات الشواذ ٤٤١/١، التبيان٤٤٣، الفريد٤٧/٢ - بدون نسبة - البحر المحيط ٥١٦/٣، الدر المصون ٢٩٥/٤- ابن وثاب والأعرج وأبو رجاء وأبو عبد الرحمن - روح المعاني ١٥٦/٦.

(٤) سورة المائدة: ٥٠.

(٥) انظر: مغني اللبيب:٥٨٠/٥

(٦) سورة البقرة: ١٧٣.

(٧) قراءة الجماعة - وهي خارج مجال البحث - انظر: التبيان١٤١، البحر المحيط ١١٠/١، الدر المصون ٢٣٥/٢.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء١٠٢/١، مختصر في شواذ القرآن ١٨- عن بعضهم - مشكل إعراب القرآن ٨٠/١، المحررالوجيز١٥٤- بدون نسبة - إعراب القراءات الشواذ ٢٢٦/١، التبيان ١٤١- بدون نسبة - الجامع لأحكام القرآن٢١٦/٢، البحر المحيط ٦٦٠/١، الدرالمصون٢٣٥/٢ - ابن أبي عبلة -.

(٩) انظر: مغني اللبيب٧٦/٤.

(١٠) سورة طه: ٦٩.

(١١) قراءة الجماعة ليست مجال البحث.

محذوف..... ومن نصب[١] – وهو ابن مسعود والربيع وابن خثيم – فـ (ما) كافة»[٢].

– وفي موضع آخر عند حديثه عن زيادة (ما) بين التابع والمتبوع، قال: «وتزاد بعد أداة الشرط جازمة.....، وبين المتبوع وتابعه،في نحو ﴿**مَثَلا مَّا بَعُوضَةً**﴾[٣]، قال الزجاج: «(ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود[٤] و (بعوضة) بدل..... وقرأ رؤبة برفع ﴿بَعُوضَةٌ﴾[٥].....»[٦]. وهذا الأسلوب قد تكرر عند ابن هشام[٧].

الأسلوب السادس: نقله تلحين القراءة دون تعقيب، ومن ذلك:

– عند حديث ابن هشام عن حال الضمير المسمى فعلًا وعمادًا قال: «وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها..... وجعل منه ﴿هَؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٨] فيمن نصب[٩] ﴿أَطْهَرَ﴾ ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك...»[١].

---

(١) انظر: جامع البيان (تفسيرالطبري): ١٤٠/١٦ - بعضهم - إعراب القرآن للنحاس ٤٩/٣ - بدون نسبة الكشاف ٧٥/٣، المحرر الوجيز١٢٥٧ - فرقة - البيان ١٤٨/٢، التبيان ٨٩٧ - بدون نسبة - إعراب القراءات الشواذ ٧٧/٢، التبيان ٨٩٧ - بدون نسبة -، الجامع لأحكام القرآن٢٢٤/١١، البحر المحيط ٢٤٢/٦، الدر المصون ٧٥/٨ - مجاهد وحميد وزيد بن علي.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٧٧/٤.

(٣) سورة البقرة: ٢٦.

(٤) أجد هذه القراءة لم تذكرها مراجع القراءات سواء المعربين أوالمفسرين في كونها قراءة ولكن ذكروا القول بزيادة (ما) - وقد نسبها ابن هشام لابن مسعود - وكذلك الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن٧٣/٣، انظر القول بزيادتها: معاني القرآن للفراء٢٢/١، مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٥/١، معاني القرآن للأخفش٩٥/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٠٤/١ ، البرهان في علوم القرآن٧٧/٣.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٣/١، مختصر في شواذ القرآن١٢، المحتسب ٦٤/١ – نسبت إلى رؤبة – الكشاف ٢٤٠/١، المحرر الوجيز ٦٧ – الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج –، إعراب القراءات الشواذ ١٤٠/١، التبيان ٤٣، الفريد ٢٥٦/١ – بدون نسبة –، البحر المحيط ٦٧٨/١ – الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة – ورؤبة بن العجاج وقطرب –، الدر المصون ٢٢٥/١ – الضحاك وابن أبي عبلة –، روح المعاني ٢٠٧/١ – ابن أبي عبلة وجماعة –.

(٦) انظر: مغني اللبيب ١٠٨/٤ - ١٠٩ .

(٧) انظر: مغني اللبيب: ٤١٦/٢، ٤٤٩، ٥٦٥، ٥٩٣، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦١٤، ٦٢٤ – ٦٢٥، ٦٣٩، ٦٨٥، ٧١٦، ٧٢٠، ٧٢٢.

(٨) سورة هود: ٧٨.

(٩) سبق تخريجها في ص٢٤.

الأسلوب السابع: ذكرالقراءة دون النص عليها بشيء:

- عند حديث ابن هشام عن الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، ذكر منها التخفيف، وتحدث عن إضافة الوصف،حيث قال: «..... قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾[٢].... فقال الزمخشري: قرئ[٣] بجر الشمس والقمر عطفًا على الليل، وبنصبهما بإضمار جعل أو عطفًا على محل الليل؛ لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون إضافته حقيقية بل هو دال على جَعْل مستمر في الأزمنة المختلفة...»[٤].

ومثل الأسلوب قد تكررعند ابن هشام[٥].

الأسلوب الثامن: وصفه لتوجيه القراءة بإنها (وهم) وهنا يقوم بتوجيه القراءة توجيها آخر يوافق ما يراه، ومن ذلك:

١. قال ابن هشام: «ومن الوهم في الثاني: قول مكي في قراءة ابن أبي عبلة[٦] ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾[٧] بالنصب: إن (قلبه) تمييز، والصواب أنه مشبّه بالمفعول به كحسن وجهه، أو بدل من اسم إنَّ.....» [٨].

٢. وفي موضع آخر قال: «ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري: في قراءة ابن أبي عبلة[٩]

---

(١) انظر: مغني اللبيب٥/٥٥٧.
(٢) سورة الأنعام: ٩٦.
(٣) انظر: مختصرفي شواذ القرآن ٤٥ - يزيد بن قطيب - إعراب القراءات الشواذ ٤٩٦/١ - بدون نسبة- البحر المحيط ١٩٠/٤ - أبو حيوة.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٦٨٥/٢.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٦٩٦/٢.
(٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن - ابن أبي عبلة - معاني القرآن للفراء ١٨٨/١، مشكل إعراب القرآن١٢١/١- عن أبي حاتم - إعراب القرآن للنحاس ٣٥١/١ الكشاف ٥١٨/١، المحررالوجيز ٢٦٦، إعراب القراءات الشواذ ٢٩٥/١، التبيان ٢٣٣- بدون نسبة فيهما - الفريد ٦١٠/١ - أبي حاتم - البحر المحيط ٣٧٣/٢، الدر المصون ٦٨٥/٢- ابن أبي عبلة - فتح القدير ٥١٢/١ - بدون نسبة -.
(٧) سورة البقرة: ٢٨٣.
(٨) انظر: مغني اللبيب ١٨٥/٦.
(٩)انظر:معاني القرآن للفراء:٤٧٠/١،المحررالوجيز:٤٨٢/١٢،الكشاف:١٩/٣،حاشية

﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾[1] بنصب تخاصم: إنه صفة للإشارة، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصم أيضًا عطف بيان؛ لأن البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه أل كذلك ما يعطف عليها.....» [2].

وبهذا يمكن القول: إن ابن هشام لم يكن بعيدًا عن أسلوب النحاة عند إيرادهم القراءة الشاذة وعرضها مصدّرة بألفاظ تدل على شذوذها.

الشهاب:٣١٩/٧،البحر المحيط:٤٠٧/٧،الدرالمصون:٥٤٣/٥،روح المعاني:٢١٩/٢٣.

(١) سورة ص: ٦٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١٩٨/٦، ١٩٩.

المبحث الثاني

مدى العناية ببيان شذوذ القراءة، والتفريق بينها وبين القراءة المتواترة

سأعرض في هذا المبحث عناية ابن هشام ببيان شذوذ القراءة والتفريق بينها وبين القراءة المتواترة، متبعة بذلك منهجًا وصفيًا، هذا بالإضافة إلى عرض القراءة بعينها على مقولات بعض النحويين وعقد مقارنة بين أقوالهم وبين ابن هشام دون التحليل أو المناقشة للقضايا النحوية التي استُشهد بالقراءة الشاذة عليها، ومن هذه المواضع نحو:

١. في معرض حديثه عن الحرف (إذن)، ذكر أن جماعة من النحويين يرون إذا وقعت (إذن) بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان (النصب أو الرفع)، قال ابن هشام: «قال جماعة من النحويين: إذا وقعت (إذن) بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان، نحو ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[١] ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[٢] وقرئ شاذاً بالنصب فيهما[٣]....»[٤].

ابن هشام – هنا – عندما تحدث عن (إذن)، ورأي النحاة إذا وقعت بعد الواو أو الفاء استشهد بالقراءة المتواترة على الرأي المخالف، ثم بعد ذلك عقبه بذكر القراءة الشاذة التي تعضد الرأي الآخر، فهنا يتضح لنا عناية ابن هشام ببيان شذوذ القراءة، والنص على ذلك والتفرقة بينها وبين القراءة المتواترة.

وقد تعرض النحاة لهذه القراءة في كتبهم، قال المبرد: «وهذه الآية في مصحف ابن مسعود ﴿وَإِذنْ لا يَلبَثُوا خِلَافَكَ﴾ الفعل فيها منصوب بـــ (إذن)، والتقدير– والله أعلم– الاتصال بـــ (إذن)، وإن رفع، فعلى أن الثاني محمول على الأول كما قال الله عز وجل: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ أي: فهم إذن كذلك»[٥].

---

(١) سورة الإسراء: ٧٦.
(٢) سورة النساء: ٥٣.
(٣) سبق تخريج الآية الأولى في ص٢٠،والآية الثانية في ص٣١
(٤) انظر: مغني اللبيب: ٢٩/١.
(٥) انظر: المقتضب ٣١٠/٢.

وقال الزجاج: «ومن نصب فقال: ﴿فإذاً لا يُؤتُوا الناسَ﴾ جاز له ذلك في غير القراءة فأما المصحف فلا يخالف...»[١].

وقال ابن مالك في شرحه للتسهيل: «.... وشاهده قول سيبويه[٢]: وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿وَإِذنْ لا يَلبَثُوا خِلَافَكَ﴾ وقراءة بعضهم: ﴿فإذاً لا يؤتوا الناس نقيراً﴾، وإن شئت ألغيتها وهو الأكثر وبه قرأ القراء»[٣].

وعند المقارنة بين ابن هشام وغيره من النحاة – فيما ذكرت – نجد أن ابن هشام قد نص على شذوذ القراءة، أما النحاة الآخرون فقد نسبوا هذه القراءة أو أشاروا إلى وجود هذه القراءة في بعض المصاحف خلافًا للزجاج حيث فُهم من كلامه أن هذه قراءة شاذة قال: «جاز له ذلك في غير القراءة فأما المصحف فلا يخالف...».

٢. وفي معرض حديثه عن (أم) تحدث عن مسألة العطف بعد الهمزة بـــ (أو)، قال ابن هشام: «إذا عطفت بعد الهمزة بـــ (أو) فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياسًا، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: «سواء كان كذا أو كذا» ، وهو نظير قولهم: «يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا»، والصواب العطف في الأول بـــ (أم)، وفي الثاني بـــ (الواو)، وفي الصحاح: «تقول سواء علي أقمت أو قعدت» انتهى، وفي كامل الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَو لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٤] وهذا من الشذوذ بمكان، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسًا، وكان الجواب بـــ (نعم) أو بـــ (لا)، وذلك أنه إذا قيل: أزيد عندك أو عمرو، فالمعنى: أأحدهما عندك أم لا، فإن أجبت بالتعيين صح لأنه جواب وزيادة.....»[٥].

فابن هشام بيّن شذوذ القراءة، ولماذا حكم عليها بهذا الشذوذ مستخدمًا مقياسه النحوي القائل: بأنه لو كانت الهمزة همزة الاستفهام كان ذلك جائزًا قياسًا فهو بذلك موجّه لهذه القراءة أكثر مستشهدًا بها على الرأي الذي أورده.

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٥١/٢.
(٢) انظر: الكتاب:١٣/٣-١٤
(٣) نظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢١/٤.
(٤) سورةالبقرة: ٦، وقد سبق تخريجها في مبحث سابق، ص٣١.
(٥) انظر: مغني اللبيب: ٢٨٠/١-٢٨٢.

ولم أجد هذه القراءة قد تعرض لها أحد من النحاة[١] – فيما وقع بين يدي من مصادر – فهم لا يعتبرون (أو) من حروف الاستفهام.

وفي ذلك قال الدماميني في ضوء شرحه لمغني اللبيب: «ألا يرى أنك إذا قلت: أزيد قائم أو عمرو، كان ما بعد (أو) مستفهماً عنه، كما كان مع (أم) المتصلة، وإن كان المطلوب بها التعيين دون (أو) ولم يقل أحد بأن (أو) من حروف الاستفهام....»[٢].

٣. في معرض حديثه عن (غير)، وأنها تكون استثناء فتعرب إعراب الاسم التالي (إلّا)، قال ابن هشام: «.....وقرئ ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُۥ﴾»[٣] بالجر صفة على اللفظ[٤]، وبالرفع على الموضع[٥] وبالنصب على الاستثناء[٦]، وهي شاذة..»[٧].

قرأت كلمة (غيره) بالحركات الثلاث بالجر صفة على اللفظ والرفع على الموضع، والنصب على الاستثناء وهذه قراءة شاذة كما نص على ذلك ابن هشام، ووجه الشذوذ فيها، أنّ حكم (غير) حكم الاسم الواقع بعد (إلّا)[٨] وهو إذا سبق بكلام تام غير موجب جاز فيه الإتباع بدلًا والنصب على الاستثناء والأول أرجح والثاني جيد[٩]، والمستثنى هنا مسبوق بالنفي، والمستثنى منه مجرور (من) الزائدة توكيدًا، وهو مبتدأ في محل رفع، فالوجه أن ترفع (غير) إتباعًا لمحل المستثنى منه أو تجر إتباعًا للفظه والنصب جائز، وهو عربي فصيح ولكنه دون الرأيين السابقين.

وقد تعرض النحاة إلى هذه القراءة فنجد أنّ الزجاج ذكرها في معانيه قائلًا: «وأجاز بعضهم النصب في غير القرآن على النصب على الاستثناء، وعلى الحال من النكرة، ولا يجوز

---

(١) أجد أن النحاة قد ذكروا هذه القراءة قراءة ابن محيصن "سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم" على تخفيف الهمزة أو حذفها، أما مسألة العطف بعد همزة التسوية فلم أجد من تعرض إلى ذلك سوى ابن هشام.
(٢) انظر: حاشية الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب: ٣٠٦.
(٣) الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥.
(٤) قراءة الكسائي وأبو جعفر المطوعي وابن محيصن بخلاف عنه وابن وثاب والأعمش. انظر: الحجة للقراء السبعة ٣٩/٤، الاقناع في القراءات السبع ٦٤٧/٢، السبعة في القراءات ٢٨٤.
(٥) قراءة نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة. انظر: المراجع السابقة.
(٦) قراءة عيسى ابن عمر، انظر: مختصر في شواذ القرآن ٥٠ – لغة تميم – الكشاف ٤٥٤/٢، التبيان ٥٧٧، المحرر الوجيز ٧١٤، الفريد ٣٢٠/٢، البحر المحيط ٣٢٤/٤ – روح المعاني ١٥٠/٨.
(٧) انظر: مغني اللبيب ٤٦٢/٢.
(٨) انظر: الكتاب ٣٤٣/٢، المقتضب ٤٢٢/٤، الأصول لابن السراج ٢٨٤/١.
(٩) انظر: الكتاب ٣١٩/٢، المقتضب ٣٩٠/٤، شرح الكافية الشافية ٧٠٣.

في القرآن لأنه لم يقرأ به....»[١] فنلاحظ أن الزجاج نفى أن يكون أحد من القراء قد قرأ بهذه القراءة مع أن عيسى بن عمر قد قرأ بها وهي شاذة.

وفي ذلك قال النحاس: «ويجوز النصب على الاستثناء، وليس بكثير غير أن الكسائي والفراء أجازا نصب (غير)في كل موضع يحسن فيه (إلّا) في موضعها تم الكلام أو لم يتم، وأجازا (ماجاءني غيرَك)، قال الفراء: هي لغة بعض بني أسد وقضاعة..... قال أبو جعفر: لا يجوز عند البصريين نصب (غير) إذا لم يتم الكلام ،وذلك عندهم من أقبح اللحن»[٢].

– وهنا نلحظ نص ابن هشام على القراءة الشاذة والتفريق بينها وبين القراءات المتواترة، عندما تحدث عن (غير) واعتبرها مثل الاسم التالي (إلّا) فاستشهد بالقراءة الشاذة وهي قراءة النصب، ونص على شذوذ هذه القراءة أما ما عداها من القراءات[٣] فلم ينص على شذوذها فَفُهم من كلامه إنها قراءات متواترة، وبالفعل هي كذلك.

٤. في معرض حديثه عن (مِنْ)، قال ابن هشام: «القياس أنها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن، ولا ثالث مفعولات أعلم، لأنهما في أصل خبر، وشذت قراءة بعضهم[٤]: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنا أَنْ نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾[٥] ببناء (نتخذ) للمفعول، وحملها ابن مالك[٦] على على شذوذ زيادة (مِنْ) في الحال.....» [٧].

فيما سبق يتضح لنا كيف شذذ ابن هشام القراءة هذه بالإضافة إلى ذكره لتوجيه ابن مالك لها وحملها على شذوذ زيادة (من) في الحال.

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج " ٢٨٢/٢.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٢ – ١٣٥.
(٣) قراءة الرفع والجر هي قراءات متواترة.
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٢، معاني القرآن للزجاج ٦٠/٤ – أبو جعفر المدني – مختصر في شواذ القرآن ١٠٥ – السلمي وزيد بن علي وأبو الدرداء وأبو جعفر – المحتسب ١٢٠/٢ – زيد بن ثابت وأبو الدرداء وأبو جعفر ومجاهد – بخلاف – ودضر بن علقمة ومكحول وزيد بن علي وأبو رجاء والحسن واختلف عنهما – وحفص ابن حميد وأبو عبد الله محمد بن علي – الكشاف ٣٣٩/٤ – أبو جعفر المدني – المحرر الوجيز ١٣٧٨، التبيان ٩٨٢ – بدون نسبة –النشر ٣٣٣/٢ – أبو جعفر وزيد بن ثابت وأبو الدرداء وأبو رجاء وزيد بن علي وجعفر الصادق وإبراهيم النخعي وحفص بن عبيد ومكحول – البحر المحيط ٤٤٨/٦، الدر المصون ٤٦٥/٨، الإتحاف ٣٠٦/٢ – أبو جعفر – فتح القدير ٩٠/٤.
(٥) سورة الفرقان: ١٨.
(٦) انظر: شرح التسهيل:١٣٩/٤
(٧) انظر: مغني اللبيب: ١٧٠/٤-١٧١.

وقد تعرض لهذه القراءة الزجاج في معانيه، قائلًا: «وقرأ أبو جعفر المدني وحده ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ بضم النون على ما لم يسم فاعله وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ....» [(١)].

وعند المقارنة بين ما ذكره ابن هشام، وبين ما ذكره الزجاج نجد أن ابن هشام عدّها قراءة ولكنها شاذة بينما الزجاج عدّ ذلك خطأ عند النحويين.

٥. وعند حديثه عن العطف على المعنى، قال ابن هشام: «..... ومنه ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[(٢)] في قراءة أُبيّ[(٣)] بحذف النون[يسلموا]، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على على لفظ تقاتلونهم، أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون»[(٤)].

وهذه القراءة قد أوردها المبرد في كتابه – المقتضب –: «وفي قراءة أُبي ﴿تقاتلونهم أو يسلموا﴾ أي: إلا أن يسلموا وحتى يسلموا»[(٥)].

وكذلك ذكرها ابن يعيش في شرحه للمفصل: «قال – صاحب الكتاب –: «وقرئ قوله تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ بالنصب على إضمار (أن)، والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم أو على الابتداء كأنه قيل: أو هم يسلمون»[(٦)].

وعند المقارنة بين بيان ابن هشام لهذه القراءة وغيره من النحاة لم نجد فرقًا بينهم فكل منهم قد نسب هذه القراءة إلى أُبيّ مع ذكره للقراءة المتواترة.

٦.في معرض حديثه عن ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، قال ابن هشام: «أن يخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة، فلنذكر منه أمثلة.... قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ[(٧)]: ﴿إن البقر تّشابهت﴾[(٨)] بتشديد

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٧/٤.
(٢) سورة الفتح: ١٦.
(٣) سبق تخريجها في ص٢١.
(٤) انظر: مغني اللبيب: ٤٩٤/٥.
(٥) انظر: المقتضب: ٢٥٢/٣.
(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣/٧، وكذلك ذكرها ابن النحاس في إعراب القرآن: ١٩٢/٤.
(٧) انظر: شواذ القراءات للكرماني: ٦٥.
(٨) البقرة: ٧٠.

التاء: إن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في الأول الماضي....» [١].

الملاحظ أن ابن هشام قد ذكر مصدر هذه القراءة باعتبارها من الشواذ في كتاب الشواذ لابن مهران، وبعد عرض هذه القراءة على أقوال النحاة لم أجد من النحاة – فيما بين يدي من مصادر – من تحدث عن هذه القراءة وإنما تعرضوا لهذه الآية من وجه آخر، ومن ذلك: قال الزجاج: «قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ القراءة في هذا على أوجه، فأجودها والأكثر ﴿تَشَابَه علينا﴾ على فتح الهاء والتخفيف، ويجوز ﴿تشّابه علينا﴾ و﴿يشّابه علينا﴾ بالتاء والياء....» [٢].

– وفي مواضع أخرى يذكر قاعدة نحوية شاذة ثم يورد القراءة الشاذة فهو هنا يهتم ببيان شذوذ القاعدة النحوية التي يُفهم منها أيضا شذوذ القراءة التي أوردها، ومن هذه المواضع:

في أثناء حديثه عن الموصول، قال ابن هشام: «إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذاً كقراءة زيد بن علي[٣] ﴿وَالذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ﴾[٤] بفتح الميم واللام»[٥].

وبهذا يتضح فيما سبق من أمثلة عناية ابن هشام ببيان القراءة الشاذة والتفريق بينها وبين القراءة المتواترة، والتي برزت من خلال عدة أمور:

- النص على شذوذ القراءة بقوله: شاذ، أو شذت، أوهذا من الشذوذ،....
- ذكره لمصادرها في كتب الشواذ نحو ذكره لكتاب الشواذ لابن مهران.
- الحكم بالشذوذ على القاعدة النحوية وإيراد القراءة كمثال على ذلك.

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٧٥/٦.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٣٩/١، الفريد ٢٩٠/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٥.
(٣) انظر: الكشاف ٢١٢/١ – زيد بن علي – إعراب القراءات الشواذ ١٣٥/١، الفريد ١٨٣/١ – بدون نسبة فيهما – البحر المحيط ٢٣٤/١، الدر المصون ١٨٧/١، روح المعاني ١٨٥/١ – زيد بن علي –.
(٤) سورة البقرة: ٢١.
(٥) انظر: مغني اللبيب: ٤٠٨/٣.

الفصل الثاني

قبول ابن هشام القراءة الشاذة :ويتضمن المبحثين:

المبحث الأول: تأييد القراءة المتواترة بالشاذة.

المبحث الثاني: الاستدلال على صحة القاعدة النحوية.

المبحث الأول

تأييد القراءة المتواترة بالشاذة

توطئة:

الملاحظ أن تأييد القراءة المتواترة بالشاذة ليس واردًا فقط في المسائل اللغوية أو النحوية بل أيضًا في مسائل الشريعة، والمسائل الدينية بخلاف الصلاة أو قراءتها باعتبارها قرآنًا، ونقل صاحب الإتحاف ذلك ،حيث قال: «وقد أجمع الأصوليون والفقهاء وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرآن لعدم صدق الحد عليه[١]، والجمهور على تحريم القراءة به وأنه إن قرأ به غير معتقد أنه قرآن ولا يوهم أحدًا ذلك بل لما فيه من الأحكام الشرعية عند من يحتج به والأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءته... وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة المشهورة»[٢].

أما الاحتجاج بالقراءة الشاذة في المسائل اللغوية فلم يعارضه أحد – فيما أعلم – و لم أقرأ فيما بين يدي من مصادر أن هناك من عارض الاحتجاج بالشاذ على المسائل اللغوية، فالعلماء اللغويون يستشهدون و يحتجون بكلام العرب، وأشعارهم، وأقوالهم، وأمثالهم فمن الأَوْلى أن يحتج بالقراءة الشاذة وفي ذلك قال السيوطي: «.. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لاأعلم فيه خلافًا بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه..» [٣].

---

(١) المقصود بالحد عليه: هي شروط القراءة المتواترة أو أركان القراءة المتواترة وفي ذلك يقول ابن الجزري "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف...". انظر: النشر: ١٥.

(٢) انظر: الإتحاف: ٨.

(٣) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: ٩٧.

ومن القراءات التي تمثل تأييد القراءة المتواترة بالشاذة عند ابن هشام ما يلي:

القراءة الأولى:

في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [١] وقوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [٢].

قال ابن هشام: «قال جماعة من النحويين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان، نحو:﴿وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ وقرئ شاذًا بالنصب فيهما[٣][لايلبثوا-لايؤتوا]، والتحقيق أنه إذا قيل: «إِنْ تزرني أزرك وإذن أحسن إليك» فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوًا، أو على الجملتين جميعًا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب؛ لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أولى ومثل ذلك: «زيد يقوم وإذن أحسن إليه، إن عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان»[٤].

ينبه ابن هشام هنا إلى رأي النحويين في (إذن) إذا وقعت بعد الواو أو الفاء إذ يجوز فيها الإعمال أو الإلغاء وفي هذا الموضع وقعت بين الفاء ومعطوفها مرة، وبين الواو ومعطوفها مرة أخرى فالقراءة المتواترة وردت على الإهمال، ووردت قراءة شاذة على الإعمال.

وفي ذلك يقول سيبويه: «واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيداً حسبت أخاك، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبتُ إذا قلت: زيد حسبت أخوك. فأما الاستعمال فقولك: فإذن آتيك وإذن أكرِمَك، وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف ﴿وَإِذنْ لا يَلبَثُوا خَلْفَكَ إلا قليلاً﴾.

وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: ﴿وَإِذنْ لا يَلبَثُوا﴾ وأما الإلغاء فقولك: فإذن لا

---

(١) سورة الإسراء: ٧٦.
(٢) سورة النساء: ٥٣.
(٣) سبق تخريج الآية الأولى في ص٢٠،والآية الثانية في ٣١.
(٤) انظر: مغني اللبيب: ١٢٢/١.

أجيئك، وقال تعالى: ﴿فَإِذنْ لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[١].

وأجد إن النحاة على اتفاق بجواز الإهمال أو الإعمال بلا خلاف[٢] – على حد علمي – إلا فيما ذهب ابن مالك[٣] وابنه[٤] إلى أن الإلغاء أجود؛ لأن القراء السبعة قد التزموه، و لم يقرأ بإعمالها إلا في قراءات شاذة وتابعهما في ذلك السيوطي[٥].

وقد وضح لنا ابن هشام هذه المسألة عندما قال: والتحقيق ولعله هنا يقصد الرأي المنتخب من المدرستين الكوفية والبصرية كعادته عندما يقول هذه طريقة المحققين، ومثّل لنا بمثال، ووضح وجه الإهمال، ووجه الإعمال، فوجه الإعمال حينئذ أن الفاء والواو غير عاطفتين ومابعدهما جملة مستأنفة فعملت (إذن) لتصدرها، ووجه الإهمال أن الفاء والواو عاطفتان فأهملت لتوسطها بين المعطوف والمعطوف عليه، ويرى المبرد[٦] أنها تهمل في حالتين: إذا قدر مابعدها معطوفًا على ما قبلها، وإذا جعل المضارع المرفوع خبرًا لمبتدأ محذوف؛ لأن (إذن) في الحالتين وقعت حشوًا بين متلازمين، وشرط إعمالها التصدير.

القراءة الثانية:

في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[٧].

قال ابن هشام: «التعدية[٨]: وتسمى باء النقل أيضًا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، وأذهبته، ومنه ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ وقرئ: ﴿أَذْهَبَ اللهُ نُورِهِمْ﴾[٩] وهي بمعنى القراءة المشهورة وقول

---

(١) انظر الكتاب: ٣/١٣-١٤.
(٢) انظر: الكتاب: ٣/١٣-١٤، معاني القرآن للفراء: ١/١٩٠المقتضب: ٢/٣٠٩/٣١٠، الأصول: ٢/١٤٩، شرح المفصل لابن يعيش: ٩/١٣، الكشاف: ٣/٥٤١، شرح التسهيل لابن مالك: ٤/٢١، الدر المصون: ٤/٤١٠-٤١١، الهمع: ٤/١٠٧.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٣٦.
(٤) انظر: شرح ابن الناظم للألفية: ٦٧١.
(٥) انظر: الهمع: ٤/١٠٧.
(٦) انظر: المقتضب: ٢/٣٠٩/٣١٠.
(٧) سورة البقرة ١٧.
(٨) في معرض حديثة عن معانى الباء.
(٩) قراءة اليماني "أذهب الله نورهم" انظر: الكشاف: ١/١٩٢، البحر المحيط: ١/٢١٤، الجني الداني: ٣٨، شرح التصريح: ٢/١٢.

المبرد[١] والسهيلي إن بين التعديتين فرقاً،وإنك إذا قلت: ذهبت بزيد كنت مصاحباً له في الذهاب، مردود بالآية..»[٢].

ذكر ابن هشام في معرض حديثه عن معاني الباء أن منها التعدية وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به[٣]، وذكر في ذلك القراءة المشهورة وهي قراءة الجمهور ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ وفي المقابل أيضًا استشهد بالقراءة الشاذة التي قرأها اليماني، ورد بها قول المبرد والسهيلي اللذين زعما أن بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء فرقًا، وذلك أنك إذا عديت الفعل بالباء كان فاعل الفعل مصاحبًا لمدخول الباء ولا يلزم ذلك في التعدية بالهمزة، وهذا الكلام بمعناه قد ذكره المرادي حيث قال: «ومذهب الجمهور أن باء التعدية بمعنى همزة التعدية، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول، وذهب المبرد والسهيلي إلى أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل في الفعل بخلاف الهمزة..... ورد عليهما بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ذَهَبَ بِنُورِهِمۡ﴾؛ لأن الله تعالى لا يوصف بالذهاب مع النور وأجيب بأنه يجوز أنه تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجيء في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[٤] وهذا ظاهر البعد ،ويؤيدان باء التعدية بمعنى الهمزة قراءة اليماني: ﴿أَذْهَبَ اللهُ نُورِهِمْ﴾[٥]).

وكذلك رد عليهما بشواهد أخرى كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾[٦] أي يُذهب الأبصار من غير أن يصاحبها، وبقول امرىء القيس في وصف الفرس:

كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حَالِ متْنه كما زَلَّتِ الصَّفْـــــواءُ بالمتَنَزِّلِ[٧]

وعليه يترجح مذهب الجمهور[٨] في مرادفة الباء الهمزة على ما ذهب إليه المبرد

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٩٣/١، البحر المحيط: ١ /٢١٤، الدر المصون: ١٣٢/١.
(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٢٢/٢.
(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٣ الجنى الداني: ٣٨، الهمع: ١٥٧/٤.
(٤) سورة الفجر: ٢٢.
(٥) انظر: الجنى الداني: ٣٨.
(٦) سورة النور: ٤٣.
(٧) البيت من الطويل، انظر: ديوان امرىءالقيس: ٥٥، شرح القصائد السبع: ٨٤، الدر المصون: ١٣٢/١.
(٨) انظر: الكتاب: ١٥٣/١، إعراب القرآن للنحاس: ٣١/١، التبيان: ١٨، الفريد: ١٧٠/١، الدر المصون: ١٣٢/١، الهمع: ١٥٧/٤.

والسهيلي وتابعهم الزمخشري[١] في ذلك إلى أن الباء ليست مرادفة للهمزة فالباء يلزم فيها المصاحبة والموافقة، أما الهمزة فلا يلزم فيها ذلك، وهذا مردود بالشواهد السابقة؛ إذ لا تلزم فيها المصاحبة.

القراءة الثالثة:

في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَئًا وَءَاتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[٢].

قال ابن هشام: «أن تكون تنزيهية-حاشا- نحو ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل[٣]، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية: جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يَتأتَّى هذا التأويل في مثل ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا، بدليل قراءة بعضهم[٤] ﴿حاشًا لله﴾ بالتنوين، كما يقال: «براءة لله من كذا»، وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿حاشَ للهِ﴾ كمعاذ الله ليسا جارًا ومجرورًا كما وهم ابن عطية[٥]؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار وإنما ترك التنوين في قراءاتهم ؛لبناء (حاشا) لشبهها بحاشا الحرفية، وزعم بعضهم أنها اسم فعل ماض بمعنى: تبرأ أو برئت، وحامله على ذلك بناؤها ويرده إعرابها في بعض اللغات»[٦].

---

(١) الكشاف: ١٩٢/١.
(٢) سورة يوسف: ٣١.
(٣) انظر: المقتضب: ٥٩٦/٤ المحتسب: ٣٤١/١ ـ ٣٤٢ الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٨/١.
(٤) سبق تخريج القراءات في هذه الآية في مبحث سابق،ص٣٣.
(٥) انظر: المحتسب: ٣٤١/١، المحررالوجيز ٤٩٦/٧-٤٩٨.
(٦) انظر مغني اللبيب: ٢٥٢/٢.

- حاشا:

في الاستثناء اختلف النحاة هل هي فعل أم حرف ؟وهي مسألة خلافية قد ذكرها صاحب الإنصاف في كتابه[١].

أما إذا كانت للتنزيه - وهي المقصودة هنا - فقد ذكر بعض النحاة - أنها اسم مرادف للبراءة من كذا.

قال المرادي في ذلك: «أن تكون للتنزيه كقولهم: حاشى لزيد و (حاشى) هذه ليس معناها استثناء بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور، وقد يراد به تنزيه اسم، فيبتدرون تنزيه اسم الله تعالى على جهة التعجب والإنكار على من ذكر السوء فيمن لم يروه منه، و (حاشى) هذه - أعني التي للتنزيه - ليست حرفًا بلا خلاف. كذا قال ابن مالك....»[٢].

وأيضًا قال ابن مالك: «وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف؛ إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر، وإذا لم تكن حرفًا فهي إما فعل وإما اسم، فمذهب المبرد أنها حينئذ فعل، والصحيح أنها اسم، فينتصب انتصاب المصدر، والواقع بدلًا من اللفظ بالفعل، فمن قال: «حاشى لله» فكأنه قال تنزيهًا لله، ويؤيد هذا قراءة أبي السّمال ﴿حاشًا لله) بالتنوين..... الخ»[٣].

- وقد ذهب المبرد وابن جني والكوفيون إلى أن (حاشا) فعل[٤]، ودليلهم في ذلك تصرفهم فيها بالحذف قبل لام الجر، وقد رده جمهور النحاة، وتبعهم في ذلك ابن هشام بدليل قراءة أبي السّمال ﴿حاشًا لله﴾ بالتنوين كما يقال تنزيهًا لله وبراءة.

وقد ذكر ذلك صاحب الدر المصون: «(واستدل المبرد واتباعه) على فعليتها بمجيء المضارع قال النابغة الذبياني:

ولاَ أرَى فَاعلًا في النَّاسِ يُشْبِهُهُ وما أُحَاشِى مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَدِ[٥]

قالوا: وتصرف الكلمة من الماضي إلى المستقبل دليل على فعليتها لا محالة،وقد أجاب الجمهور عن ذلك: بأن ذلك مأخوذ من لفظ الحرف، كما قالوا: «سَوَّفْتُ بزيد ولَوْ كَيْت له» أي: قلت له سوف أفعل، وقلت له: «لو كان ولو كان، وهذا من ذلك وهو محتمل»[٦].

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٨/١.
(٢) انظر: الجنى الداني: ٥٥٩.
(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٨/٢.
(٤) انظر المقتضب: ٥٩٦/٤، المحتسب: ٣٤١/١ ـ ٣٤٢ الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٨/١.
(٥) البيت من البسيط، انظر: ديوان النابغة الذبياني: ٣٤، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٨/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/٢، الهمع: ٢٣٣/١.

محتمل»[١].

وابن هشام قد رد قول ابن عطية في قراءة ابن مسعود: ﴿حاش لله﴾ بأنها جار ومجرور كمعاذ الله، وذلك أن (حاشا) لا تجر إلا إذا كانت في الاستثناء ،ولتنوينها في القراءة الأخرى ﴿حاشًا لله﴾ ولدخول اللام في قراءة السبعة،والجار لايدخل على الجار – كما بيّنا – وإنما ترك التنوين في قراءة السبعة لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية[٢].

وهذا الكلام قد قال به أغلب النحاة أمثال:ابن يعيش، وابن مالك، والمرادي، والسيوطي وغيرهم[٣].

وقد ذهب إليه — باعتبارها حاشا الجارة – أبو علي الفارسي[٤] حيث نقله لنا صاحب الدر المصون[٥]: بقوله: «وقرأ أُبيّ وعبد الله ﴿حاشى الله﴾ بجر الجلالة وفيها وجهان: أحدهما: أن يكون اسمًا مضافًا للجلالة نحو: سبحان الله وهو اختيار الزمخشري[٦].

والثاني: أنه حرف استثناء جر به ما بعده وإليه ذهب الفارسي وفي جعله (حاشى) حرف استثناء جر به ما بعده وإليه ذهب الفارسي»[٧].

ويرى الزمخشري أن (حاشا) في باب الاستثناء هي حرف من حروف الجر وضعت موضع التنزيه والبراءة فمعنى «حاشا الله» براءة الله وتنزيه وهي قراءة ابن مسعود إضافة

---

(١) انظر: الدر المصون: ١٧٧/٤، وأيضًا نجده قد زاد على ذلك أن أبا علي الفارسي ممن رجح جانب الفعلية، حيث قال: "وممن رجح جانب الفعلية أبو علي الفارسي قال: لا يخلو حاش في قوله: حاش لله من أن يكون الجار في الاستثناء أو يكون فعلا على فاعل ولا يجوز أن يكون الحرف الجار لأنه لا يدخل على مثله، لأن الحروف لا يحذف منها إذا لم يكن فيها تخفيف فثبت أنه فاعل من الحشا الذي يراد به الناحية والمعنى: أنه صار في حشا أي ناحية وفاعل حاشا يوسف والتقدير بعد من هذا الأمر لله أي لخوفه".

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط: "ولم ينون في القرءات المشهورة مراعاة لأصله الذي نقل منه وهو الحرف لا تراهم قالوا: من عن يمينه فجعلوا عن اسماً وبم يعربوه وقالوا: من عليه فلم يثبتوا ألفه مع المضمر بل أبقوا (عن) على بنائه وقلبوا ألف (على) مع الضمير مراعاة لأصلها "،انظر: البحر المحيط: ٣٠٤/٥.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٧/٨، شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٨/٢ ـ ٢٠٩، البحر المحيط: ٣٠٤/٥، الجنى الداني: ٥٦١، الهمع: ٢٨٨/٣.

(٤) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٤٢٢/٤.

(٥) انظر: الدر المصون: ١٧٨/٤.

(٦) انظر: الكشاف: ٢٧٩/٣.

(٧) انظر: الدر المصون: ١٧٨/٤.

حاشا إلى الله إضافة البراءة»[١].

ونبّه أبو حيان إلى أن قول الزمخشري هذا غير معروف عند النحويين[٢].

القراءة الرابعة:

في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرۡعَوۡنُ إِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠٤ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾[٣].

قال ابن هشام: «موافقة الباء نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ وقد قرأ أُبيّ بالباء[٤] وقالوا: (اركب على اسم الله)»[٥].

جاءت هذه الآية على قراءات عدة، وما يهمنا في هذا الموضع هي قراءة أُبيّ حيث وضعت (الباء) موضع (على)

قال الفراء: «والعرب تجعل الباء في موضع على، رميت على القوس ،وبالقوس، وجئت على حال حسنة، وبحال حسنة»[٦].

وهذا القول مشكل لمخالفته ما في الآية، فالذي في الآية إنما هو وضع (على) موضع الباء لا العكس، وقد وضّح الفخر الرازي مراد الفراء بقوله: «أن العرب تجعل الباء في موضع (على) تقول: رميت بالقوس وعلى القوس، وجئت على حسنة وبحال حسنة. قال الأخفش: وهذا كما قال: ﴿وَلَا تَقۡعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٖ تُوعِدُونَ﴾[٧] فكما وقعت الباء في قوله: (بكل صراط)، موضع (على) كذلك وقعت كلمة (على) موقع الباء في قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ »[٨].

وهذا من التناوب في الحروف ،وهذا جائز عند أغلب النحاة إذا دل السياق والقرائن عليه، والدلالة ظاهرة في الآية (حقيق) بالباء أكثر من تعديتها بـــ (على).

---

(١) انظر: الكشاف: ٢٧٩/٣.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٣٠٠/٥.
(٣) الأعراف: ١٠٥.
(٤) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص٢٩.
(٥) انظر: مغني اللبيب: ٣٧٨/٢-٣٧٩.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٩/١.
(٧) سور الأعراف: ٨٦.
(٨) انظر: مفاتيح الغيب: ٢٠٠/١٤.

القراءة الخامسة:

في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[١].

قال ابن هشام: «يقرأ برفع (غير)[٢] إما على أنه صفة للقاعدين؛ لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء، وأُبدل على حد: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٣] ويؤيده قراءة النصب، وأن حُسْن الوصف في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٤] إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسية، والوقوع بين الضدين، والثاني مفقود هنا ،ولهذا لم يقرأ بالخفض للمؤمنين إلا خارج السبع لأنه لا وجه لها إلا الوصف»[٥].

أورد النحاة لهذه القراءة – الرفع – عدة توجيهات: فوجهها الأكثرون على أنها صفة للقاعدين كما هي صفة في (غير) المغضوب عليهم[٦] وهذا التوجيه استشكل على النحاة، ورأوا أنه لا بد له من تأويل، وتأويله: إما بأن القاعدين لمّا لم يكونوا أناسًا بأعينهم بل أُريد بهم الجنس أشبهوا النكرة فوصفوا كما توصف[٧].

وقد ذهب إلى ذلك الأخفش[٨] والمبرد[٩] وابن السراج[١٠] والزجاج[١١]ومكي[١٢].

---

(١) سورة النساء: ٩٥.
(٢) - قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم ويعقوب واليزيدي والحسن والأعمش (غيرُ) بالرفع على البدل من القاعدون أو الصفة له، وقرأ نافع وابن عامر وشبل عن ابن كثير وعاصم في رواية عنه الكسائي وخلف وأبو حاتم وزيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وأبو الرناد وابن الهادي (غيرَ) بالنصب على الاستثناء أو الحال ـ.
- وقرأ الأعمش وأبو حيوة بكسرها، انظر: معاني القرآن للفراء: ١٩٦/١. معاني القرآن للأخفش: ٢٤٤/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥٧٥/٢ إعراب القرآن للنحاس: ٣١٨/١، الكشاف ١٣٢/٢ من غير نسبة، الجامع لأحكام القرآن: ٣٠٠/٥، البحر المحيط: ٣٤٤/٣، الدر المصون: ٤١٧/٣.
(٣) سورة النساء: ٦٦.
(٤) سورة الفاتحة: ٧.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٤٥٩/٢.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٣٤٤/٣.
(٧) انظر: الدر المصون: ٤١٧/٣.
(٨) انظر: معاني القرآن: ١٧/١.
(٩) انظر: المقتضب: ٤٢٣/٤.
(١٠) انظر: الأصول لابن السراج: ٢٨٥/١-٢٨٦.
(١١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥٧/١.
(١٢) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٠٦/١.

– أيضًا وجهت قراءة الرفع: أن هذا مذهب سيبويه بجعلها تتعرف في بعض المواضع[١].

– وكذلك وجهت على أنه بدل من القاعدين مثل قول ابن هشام عندما قال: «وإما على أنه استثناء، وأُبدل على حد: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ ويؤيده قراءة النصب على الاستثناء (إلا قليلًا).....».

وقد ذهب إليه بعض النحاة؛لأنه جاء بعد نفي، وفي ذلك يقول الفراء: «إلا أن اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع؛ لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام»[٢].

وقد ذكر أبو حيان أن قراءة الرفع توجيهه: على أنه بدل أَوْلى من الصفة لوجهين:

أحدهما: أنهم نصوا على أن الأفصح في النفي البدل ثم النصب على الاستثناء ثم الوصف وفي الوصف رتبة ثالثة.

الثاني: أنه قد تقرر أن (غيرًا) نكرة في أصل الوضع، وإن أضيفت إلى معرفة هذا هو المشهور[٣].

وقد أيّد قراءة الرفع في (غير) البدل مكي[٤] وأيضًا السمين الحلبي[٥].

وذكر ابن هشام نظير هذه القراءة برفع (غير) على أنها بدل من (القاعدين) قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٦] حيث قرأ الجمهور بالرفع على البدل من الواو في (فعلوه) أو بالعطف على الضمير، وفي ذلك يقول أبو حيان: «وارتفع (قليلٌ) على البدل من الواو في (فعلوه) على مذهب البصريين، وعلى العطف على الضمير على قول الكوفيين، وبالرفع قرأ الجمهور، وقرأ أُبيّ وابن أبي إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر ﴿إلّا قليلًا﴾ بالنصب، ونص النحويون على أن الاختيار في مثل هذا التركيب إتباع ما بعد (إلّا) لما قبلها في الإعراب على طريقة البدل...»[٧].

---

(١) انظر: الكتاب: ٤٢٨/١.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ١٩٦/١.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٣٤٤/٣-٣٤٥.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٠٦/١.
(٥) انظر الدر المصون: ٤١٧/٢.
(٦) سورة النساء: ٦٦.
(٧) انظر البحر المحيط: ٢٩٨/٣.

وقال الزمخشري: وقرئ ﴿إلا قليلًا﴾، بالنصب على أصل الاستثناء، أو على (إلا فعلًا قليلًا)[١].

وقد رد أبو حيان هذا التوجيه حيث قال: «إلّا النصب على أصل الاستثناء فهو الذي وجه الناس عليه هذه القراءة، وأما قوله: على (إلا فعلًا قليلًا) فهو ضعيف لمخالفة مفهوم التأويل قراءة الرفع[٢].

ونستنتج من كلام ابن هشام تأييده لقراءة الرفع على البدلية من كونها صفة للقاعدين، كما هي صفة في غير المغضوب عليهم؛ حيث ذكر دليلين:

الأول: قراءة النصب: فإن النصب فيها على الاستثناء فيوافق في المعنى الرفع على البدل.

والثاني: أن حسن الوصف في (غير المغضوب عليهم) إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسية، والوقوع بين الضدين والثاني مفقود هنا، أي: أن العلة مجموع الأمرين فيكون كل واحد منهما جزء علة، ولكون الأمر الثاني هنا مفقودًا (وهو الوقوع بين الضدين)والمحسن له مفقود[٣].

ونجد أن هناك من أعرب (غير) على أنها بدل من المؤمنين، على قراءة أبي حيوة ﴿غيرِ﴾ بالخفض[٤].

وهذا غير جائز عند أهل الكوفة، وفي ذلك قال السيوطي: «ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم توصف، ووافقهم في ذلك السهيلي وابن أبي الربيع نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾[٥] لأنها إذا لم لم توصف لم تفد، إذا لا فائدة في قولك: مررت بزيد برجلٍ»[٦].

---

(١) انظر: الكشاف: ١٠٤/٢.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٢٩٨/٣.
(٣) حاشية الشمني: ٣١١/١-٣١٢.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣١٩/١ "قرأ أبو حيوة (غير أولى الضرر) جعله نعتاً للمؤمنين ومحمد بن يزيد يقول هو بدل لأنه نكرة والأول معرفة"، مشكل إعراب القرآن: ٢٠٢/١.
(٥) سورة البقرة: ٢١٧.
(٦) انظر: الهمع: ٢١٨/٥.

وفي ذلك مخالفة للجمهور؛ لأنهم أجازوا ذلك لورود السماع في ذلك، نحو قول أبي داؤد الأيادي:

فَصَدُوا مِنْ خيارِهن لِقاحًا يتقَاذَفْنَ كالغُصون غِزَارُ[١]

فغزار بدل من الغصون في يتقاذفن.

والملاحظ أن ابن هشام هنا أخذ برأي أهل الكوفة في منع إبدال النكرة من المعرفة، حيث قال: «ولهذا لم يقرأ بالخفض للمؤمنين إلا خارج السبع؛ لأنه لا وجه لها إلا الوصف»[٢].

القراءة السادسة:

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٣].

قال ابن هشام: «فيمن فتح الهمزة[٤]، فقال قوم منهم الخليل والفارسي[٥] (لا) زائدة، زائدة، وإلا لكان عذرًا للكفار، ورده الزجاج[٦] أنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك، فقال النحاس: حذف المعطوف، أي: أو أنهم يؤمنون[٧] وقال الخليل في قول له آخر: «أنّ» بمعنى «لعل» مثل: (أئت السوق أنّك تشتري لنا شيئًا) ورجحه الزجاج وقال: إنهم أجمعوا عليه، ورده الفارسي فقال: التوقع الذي في لعل ينافيه بعدم إيمانهم يعنى في قراءة الكسرة، وهذا نظير ما رجح به الزجاج كون (لا) غير زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيده أن (يشعركم)، و(يدريكم) بمعنى،

---

(١) البيت من الخفيف، انظر: الهمع: ٢١٨/٥.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٤٥٩/٢.
(٣) سورة الأنعام: ١٠٩.
(٤) قرأ بفتح الهمزة (أنها) نافع، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وشيبة، وأبو بكر، في رواية، وبها قرأ الأخفش ،وقرأ بكسر الهمزة (إنها) ابن كثير، وأبو عمرو، والعليمي، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، ودواد الأيادي عن عاصم أيضًا، والحسن ويعقوب وخلف وابن محيصن واليزيدي ومجاهد ونصير عن الكسائي وسهل وقتيبة وحماد، انظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٢٠، مختصر في شواذ القرآن: ٧٩، النشر: ٥٥٤الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢٣/٢، الكشاف: ٣٨٧/٢، البحر المحيط: ٢٠٣/٤، الدر المصون: ١٥٤/٣.
(٥) الحجة لأبي علي الفارسي: ٣٧٥/٣.
(٦) لم أجد هذا القول عند النحاس في كتابه إعراب القرآن، انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩٦/٢.
(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٢٨/٢.

وكثيرًا ما تأتي (لعل) بعد فعل الدراية نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[١] وأن في مصحف أُبيّ[٢] ﴿وما أدراكم لعلها﴾[٣].

ذكر ابن هشام هذه الآية في معرض حديثه عن المواضع التي اختلف فيها في زيادة (لا) وأقوال النحاة في القراءة التي جيء بها كشاهد على ذلك، حيث ذكر قراءة الفتح وهي قراءة العامة «أنّها»، وقراءة الكسر التي يرى النحاة فيها بالإجماع على عدم زيادة (لا) بل هي نافية على أن الكلام قد تم قبله بمعنى: «وما يشعركم ما يكون منهم ثم أخبرهم بعلمه فيهم، فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون»[٤]، وفي ذلك يقول الزجاج: «من قرأ (إنّها) إذا جاءت – بكسر إنّ – فالإجماع أن (لا) غير لغو..»[٥].

أما قراءة الفتح هي التي وقع فيها الإشكال حول أن تكون (لا) زيادة ،أو نفي؛ولذلك وجهها النحاة على أوجه:

أولاً: القول بزيادة (لا)، والقائل بهذا الرأي هو الخليل فيما نقله سيبويه[٦]، وكذلك قال بزيادتها الفارسي في كتابه الحجة، ولكن الفارسي ينفي نسبة القول بإن (لا) زائدة للخليل، بل ينسبه إلى الفراء والكسائي[٧]، وفي ذلك يقول: «والتأويل الآخر لم يذهب إليه الخليل وسيبويه وهو أن يكون (أنّها) في قوله تعالى: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (أنَّ) الشديدة التي تقع بعد الأفعال التي هي عبارات عن ثبات الشيء وتقرُّره، نحو:علمتُ، وتبينتُ، وتيقنتُ، على أن تكون (لا) زائدة فيكون التقدير: وما يشعركم أنّها إذا جاءت يؤمنون»[٨].

وابن هشام قد نسب القول بزيادة (لا) في هذا الموضع إلى الخليل والفارسي كما اتضح من كلامه[٩].

---

(١) سورة عبس: ٣.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٣٧/١، الكشاف: ٣٨٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٨، البحر المحيط: ٢٠٣/٤.
(٣) انظر: مغني اللبيب: ٣٤٥/٣-٣٤٦.
(٤) انظر: الدر المصون: ١٥٤/٣.
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٢٨/٢.
(٦) انظر : الكتاب : ١٢٣/٣.
(٧) انظر: معاني القران للفراء: ٢٣٧/١.
(٨) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي: ٣٨٠/٣.
(٩) ونجد في حاشية الشمني يقول: "فيه رد على أبي حيان حيث قال في البحر القائل بزيادة (لا) هو الكسائي والفراء" انظر: حاشية الشمني: ٥٢/٢، انظر: البحر المحيط: ٢٠٤/٤.

وهذا الرأي قد رده الزجاج ، واحتج لذلك قائلًا: «والذي ذكر أن (لا) لغوًا غالط لأن ما كان لغوًا لا يكون غير لغو [لأنه في قراءة الكسر أجمع النحاة على أن (لا) غير لغو][١] فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرة النفي ومرة الإيجاب»[٢].

ورد الفارسي هذا القول – قول الزجاج – بإيراد الشواهد التي تدل على مجيء (لا) مرة صلة، ومرة أصيلة: «كقول الشاعر:

أبا جودُهُ لا البُخْلَ واستعْجَلَتْ به نَعَمْ مِنْ فَتَىً لا يمنعُ الجودَ قاتِلَه[٣]

والبيت ينشد بالوجهين: أي بنصب البخل وجره، فمن نصبه كانت لا زائدة أي: أبى جوده البخل، ومن خفض: كانت غير زائدة، وأضاف (لا) إلى البخل[٤]، وأيضًا قال: «ومثل هذه الآية في أن (لا) فيها زائدة كقوله: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾[٥] فهذه تحتمل تأويلين تكون (لا) في أحدهما زيادة»[٦].

ثانيًا: أن (أنّ) هنا بمعنى (لعلّ) نقله سيبويه عن الخليل عندما قال: «وأهل المدينة يقولون: (أنّها)، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنّك تشتري لناشيئًا، أي لعلك، فكأنه قال: (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)[٧]، وكذلك ورود ذلك في السماع في أشعار العرب، قال امرؤ القيس – واستشهد الزمخشري بذلك –:

عُوجَا عَلَى الطَّللِ المُحِيلِ لأنَّنَا نَبْكِي الدِّيارَ كما بَكَى ابنُ خذامِ[٨]

وكما استشهد السمين الحلبي أيضًا على ذلك بقول جرير:

هَلَ أنتُمْ عائِجـــــونَ بِنَا لأنّا نَرَى العَرَصَاتِ أو أَثَرَ الخِيَـــــامِ[٩]

فـــ (أن) في هذه المواضع كلها بمعنى «لعل»[١٠]

---

(١) مابين المعقوفتين من كلام الباحثة لا الزجاج.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٢٨/٢.
(٣) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي: ٣٨١/٣، الخصائص: ٣٥/٢، أمالي ابن الشجري: ٥٤٢/٢، الدرالمصون: ٨٤/١، ١٥٥/٣ والبيت لا يعرف قائله.
(٤) انظر: الحجة لأبي علي للفارسي: ٣٨١/٣.
(٥) سورة الأنبياء: ٩٥.
(٦) انظر: لبقية الشواهد في الحجة لأبي علي الفارسي: ٣٨١/٣-٣٨٢.
(٧) انظر الكتاب: ١٢٣/٣.
(٨) البيت من الكامل ،انظر: في ديوانه: ١٥١، الكشاف: ٣٨٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٧٩/٨، الدر المصون ١٥٤/٣.
(٩) البيت من الوافر،انظر: ديوان جرير: ٥٦٥، الدر المصون: ١٥٤/٣.
(١٠) انظر: الدر المصون: ١٥٤/٣.

وذكر ابن هشام أن الزجاج نقل إجماع النحاة أن (أنّ) إذا فتحت تكون بمعنى (لعل)، وورد ذلك في كتابه – معاني القرآن وإعرابه – حيث قال: «وقد أجمعوا أن معنى (أنّ) ههنا إذا فتحت لعل، والإجماع أولى بالإتباع»[١] وهنا لعله يرد على الفارسي الذي ضعف القول بأن تكون (أنّ) بمعنى (لعل)، حيث قال: «التوقع الذي تدل عليه لعل «لا يناسب قراءة الكسرة لأنها تدل على حكمه تعالى عليهم بأنهم لا يؤمنون»[٢].

ويقوي هذا الرأي الذي قال به الخليل وغيره قراءة أُبي: ﴿وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ ورجحوها أيضًا بأن «لعل» كثيرًا ما تأتي بعد فعل الدراية في مثل التركيب كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٤].

ثالثًا: أن بعض المفسرين يأولون الآية على على حذف معطوف ،وهذا من شأنه أن يخرج (لا) عن الزيادة وتقديره: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أويؤمنون).

أي: ما يدريكم بانتفاء الإيمان أو وقوعه، وذكره النحاس وغيره[٥].

رابعًا: أنه ليس في الكلام (حذف) وليست (لا) مزيدة، واحتج بذلك على معنى الآية: «وما يدريكم انتفاء إيمانهم»، ويكون هذا جوابًا لمن حكم عليهم بالكفر أبدًا، ويئس من إيمانهم، وقد قال بذلك الزمخشري[٦] وأبوحيان[٧] وأبو البقاء العكبري[٨] وأن الكلام لا لا يحتاج إلى زيادة (لا) ولاإلى إضمار أي: حذف المعطوف، ولا إلى أنّ بمعنى (لعل) وأن هذا فيه تكلف والحمل على الظاهر أولى، قال أبو حيان: «ولا يحتاج الكلام إلى زيادة (لا) ولا إلى هذا الإضمار، ولا يكون (أنّ) بمعنى (لعل) وهذا كله خروج عن الظاهر؛ لفرضه بل

---

(١) انظر: الدرر المصون ١٥٤/٣.
(٢) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي: ٣٧٧/٣، البحر المحيط: ٢٠٥/٤، الدر المصون: ١٥٥/٣.
(٣) سورة عبس: ٣.
(٤) سورة الشورى: ١٧.
(٥) انظر: إعراب القران للنحاس: ٩٦/٢، البحر المحيط: ٢٠٤/٤.
(٦) انظر الكشاف: ٣٨٧/٢.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٢٠٤/٤.
(٨) انظر: التبيان: ١٥٢.

حمله على الظاهر أولى وهو واضح سائغ،كما بحثناه أولًا أي: «وما يشعركم ويدريكم بمعرفة انتفاء إيمانهم لا سبيل لكم إلى الشعور بها»[١].

وقد ذكر ابن هشام نظير هذا الرأي من حيث إفادة الحكم بعد الإيمان عند مجيء الآية قوله تعالى: ﴿إِن ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾[٢].

القراءة السابعة:

في قوله تعالى:﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾[٣].

قال ابن هشام: «قُرئ في السبع برفع[٤] (يأمركم) ونصبه[٥]، فمن رفعه قطعه عمّا قبله وفاعله ضميره تعالى، أوضمير الرسول-صلى الله عليه وسلم- ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم: ﴿لن يأمركم﴾[٦] (ولا) على هذه القراءة نافية (لا) غير، ومن نصبه فهو معطوف على (يؤتيه) كما أن (يقول) كذلك، و (لا) على هذه زائدة مؤكدة المعنى النفي السابق»[٧].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٢٠٤/٤- ٢٠٥.
(٢) سورة يونس: ٩٦.
(٣) سورة آل عمران:٨٠.
(٤) قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، والكسائي، وأبي جعفر عاصم برواية الأعشى، والبرجمي وأبي بكر وأبي زيد (ولا يأمرُكم) بالرفع على الاستئناف، وقرأ ابن عامر، وعاصم، وحفص، وحماد، ويحى عن أبي بكر، واليزيدي والأعمش، ويعقوب، وخلف، والحسن، وعبد الوارث عن أبي عمرو (ولا يأمرَكم) بنصب الراء. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٥٥/١- ٢٥٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٩٣/١، الجامع لأحكام القرآن: ١٠٩/٤، البحر المحيط: ٣٥٠/٢، الدر المصون: ١٥٠/٢، وقد وردت في بعض المراجع دون نسبة، انظر: معاني القرآن للفراء: ١٥٩/١، معاني القرآن للأخفش: ٣٤٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٦٧/١، مشكل إعراب القرآن: ١٤٦/١، الكشاف: ٥٧٥/١، الفريد: ٨٠/٢.
(٥) المراجع السابقة.
(٦) هذه قراءة عبدالله بن مسعود، انظر: معاني القرآن للفراء: ١٥٩/١، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٩٣/١، الكشاف ٥٧٥/١،الجامع لأحكام القرآن: ١٠٩/٤، البحر المحيط: ٥٣١/٢.
(٧) انظر: مغني اللبيب: ٣٥١/٣.

استشهد ابن هشام بهذه الآية في مواضع زيادة (لا)[١]، وقد ذكر قراءتين مختلفتين لهذه الآية: الرفع على الاستئناف، والنصب، وكلاهما سبعية، إلا إنّه رجح قراءة على أخرى وهي قراءة الرفع على الاستئناف مؤيدًا لها بقراءة شاذة، وهي قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿لن يأمركم﴾[٢].

– وعند مناقشة كلا القراءتين، وعرض أقوال النحاة نجد الآتي:

أولًا: فيما يتعلق بتوجيههم لقراءة النصب في (يأمركم):

أ. النصب بالعطف على (يؤتيه) قاله سيبويه: «وقد نصبها بعضهم على قوله: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ﴾[٣]، وأيضًا قاله الفراء: «وأكثر القراء على نصبها، يردونها على ﴿أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ﴾»[٤]، وكذلك الأخفش[٥] ومكي[٦].

واحتجوا لتقوية هذا الوجه بسبب نزولها وفي ذلك يقول القرطبي: «ويقويه أن اليهود قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: أتريد أن نتخذك يا محمد ربًا؟

فقال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾»[٧].

وهنا تكون (لا) زائدة لمعنى النفي السابق.

ب. بالنصب عطفًا على (ثم يقول)، قاله الطبري: «قوله: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ بالنصب معطوف على قوله: ﴿ثُمَّ يَقُولَ﴾»[٨].

وقد خطّأ ابن عطية هذا فقال: «وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى»[٩].

---

(١) قال المرادي: ((وإما (لا) الزائدة فلها ثلاثة أقسام: الأول: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط....
الثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي.... الثالث: أن تكون زائدة دخولها كخروجها وهذا مما يقاس عليه..... الخ)) انظر: الجنى الداني: ٣٠٠ إلى ٣٠٢.
(٢) سبق تخريجها في الصفحة السابقة.
(٣) انظر: الكتاب: ٥٢/٣.
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٢٤/١.
(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٤٦.
(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٦٤.
(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٠٩/٤.
(٨) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ٥٣٤/٥.
(٩) انظر: المحرر الوجيز: ١٩٢/٣.

وقد فصّل أبو حيان الخطأ الذي قصده ابن عطية حيث قال: «ولم يبين جهة الخطأ، ولا عدم التئام المعنى به، ووجه الخطأ: أنه إذا كان معطوفًا على ﴿ثُم يَقُولَ﴾ وكانت (لا) لتأسيس النفي فلا يمكن إلا أن يقدر العامل قبل (لا) وهو (أنْ) فينسبك من (أنْ) الفعل المنفي مصدر منتف فيصير المعنى: (ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا) وإذا لم يكن له الانتقاء كان له الثبوت ،فصار آمرًا باتخاذهم أربابًا وهو خطأ، فإذا جعلت (لا) لتأكيد النفي السابق كان النفي منسحبًا على المصدرين المقدر ثبوتهما، فينتفي قوله: كونوا (عبادًا لي) وأمره باتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا، ويوضح هذا المعنى وضع (غير) موضع (لا) فإذا قلت: (ما لزيد فقه ولانحو) كانت (لا) لتأكيد النفي وانتفى عنه الوصفان، ولو جعلت (لا) لتأسيس النفي كانت بمعنى (غير) فيصير المعنى انتقاء الفقه وثبوت النحو..... ثم يقول: «فإطلاق ابن عطية الخطأ وعدم القيام المعنى إنما يكون على أحد التقديرين في (لا) وهي أن يكون (لا) لتأسيس النفي، وأن يكون من عطف المنفي (بلا) على المثبت الداخل عليه النفي»[1].

فأبو حيان بذلك يتابع ابن عطية في تخطئة الطبري بالنصب على العطف ﴿ ثُم يَقُولَ﴾ إن الخطأ إنما جاء على أحد التقديرين في (لا) وهي كونها لتأسيس النفي.

وقد انتصر الزمخشري للطبري، وأشار إلى أن هذا الكلام صحيح، ولا وجه للخطأ فيه على كلا التقديرين: سواء أكانت (لا) لتأكيد النفي أو تأسيسه حيث قال: «وقرىء: ﴿وَلا يَأْمُرَكُمْ﴾ بالنصب عطفا على ﴿ثُم يَقُولَ﴾، وفيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل (لا) مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ والمعنى: «ما كان لبشر أن يستنبئه الله، وينصبه للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة، وترك الأنداد ،ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمركم، ﴿تَتَّخِذُواْ أَن ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾ كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني ولا يستخف بي.

والثاني: أن تجعل (لا) غير مزيدة ، والمعنى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٢/٥٣٠-٥٣١.

ينهى قريشًا عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزيز، والمسيح. فلما قالوا له: أنتخذك ربًا؟ قيل لهم: «ما كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء»»[١].

وهنا يظهر في هذا التوجيه لـــ (لا): أن تكون لتأسيس النفي، أو تكون مزيدة لتأكيده، وفي كلا التقديرين يستقيم المعنى كما وضحت.

ثانيهما – قدروا أن (أنْ) تضمر بعد (لا)، ويكون المعنى: «ولا له أن يأمركم»

وتكون هنا (لا) مؤكدة لمعنى النفي السابق. وهذا قول أبي علي الفارسي وغيره[٢].

ثانيًا: فيما يتعلق بقراءة الرفع: وفي ذلك يقول سيبويه: ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ﴾ منقطعة ممّا قبلها؛ لأن المعنى: ﴿ولا يأمركم الله﴾»[٣].

وتكون (لا) على هذه القراءة نافية لا زائدة، والظاهر أن هذه القراءة أرجح من قراءة النصب؛ لأنها أولى من دعوى زيادة (لا) ولا نحتاج فيها إلى إضمار (أنْ) بعد (لا)، بالإضافة إلى تأييدها بقراءة عبد الله بن مسعود كما وضح ابن هشام وغيره من النحاة.

وقال الفراء: «فهذا دليل على انقطاعها من النسق، وأنها مستأنفه، فلما وقعت (لا) موقع (لن) رفعت، كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ﴾[٤] وفي قراءة عبد الله: ﴿ولن تسأل﴾»[٥].

وقاله أيضًا: الأخفش[٦] والزجاج[٧] والنحاس[٨] ومكي[٩].

وبعد مناقشة كلا القراءتين نجد أن قراءة الرفع قد رجحت على قراءة النصب؛ مؤيدين لها بقراءة عبد الله بن مسعود، وفي ذلك يقول الزمخشري: «والقراءة بالرفع على

---

(١) انظر: الكشاف: ٥٧٥/١.
(٢) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي: ٥٧/٣، الدر المصون: ١٤٩/٢.
(٣) انظر: الكتاب: ٥٢/٣.
(٤) سورة البقرة: ١١٩.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ١٥٩/١.
(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٤٦.
(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٦٧/١.
(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٢٤/١.
(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٦٥.

ابتداء الكلام أظهر، ويعضدها قراءة عبد الله ﴿ولن يأمركم﴾»[١].

القراءة الثامنة:

في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[٢].

قال ابن هشام أثناء حديثه عن معاني (لولا): «وذكر الهروي[٣] أنها تكون نافية بمنزلة (لم) وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾، والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي: «فهلّا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك»، وهو تفسير الأخفش[٤]، والكسائي، والفراء[٥]، وعلي بن عيسى، والنحاس[٦]، ويؤيده قراءة أُبيّ وعبدالله: ﴿فهلاّ كانت﴾[٧]، ويلزم من هذا هذا المعنى النفي؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع»[٨].

يذكر ابن هشام رأي الهروي القائل أن من معاني (لولا) أن تكون للنفي بمنزلة (لم) كما في هذه الآية، وقد رده في ذلك .

فابن هشام تبع رأي الجمهور القائل: أن معناها التحضيض الدال على التوبيخ، وليس النفي، وقد كثر ورودها بهذا المعنى في القرآن، قال أبو حيان: «(لولا) هاهنا التحضيضة التي صحبها التوبيخ، وكثيرًا ما جاءت في القرآن للتحضيض فهي بمعنى (هلاّ)....»[٩].

وخالفهم في ذلك النحاس، لكنه لم يعزُ هذا القول [وهو إن معناها النفي] إلى أحد العلماء، حيث قال: «قال الأخفش والكسائي: أي: فهلاّ. قال الفراء وفي حرف أُبيّ (فهلاّ)؛ لأن معناه: أنهم لم يؤمنوا، وقال غيره: المعنى «فلم تكن قرية آمنت بمن حُقّت عليهم كلمات

---

(١) انظر: الكشاف: ٥٧٥/١.
(٢) سورة يونس: ٩٨.
(٣) انظر: الأزهية في معاني الحروف ١٦٩.
(٤) لم أجد حديثا عنها في سياق هذه السورة في كتابه، انظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٧٥.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢٢/١.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٧٩/٢.
(٧) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢٢/١، إعراب القرآن للنحاس: ٢٧٩/٢ الكشاف: ١٧٥/٣، الجامع لأحكام القرآن: ٣٢٣/٨، البحر المحيط: ١٢٩٢/٥، الدر المصون: ٦٩/٤.
(٨) انظر: مغني اللبيب: ٤٥٩/٣.
(٩) انظر: البحر المحيط: ١٩٢/٥.

ربك أي أهل قرية (إلا قوم يونس)»[١].

وقد عزاه الرماني في كتابه إلى النحاس[٢]، وقد أخذ بهذا الهروي ،وعدّ النفي من معاني (لولا) وردّه ابن هشام في هذا.

ويبدو لي أنّ ماذهب إليه الجمهور من أن معناها التحضيض الدال على التوبيخ، وليس النفي هو الأرجح.

القراءة التاسعة:

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾[٣].

قال ابن هشام: «الاستفهامية، ومعناها: أي شيء، نحو... ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ وذلك على قراءة أبي عمرو[٤] ﴿آلسحر﴾ بمد الألف، فـ (ما): مبتدأ، والجملة بعدها خبر، وآلسحر: إما بدل من (ما)، ولهذا قرن بالاستفهام، وكأنه قيل: آلسحر جئتم به؟ وإما بتقدير: أهو السحر؟ أو آلسحر هو؟.

وأما من قرأ السحرُ[٥] على الخبر فـ(ما) موصولة والسحر خبرها ويقويه: قراءة عبد عبد الله[٦] ﴿ما جئتم به سحرٌ﴾»[٧].

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٧٩/٢.

(٢) قال: ((وقد حكى أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النحاس: أنها تكون جحداً، في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ يونس: ٩٨))، انظر: معاني الحروف للرماني: ١٢٤.

(٣) سورة يونس: ٨١.

(٤) هي قراءة أبي عمرو، ومجاهد، وأصحابه وابن القعقاع، وهي قراءة سبعية. انظر: السبعة في القراءات ٣٢٨، التيسير في القراءات السبع للداني١٢٣، الحجة لأبي علي الفارسي: ٢٩٠/٤، البحر المحيط ١٨١/٥.

(٥) هي قراءة باقي السبعة بغير مد على الخبر، انظر: المراجع السابقة.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٥/١، مختصر في شواذ القرآن ٥٨، إعراب القرآن للنحاس٢٦٣/٢، الكشاف ١٦٥/٣ – وهذه المصادر السابقة لم تذكر غير ابن مسعود –، المحرر الوجيز: ٩٢٠ – ابن مسعود والأعمش – إعراب القراءات الشواذ ٦٥٠/١ – بدون نسبة –، الجامع لأحكام القرآن ٣٦٨/٨ – ولم يذكر الأعمش – الفريد ٤١٢/٣ – أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود ومعاذ القارئ – البحر المحيط ١٨١/٥، الدر المصون ٢٥٠/٦ – عبد الله والأعمش وأُبيّ –

(٧) انظر: مغني اللبيب ١٨/٤.

يذكر ابن هشام – هنا – عدة أوجه في إعراب (ما) في عدد من القراءات المتواترة، ثم يؤيد أحد هذه القراءات بقراءة شاذة، وتفصيل ذلك مايلي:

أولًا: من قرأ المد والهمزة (آلسحر) وهي قراءة صحيحة فـــ (ما) على هذه القراءة استفهام وفي موضعها وجهان[١]:

أحدهما: في محل رفع بالابتداء و (جئتم به) في موضع الخبر، ويرتفع السحر على أحد شيئين: إما على إضمار مبتدأ أي: أي شيء جئتم به، أو السحر؟ أو بالعكس أي: السحر هو، أو على البدل من (ما) وخبره على هذا الوجه خبر المبدل منه، ولذلك لحقه الاستفهام إذ هو بدل من استفهام ليستوي البدل والمبدل منه في لفظ الاستفهام.

ثانيهما: يجوز أن تكون (ما) في موضع نصب بضمير بعد (ما) تقديره: أي شيء جئتم به السحر، والسحر خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو السحر.

ثانيًا: من قرأ بهمزة الوصل من غير مد، على الخبر[٢] جعل (ما): موصولة، ومحله الرفع بالابتداء و (جئتم به) صلته وعائده، وخبره (السحر) والمعنى: (الذي جئتم به هو السحر)وقد أيّد ابن هشام هذه القراءة بقراءة عبد الله بن مسعود ﴿ما جئتم به سحرٌ﴾.

والواضح أن المعنى يحتمل التوجيهات الثلاثة، إلّا أن التوجيه الذي قُرئ على الخبر أرجح؛ لخلوه من التقدير، ولأن سياق الآية يدل على الخبر، وهذا ما قاله الطبري: «وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ على وجه الخبر لا الاستفهام؛ لأن موسى «عليه السلام» لم يكن شاكًا فيما جاءت به السحرة، أنه سحر لا حقيقة له فيحتاج إلى استخبار السحرة عنه أي شيء هو؟.....»[٣].

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥١/١، المحرر الوجيز: ٩٢٠، البيان ٤١٨/١، الفريد ٤١٢/٣، البحر المحيط: ١٨١/٥، الدر المصون ٢٥١/٦.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥١/١، المحرر الوجيز: ٩٢٠، البيان ٤١٨/١، الفريد ٤١٢/٣، البحر المحيط: ١٨١/٥، الدر المصون ٢٥١/٦

(٣) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري): ٥٩٠/٦.

المبحث الثاني

الاستدلال على صحة القاعدة النحوية

من عناية ابن هشام بالقراءات الشاذة والأخذ بها الاستدلال بها على صحة القاعدة التي يذكرها، أو الرأي القائل به في عدد كبير من المسائل سواء أكانت هذه المسألة: نحوية أم صرفية أم لغوية، وقد يكون مسبوقاً بهذا الاستدلال بتلك القراءات، ولكني عددت كل ما استدل به داخلًا في هذا المبحث سواء سبق أو لم يسبق؛ لأن إيراده للاستدلال يدل على أنه يراه.

وإليك هذه القراءات التي استدل بها:

القراءة الأولى:

في قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[١].

عند حديث ابن هشام عن الهمزة وأحكامها منها جواز حذفها سواء تقدمت على (أمْ) أم لم تتقدمها. قال ابن هشام: «وقرأ ابن محيصن[٢]: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[٣].

استدل ابن هشام بهذه القراءة الشاذة – قراءة ابن محيصن – على جوازحذف همزة الاستفهام لدلالة السياق عليها، وأمن اللبس، وكذلك لدلالة (أم) عليها، وهذا حذف جائز عند جمهور النحاة[٤]، وحصره سيبويه بالضرورة[٥].

---

(١) سورة البقرة: ٦.
(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٠، إعراب القرآن للنحاس: ٢٣/١، المحتسب: ٥٠/١، البحر المحيط: ١٧٥/١، نسبها إلى الزهري وابن محيصن، الكشاف: ١٦٣/١، التبيان: ١٦، إعراب القراءات الشواذ: ١١٥/١، الجامع لأحكام القرآن: ١١٥/١، الفريد: ١٤٠/١، الإتحاف: ١٦٩.
(٣) انظر: مغني اللبيب: ٨٠/١.
(٤) انظر المقتضب: ٢٤٢/٣، أمالي بن الشجري: ٤٠٧/١، شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٤/٨.
(٥) انظر الكتاب: ١٧٤/٣.

القراءة الثانية:

قوله تعالى: ﴿إِن ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱلله عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[١].

قال ابن هشام: «وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه[٢]، والفراء[٣]، وأجاز الكسائي[٤]، والمبرد[٥] إعمالها عمل ليس، وقرأ سعيد بن جبير[٦]: ﴿إِنْ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱلله عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ بنونًا مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب (عبادًا وأمثالَكم)»[٧].

أورد ابن هشام قراءة سعيد بن جبير على أنّ (إنْ) هي النافية أعملت عمل (ما) الحجازية المشبهة بـــ (ليس) فرفعت (الذين) اسمًا ونصبت الخبر (عبادًا) وذهبوا إلى أن المعنى على هذه القراءة هو تحقير شأن الأصنام ونفي مماثلتهم للبشر بل هم أقل وأحقر إِذْ هي جمادات لا تعقل ولا تفهم.

وقد ذهب الكسائي والمبرد وابن السراج[٨] إلى جواز إعمالها، وعُزي هذا القول أيضًا إلى الفارسي وابن جني[٩] وهذا غير صحيح؛ لأنهما قد صرحا بالمنع[١٠]، واختار القول بالإعمال من المتأخرين ابن مالك[١١] وأبو حيان[١٢] والسمين الحلبي[١٣].

وقد استدل أصحاب هذا الرأي – إعمال (إنْ) النافية إعمال (ليس) – بأدلة سماعية وقياسية، وقد ذكر ابن هشام بعض الأدلة السماعية من النثر – قول أهل العالية: «إنْ أحدٌ

---

(١) سورة الأعراف: ١٩٤.
(٢) انظر الكتاب: ١٥٢/٣، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٥/١ ، الهمع: ١١٦/٢.
(٣) انظر الأزهية في علم الحروف: ٤٦، ارتشاف الضرب: ١٢٠٧،البحر المحيط:٤٣٩/٤، الدر المصون: ٣٨٤/٣، الهمع: ١١٦/٢.
(٤) انظر: المراجع السابقة.
(٥) انظر: المقتضب: ٦٢٢/٢.
(٦) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص ٢٤.
(٧) انظر مغني اللبيب: ١٣٣/١.
(٨) انظر الأصول: ٢٣٥/١.
(٩) انظر ارتشاف الضرب: ١٢٠٧، الدر المصون: ٣٨٤/٣، الهمع: ١١٦/٢.
(١٠) الفارسي ،انظر في كتابه المسائل البصريات لأبي علي الفارسي: ٦٤٧، أما ابن جني في المحتسب: ٣٧٠/١.
(١١) شرح الكافية الشافية: ٤٤٦.
(١٢) ارتشاف الضرب: ١٢٠٧.
(١٣) الدر المصون: ٣٨٤/٣.

خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية»[١] و «إنْ ذلك نافعَك ولا ضارك»[٢]، وقول بعضهم: «إنّ قائمًا»[٣] حيث أصلها إنْ أنا قائم فحذفت همزة [أنا] اعتباطًا وأدغمت نون (إنْ) في نونها وحذفت ألفها في الوصل[٤].

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر[٥]:

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ إلاَّ على أَضْعفِ المجـــــانين[٦]

وقول الآخر:

إنِ المرءُ مَيْتًا بانْقضاءِ حيَاتِهِ ولكنْ بأنْ يُبْغَى علَيهِ فيُخْذَلا[٧]

أما دليلهم القياسي: في ذلك ماقال به المبرد[٨] في كتابه – المقتضب – وهو: «أنّ (إنْ) لا تختلف عن (ما) في المعنى و (ما) النافية تشبه (ليس) في المعنى والعمل فالقياس يوجب أن تشبه (إنْ) و(ليس) في المعنى والعمل أيضًا».

أما الرأي الآخر فقد ذهب إليه الفراء[٩] والفارسي[١٠] وابن جني[١١] والرماني[١٢] وهو أنها لا تعمل واختاره المالقي[١٣] واستدلوا على مذهبهم بما يأتي:

١. عدم السماع:كما يقول الفارسي[١٤]، وهذا مردود؛ لأنه ثبت بنقل الأئمة ولم ينكره أحد، فربما لم يبلغه.

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ١٣٣/١، ارتشاف الضرب: ١٢٠٧، الجنى الداني: ٢٠٩.
(٢) المراجع السابقة.
(٣) المراجع السابقة.
(٤) انظر: مغني اللبيب: ١٣٣/١.
(٥) لم أجد قائله.
(٦) البيت من المنسرح، انظر: الأزهية في علم الحروف: ٤٦، شرح الكافية الشافية: ٤٤٧، الجنى الداني: ٢٠٩، ارتشاف الضرب: ١٢٠٧، الدر المصون: ٣٨٤/٣، الهمع: ١١٦/٢.
(٧) البيت من الطويل - لم أجد قائله -،انظر: الجنى الداني: ٢١٠، الهمع: ١١٦/٢.
(٨) انظر: المقتضب: ٦٢٢/٢.
(٩) انظر: الأزهية في علم الحروف: ٤٦، مغني اللبيب ١٣٣/٣، ارتشاف الضرب: ١٢٠٧، الدر المصون: ٣٨٤/٣، الهمع: ١١٦/٢.
(١٠) انظر: المسائل البصريات: ٦٤٧.
(١١) انظر: المحتسب: ٢٧٠/١.
(١٢) انظر: معاني الحروف: ٧٥.
(١٣) انظر: رصف المباني للمالقي: ١٩٠.
(١٤) انظر: المسائل البصريات: ٦٤٧.

٢. أنها لا تشبه (ليس) شبهًا كاملًا فهي تشبهها في النفي، ولا تشبهها في نفي الحاضر[١]، فقد تأتي لنفي الماضي كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰهُمۡ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ﴾[٢].

بعكس (ما) فإنها تشبه (ليس) من هذين الوجهين، فلذلك عملت عملها[٣]، وذكر ابن هشام دليلًا سماعيًا على الإهمال قولهم: «إنْ قائمٌ»[٤]، وهو نفس القول الذي أورده على على لغة الإعمال ولكن سُمع على الوجهين الإهمال والإعمال.

وقد اختلف العلماء في النقل عن سيبويه في هذه المسألة، فأكثر النحويين يرون أنه يمنع الإعمال[٥]، وذكر ابن الطاهر[٦] والسهيلي[٧] وابن مالك[٨] أنه يجيزه.

وبعد الرجوع إلى الكتاب لسيبويه لم أجد نصًا يستفاد منه إعمال (إنْ) عمل (ما) إلا نص واحد وهو قوله: «تكون (إنْ) كـ (ما) في معنى ليس»[٩] وهذا القول ليس بصريح، لأنه شبّه (إنْ) بـ (ما) في معنى (ليس) ولم يقل: في العمل، فاحتمل كلامه إنها نافية مثلها، وأنها عاملة عمل (ليس) كما تعمل (ما).

وفهم ابن مالك من نص آخر لسيبويه أنه يعملها، وهو قوله: «وأما (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) مع (إنّ) الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس»[١٠].

وعقب عليه بهذه العبارة: «فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لـ (ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إنْ) و (لا) فتعين كونهما مقصودين»[١١].

---

(١) انظر المحتسب: ٢٧٠/١.
(٢) سورة الأحقاف: ٢٦.
(٣) انظر: المسائل البصريات: ٦٤٧، المحتسب ٢٧٠/١٠، رصف المباني: ١٨٩.
(٤) انظر مغني اللبيب: ١٣٥/١، ارتشاف الضرب: ١٢٠٧، الهمع: ١١٦/٢.
(٥) المقتضب ٦٢٢/٢، الأصول لابن السراج: ٢٣٥/١، إعراب القرآن للنحاس ١٧٩/٢، معاني الحروف للرماني: ٧٥، الأزهية في علم الحروف: ٤٥، مشكل إعراب القرآن: ٣٠٧، الفريد: ١٧٦/٣، رصف المباني: ١٨٩، مغني اللبيب: ١٣٥/١ ، الهمع: ١١٦/٢.
(٦) انظر: ارتشاف الضرب: ١٢٠٧.
(٧) انظر: المرجع السابق.
(٨) انظر: شرح الكافية الشافية: ٤٤٦، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٥/١.
(٩) انظر: الكتاب: ٢٢٢/٤.
(١٠) انظر: الكتاب: ٢٢١/٤.
(١١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٥/٢.

وهذا غير صحيح؛ لأن كلام سيبويه واضح، ليس فيه ذكر لعمل (إنْ) ولا عدمه وإنما الكلام على (إنْ) الزائدة إذا دخلت على (ما) الحجازية فهي تبطل عملها مثل (ما) الكافة لعمل (إنّ) إذا دخلت عليها، وقد أكد سيبويه هذا الحديث مرة أخرى في باب آخر قال – وهو يتحدث عن استعمالات (إنْ): «وقد تصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: (إنّما) وذلك قولك: ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ، وقال فروة بن مُسَيك:

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ منَايانا ودَوْلـــــةُ آخرِينَا»[(١)].

- وقد رد أبو جعفر النحاس هذه القراءة لثلاثة أسباب:

١. «أنها مخالفة للسواد.

٢. أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول: إنْ زيدٌ منطلقٌ؛ لأن عمل (ما) ضعيف و (إنْ) بمعناها فهي أضعف منها.

٣. أن الكسائي زعم أنّ (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب، كما قال عز وجل: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[(٢)]» [(٣)].

وتعقب أبو حيان النحاس ونقض أدلته واحدًا واحدًا فقال: «وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية. وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة.

أما كونها مخالفة للسواد؛ فهو خلاف يسير جدًا لا يضر، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف، فلا تكون فيه مخالفة للسواد، وأما ما حُكِي عن سيبويه ، فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إنْ)، وأما ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب»[(٤)].

ولو نظرنا إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة نجده بعدما أثبت جواز إعمال (إنْ) النافية، بينّ أن هذه القاعدة مع جوازها لا يمكن تطبيقها على هذه القراءة؛ لأنها تؤدي إلى نقيض ما في قراءة الجمهور «والذي يظهر لي: أن هذه التخريج الذي خرجوه من أن

---

(١) البيت من الوافر، انظر: الكتاب ١٥٣/٣.
(٢) سورة الملك: ٢٠.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٧٩/٢.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٤٤٠/٤.

(إنْ) للنفي ليس بصحيح؛ لأن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عبادًا أمثال عابديها، وهذا تخريج يدل على نفي ذلك فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى»[١].

وخرّج أبو حيان هذه القراءة على أنها (إنْ) المخففة من الثقيلة وأعملها عمل المشددة حيث قال: «وقد ثبت أنّ (إنْ) المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضمر بالقراءة المتواترة ﴿وَإِن كُلاًّ لَّمَّا﴾[٢]، وبنقل سيبويه عن العرب ولكنه نصب في هذه القراءة خبرها نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله:

إذا اسْوَدّ جُنحُ اللَّيْل فَلْنَأتِ ولتَكُنْ خُطاكَ خِفَافًا إنَّ حُرّاسَنَا أُسْـدَا[٣]

وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار (إنّ) وأخواتها واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم، وتأولها المخالفون. فهذه القراءة الشاذة تتخرج على هذه اللغة أو تتأول على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب، وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل..... فكذلك تؤول هذه القراءة على إضمار فعل تقديره: ﴿إِن ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱلله عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ وتكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد وهو الإخبار أنهم عباد ولا يكون تفاوت بينهما وتخالف لا يجوز في حق الله تعالى»[٤].

وهناك من يرد قول أبي حيان في نصب الخبر فيؤول (عبادًا) على أنه بدل من العائد المحذوف أو حال منه، وفي الخبر وجهان:

أحدهما: (فادعوهم) ودخلت الفاء لما في الموصول من معنى الجزاء ،كما دخلت في قوله: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[٥] وما أشبه ذلك لذلك.

والثاني: محذوف: أي محدثون، أو مصنوعون ونحو ذلك[٦].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤٤٠/٤.
(٢) سورة هود: ١١١.
(٣) البيت من الطويل،ولم أجده في ديوانه، انظر: البحر المحيط ٤٤٠/٤، الهمع: ١٥٦/٢.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٤٤٠/٤.
(٥) سورة النساء: ١٦.
(٦) انظر الفريد: ١٧٧/٣.

وكان معنى الآية على هذا التأويل كمعناها في قراءة الجمهور وهو: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم إنما هي خشب وحجارة فأنتم عقلاء مخاطبون وهي لا تعقل ولا تسمع فكيف تعبدون ما هو دونكم؟[١].

ولم يصرح ابن هشام باختياره بكلام فصل بل ذكر الوجهين، لكنه قال عبارة قد تشعر بالرأي الذي يرجحه وهو قوله: ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: «إنّ قائمٌ»... [٢].

ويبدو لي أنّ الرأي الأول القائل بالإعمال هو الأرجح؛ لأنه ثبت في النثر والنظم.

القراءة الثالثة:

قوله تعالى: ﴿لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّ﴾[٣].

قال ابن هشام: «كالواقعة في قولهم: «ادخلوا الأولَّ فالأولَّ»[٤]، «وجاءوا الجماء الغفير» وقراءة بعضهم[٥]: ﴿لَيَخْرِجَنّ الأعزُّ منها الأذلَّ﴾ بفتح الياء؛ لأن الحال واجبة التنكير[٦]، فإن قدرت (الأذل) مفعولًا مطلقًا على حذف مضاف، أي: خروج الأذل كما

---

(١) انظر: الفريد ١٧٧/٣.
(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٣٥/١.
(٣) سورة المنافقون: ٨.
(٤) أي مترتبين، وجاءوا الجماء الغفير أي: الجماعة الكثيرة السائرة، انظر: المقتضب: ٢١٩/٣، أمالي ابن الشجري: ٢٣٥/١، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٦/٢، حاشية الشمني: ١١٤/١ - ١١٥، الهمع: ١٧/٤.
(٥) هذه الآية وردت فيها قراءات متعددة: قراءة الجمهور: ليخرجن، وعليها فالأعز فاعل، والأذل: مفعول به – قراءة الحسن وابن أبي عبلة والمسيبي في اختياره (لتخرجن) بالنون ونصب (الأعز) و (الأذلَّ) فـ (الأعز) مفعول به و (الأذل) حال – وقراءة الحسن في ما ذكره أبو عمرو الداني (لتخرجن) بنون الجماعة مفتوحة وضم الراء، ونصب (الأعز) على الاختصاص، كما قال: نحن العرب أقرى الناس للضيف ،وذهب الأذل على الحال، وحكى هذه القراءة أبو حاتم، وحكى الكسائي والفراء أن قوماً قرؤوا (ليخرجن) بالياء مفتوحة وضم الراء فالفاعل (الأعز) ونصب (الأذل) على الحال، - وقرئ مبنياً للمفعول وبالياء (الأعز) مرفوع به و (الأذل) نصباً على الحال: انظر معاني القرآن للفراء: ٧٣٦/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤١٣/٤، مختصر في شواذ القرآن: ١٥٧، مشكل إعراب القرآن: ٧٣٦/٢، إعراب القراءات الشواذ: ٥٩٠/٢، التبيان: ٣٧١، الكشاف: ١٢٨/٦، المحرر الوجيز: ١٨٦١، الفريد: ١٥٧/٦، البحر المحيط: ٢٧٠/٨، الدر المصون: ٣٢٢/٦..
(٦) انظر: الكتاب: ٧٦/٢، المقتضب: ٢١٩/٣، أمالي بن الشجري: ٢٣٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢، ارتشاف الضرب: ١٥٦٤.

قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة أل»[١]. فابن هشام عن حديثه عن (أل) ومواضع زيادتها غير اللازمة الواقعة في شذوذ النثر، استشهد لنا بأقوال العرب، بالإضافة إلى استشهاده بالقراءة الشاذة لقوله تعالى: ﴿لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ﴾ بفتح الياء ونصب (الأذلّ) ،على أنها حال، وكما وردت قراءات أخرى لهذه الآية قد وضحتها في الحاشية.

ووقعت الإشكالية في هذه القراءات حول نصب (الأذلّ) على الحال؛ لأن الحال واجبة التنكير، وفي توجيه نصب (الأذلّ) وما شاكله من مأثور العرب مذاهب:

أحدهما: مذهب البصريين[٢]: وهو التأويل على زيادة (أل) في كل موضع جاءت فيه الحال معرفة بـــ (أل)؛ لأن الحال واجبة التنكير، واعتبر سيبويه[٣] ذلك من الشاذ الخارج عن القياس.

ثانيهما: مذهب الكوفيين [٤]:إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة. المعرفة.

ثالثهما: مذهب يونس[٥] والبغداديين[٦]: يكون حالًا بلا تأويل؛ لأنهم يجيزون مجيء الحال الحال معرفة نحو: جاء زيد الضاحك.

رابعهما: مذهب الأخفش[٧]: وهو أن يكون منصوبًا على أنه مشبه بالمفعول به.

وحمل الزمخشري[٨] هذه القراءة على أحد وجهين: الأول: أن يكون مفعولًا مطلقًا على تقدير: حذف مضاف وهو (خروج أو إخراج) – وهذا ما ذكره ابن هشام حيث أيّد هذا التوجيه على القول بزيادة (أل)، أما الثاني: على تقدير: وصف محذوف مضاف إلى الأذل: أي: (مثل الأذل).

---

(١) انظر مغني اللبيب: ٣٣١/١.
(٢) انظر: الكتاب: ٧٦/٢، المقتضب: ٢١٩/٣، أمالي بن الشجري: ٢٣٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٦/٢، ارتشاف الضرب: ١٥٦٤.
(٣) انظر الكتاب: ٧٦/٢.
(٤) انظر الهمع:٢٣٠/٢
(٥) انظر الكتاب: ٧٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٦٣/٢، ارتشاف الضرب: ١٥٦٤.
(٦) انظر الهمع: ١٧/٤.
(٧) انظر ارتشاف الضرب: ١٥٦٤.
(٨) انظر الكشاف: ١٢٨/٦.

بينما العكبري[١] قدر وصفًا عاملًا منصوبًا على الحال أي: مشبهًا الأذل، فيكون (الأذل) منصوبًا بهذه الحال مفعولاً به.

القراءة الرابعة:

قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾[٢].

قال ابن هشام: «وقراءة أبي السمَّال[٣]: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ بسكون الواو، واختلف في ﴿وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٤] فقال الفراء[٥]: الفراء[٥]: بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية، وقال بعض الكوفيين[٦]: الكوفيين[٦]: بمعنى الواو، وللبصريين[٧] فيها أقوال: قيل: للإبهام، وقيل: للتخيير، أي إذا رآهم رآهم الرائي يُخيّر بين أن يقول: هم مئة ألف، أو يقول: هم أكثر، نقله ابن الشجري عن سيبويه[٨]، وفي ثبوته نظر، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما، وقيل: هي للشك مصروفًا إلى الرائي – ذكره ابن جني[٩]»[١٠].

استدل ابن هشام بهذه القراءة على مذهب الكوفيين، وأبي علي[١١]، وابن جني[١٢] وابن برهان[١٣] بمجيء (أو) بمعنى (بل) محتجين بأدلة من السماع من كلام العرب، والقرآن الكريم، ومن الشواهد التي استدلوا بها، قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ

---

(١) انظر التبيان: ٣٧١.

(٢) سورة البقرة: ١٠٠.
(٣) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص ٢٨.
(٤) سورة الصافات: ١٤٧.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٧٥/٢.
(٦) انظر: ارتشاف الضرب: ١٩٩١، التصريح: ١٧٤/٢، الهمع: ٢٤٨/٥، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٥٦/٣.
(٧) انظر: أمالي ابن الشجري: ٧٧/٣، معاني الحروف للرماني: ٥٣.
(٨) لم أجد لسيبويه في كتابه كلامًا حول هذه الآية، ولعل ابن هشام شكك في صحة النقل عن سيبويه: انظر أمالي ابن الشجري: ٧٧/٣.
(٩) انظر: المحتسب: ٩٩/١.
(١٠) انظر: مغني اللبيب: ٤١٧/١.
(١١) انظر: الإنصاف: ٤٧٨/٢، شرح الكافية الشافية: ١٢٢١، ارتشاف الضرب: ١٩٩١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٥٦/٣.
(١٢) انظر المحتسب: ٩٩/١.
(١٣) انظر: شرح اللمع: ٢٤٩.

يَزِيدُونَ﴾[١].

ومن الشعر، قول جرير:

كَانُوا ثَمانِين أَوْ زَادُوا ثَمَانِيةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي[٢]

كما ذهب بعض النحويين في توجيه هذه القراءة من كون (أو) بمعنى (الواو) وهذا أيضًا مذهب الكوفيين[٣]، وقد وافقهم جماعة من البصريين كالأخفش[٤]، والجرمي[٥]، وابن وابن قتيبة[٦]، والمتأخرين كالفارسي[٧]، وابن جني[٨]، وابن الشجري[٩]، وابن مالك[١٠]. مالك[١٠].

وقد استدلوا على ذلك بشواهد،كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[١١] وقول جرير:

جَاءَ الخَلَافَةَ أَو كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّه مُوسَى عَلَى قَدَرِ[١٢]

والشواهد كثيرة على هذين الاستعمالين سواء بمعنى (بل)، أو بمعنى (الواو) من كتاب الله تعالى وكلام العرب[١٣].

وفي المقابل منع البصريون هذين الاستعمالين واحتجوا لمذهبهم فقالوا: «الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف (الواو) و(بل)؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين و (بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو) والأصل في كل حرف أن لا

---

(١) سورة الصافات: ١٤٧.

(٢) البيت من البسيط،انظر:ديوان جرير: ٦١٥،شرح الكافية الشافية:١٢٢١،مغني اللبيب ٤١٩/١.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ٢٧٥/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٨/٢.

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش: ٥٦٨/٢٧٥، الجنى الداني: ٢٣٠.

(٥) انظر ارتشاف الضرب: ١٩٩١، الجنى الداني: ٢٣٠.

(٦) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٥٤٤/٥٤٣.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٢١، ارتشاف الضرب: ١٩٩١.

(٨) انظر المحتسب: ٩٩/١.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري: ٧٧/٣.

(١٠) انظر: التسهيل لابن مالك ١٧٦، شرح الكافية الشافية: ١٢٢١ - ١٢٢٥.

(١١) سورة الإنسان: ٢٤.

(١٢) البيت من البسيط، انظر: ديوان جرير: ٢٧٥، والرواية في الديوان: نال الخلافة إذ كانت له قدر.....، شرح الكافية الشافية: ١٢٢١.

(١٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٨٠/٢.

يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى آخر،فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل يبقى مرتهنًا بإقامة الدليل»[١].

والظاهر أن ابن هشام يوافق أهل الكوفة فيما ذهبوا إليه.

وابن هشام قد شكك في هذا النقل وصحته، بالإضافة إلى رده معنى (أو) أن تكون للتخيير حيث قال: «ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما»[٢]وقال: «هي للشك مصروفًا للرائي وهذا ما ذكره ابن جني...»[٣].

فابن هشام عندما ينقل لنا أقوال البصريين في (أو)، وتشكيكه بنقل ابن الشجري عن سيبويه في كونها للتخيير، بالإضافة إلى رده صراحة في الذهاب إلى هذا المعنى فكأنه ينقل لنا تكلف البصريين في التأويل، لنقض ما جاء به الكوفيين؛ لأن الكوفيين يرون مجيء (أو) بمعنى (بل)، وكما ذهب آخرون منهم إلى أنها بمعنى (الواو)، وهذا غير جائز عند البصريين[٤].

والراجح عندي – والله أعلم – في هذه المسألة: رأي الكوفيين، نعم، وإن كان فيه عدولٌ عن الأصل الذي تمسك به البصريون، ولكن الكوفيين لم يعدلوا إلا بأدلة سماعية، يدل ظاهرها على هذين الاستعمالين، ويؤيد هذا أيضًا تناوب الحروف بعضها مكان بعض ،فهذا شائع ومشهور في اللغة وخاصة في حروف الجر،ونجد ابن الشجري[٥] قد عرض بابًا لقيام بعض الحروف مقام بعض، هذا بالإضافة إلى أنه لا يمكن نقض هذه الأدلة التي أتى بها الكوفيون إلا بتكلف التأويلات كما أورد ابن هشام[٦] تكلف تأويل البصريين في قوله تعالى:﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

وكذلك ما أولوا به قول ذي الرمة – وهو أحد الأدلة التي استشهد الكوفيون بها على إن (أو) بمعنى (بل):

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٨٠/٢ - ٤٨١.
(٢) انظر: مغني اللبيب: ٤١٨/١.
(٣) هذا كلام ابن هشام نقلته بتصرف وقد سبق وإن ذكرته بالنص في بداية مناقشة القراءة.
(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٨٠/٢،ارتشاف الضرب: ١٩٩١، شرح التصريح: ١٧٤/٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٦/٣.
(٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ٦٠٦/٢.
(٦) انظر: مغني اللبيب: ٤٢٠/١.

بدتْ مثَل قرنِ الشمسِ في روَنَقِ الضُّحى وصـــورتِها أَو أنتِ في العين أَملحُ[١]

فقالوا: والرواية فيه: «أم أنت في العين أملح» ولئن سلمنا أن الرواية (أو) فلا حجة فيه – أي للكوفيين –؛ لأن (أو) فيه لهم فيه أيضًا للشك..... لأن مذهب الشعراء أن يُخْرِجوا الكلام مُخرج الشك وإن لم يكن هناك شك ليدلوا به على قوة الشبه»[٢].

هذا بالإضافة إلى تكلفهم التأويل للشواهد الأخرى سواء القرآنية أو الشواهد الشعرية.

القراءة الخامسة:

قوله تعالى: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾[٣].

عند حديث ابن هشام عن معاني (إلى)، قال: «التوكيد: وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء[٤] مستدلاً بقراءة بعضهم[٥] ﴿أَفْئِدةً مِن الناسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ بفتح الواو»[٦].

استدل ابن هشام بهذه القراءة على مجيء (إلى) زائدة للتوكيد، وهذا قول الفراء[٧]، و لم يقل به الجمهور، وقد نقله لنا ابن هشام كغيره من النحاة.

وقد خرجها غيره على تضمين[٨] (تهوى) معنى تميل أو تزع، وانفرد ابن مالك[٩]

---

(١) البيت من الطويل، منسوب لذي الرمة لم أجده في ديوانه، انظر: معاني القرآن للفراء: ١٧٢/١، المحتسب: ٩٩/١، الخصائص: ٤٥٨/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٨١/٢، خزانة الأدب: ٤٢٤/٤.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٨١/٢ – وهذا الكلام بمعناه قد ذكره ابن جني في الخصائص: ٤٦١/٢.

(٣) سورة إبراهيم: ٣٧.

(٤) لم يصرح الفراء بزيادة (إلى)عند حديثه عن هذه الآية في كتابه معاني القرآن لكم هذا فُهم من كلامه أنه أراد زيادتها عندما نظّرها، بقوله تعالى: ((ردف لكم)) النمل/٧٢ أي ردفكم، وكما قال: قالوا: نقدت لها مائة أي نقدتها؛ انظر: معاني القرآن للفراء: ١٢/٢.

(٥) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص٣٢.

(٦) انظر مغني اللبيب: ٤٩٨/١.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء: ١٢/٢، الجنى الداني: ٣٨٩، شرح التسهيل لابن مالك: ١٤/٣، ارتشاف الضرب: ١٧٣٢، الهمع: ١٥٦/٤، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٩١٨/٢.

(٨) سأناقشه في فصل تأويل ابن هشام للقراءة الشاذة في مبحث التضمين.

(٩) انظر: شرح التسهيل:١٤٣/٣، شرح الكافية الشافية:٢١٣٧.

بتخريجها على أنها لغة طائِية[١].

وقد آثرت مناقشة التخريجين الأخيرين في مباحث آتية – إن شاء الله –

القراءة السادسة:

قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٢].

قال ابن هشام: «أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك[٣].

ويشهد له قراءة الحسن[٤]: ﴿إِيّاكَ يُعْبَدُ﴾[٥] ببناء الفعل للمفعول»[٦].

استدل ابن هشام بهذه القراءة على توجيه ما قال به الكسائي في المسألة الزنبورية[٧]، الزنبورية[٧]، التي جرت بينه، وبين سيبويه، في قول العرب: (قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) إذ قال الكسائي: «فإذا هو إياها»، فجوابه يراه ابن هشام[٨] خارجًا عن القياس وإن استخدمته العرب؛ لذلك وَجَهَهُ بتوجيهات منها:

– استعارة ضمير النصب مكان ضمير الرفع، وهذا قاله ابن مالك[٩]، مستدلًا بقراءة

---

(١) سأناقشه في اعتراض ابن هشام على المتأخرين من النحويين.

(٢) سورة الفاتحة: ٥.
(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٨/٣، شرح الكافية الشافية: ٤٦٥/١.
(٤) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص ٢٨.
(٥) نجد أن هذه القراءة مضطربة ما بين الياء والتاء، وفي ذلك يقول محقق الكتاب عبد اللطيف الخطيب ((كذا في المخطوطات بالياء ماعدا م ٢٤/٥ أ ((تعبد)) بالتاء وهو كذلك بالتاء في طبعة مبارك: ١٢٥، والشيخ محمد محي الدين: ٩١، انظر: مغني اللبيب: ٦٥/٢.
وفي حاشية الدماميني: ١٩٤ ((ولكني لا أتحرر الآن هل قرأ (تعبد) بالتاء الفوقية وهذا ظاهر إذ المعنى (أنت تَعْبَدُ) أو قرأه بالياء التحتانية وهذا يحتاج إلى حذف أي أنت أله يُعْبَدُ، والظاهر الأول))، وجزم الشمني في حاشيته: ١٩٤/١، أنها بالياء وأسقط ما ذهب إليه الدماسيني من الشك في أمر القراءة.
(٦) انظر: مغني اللبيب: ٦٥/٢.
(٧) انظر: المسألة الزنبورية في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٣/٢٠، والأشباه والنظائر للسيوطي: ٨٥/٣.
(٨) انظر: مغني اللبيب: ٦٣/٢ وما بعدها.
(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ٤٦٥/١٤، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٨/٣، ارتشاف الضرب: ١٢٣٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤١٨/١.

الحسن: ﴿إياك يُعْبَدُ﴾ وهي قراءة شاذة، رأى النحاة أنّ فيها استعارة والتفاتًا[١].

أما الاستعارة فقد استعير ضمير النصب لضمير الرفع والأصل: أنت تُعْبَدُ.

وهذا شائع كقولهم: عساك وعساه وعساني[٢]» في أحد الأقوال، وأيضًا قول الشاعر:

يابنَ الزُّبَيْرِ طَالما عَصَيْكا وطالَمـــا عَنَّيْتَنا إِلَيكـــــا[٣]

فالكاف في «عصيكا» نائبة عن التاء والأصل: عصيت .

وأما الالتفات[٤]: فكان من حق القارئ أن يقرأ: (إِيَّاكَ تُعْبَدُ) بالخطاب، ولكنه التفت من الخطاب في (إيّاكَ) إلى الغيبة في (يُعْبَدُ)، وقد قال أبو حيان[٥] عن هذا الالتفات إنّه غريب لكونه في جملة واحدة وقد جعل له نظائر في الشواهد الشعرية عند العرب،كقول الشاعر:

أَأَنْتَ الهلالِيُّ الذي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنا بهِ والأَرْيحيُّ المُلَقَّبُ[٦]

وقد وجدت في تحقيق آخر لمغني اللبيب[٧]، ذكر قراءة الحسن بالتاء وبناء الفعل للمفعول، وعلى هذه الرواية لا التفات في قراءة الحسن، وأيضًا نجد الدماميني: أثبتها بالياء ثم قال: «ولكني لا أتحرر الآن هل قرأ «تُعْبَدُ» بالتاء الفوقية، وهذا ظاهر إِذْ المعنى: أنت تُعْبَدُ أو قرأه بالياء التحتانية وهذا يحتاج إلى حذف، أي: أنت إله يُعْبَدُ والظاهر الأول»[٨].

وجزم الشمني[٩] بأنها بالياء وأسقط ما ذهب إليه الدماميني من الشك في أمر القراءة.

---

(١) انظر: البحر المحيط ١٤٠/٣، الدر المصون: ٥٨/١٠، اللباب: ١٩٩/١، الإتحاف: ٣٦٤/١.
(٢) المراجع السابقة.
(٣) البيت من الرجز،منسوب لرجل من حمير: انظر: سر صناعة الإعراب٢٨٠/١، الجنى الداني: ٤٦٨، خزانة الأدب: ٤٢٨/٤.
(٤) نجد أن المفسرين وأهل البلاغة قد وضحوا أهمية هذا الالتفات، انظر: الكشاف: ١١٦/١، البحر المحيط: ١٤٠/١، الطراز: ١٣١/٢.
(٥) انظر: البحر المحيط: ١٤٠/١.
(٦) البيت من الطويل، لم أجد قائله،انظر: المقرب لابن عصفور: ٦٣/١، رصف المباني: ٢٦.
(٧) انظر: مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، طبعة: دار الفكر: ١٢٥، وأيضاً تحقيق الشيخ: محمد محي الدين: ٩١.
(٨) انظر: حاشية الدماميني: ١٩٤.
(٩) انظر: حاشية الشمني: ١٩٤/١.

القراءة.

القراءة السابعة:

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[١].

قال ابن هشام: «أجرى الكوفيون[٢] (ثُمَّ) مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واستدل لهم بقراءة الحسن[٣]: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ بنصب يدرك»[٤].

وهو بذلك يوافق ماذهب إليه الكوفيون في جواز نصب المضارع المقرون بـــ (ثُمَّ) الواقع بين مجزومي أداة الشرط، حيث أجروه مجرى الفاء والواو في ذلك.

وفي هذا قال ابن جني: «ثم يدركَه الموت» بالنصب فعلى إضمار (أَنْ) كقول الأعشى[٥]:

لَنَا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذلُّ وسْطَها وَيأْوي إِلَيْهَا المُسْتَجِيرُ فيُعْصَمَا.

أراد (فأَنْ يعصما) وهذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن، ومن أبيات الكتاب:

ســـــــأَترُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تميمٍ وأَلحقُ بالحجـــــازِ فأَستَرِيحَا[٦]

والآية على كل حال أقوى من ذلك؛ لتقدم الشرط قبل العطف وليس بواجب وهذا واضح»[٧] فابن جني اعتبر هذا من الضرورة، وهو خاص في الشعر لا القرآن، إذا نُصب

---

(١) سورة النساء: ١٠٠.

(٢) انظر: شرح الشافية الكافية: ١٦٠٧، المساعد: ١٠١/٣، الهمع: ٣٧٧/٣.
(٣) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص ٢٩.
(٤) انظر: مغني اللبيب: ٢٣٠/٢.
(٥) البيت من الطويل، وقدنسبته بعض المصادر إلى الأعشى، والبيت لطرفة، وهو في ديوانه: ١٩٤، الكتاب: ٤٢٣/١، المحتسب: ١٩٧/١.
(٦) البيت من الوافر، منسوب للمغيرة بن حبناء، انظر: الكتاب: ٤٢٣/١، المحتسب: ١٩٧/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٩/١، الهمع: ٧٧/١، خزانة الأدب: ٦٠٠/٣.
(٧) انظر: المحتسب: ١٩٥/١.

المضارع المقرون بالفاء أو الواو في غير المواضع التي اتفق عليها النحاة[١]. وهذا قال به العكبري[٢] وسماه الصرف؛ لأنه لم يعطفه على الشرط لفظًا، فعطفه عليه معنًى كما جاء في الفاء والواو.

وذكر أبو حيان قول ابن جني حول هذه القراءة، وأشار إلى أن الكوفيين أجروا (ثُمَّ) مجرى الواو والفاء في نصب المضارع المقرون بـــ (ثُمَّ) محتجين بقراءة النصب – لهذه الآية – وقد ورد هذا في أشعار العرب فيما يخص الفاء، قال الشاعر[٣]:

وَمَنْ لَا يُقَـــدِّمْ رِجْلَهُ مَطْمَئِنةٌ فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى القاعِ يَزْلَقِ[٤]

وقال آخر[٥] في الواو:

ومَنْ يَقْتَرِبْ منَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَاً[٦]

وما ذكره أبو حيان[٧] في هذه المسألة تبعه ابن هشام فيه.

القراءة الثامنة:

قوله تعالى:﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٨].

قال ابن هشام: «ومن العرب[٩] من يعرب (حَيْثِ)، وقراءة من قرأ[١٠]: ﴿مِّنْ حَيْثِ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر»[١١]

استدل ابن هشام بهذه القراءة على إعراب (حيث)؛ لأن المشهور فيها اعتبارها من

---

(١) المواضع التي اتفق النحاة عليها أن يكون قبل الفعل: أمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض أو تحضيض: انظر: شرح الرضي على الكافية ٦٣/٤.
(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٠٥/١.
(٣) البيت من الطويل، منسوب في الكتاب: ٨٩/٣ لابن زهير كعب، وهو غير موجود في ديوانه بل في ديوان زهير.
(٤) انظر: ديوان زهير: ٧١، الكتاب: ٨٩/٣، المقتضب: ٢٣/٢.
(٥) البيت من الطويل، لم أجد قائله.
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٠٧، شرح التصريح: ٤٠٩/٢.
(٧) انظر البحر المحيط: ٣٥١/٢.
(٨) سورة الأعراف: ١٨٢، سورة القلم: ٤٤.
(٩) هم بنو فقعس وهم حي من بني أسد، انظر: البحر المحيط: ٣١٦/٤، شرح الكافية الشافية: ٩٥٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٩١/٤، المساعد: ٥٢٩/١.
(١٠) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣٥.
(١١) انظر: مغني اللبيب: ٢٩٩/٢.

الظروف المبنية[١]، وعلة بنائها لزومها الإضافة إلى جملة؛ إذ تشبه الحرف في الافتقار، وقد بنيت على الضم تشبيهًا لها بالغايات[٢] نحو: (قبل وبعد والجهات الست)؛ لأن الإضافة للجملة كـــ لا إضافة لأن أثرها وهو الجر لا يظهر، أما إعرابها كما وردت بها هذه القراءة فلغة فقعسية، حكاها الكسائي فيقولون: «جلست حيثَ كنت»: بالفتح «وجئت من حيثِ جئت» فيجرونها بـــ (من) فصارت عندهم كعند، وفقعس هذه هي قبيلة من بني أسد[٣].

وقد يحتمل الكسر في هذه القراءة: بنائها على الكسر،حيث هناك من يكسرها على أصل التقاء الساكنين[٤].

وعند استدلال ابن هشام بهذه القراءة، ذكر الأوجه الجائزة في تخريج قراءة الكسر من إعراب (حيث)، أو بقائها مبنية على الكسر،كما أنها بنيت على الضم ،وهذا هو المشهور والشائع، كما جاءت مبنية في لغة أخرى على الفتح. وفي ذلك قال السيوطي: «حيث للمكان مثلثًا»[٥]. والواضح أن الاختلاف في حركة البناء ما بين الضم والفتح والكسر لم يترتب عليه أي اختلاف في معنى هذه الآية أو في تركيب الجملة.

القراءة التاسعة:

قوله تعالى: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ﴾[٦].

في معرض حديثه عن معاني (قد)، قال ابن هشام: «النفي حكى ابن سِيده[٧] «قد

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩١/٤، شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٢/٢، شرح الكافية الشافية: ٩٥٢، شرح الرضي على الكافية: ١٨٠/٣-١٨٢، المساعد: ٥٢٩/١، الهمع: ١٥٢/٢.

(٢) في حاشية الدماميني في توضيحه للغايات قال: ((هي ما قطع عن الإضافة وبُني من قبل وبعد وسائر الجهات الست نحو أمام وخلف ووراء وقدام وفوق وتحت وسميت غايات لأنها لما تضمنت المعنى النسبي كان حقها أن لا تكو غاية وإنما تكون الغاية في المنسوب إليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غريب إيذاناً بأنها وقعت مخالفة لوضعها أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد إن كانت وسطاً))، انظر: حاشية الدماميني: ٢٦٧.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩١/٤،شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٢/٢،شرح الكافية الشافية: ٩٥، شرح الرضي على الكافية: ١٨٠/٣-١٨٢، المساعد: ٥٢٩/١، الهمع: ١٥٢/٢.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) انظر: الهمع: ١٥٢/٢.

(٦) سورة الأنبياء: ١٨.

(٧) انظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سِيده الأندلسي ٧٤/٦.

كنت في خير فتعرفَه» بنصب (تعرف) وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل بقوله: «وربما نفي (بقد) فنصب الجواب بعدها[١]» انتهى، ومحمله عندي على خلاف ما ذكرا[٢]، وهو أن يكون كقولك: للكذوب: هورجل صادق، ثم جاء النصب بعدها؛ نظرًا إلى المعنى، وإن كانا حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله[٣]:

سأَترُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تميمٍ وأَلحــقُ بالحجازِ فأُستَرِيحَا

وقراءة بعضهم[٤]: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ﴾»[٥].

استدل ابن هشام بهذه القراءة الشاذة على الرد إلى ما ذهب إليه ابن مالك، وابن سِيده في النصب (بأنْ) مضمرة بعد الفاء في جواب النفي المفهوم من (قد) بنصب ما يحكى عن العرب الفصحاء ،وذلك لأن هذا المعنى من معاني (قد) – النفي – مردود عند ابن هشام، وتوجيه ماورد في ذلك من باب استعمال الإثبات في النفي تهكمًا، واستهزاءًا، ثم جيء بالنصب نظرًا لمعنى النفي حتى وإن لم يكن هذا النفي محضًا[٦]؛ لورود ذلك في أقوال العرب بالنصب بأنْ مضمرة في الجواب الذي ليس أصلًا نفيًا وإنما إثبات،وقول الشاعرالسابق.

وكذلك ورود قراءة النصب لقوله تعالى: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ﴾ وقد جاءت هنا هذه الآية مثبتة لذلك، وقد أوّلها بعض النحاة بالحمل على المعنى أي: بالحق فالدمغ[٧]، وقال بعضهم[٨]: إنه وقع في جواب المضارع المستقبل فأشبه التمني في الترقب.

---

(١) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك: ٢٣١، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٥/٤.
(٢) يقصد بذلك ابن سِيده وابن مالك اللذان أجازا النصب بأن مضمرة بعد الفاء في جواب النفي المفهوم من (قد).
(٣) البيت منسوب لمغيرة بن حبناء وقد سبق تخريجه في موضع سابق، ص٨٥.
(٤) سبق تخريجها في ص ٢٣.
(٥) انظر مغني اللبيب: ٥٤٥/٢.
(٦) قال الشمني في الحاشية: ١١/٢: ((لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي أن يكون ذلك النفي محضاً كما ذكر ابن مالك وغيره؛لأنا نقول ذلك شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه)).
(٧) انظر إعراب القراءات الشواذ: ١٠٢/٢.
(٨) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي: ٢٤٦/٦.

واعتبر النحاة ما ورد على هذا النسق ضعيفًا[١]، أوضرورة؛ وذلك أن الفعل لا ينصب بـــ (أنْ) المضمرة بعد الفاء إلا إذا سبق بنفي أو طلب محضين، وفي هذا الموضع لم يسبق بأحدهما فلا ينصب إلا في ضرورة الشعر[٢] وفي ذلك قال سيبويه: «وقد يجوز النصب النصب في الواجب في اضطرار الشعر[٣]» ونقل عن بعض الكوفيين وبعض البصريين،أنهم يجيزون ذلك قياسًا[٤] وهو قول ضعيف.

القراءة العاشرة:

قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[٥].

قال ابن هشام: «وأما قراءة بعضهم[٦]: ﴿الحَمْدُ لُلّهِ﴾ بضمها فهو عارض للإتباع»[٧].

يتحدث ابن هشام – هنا – عن اللام العاملة للجر، ووضّح في كلام سابق أنها مكسورة مع كل ظاهر[٨]، وإن ضمها فيما ورد نحو هذه القراءة ﴿الحَمْدُ لُلّهِ﴾ فهو عارض[٩] لا أصلي ولا يعتد في العدول بها إلى التفخيم وهذا شأن كل عارض.

وفي هذه القراءة بضم الدال واللام اتباع – حيث اتباع الثاني لحركة الأول – والاتباع في اللغة قسمان[١٠]:

---

(١) انظر: الكشاف: ٣٩/٣.
(٢) انظر: الكتاب/٣٩، المقتضب ٢٤/٢، الأصول لابن السراج: ١٨٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٧، شرح الرضي على الكافية: ٨٠/٤، الهمع: ٣٢/٢.
(٣) انظر: الكتاب ٣٩/٣.
(٤) انظر: شرح التصريح: ٢٤٥/٢.
(٥) سورة الفاتحة: ٢.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣/١ – أهل البادية -، مختصر في شواذ القرآن: ٩، إعراب القرآن للنحاس: ١٧١/١ - إبراهيم بن أبي عبلة-، المحتسب: ٣٧/١ – قراءة أهل البادية وقراءة ابن أبي عبلة - الكشاف ١٢٣/١، المحرر الوجيز: ٤٠- إبراهيم بن أبي عبلة -إعراب القراءات الشواذ ٨٨/١ ، الجامع لأحكام القرآن: ١٤٥/١، الفريد ٧١/١ - بدون عزو - البحر المحيط: ١٣١/١ - إبراهيم بن أبي عبلة.
(٧) انظر: مغني اللبيب ١٤٩/٣.
(٨) انظر: مغني اللبيب ١٤٩/٣.
(٩) انظر: إعراب القراءات الشواذ: ٨٩/١.
(١٠) انظر: الكتاب: ١٠٩/٤، المحتسب ٣٧/١، إعراب القرآن للنحاس: ١٧٠/١، زاد المسير لابن الجوزي ١٠/١.

١. اتباع الثاني لحركة الأول وهي لغة بني ربيعة، فيقولون: مُقُتلين – مُقُبلين والأصل (مُقَتْلين – مُقَبْلين).

٢. اتباع الأول حركة الثاني وهي لغة بني تميم، وممّا سمع على هذه اللغة «مِعِين – مِغِيرة» في (مُعِين – مُغِيرة).

وعند النظر في هذه القراءة التي أوردها ابن هشام نجد أنها جاءت على لغة ربيعة[١]، إلا أن هذه القراءة فيها مخالفة لما نُقل عن العرب في الاتباع، وهي: أنه اتبع حرفًا في كلمة لحرف في كلمة أخرى؛ لذا نجد ابن جني حكم عليها بالشذوذ في القياس، والاستعمال، وقد وجهه على أنهم نزلوا الكلمتين منزلة واحدة لكثرة استعمالها مقترنين[٢]، وقال فيها: «لما اطرّد هذا ونحوه لكثرة استعماله، أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ أو خبر، وصارت الحمدُ لُله كعُنُق وطُنُب»[٣].

كما وجهها بعضهم، لتجانس اللفظ وإن طلب التجانس في اللفظ كثير في كلامهم نحو: أجُوءُك، وهو مُنحَدُرُ من الجبل، بضم الدال والجيم[٤].

وممّن أيضًا رأى فيه مخالفة ابن الأنباري، إذ ذهب إلى تخفيف هذه القراءة وذلك، لأن لام الجر متصل بما بعده، منفصل عن الدال، ولا نظير له في حروف الجر المفردة، إلا أن من قرأ به فر عن الخروج من الضم إلى الكسر، وأجراه مجرى المتصل؛ لأنه لا يكاد يستعمل الحمد منفردًا عمّا بعده[٥].

القراءة الحادية عشرة:

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾﴾[٦].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١.
(٢) انظر: الكتاب ١١٣/١، معاني القرآن للفراء: ٣/١، المحتسب ٣٧/١، التبيان: ٥.
(٣) انظر: المحتسب: ٣٧/١.
(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤٥/١.
(٥) انظر: التبيان: ٥.
(٦) سورة الأنفال: ٣٥.

قال ابن هشام: «ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل، ويقرأ[١] ﴿وَما كَانَ اللهُ لَيُعَذِبَهُمْ وأَنتَ فِيهِم﴾[٢]».

هذه اللام التي يذكرها ابن هشام لام الجر الداخلة على الفعل، وهي ليست من خصائص الأفعال كـــ لام الأمر، ولام القسم، وغيرهما، وإنما الفعل بعدها منصوب بـــ (أنْ) مضمرة فـــ (أنْ) والفعل بعدها في تقدير المصدر، والمصدر اسم[٣]، وقد ورد أن فتحها لغة لبني تميم[٤]، وبني العنبر[٥]، وقد حكى ابن مالك عن بني العنبر وعكل فتحها، وأنشدوا على على ذلك:

وتأمُرُنِي رَبِيعَةُ كُلَّ يَوْمٍ لَأُهْلِكَها وأَقْتَنِيَ الدَّجَاجَا[٦]

الرواية فيه بفتح اللام[٧].

ونقل ابن عطية عن أبي زيد، قوله: «سمعت من العرب من يقول: (لَيعذبهم) بفتح اللام وهي لغة غير معروفة ولا مستعملة في القرآن»[٨].

وقد ذكر ابن جني نص أبي زيد وسماعه وقال: «وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»[٩].

وقد ورد الفتح عن بعض العرب على الإطلاق، وفي ذلك قال أبو حيان: «وروي ابن مجاهد عن أبي زيد، أن من العرب من يفتح كل لام، إلا في نحو «الحمد لله» انتهى يعني لام الجر إذا دخلت على الظاهر أو على ياء المتكلم»[١٠].

وقد ذكر الشمني في حاشيته إنهم فعلوا ذلك – فتح اللام – كراهية لإدخال صورة الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل، ففتحوا اللام لتشابه ما تدخل على

---

(١) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص٣٣.
(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٥١/٣.
(٣) انظر: سر الصناعة: ٣٣١/١ - ٣٣٢.
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٨٥/١.
(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٣٠، ارتشاف الضرب: ١٧٠٦.
(٦) البيت من الوافر، منسوب لـ النمر بن تولب، انظر: معاني القرآن للأخفش ١٣٠، خزانة الأدب: ٤٣٩/١.
(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٤٩/٣.
(٨) انظر: المحرر الوجيز: ٧٩٤.
(٩) انظر: سر الصناعة: ٣٣٠/١.
(١٠) انظر: البحر المحيط ٤٨٣/٤، الدر المصون: ٥٩٨/٥.

الفعل»[١].

القراءة الثانية عشرة:

قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٢].

قال ابن هشام: «وإذا خففت (إنّ) نحو ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [٣].....، فاللام عند سيبويه، والأكثرين: لام الابتداء[٤]، أفادت – مع إفادتها توكيد النسبة، وتخليص المضارع للحال – الفرق بين (إنْ) المخففة من الثقيلة و (إنْ) النافية، ولهذا صارت لازمة بعد إن كانت جائزة، اللهم إلا إن يدل دليل على قصد الإثبات.

كقراءة رجاء[٥]: ﴿وإنْ كل ذلك لِمَا متاع الحياة الدنيا﴾ بكسر اللام أي للذي»[٦].
للذي»[٦].

استدل ابن هشام بهذه القراءة على حذف اللام الفارقة التي تلزم (إنْ) المخففة من الثقيلة عند الإهمال لئلا؛ تلتبس بـــ (إنْ) النافية[٧]، وفي هذا الموضع من الآية، على قراءة من من قرأ بكسر اللام حذفت اللام؛ لأنه زال اللبس بـــ (إنْ) النافية؛ حيث دلت القرينة المعنوية؛ لأن الكلام في سياق الإثبات، وفي مثل هذا الموضع رأى النحاة أن لزوم اللام الفارقة جائزًا، لا وجوب فيه[٨]، وقد ورد ذلك أيضًا في الحديث الشريف كقوله: -صلى الله عليه وسلم-:

---

(١) انظر: حاشية الشمني: ٢٨/٢.
(٢) سورة الزخرف: ٣٥.
(٣) سورة البقرة: ١٤٣.
(٤) انظر: الكتاب: ٢٣٧/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦/٩، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٥/٢، المساعد: ٣٢٧/١، الجني الداني: ١٣٤، ارتشاف الضرب: ١٢٧٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٥/١، الهمع: ٤٥١/١.
(٥) قراءة أبي رجاء، وأبي حيوة، انظر: المحتسب: ٢٥٥/٢ – ولم يذكر أبا حيوة، الكشاف: ٤٣٩/٥ – دون عزو– المحرر الوجيز: ١٦٨٠ واقتصر على أبي رجاء، الجامع لأحكام القرآن: ٦٩/١٦ – وأسقط أبا حيوة – الفريد: ٥٥٣/٥ – دون عزو-البحر المحيط: ١٦/٨،الدر المصون: ٥٨٦/٩، روح المعاني: ٨٠/٢٥ – أبو رجاء وأبو حيوة.
(٦) انظر: مغني اللبيب: ٢٥٨/٣.
(٧) انظر: شرح الكافية الشافية: ٥٠٧، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤/٢، المساعد ٣٢٦/١ ، رصف المباني: ٢٣٥، ارتشاف الضرب: ١٢٧٢، الجني الداني: ١٣٤، شرح التصريح: ٣٢٦/١، الهمع: ٤٥١/١ حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٥٠/١.
(٨) انظر المراجع السابقة.

«وأيم الله لقد كان خليقًا للإمارة وإنْ كان من أحب الناس إلي»[١]، وكذلك ورود هذا أيضًا في أقوال العرب، نحو قول الطرماح[٢]:

أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْم مِن آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

فهنا حذفت اللام؛ لأن الكلام في كلا الموضعين في سياق الإثبات، والمدح، وتوهم النفي هنا ممتنع.

- وقد اختلف النحاة في هذه اللام الفارقة، فسيبويه[٣]، والأكثرون: على أنها لام الابتداء، وذهب غيرهم إلى أنها: لام أخرى لأدلة استدلوا بها[٤]، وليس مجال البحث مناقشة هذا.

القراءة الثالثة عشرة:

قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٥].

قال ابن هشام: «اللام الزائدة وهي الداخلة في خبر المبتدأ وفي خبر أنّ المفتوحة، كقراءة سعيد بن جبير[٦] ﴿إِلَّآ أَنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ بفتح الهمزة..... وليس دخول اللام مقيسًا بعد (أنّ) المفتوحة خلافًا للمبرد[٧]»[٨] استدل ابن هشام بهذه القراءة على أحد أحد أقسام اللام غير العاملة: وهي اللام الزائدة، وهي الداخلة في خبر المبتدأ، وفي خبر أنّ المفتوحة، كقراءة سعيد بن جبير لهذه الآية - بفتح همزة (أنّ) -، إذ إن النحاة لا يجيزون

---

(١) أخرجه البخاري في ٨٣ كتاب الإيمان والنذور: ٢٠ قول النبي"صلى الله عليه وسلم" (وايم الله)، انظر أيضاً: شرح التسهيل: ٣٤/٢.

(٢) البيت من الطويل، انظر ديوان الطرماح: ٢٨٠، شرح الكافية الشافية: ٥٠٩، المساعد: ٣٢٦/١، البحر المحيط: ١٦/٨، الدر المصون: ٥٢١/٨، روح المعاني: ٨٠/٢٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٧/١.

(٤) انظر: أقوال النحاة في هذه اللام، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦/٩، شرح التسهيل لابن مالك: /٣٥، المساعد: ٣٢٧/١، ارتشاف الضرب: ١٢٧٢، الجنى الداني: ١٣٤، الهمع: ٤٥١/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٥٠/١.

(٥) سورة الفرقان: ٢٠.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ١٥٠/٣ - لم يذكر أنها قراءة فقد ذكر إن المبرد يجيز الفتح في (إنَ)، التبيان ٩٨٣/٢، إعراب القراءات الشواذ ١٩٥/٢ الفريد: ١٥/٥، البحر المحيط: ٥٤٤٩/٦، الدر المصون: ٤٦٩/٨ – بدون نسبة جميعها – البرهان في علوم القرآن: ٣٣٦/٤ -سعيد بن جبير -، روح المعاني: ٢٥٤/١٨.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٥٥/٣، الفريد: ١٥/٥ ، الهمع: ٤٤٦/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٣٧/١.

(٨) انظر: معنى اللبيب: ٢٦٤/٣.

دخول اللام إلا على (إنّ) المكسورة، ولهم شروطهم في الخبر هذا[١]، وما ورد في غير هذا فهو: شاذ يحكم عليه بالزيادة[٢]، نحو هذه القراءة وغيرها، وهذا قول جميع النحويين إلا المبرد[٣] جعل ذلك جائزًا مقيسًا عليه، وفي ذلك قال أبو جعفر: «وأحسبه وهمًا»[٤].

وقال المالقي: «وقرىء في الشاذ ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ بفتح الهمزة وذلك موقوف على السماع[٥]».

وبهذا يكون دخول اللام في خبر (أنّ) المفتوحة شاذًا، لا قياس عليه في العربية.

القراءة الرابعة عشرة:

قولة تعالى: ﴿ذِكْرُ هَـٰذَا مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي﴾[٦].

قال ابن هشام: «(مع) اسم بدليل التنوين في قولك: «معًا»، ودخول الجار في حكاية سيبويه: «ذهبت مِنْ مَعه»[٧]، وقراءة بعضهم[٨]: ﴿هذا ذكرٌ مِنْ مَعِي﴾.

وتسكين عينه لغة غنم، وربيعة لا ضرورة خلافًا لسيبويه[٩]، واسميتها حينئذ باقية

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٥/٢ ،شرح الكافية الشافية: ٤٩٠، المساعد: ٣١٩/١، ارتشاف الضرب: ١٢٦٢، شرح التصريح: ٣١١/١.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦٤/٨ ،شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠/٢، شرح الرضي على الكافية: ٣٥٩/٤ ، المساعد: ٣٢٣/١، رصف المباني: ٣٢٧، الجني الداني: ١٣٢، الهمع: ٤٤٦/١.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٥٥/٣ ، الفريد: ١٥/١٥، ارتشاف الضرب: ١٢٦٧، الهمع: ٤٤٦/١ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٣٧/١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ١٥٥/٣.

(٥) انظر: رصف المباني: ٣٢٧.

(٦) سورة الأنبياء: ٢٤.

(٧) انظر: الكتاب ٤٢٠/١ ، ٢٨٧/٣.

(٨) هذه القراءة (ليحيى ابن يعمر وطلحة بن مصرف) انظر: - مختصر في شواذ القرآن: ٩٢ - واقتصر على يحيى بن يعمر - المحتسب: ٦١/٢ - قراءة يحيى بن يعمر ، وطلحة،مشكل إعراب القرآن: ٨٢/٢، الكشاف ١٣٨/٤ ، التبيان: ٩١٥، إعراب القراءات الشواذ: ١٠/٢ - دون عزو في الثلاثة الأخيرة - المحررالوجيز: ١٢٧٨ - يحى بن سعيد وابن مصرف - الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٠/١١، الفريد: ٤٨٣/٣ - ولم يذكر من قرأ بها - ، البحر المحيط: ٢٨٤/٦، روح المعاني: ٣١/١٧ ، الدر المصون: ١٤٥/٨٠ - قراءة يحيى بن يعمر وطلحة - اللباب: - ٤٧٥/١٣ - واقتصر على يحيى بن يعمر.

(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٠١/٢، ارتشاف الضرب: ١٤٥٧، الجنى الداني: ٣٠٥، شرح التصريح: ٧٣٠/١، الهمع: ١٦٩/٢.

وقول النحاس: «إنها حينئذٍ حرف بالإجماع[١]» مردود»[٢].

يستدل ابن هشام بهذه القراءة على اسمية (مع)، والدليل: دخول حرف الجر عليها؛ حيث الجر من علامات الاسم. وقد وجه النحاة هذه القراءة – تنوين: (ذكرٌ مِنْ مَعِي)، وكسر ميم (مِنْ) على أن معنى (مع) هنا: (عندي)، والمعنى: هذا ذكر من عندي ومن قبلي، أي: أذكركم بهذا القرآن الذي عندي ،كما ذكر الأنبياء من قبلي أممهم ، ودخول (مِنْ) على (مع) نادر، ولكنه اسم يدل على الصحبة أُجري مجرى الظرف، فدخلت عليه (مِنْ) كما دخلت على (قبل) و(بعد) [٣].

وقد ضعّف أبو حاتم هذه القراءة بدخول حرف الجر (مِنْ) على (مع)، و لم يرَ لذلك وجهًا[٤]، لكن السماع ينفي ما ذهب إليه أبو حاتم ففي حكاية سيبويه[٥]: (ذهب مِنْ مَعِه)، مَعِه)، وجاء في المحكم[٦]: (جئت مِنْ مَعِهِمْ) ، أي: من عندهم.

وبهذا السماع عن العرب ينتفي ما ذهب إليه أبو حاتم من تضعيف للقراءة، وإن كان لا يخرجها عن الشذوذ لقلة ذلك المسموع.

وأيضًا نخلص إلى القول: باسمية (مع) بدخول حرف الجر عليها كما في هذه القراءة، وتوجيه النحاة لذلك، بخلاف ما ذهب إليه النحاس بالقول: «إنها حرف بالإجماع»[٧] وقد رده ابن هشام.

القراءة الخامسة عشرة:

قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡ﴾[٨].

قال ابن هشام: «نعَم» بفتح العين، وكنانة تكسرها[٩]، بهاقرأ الكسائي[١٠]،

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٩١/١، ٢١٣/٣.
(٢) انظر: مغني اللبيب: ٢٣٢/٤.
(٣) انظر: المحتسب: ٦١/٢، الكشاف: ١٣٨/٤، إعراب القراءات الشواذ: ١٠١/٢، البحر المحيط: ٢٨٤/٦، الدر المصون: ١٤٥/٨، اللباب: ٤٧٥/١٣.
(٤) انظر: المراجع السابقة.
(٥) انظر: الكتاب: ٤٢٠/١، ٢٨٧/٣.
(٦) انظر: المحكم: ٥٥/١.
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٩١/١، ٢١٣/٣.
(٨) سورة الأعراف: ٤٤.
(٩) انظر: الجني الداني: ٥٠٦/٥٠٥، الهمع ٥٠٥/٢، روح المعاني ١٢٢/٨، اللباب ١٢٢/٩.
(١٠) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ١٩/٤ - الكسائي - إعراب القرآن للنحاس ١٢٧/٢، قراءة

وبعضهم يبدلها حاء[١] وبها قرأ ابن مسعود[٢]، وبعضهم يكسر النون إتباعًا لكسرة العين، تنزيلًا لها منزلة الفعل.... والفارسي لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس»[٣].

استدل ابن هشام بهذه القراءة على اللغات الواردة في كلمة (نَعَم)، بكونها حرف من حروف الجواب يجاب به عن الاستفهام في إثبات المستفهم عنه[٤]، وذكر فيها أربع لغات[٥]: – وسأقتصر هنا على مناقشة الثلاث لغات التي تهم موضوع البحث –:

١. فتح العين: وهي اللغة المشهورة، وقد ورد القرآن كله بالفتح[٦] – فتح النون والعين.
٢. كسر العين: وهذه هي لغة كنانة وهذيل، وقد قرأها الكسائي في كل القرآن[٧]، وطعن أبو حاتم في ذلك ،حيث قال: «ليس الكسر بمعروف»[٨]، واحتج الكسائي لقراءاته فيما ورد من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم –، حيث روي «إنّ رجلًا من خثعم جاء إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –بمنى، فقال له: أنت الذي يزعم أنه نبي؟ فقال: (نعِم) بكسر العين»[٩].

وكذلك فيما حُكي عن عمر بن الخطاب أنه سأل قومًا، فقالوا: (نعَم) يعني: بالفتح، فقال: أما النّعَم فالإبل فقولوا: نعِم بالكسر»[١٠]، وكذلك استشهاده بأن أشياخ قريش

الأعمش والكسائي ، المحرر الوجيز ٥٠٧، إعراب القراءات الشواذ ٥٤٢/١، التبيان ٥٠٧ - بدون عزو -، الجامع لأحكام القرآن ١٧١/٧ - الأعمش والكسائي - الفريد: ٥٥/٣ - الكسائي - البحر المحيط ٣٠٣/٤، والدر المصون ٣٢٦/٥، اللباب ١٢٢/٩ وروح المعاني ١٢٢/٨ - الكسائي والأعمش وابن وثاب، النشر ٢٦٥/٢- الكسائي - الإتحاف ٤٩/٢ – الكسائي ووافقه الشنبوذي.

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٥/٨ - حكاها النضر بن شميل - وقرأ بها ابن مسعود، الجنى الداني: ٥٠٦، الهمع: ٥٠٥/٢.
(٢) انظر: المراجع السابقة.
(٣) انظر: مغني اللبيب: ٢٩٤/٤.
(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٨، التبيان: ٥٧٠، شرح الكافية للرضي ٤٢٨/٤، الجنى الداني: ٥٠٥ – ٥٠٦، رصف المباني: ٣٦٤، الهمع: ٥٠٥/٢.
(٥) انظر المراجع السابقة.
(٦) انظر: السبعة في القراءات: ٢٨١، قال: ((كلهم قرأ: (قالوا نعَم) بفتح النون والعين في كل القرآن غير الكسائي، فإنه قرأ (نَعِم) بفتح النون وكسر العين في كل القرآن))، الحجة لأبي علي الفارسي ١٩/٤، الإتحاف ٤٩/٢، الفتح لغة باقي العرب –.
(٧) انظر: المراجع السابقة.
(٨) انظر: المحرر الوجيز: ٧٠٥، الدر المصون ٣٢٦/٥. اللباب: ١٢٢/٩.
(٩) انظر: المحرر الوجيز: ٧٠٥.
(١٠) انظر: المحرر الوجيز: ٥٠٧، شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٥/٨، الدر المصون ٣٢٦/٥، اللباب ١٢٢/٩، روح المعاني ١٢٢/٨.

يتكلمون بها مكسورة[١]. وتصديقًا لهذا أيضًا نقلهم بأن هذه لغة صحيحة لكنانة وهذيل خلافًا لمن طعن فيها[٢].

وعلى هذا يكون لاعبرة لمن طعن بقراءة الكسائي - بالكسر - لورود ذلك في لغة العرب، وإثبات ذلك بالنقل الفصيح، أما فيما روي عن عمر بن الخطاب عند ما رد لغة (الفتح) فقد قال العلماء فيه لا نراه صحيحًا لما فيه من المخالفة لأصح الفصيح[٣].

٣. إبدال عينها حاءً (نحم) وهي لغة حكاها النضر بن شميل[٤]، وقد قاسها بعضهم:

بـــ (حتى) حيث أبدلوا حاءها عينًا، وقالوا: إنها لغة فاشية، ولعل مرادهم في ذلك (فحفحة هذيل[٥]؛ حيث يبدلون في لهجاتهم (الحاء عينًا).

ويبدو أن القياس على (حتى) قياسًا مع الفارق؛ حيث إن الإبدال في (حتى) الحاء تبدل عينًا، أما في (نعم) العكس. وقد رأى بعض النحاة رأيًا آخر في هذا الإبدال، حيث قالوا: «لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخف من العين؛ لأنها أقرب إلى حروف الفم»[٦].

القراءة السادسة عشرة:

قوله تعالى:﴿ثُم لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ عِتِيًّا﴾[٧].

في حديث ابن هشام عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ومنها: جملة الصلة[٨] لا محل لها مخالفاً بذلك من جعل الموصول وصلته في محل كذا، محتجاً بأنهما كلمة واحدة، قال: «والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول، في نحو: ليقم أيهم في

---

(١) انظر: المحرر الوجيز: ٥٠٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٨.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧٦/٢، التبيان: ٥٧٠، الجامع لأحكام القرآن: ١٧١/٧، الإتحاف٤٩/٢.
(٣) انظر: الدر المصون ٣٢٥/٥، اللباب ١٢٢/٩، روح المعاني: ١٢٢/٨ – ١٢٣.
(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٨، الهمع: ٥٠٥/٢.
(٥) انظر: اللهجات العربية للدكتور: إبراهيم أنيس ١٠٨.
(٦) ورد هذا القول في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٨، غير منسوب لأحد، وفي الهمع: ٥٠٥/٢ ورد منسوباً لأبي حيان.
(٧) سورة مريم: ٦٩.
(٨) انظر: مغني اللبيب ١٥٩/٥.

الدار، .... وقرئ[١] ﴿أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾ بالنصب»[٢].

استدل ابن هشام بهذه القرءاة على ظهور الإعراب في الموصول، وأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب،فهي لا تأخذ حكم الموصول؛ حيث وردت هنا (أي) مفعولاً به منصوب لـــــ (ننـــزعن)، وقد تنازع النحاة حول (أي) في هذه الآية:

فقد قرأ الجمهور على الرفع في (أيُّهم)، واختلف حينئذ أموصولة هي أم استفهامية؟ أوقع عليها الفعل نترعن أم علق عليها؟ فمن قال: إنها غير موصولة، وإنما استفهامية وهو: الخليل ويونس، وضمتها هنا ضمة إعراب على اختلاف التخريج عند كل منهما[٣].

والراجح: أنها موصولة، وأن الفعل واقع عليها ، وضمتها ضمة بناء؛ لأن صدر صلتها محذوف، وأضيفت فبناؤها هنا على الضم تشبيهاً بالغايات، إذا كان بناؤها بسبب حذف شيء وهذا هو قول سيبويه[٤]، وقد خالفه النحاة في ذلك مخالفة قوية، إِذْ على مذهبه مذهبه يجوز الإعراب والبناء في هذه الآية، ولا يتحتم البناء، وقد نقل عنه تحتم البناء[٥]، وقال النحاس فيذلك: «وما علمت أحدًا من النحويين إلا وقد خطّأ سيبويه في هذا، سمعت أبا إسحاق يقول: «ما يبِينُ لِي أنّ سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما، قال: وقد علمنا سيبويه أنه أعرب (أيّا) وهي منفردة؛ لأنها تضاف فكيف يبنيها وهي مضافة»[٦]. مضافة»[٦].

ومن العرب من يعربها إذا كانت موصولة مطلقًا ،ولو أضيفت وحذف صدر صلتها[٧] كما جاءت عليها هذه القراءة؛ حيث جاءت (أي) معربة مفعولًا به منصوباً لـــ (نترعن). وكما أيضاً سُمع إعرابها، في قول الشاعر[٨]:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ على أيِّهم أفْضَلُ[٩]

---

(١) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣٦.
(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٥٦/٥.
(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ١٠/٧، شرح التصريح: ١٧٥/١، الهمع: ٢٩٣/١.
(٤) انظر: الكتاب ٤٠٠/٢.
(٥) انظر: البحر: ١٩٦/٦، شرح التصريح ١٧٥/١، الهمع ٢٩٣/١.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٣/٣.
(٧) انظر: الأصول لابن السراج ٣٢٣/٢، شرح الكافية الشافية ٢٨٦.
(٨) غسان بن وعلة.
(٩) البيت من المتقارب، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧١٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٦/٣، شرح التصريح: ١٧٥/١، الهمع: ٢٩٣/١.

بجر (أيهم) إعراباً، والبيت مروي بالضم.

فهذه القراءة التي استدل بها ابن هشام جاءت على لغة مسموعة عن العرب فوجب قبولها وإن كانت أقل قوة من قراءة الجمهور.

وقد انفرد أبو البقاء العكبري في توجيه هذه القراءة على حمل الفتح في (أيّهم) على أنه بناء، واختير دون سائر الحركات لخفته على الياء[١].

القراءة السابعة عشرة:

قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾[٢].

في معرض حديث ابن هشام عن أن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره، ذكر لنا هذه القراءة، حيث قال: «وقراءة أبي حيّة[٣] ﴿يؤقنون﴾ بالهمزة، وقوله[٤]:

لَحَبُّ الْمُؤْقِدِيْنِ إليَّ مُؤْسَى وَجَعْدَةُ إِذَ أَضَاءَهُمُا الوَقُودُ[٥]

بهمزة «المؤقدين» و «مؤسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمز كما قيل في (وجوه): (أجوه) وفي (وقتت) ﴿أُقِّتَتۡ﴾[٦]»[٧].

استدل ابن هشام بهذه القراءة على أن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره، كما في قراءة أبي حيّة ﴿يؤقنون﴾ بالهمزة ،إذْ وجهت هذه القراءة على المجاورة[٨]، وفي ذلك قال ابن ابن جني: «إن الحرف الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه»[٩].

وكذلك قاله غيره من النحاة، وهنا أجروا الواو الساكنة المضموم ما قبلها مجرى

---

(١) انظر: إعراب القراءات الشواذ: ٥٣/٢.
(٢) سورة البقرة: ٤.
(٣) مختصر في شواذ القرآن: ١٠ - أبو حيوة النميري -، إعراب القراءات الشواذ ١١١/١ - من غير نسبة - البحر المحيط ١٦٧/١، الدر المصون ١٠١/١،اللباب ٣٠١/١،روح المعاني ١٢٢/١-أبو حيوة النميري-
(٤) الشاعر: جرير.
(٥) البيت من الوافر، انظر: ديوان جرير: ١٤٧، الخصائص ١٧٥/٢، الممتع في التصريف لابن عصفور: ٣٤٢/١، شرح شافية ابن الحاجب للرضي١٤٠/٣.
(٦) سورة المرسلات: ١١ الآية: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ﴾
(٧) انظر: مغني اللبيب: ٦٦٦/٦.
(٨) انظر: الخصائص: ١٧٥/٢،الكشاف: ١٥٧/١ ،شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢٠٦/٣، البحر المحيط: ١٧٦/١.
(٩) انظر: سر الصناعة ٨٠/١.

المضمومة نفسها،كما رأى أبو البقاء العكبري علة أخرى في همز الواو ،بالإضافة إلى علة المجاورة ،حيث قال: «أنه نبّه بالهمز على أن الفعل الماضي منه أوله همزة وهو أيقن»[١]

– وقد نقل أبوحيان أن هناك من عدّ ذلك من الضرورة ،ولعله كان يقصد ابن عصفور،حيث قال: «وذكر أصحابنا أن هذا يكون في الضرورة»[٢]. وليس الأمر كذلك فلم أجد من حملها على الضرورة إلا ابن عصفور حيث قال: «فإن كانت الواو ساكنة لم تهمز إلا في ضرورة»[٣] وقد ذكر ابن جني[٤] هذا النوع من الإبدال وعدّه مخالفاً للقياس.

وكذلك ابن الحاجب[٥]، أما ابن هشام[٦] فلم يصفه بالشذوذ أو الضرورة بل ذكره ذكره ضمن حديثه عن الجوار. ويبدو لي أن ذلك ليس إلا لغة عند بعض العرب، فقد نقل[٧] نقل[٧] عن الفارسي أن أبا حيّة النميري كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة، و(أبو حيّة) شاعر وراوٍ وهو الذي نُقِلتْ عنه هذه القراءة،ويؤيد هذا أيضاً ابن كثير في رواية قنبل ﴿فطفق مسحاً بالسؤق والأعناق﴾ [٨] بهمزة بدل الواو[٩]،وقول الشاعر السابق.

ويؤيد هذا ما حكاه ابن جني عن أبي علي: «وجدت بخط الأصعمي: قط جؤني وجوني»[١٠].

القراءة الثامنة عشرة:

في قوله تعالى ﴿إِن ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[١١].

قال ابن هشام: «وتزاد بعد أداة الشرط..... وبين المتبوع وتابعه في نحو ﴿مَثَلا مَّا

(١) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١١٢/١.
(٢) انظر: البحر المحيط: ١٦٧/١.
(٣) انظر: الممتع لابن عصفور ٣٤١/٣.
(٤) انظر: الخصائص ١٤٦/٣، المنصف ٣١١/١.
(٥) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٤١/٣.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٦٦٨/٦.
(٧) انظر: الخصائص ١٤٦/٣.
(٨) سورة ص: ٣٣.
(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه :الدر المصون ١٠١/١١، اللباب: ٣٠١/١.
(١٠) انظر: الخصائص: ١٤٦/٣.
(١١) سورة البقرة: ٢٦.

بَعُوضَةً﴾ قال الزجاج[١]: «ما» حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين، أ.هـ. ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود[٢] وبعوضة بدل»[٣].

أيّد ابن هشام ما ذهب إليه البصريون من جعل (ما) زائدة ، و (بعوضة) بالنصب على البدل من (مثل) [٤]، وقد استدل على هذا الرأي بقراءة شاذة ،نسبها إلى ابن مسعود، وقد استحسن بعض النحاة القول بزيادة (ما) في هذه الآية، نحو الفراء[٥]، وأبو عبيدة[٦]، والأخفش[٧]، والزجاج[٨] وإنْ لم يذكروا أنها قراءة لابن مسعود.

القراءة التاسعة عشرة:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَحِرٍ﴾[٩].

قال ابن هشام: «﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَحِرٍ﴾ فمن رفع كيد[١٠] فـ (إنّ) عاملة، و(ما) موصولة، والعائد محذوف، لكنه محتمل للاسمي والحرفي، أي: إنّ الذي صنعوه، أو إنّ صنعهم، ومن نصب[١١] – هو ابن مسعود والربيع بن خُثَيْم – فـ (ما) كافة»[١٢].

استدل ابن هشام بهذه القراءة على مجيء (ما) الكافة (إنّ) عن العمل، وقد يسميها بعض النحاة (المهيئة) أي: التي أزالت اختصاص (إنّ) بالدخول على الجملة الاسمية، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية؛ حيث وردت هذه القراءة بالنصب لـ (كيد) مفعولاً

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٤/١ – ونجد إن ما ذكره ابن هشام عن الزجاج ليس بالنص وإن كان بتعبير آخر حيث قال: ((والاختيار عند جمع البصريين أن يكون (ما) لغواً....)).
(٢) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص ٣٩.
(٣) انظر: مغني اللبيب ١٠٨/٤ – ١٠٩.
(٤) انظر: البيان ٦٥/١.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٢/١.
(٦) انظر: مجاز القرآن: ٣٥/١.
(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ٥٩/١.
(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٤/١.

(٩) سورة طه: ٦٩.
(١٠) قراءة الجماعة – ليست مجال البحث –.
(١١) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣٨.
(١٢) انظر: مغني اللبيب ٧٧/٤.

لـــ (صنعوا) و (ما) مهيئة لـــ (إنّ) بالدخول على الجملة الفعلية[١].

القراءة العشرون:

قوله تعالى ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[٢].

قال ابن هشام: «ويقرأ ﴿فاجمعوا﴾ بالوصل[٣] فلا إشكال، ويقرأ برفع (الشركاء)[٤] (الشركاء)[٤] عطفاً على الواو للفصل بالمفعول»[٥].

يستدل ابن هشام بهذه القراءة على مجيء الواو للمعية، وهذا لم يأتِ في التنزيل بيقين؛ لاختلاف التأويلات،والتوجيهات لهذه القراءة، فظاهر الآية أن (شركاءكم) معطوفة على (أمركم) وقد أشكل على النحاة أن العامل (أجمعوا) من (أجمع).

فعلى قراءة القطع التي قرأ بها العامة، (أجمع): لا يقع إلا على الأشياء المعنوية، والشركاء ليس منها، فلا يقال: (أجمعت شركائي)، وإنما يقال: (جمعت شركائي، وأجمعت أمري)[٦].

بينما قراءة الوصل وهي قراءة نافع وغيره من (جمع) ضد (فرق) فهو يقع على الأشياء المعنوية، والذوات، فلا إشكال في جعل الواو للمعية أو أن تكون عاطفة[٧]، وقد

---

(١) انظر: المقتضب ٥٥/٢، شرح الكافية الشافية: ٤٧٩.
(٢) سورة يونس: ٧١.
(٣) انظر: السبعة في القراءات: ٣٢٨ – عن نافع - المحتسب ٣١٤/١ – الأعرج أبو رجاء وعاصم الجحدري والزهري والأعمش – الحجة لأبي علي الفارسي: ٢٨٦/٤ – عن نافع – إعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٢ – عاصم الجحدري – مشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١ – عن نافع– المحرر الوجيز ٩١٨/٩١٧ – الأعرج وابن أبي رجاء والجحدري والأزهري والأعمش- البيان ٤١٨/١ – بدون نسبة – التبيان ٦٨١ – بدون نسبة -البحر المحيط: ١٧٨/٥ – الزهري والأعمش والجحدري وأبو رجاء والأصمعي عن نافع ويعقوب – الدر المصون ٢٤٢/٦، اللباب: ٣٧٨/١٠- الزهري والأعمش والأعرج والجحدري وأبو رجاء ويعقوب والأصمعي عن نافع -، الإتحاف ١١٨/٢ – فرويس من طريق أبي الطيب والقاضي أبو العلاء، عن النخاس بالمعجمة، كلاهما عن التمار عنه.
(٤) انظر المراجع السابقة - وهي قراءة أبي عبد الرحمن والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى وسلام ويعقوب وأبو عمرو.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٣٨٣/٤.
(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٢، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٢، الدر المصون ٢٤٠/٦، الإتحاف ١١٨/٢.
(٧) انظر: المراجع السابقة بالإضافة إلى: المحرر الوجيز ٩١٨ البحر المحيط ١٧٨/٥.

ترتب على هذا الإشكال الاختلاف في تأويل النصب لـــ (شركائكم) على عدة أوجه هي كالآتي:

١. أجازوا أن يكون (جمع وأجمع) بمعنى واحد[١] (وشركاءكم) منصوبة بالعطف على (أمركم)، ويمكن الرد على من جعل (جمع) للذوات و(أجمع) للمعاني، بأنه ورد في المحكم: «جمع الشيء عن تفرقة وجمّعه وأجمعه) وأيضاً «وجمع أمره وأجمعه وأجمع عليه: عزم. عليه..»[٢].

٢. أن تكون الواو للمعية[٣] فتعرب شركاءكم مفعولاً معه.

٣. أن تكون شركاءكم منصوبة بفعل مضمر تقديره (وادعوا) أو (اجمعوا)[٤] وقد ورد في مصحف أبي[٥] (وادعوا شركاءكم).

٤. أن تكون معطوفة على (أمركم) بتقدير حذف مضاف، والأصل: (وأمر شركائكم) فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه[٦].

٥. أن يضمن (اجمعوا) معنى فعل يصح وصوله إلى (شركاءكم)[٧]، ولم يُبَيْن من أورد هذا التوجيه الفعل الذي ضمنه الفعل (اجمعوا)

والمختار من هذه التوجيهات هما: التوجيهان اللذان ليسا فيهما تقدير؛ حيث تكون الواو للمعية، وحيث تعرب (شركاءكم) معطوفة على (أمركم)، دون تقدير حذف مضاف، أي:جعل (جمع) للذوات والمعاني.

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١، البحر المحيط ١٧٨/٥، الدر المصون ٢٤٠/٦، الإتحاف ١١٨/٢.

(٢) انظر: المحكم لابن سيده ٢١١/١، ٢١٣.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/١، مشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١ ، المحرر الوجيز ٩١٨، البيان ٤١٨/١، التبيان ٦٨١، البحر المحيط ١٧٨/٥ ، الدر المصون ٢٤٠/٦، اللباب: ٣٧٨/١٠.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٣/١، إعراب القرآن للنحاس٢٦٢/٢، مشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١، البيان ٤١٧/١، الدر المصون ٢٤٠/٦.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٣/١ – وعزاها إلى عبد الله، مختصر في شواذ القرآن: ٥٩، المحتسب٣١٤/١، البيان ٤١٧/١ وعزيت إلى ابن مسعود، الدر المصون ٢٤١/٦، روح المعاني ٥٨/١١.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١، التبيان ٦٨١، الدر المصون ٢٤٠/٦.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٢، مشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١.

وأورد ابن هشام قراءة أخرى لـــ (شركائكم) بالرفع، وقد وجهت قراءة الرفع، بتوجيهين: – ذكر ابن هشام أحدهما –:

الأول: عطفاً على الضمير المرفوع المتصل بـــ (اجمعوا)، وقد أجاز النحاة والمفسرون هذا الوجه، واستحسنوه؛ لأنه فصل بالمفعول الذي قام مقام التأكيد وهو (أمركم)[١]. وهذا التوجيه ذكره ابن هشام.

الثاني: الرفع لـــ (شركائكم) على أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما قبله عليه أي: وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم[٢].

بينما النحاس قد وصف – قراءة الرفع – بأنها بعيدة، حيث قال: «وهذه القراءة تبعد؛ لأنه لوكان مرفوعاً لوجب أن يكتب بالواو، وأيضاً فإن شركاءكم الأصنام، والأصنام لا تصنع شيئاً»[٣].

القراءة الحادية والعشرون:

قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثۡلُ مَآ أَصَابَ﴾[٤].

عند حديث ابن هشام عن الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة: منها البناء؛ حيث الإضافة إلى مبني، قال: «..... وقراءة بعض السلف[٥]: ﴿أَنْ يُصِيبَكُم مِثلَ مَا أَصَابَ﴾ أَصَابَ﴾ بالفتح»[٦].

استدل ابن هشام بهذه القراءة على الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة،وذكرمنها: البناء؛ حيث يضاف الاسم إلى مبني، فيكتسب البناء منه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها[٧]، ومن الشواهد، قراءة بعض السلف: ﴿مثلَ مَا أَصَابَ﴾ حيث أضيف

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٣٨٨/١، المحرر الوجيز ٩١٨، البحر المحيط ١٧٨/٥، الدر المصون ٢٤٢/٦.
(٢) انظر: البحر المحيط ١٧٨/٥، الدر المصون ٢٤٢/٦، الإتحاف ١١٨/٢.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٢.

(٤) سورة هود: ٨٩.
(٥) سبق تخريجهافي مبحث سابق، ص ٣٧
(٦) انظر: مغني اللبيب ٦٥٩/٥، ٦٦٠.
(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٣، شرح الكافية الشافية ٩٢٢، مغني اللبيب ٦٥٩/٥.

(مثل) إلى (ما) المبنية، وقد وجهت هذه القراءة على وجهين[١]:

الأول: وهو القائل باكتساب البناء من (ما)، فهنا (مثل) اسم مبني؛ لإضافته إلى (ما) كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٢] بفتح اللام.

قول الشاعر[٣]:

لَمْ يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حَمـــامةٌ في غُصُونٍ ذات أوْ قَالِ[٤]

بفتح الراء لـــ (غير) حيث بنيت؛ لإضافتها إلى «أنْ».

الثاني: يكون معرباً منصوبًا، والفتحة فتحة إعراب، وهو نعت لمصدر محذوف، وفاعل الإصابة: العذاب، أي: أن يصيبكم العذاب إصابة مثل إصابة من كان قبلكم.

والرأي الأرجح في توجيه هذه القراءة هو: الأول وهو رأي الجمهور[٥].

وأخرج ابن مالك[٦] (مثل) من المبهمات المضافة إلى مبني؛ حيث خالفت المبهمات بكونها تثنى، وتجمع، كقوله تعالى: ﴿إِلا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾[٧]، وقول الشاعر[٨]:

من يَفْعَلِ الْحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَرُّ بالشَرِّ عـــند اللهِ مِثْلانِ[٩]

لكن فيما أراه وإن جمعت أو ثنيت (مثل) فالشواهد جاءت من القرآن الكريم، وكلام العرب على القول بالبناء كما سبق..

---

(١) انظر: مصادر القراءة.
(٢) سورة الذاريات: ٢٣.
(٣) لأبي قيس بن الأسلت.
(٤) البيت من البسيط، انظر: الكتاب ٣٢٩/٢ معاني القرآن للفراء ٣٨٣/١، الأصول لابن السراج ٢٧٦/١، الكشاف: ٢٢٨/٣،أمالي بن الشجري ٦٩/١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٧/١.
(٥) انظر: الكتاب ٣٢٩/٢، الأصول لابن السراج ٢٧٥/١.
(٦) ما وجدته لابن مالك في شرح الكافية الشافية غير ما نقله ابن هشام عنه ولم يخرج (مثل) من المبهمات بل استشهد ببعض الشواهد التي استشهد بها ابن هشام على اكتساب الاسم المبهم البناء بالإضافة. انظر: شرح الكافية الشافية ٩٢٢.
(٧) سورة الأنعام: ٣٨.
(٨) نسب لـ حسان بن ثابت، ولم أجده في ديوانه ونسب لـ عبدالرحمن بن حسان، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري.
(٩) البيت من البسيط، انظر: الكتاب ١١٤/٣،٦٥،المقتضب: ٧٠/٢، المحتسب ١٩٣/١،الأصول لابن السراج ١٩٥/٢، أمالي بن الشجري ١٢٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩.

القراءة الثانية والعشرون:

قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾[١].

قال ابن هشام: «فإنه يتبادر إلى الذهن عطف «أن نفعل» على «أن نترك» وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على «ما» فهو معمول للترك، والمعنى: أن نترك أن نفعل، نعم من قرأ[٢]: ﴿تفعل﴾ و ﴿تشاء﴾ بالتاء لا بالنون، فالعطف على «أن نترك»، وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى «أنْ» والفعل مرتين، وبينهما حرف العطف»[٣]. يستشهد ابن هشام بهذه القراءة الشاذة على أخطاء المعربين، بالأخذ بظاهر المعنى دون النظر إلى المعنى، مما يؤدي إلى حصول الفساد في المعنى، ومن هذه الأمثلة قراءة هذه الآية، ففي القراءة المتواترة «بالنون»[٤] فقوله «أن نفعل» معطوف على قوله (ما يعبد) والتقدير: أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد أباؤنا أو أن نترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء و (أو) هنا (للتنويع) أو بمعنى (الواو) ولا يجوز هنا عطفه على مفعول(تأمرك) وهو (أن نترك)؛ لأن المعنى يتغير؛ إذ يصير التقدير: أصلواتك تأمرك أن نفعلَ في أموالنا[٥]. أما على قراءة (التاء) وهي القراءة الشاذة[٦]، فجاز أن يكون (أن نفعل) معطوفاً على (أن نترك)، والتقدير: أصلواتك تأمرك بترك ما يعبد آباؤنا، وفعلك في أموالنا ما تشاء.

وهنا نلحظ أن التخريج في القراءتين قد اختلف، وإن كانا على العطف جميعهما،

---

(١) سورة هود: ٨٧.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥/٢– بدون نسبة – مختصر في شواذ القرآن ٦٦ –علي بن أبي طالب والضحاك- إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٢ – الضحاك بن قيس –مشكل إعراب القرآن ١٤٣/١ – بدون نسبة – الكشاف ٢٢٦/٣ – ابن أبي عبلة –، المحرر الوجيز ٩٦٥ –، الضحاك بن قيس –، حاشية الشهاب ١٢٦/٥ ، البحر المحيط ٢٥٤/٥ – الضحاك بن قيس وابن أبي عبلة وزيد بن علي –، الدر المصون ٣٧٢/٦ – زيد بن علي ابن أبي عبلة – والضحاك بن قيس – فتح القدير ٧٢١/٢ – بدون نسبة –.
(٣) انظر: مغني اللبيب ١٤/٦.
(٤) انظر: مصادر القراءة ص١٠٥.
(٥) انظر: الدر المصون ٣٧٢/٦-٢٧٣.
(٦) انظر: مصادر القراءة ص ١٠٥.

وهذا ما أراد أن ينبه إليه ابن هشام ، ومثل هذا أيضاً، في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾[١] قال ابن هشام: «فإن المتبادر تعلق (مِن) بـــ (خِفْتُ) وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه بـــ (الموالي)؛ لما فيه من معنى الولاية، أي: خِفْتُ ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالي، أو مضاف إليهم، أي: كائنين من ورائي، أو فِعْلَ الموالي من ورائي، وأما من قرأ ﴿خَفّتِ﴾[٢] بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فـــ «مِنْ» متعلقة بالفعل المذكور»[٣].

يوضح ابن هشام – هنا – البناء على ظاهر اللفظ دون النظر إلى المعنى ،فتعلق (مِنْ) يختلف في القراءة المتواترة عنه في الشاذة.

(فمِنْ) في قراءة العامة[٤] لا يتعلق بـــ الفعل (خِفْتُ)؛ لأن هذا يترتب عليه فساد المعنى ،وإنما متعلق بما تضمنه الموالي من معنى الفعل، أي: الذين يلون الأمر بعدي.

وأمَّا في قراءة ﴿خَفّتِ﴾ بالتشديد وهي القراءة الشاذة[٥] فيكون تعلق «مِنْ» بالفعل نفسه.

وقد رد النحاس هذه القراءة، بقوله: «وهذه قراءة شاذة، وإنما رواها كعب مولى سعيد بن العاص عن سعيد بن عثمان، وهي بعيدة جداً، وقد زعم بعض العلماء أنهالا تجوز»[٦] ومثل ذلك عند القرطبي[٧] والشوكاني[٨].

– فابن هشام يستشهد بهذه القراءات ،التي يكون فيها البناء على ظاهر اللفظ ،دون النظر إلى المعنى فيترتب عنه فساد في جهة الإعراب والمعنى.

---

(١) سورة مريم: ٥.
(٢) انظر:معاني القرآن للفراء ١٦١/٢ – عثمان بن عفان –، إعراب القرآن للنحاس ٥/٣ – عثمان بن عفان رواها كعب مولى سعيد بن العاص عن سعيد بن عثمان– مختصر في شواذ القرآن٨٧– عثمان بن عفان ومحمد بن علي وعلي بن الحسين رضي الله عنهم–المحتسب ٣٧/٢ – فتح القدير ٤٤٤/٣.
(٣) انظر: مغني اللبيب ١٦/٦.
(٤) انظر: مصادر القراءة ص١٠٥.
(٥) انظر: مصادر القراءة ص١٠٥.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/٣.
(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤١٠/١٣.
(٨) انظر: فتح القدير ٤٤٤/٣.

القراءة الثالثة والعشرون:

في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾[١].

قال ابن هشام: «..... وقد قال الفارسي[٢]: في قراءة[٣] من قرأ ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ بإضافة (كل) «إنه من هذا[٤]، وإن المعنى: «الله مول كل ذي وجهه وجهته» والضمير على هذا للتولية ،وإنما لم يجعل كلا، والضمير مفعولين، ويستغني عن حذف «ذي» و «وجهة» لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً.

ولهذا قالوا في الهاء من قوله[٥]:

هَذَا سُرَاقَةُ لِلقُرآنِ يَدْرُسُــهُ يقطِّع الليلَ تَسْبِيحَاً وَقُرْآنَا[٦]

إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن»[٧]

– وردت هذه القراءة ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٍ﴾ بالإضافة بخفض اللام من غير تنوين، و (وجهة) بالخفض منونًا على الإضافة، فقد ذهب الفارسي[٨] في توجيهها على حذف مضاف، والتقدير: «ولكل ذوي وجهة هو موليها»، إلى أنها من باب زيادة اللام لتقوية العامل في المتعدي لاثنين؛ حيث تقدم أحد معموليه، وتأخر الثاني، وكان موقف العلماء متباينًا من هذه القراءة، ولصعوبة تخريجها تجرأ بعضهم على ردها، وقال إنها لا تجوز، وهناك من وجهها بتوجيهات مختلفة من العربية، وانتصر لهذه القراءة، وإليك التفصيل:

أولاً: المعترضون عليها:

أ. الأخفش يعترض عليها بقوله: «فلم ينونوا «كُلَّ» وهذا لا يكون؛ لأنك لا تقول: لِكُلِّ رجلٍ هُوَ ضَارِبُهُ، ولكن تقول: «لِكُلِّ رجلٍ ضاربٌ» فلو كان: هو

---

(١) سورة البقرة: ١٤٨.
(٢) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٢٤١/٢.
(٣) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص ٣٥.
(٤) أي من باب تقوية العامل الذي تقدم أحد معموليه وتأخر الثاني.
(٥) لم أجدقائله.
(٦) البيت من البسيط ،انظر: الكتاب ٦٧/٣، الأصول لابن السراج ١٩٣/٢، أمالي الشجري ٣٥٠/١ و ٣٣٩،رصف: المباني ٢٤٧ ،البحر المحيط ٦١١/١،خزانة الأدب: ٢٢٧/١ و ٣٨٣/٢، ٥٨٢/٣، ٦٤٩، ١٧٠/٤.
(٧) انظر: مغني اللبيب ١٩٦/٣.
(٨) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ١٤٢/٢.

مُوَلٍّ؛ كان كلامًا، فأما: ﴿مُوَلّيهَا﴾ على وجه ما قرأ؛ فليس بجائز»[١]

ب. الطبري خطّأها، وهي عنده لحن،لا تجوز القراءة بها إذا قرئت، وحجته في ذلك أنه:

«إذا قرئ كذلك كان الخبر غير تام وكان كلامًا لا معنى له»[٢]

وقد رد عليه ابن عطية[٣] وأبو حيان[٤].

ثانياً: المجيزون لها:

- أبو علي الفارسي[٥] أجازها على تقدير حذف المضاف، وهو أن تقدر: «ولكلٍّ ذوي وجهةٍ هُوَ مُوَلِّيها»، فيكون المعنى: (الله مولٍّ لكلِّ ذوِي وجهةٍ وجْهَتَهُم)، واللام زائدة لتقوية العامل، حتى وإن زُيدت في المتعدي لاثنين، وفي هذا اعتراض على ابن مالك[٦]، وذهب الزمخشري إلى مثل هذا وهو: أن اللام مزيدة؛ ولتقدم المفعول، كقولك: لَزَيد ضربت، ولَزيد أبوه ضاربه، والمعنى: لكلٍ وجهةٌ الله موليها»[٧]وقد قال به الفخر الرازي[٨] وأبو البقاء[٩] وغيرهما[١٠]، وقد اعترض عليه أبو حيان[١١] أيضًا.

- ابن عطية وجهها بقوله: «وهو(لكل وجهة) متعلق بقوله: (استبقوا الخيرات) أي: فاستبقوا الخيرات لكل وجهة ولاكموها، ولا تعترضوا فيما أمركم بين وجهة وأخرى»[١٢] وقد قال به القرطبي[١٣] وحسنّه أبو حيان فقال: «هو توجيه لا بأس

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٦٢.
(٢) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ٦٧٨/٢.
(٣) انظر: المحرر الوجيز ١٤٣.
(٤) انظر: البحر المحيط ٦١١/١ قال أبو حيان: ((ولا ينبغي أن يقدم على الحكم في ذلك بالخطأ لاسيما وهي معزوه إلى ابن عامر أحد القراء السبعة)).
(٥) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٢٤٢/٢.
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٨٠٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٤٧/٣، الجنى الداني ١٠٦، الهمع ٣٧١/٢- وسأناقشه في مبحث اعتراض ابن هشام على المتأخرين -.
(٧) انظر: الكشاف ٣٤٦/١.
(٨) انظر: مفاتيح الغيب ١٤٥/٤.
(٩) انظر: التبيان ١٢٧.
(١٠) انظر: الفريد ٤١٠/١، إرشاد العقل السليم ١٧٧/١.
(١١) انظر: البحر المحيط ٦١١/١.
(١٢) انظر: المحرر الوجيز ١٤٣.
(١٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٦٥/٢.

به»[١].

- أبو البقاء: ذكر لها توجيهًا مختلفًا، وهو: «أن المبتدأ مقدر، أي: ولكل وجهة قوم النبي موليهم إياها»[٢] ويعيب هذا التوجيه كثرة التقديرات فيه.
- وبهذا يمكن القول أن التوجيهات لهذه القراءة تدفع الاعتراض عنها.

ويبدو لي أن أرجح هذه التوجيهات هو الثاني لسهولته وعدم وجود اعتراض عليه.

(١) انظر: البحر المحيط ٦١١/١.
(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢١٥/١.

الفصل الثالث

تأويل ابن هشام القراءة الشاذة

وفيه مباحث:

المبحث الأول: الحذف والتقدير.

المبحث الثاني: الحمل على الزيادة.

المبحث الثالث: الحمل على وجهٍ آخر أي : (الحمل على المعنى).

المبحث الرابع: التعاقب والتضمين.

مدخل:

قبل الشروع في هذا الفصل لابد من إعطاء لمحة موجزة، عن المراد بالتأويل في المصطلح النحوي، ومتى يلجأ إليه النحاة؟ والإجابة عن ذلك قد تدعو إلى الدهشة والاستغراب ذلك أنه مع كثرة اعتماد النحويين على التأويل تكاد كتبهم تخلو من كلام يضع حداً لهذا المصطلح، والمراد منه، أو يوضح معناه، وإن كان يمارس في كتبهم بطرق عملية، وباستقراء استعمالهم ،قد تبين أنهم يعنون به: (صرف الكلام عن وجهه الظاهر إلى وجه آخر غير ظاهر، وذلك لدليل يقوي هذا الوجه غير الظاهر) [(١)]، وفي تعريفه يقول الدكتور أحمد عبد الغفار: «التأويل هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر؛ للتوفيق بين أساليب اللغة، وقواعد النحو»[(٢)] ويذهب: المحدثون[(٣)] إلى أن التأويل مارسه النحويون في تخريجهم النصوص، وتأويلها؛ حتى تتفق مع أصولهم، فهم يلجأون إليه حينما لا تسعفهم القواعد، والأصول في توجيه الكلام أو النصوص. وقد تعرض المحدثون لظاهرة التأويل النحوية في مؤلفاتهم، سواء دراسة في المصطلح، أوفي أسبابه، أوفي الألفاظ الدالة عليه، ليس مجال البحث التفصيل في هذا كله. وما يهمني في هذا الفصل هو توضيح مظاهر التأويل عند ابن هشام للقراءة الشاذة، وقدتم تصنيفها على أربعة مباحث:

(١) المبحث الأول: الحذف والتقدير .

(٢) المبحث الثاني: الحمل على الزيادة .

(٣) المبحث الثالث: الحمل على وجه آخر .

(٤) المبحث الرابع: التعاقب والتضمين.

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: /٥٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/١، ٦٢/٢، التبيين للعكبري ٢٧٨ ،٢٩٦، المساعد ٤١١/٢، ٤١٩، ٤٧٢.

(٢) انظر: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة: لأحمد عبدالغفار: ٥٦.

(٣) انظر: المرجع السابق.

المبحث الأول
الحذف والتقدير

يُعدّ الحذف من أهم مظاهر التأويل، وقد تحدث عنه ابن جني في كتابه الخصائص[١] تحت عنوان: (باب في شجاعة العربية)، إذْ تنوعت طرائق النحويين في تقدير المحذوفات، فقدّروا المحذوف فيما كان عمدة من الكلام، وفضلة، وقدّروه في المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات، وقد وجدت ابن هشام نفسه قد توسع في الكلام على الحذف، ووضع له شروطًا[٢].

ومن القراءات التي أولها ابن هشام على الحذف والتقدير ما يأتي:

القراءة الأولى:

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[٣].

تحدث ابن هشام عن (أمّا)، والفصل بينها وبين الفاء، بأمور منها، قال: «اسم كذلك معمول لمحذوف، يفسره ما بعد الفاء نحو: «أمّا زيدًا فأضربه» وقراءة بعضهم[٤]: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء، وقبل ما دخلت عليه؛ لأن (أمّا) نائبة عن الفعل فكأنهما فعل، والفعل لا يلي الفعل»[٥] وردت هذه القراءة بالنصب، وتوجيه ذلك: أن الاسم المتلو بفعل مشغول بضميره، أوملابسه، يجوز رفعه على أنه: مبتدأ، ونصبه بفعل مثل الفعل المذكور لفظًا، ومعنًى، أو معنى فقط[٦]. وإذا دخلت عليه (أمّا) فمقتضى الظاهر أن يُرفع وجوبًا؛ لأن (أمّا) نائبة عن اسم شرط وفعله، تقديره: مهما يكن من شيء، كذا قال سيبويه[٧]؛ لذلك كان وضعها أن يفصل بينها، وبين جوابها باسم؛حتى لا يلتقي فعل بما فيه معنى الفعل، لذلك قرأ العشرة برفع (ثمود). وقد أشكلت قراءة النصب

---

(١) انظر الخصائص ٢ /٣٦٠ وما بعدها.
(٢) انظر مغني اللبيب: ٦ /٣١٧.
(٣) سورة فصلت: ١٧.
(٤) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص٣٢.
(٥) انظر: مغني اللبيب: ١ /٣٦٦.
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية: ٦١٤، أوضح المسالك: ٢ /٦٩.
(٧) انظر: الكتاب: ٣ /١٣٧، ٤ /٢٣٥.

لـــ (ثمود)؛ لأن ذلك سيكون على تقدير فعل محذوف، يفسره المذكور، فتخرج بذلك (أمّا) عن اختصاصها بالأسماء، ويباشر الفعل ما فيه معنى الفعل، لذلك حاولوا التخلص من هذا الإشكال، فإذا رُفِع الاسم التالي لها فهو: مبتدأ خبره جملة الجواب، وإذا نُصب فهو: مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وفي موضع تقديره خلاف: قدره مكي[١] قبله: (مهما يكن من شيء فهدينا ثمودَ هديناهم). وعزا مكي، وابن عطية[٢] هذا الاختيار إلى سيبويه[٣] وقدره ابن الشجري[٤] والسمين الحلبي[٥] بعد المنصوب (وأما ثمود فهدينا).

وذهب ابن هشام إلى هذا الرأي قائلاً: بوجوب تقدير العامل بعد الفاء ،وقبل دخولها عليه، وحجته: في ذلك لأن (أمّا) نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعل لايلي الفعل.

القراءة الثانية:

قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾[٦].

قال ابن هشام: «.... ثم حذف المضاف، وبقي الجر كقراءة بعضهم[٧]: ﴿وَاللهُ يُرِيدُ يُرِيدُ الآخِرةِ﴾ أي ثواب الآخرة»[٨] وردت هذه القراءة بالجر، وكان توجيهها على حذف المضاف، وبقاء المضاف إليه مجروراً على حالِهِ، وقد اختلف النحاة في مسألة «حذف المضاف، وبقاء المضاف إليه مجروراً، وكان اختلافهم على أقوال:

(١) منهم من يراه شاذًا ضعيفًا في القياس، قليلًا في الاستعمال، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش[٩].

(٢) ومنهم من يُفصل في حكمه، ويجعل منه ما هو مقيس بشروط، ومنه غير المقيس: فما

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٤١.
(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٦٤١، المحرر الوجيز: ١٦٥٠.
(٣) انظر: الكتاب ٨١/١-٨٢.
(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٣١/٣.
(٥) انظر: الدر المصون: ٥٢٠/٩.
(٦) سورة الأنفال: ٦٧.
(٧) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص٣٣.
(٨) انظر: مغني اللبيب: ٢ /٤٢.
(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣ /٢٦.

كان مقيسًا – وهو الغالب – جائز، وفصيح، وليس بمكروه، ولا ضرورة شعرية[١]، وقد اختلفوا في شروط هذا المقيس فقد اشترط سيبويه[٢]: بأن يبقى المضاف إليه على على إعرابه إذا كان المضاف معطوفًا على مثله ،مضافًا إلى شيء، كما يقال في المثل: «ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة»[٣] أي: (ولا كل بيضاء)، وحجته في ذلك: إنه لو لم يقدر – هنا – مضافًا معطوفًا على المضاف الأول ،لكان عطفًا على عاملين مختلفين، وهذا غير جائز عنده[٤]، وعند من وافقه وهم: المبرد[٥]، وابن السراج[٦]، السراج[٦]، وهشام ، بينما جوّزه الأخفش، والكسائي، والفراء، والزجاج[٧].

(٣) رأي ابن مالك[٨]، وقد وافقه فيه أكثر النحاة فقد اشترط لحذف المضاف، وبقاء المضاف إليه مجرورًا شروطًا إذا توافرت اعتبر هذه الحالة مقيسًا عليها، ومتى اختل شرط فهو غير مقيس، وكان شرطه: أن المضاف المحذوف مذكور قبله مثله، لفظًا، ومبني، وألا يفصل بين العاطف، والمجرور بفاصل غير (لا)، وقد ذكر على ذلك العديد من الشواهد الشعرية أو النثرية[٩] التي اتفقت مع هذه الشروط منها:

فمن النثر المثل السابق الوارد عن سيبويه،و من الشعر استشهد بقول الشاعر[١٠]:

أكُلَّ امْرِىءٍ تحسبين امرَأً ونارٍ تَوَقَّـــــــــدُ باللَّيْلِ نَارا[١١]

وقول الشاعر[١٢]:

وَلَمْ أرَ مثلَ الخَيْرِ يتركُه الفَتى ولا الشرِّ يأْتِيه الفَتى وهو طائعُ[١٣]

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ٩٧٤.
(٢) انظر: الكتاب ١ /٣٣، شرح الرضي على الكافية ٢ /٢٥٤، شرح التصريح ٧٢٩/١.
(٣) انظر: مجمع الأمثال للميداني: ٢٨١/٢.
(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢ /٢٥٤.
(٥) انظر:المقتضب١٩٥/٤.
(٦) انظر: الأصول لابن السراج:٧٠/٢-٧١
(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣ /٢٦، شرح التصريح ١ /٧٢٩.
(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣ /٢٧٠، شرح التصريح: ٧٢٨/٢، الهمع ٢ /٤٣٠.
(٩) انظر: المراجع السابقة.
(١٠) أبو داود الإيادي
(١١) البيت من المتقارب، انظر: الكتاب ٦٦/١ وعزاه إلى أبي داود الإيادي، الكشاف: ٦٠٠/٢ شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦/٣، البحر المحيط ٥١٥/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/٣.
(١٢) لم أجد قائله.
(١٣) البيت من الطويل، انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٠/٣، المساعد ٢: /٣٦٦.

وغيرها من الشواهد الشعرية التي استشهد بها، وتنطبق عليها الشروط السابقة التي اشترطها، ومتى ما اختل شرط فهذا غير مقيس،نحو هذه الآية،على قراءة ابن جماز: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرةِ﴾ بالجر، وفي هذه القراءة وردت مع عاطف مفصول بغير (لا) وهذا غير مقيس[١].

وقد رأى بعض النحاة أن هذه القراءة ليست من العطف على مماثل؛ لأن المضاف المحذوف ليس معطوفًا، وليس مماثلًا للمذكور، بل هو مقابل في تقدير من قدّر: باقي الآخرة أو ثواب الآخرة أو عمل الآخرة[٢]، أما من قدره: عرض الآخرة على سبيل التقابل[٣]، فهو مماثل للمذكور، لكنه ليس معطوفًا عليه، وإنما هو بعض المعطوف، وهو الجملة[٤].

ووّجه ابن جني جواز ذلك، بقوله: «وجه جواز ذلك على عزته، وقلة نظيره، أنه لما قال: «تريدون عرض الدنيا» فجرى ذكر العرض، فصار كأنه أعاده ثانيًا، فقال: «عرض الآخرة، ولا ينكر نحو ذلك[٥]».

وقد رُدَّ هذا التقدير: (عرض الآخرة)، والأحسن أن يقدر ثواب الآخرة؛ لأن العرض لا يبقى بخلاف الثواب[٦]، وقد قال بعضهم: إن هذا تجوّز[٧].

وقد وافق بعض النحاة[٨] ما ذهب إليه ابن مالك:من أنه إذا فصل بغير(لا) نحو هذه القراءة فهو شاذ قليل.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أنه يجوز على ندرة حذف المضاف، وإبقاء عمله إذا اختل شرطٌ من الشروط التي اشترطها ابن مالك، ووافقه أكثر النحاة عليه.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥١٥/٤، المساعد، ٣٦٧/٢، الهمع: ٢ /٤٣٠.
(٢) انظر: المراجع السابقة.
(٣) انظر: شرح التصريح: ١ /٤٧٦.
(٤) انظر: المحتسب: ٢٨١/١.
(٥) انظر: المحتسب: ٢٨١/١.
(٦) انظر: الدر المصون: ٦٣٨/٥، البرهان في علوم القرآن: ١٥٢/٣، شرح التصريح: ٤٧٦/١.
(٧) انظر: شرح التصريح: ٤٧٦/١.
(٨) انظر: المساعد: ٣٧٦/٢ ، البحر المحيط: ٥١٥/٤، شرح التصريح: ٤٧٦، الهمع: ٤٣٠/٢.

القراءة الثالثة:

قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾[١].

قال ابن هشام:«قراءة علي رضي الله عنه[٢] ﴿قَالُواْ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةً﴾ بالنصب، أي: توجد عصبة أو نرى عصبة»[٣].

وردت هذه القراءة بالنصب،ووجه ذلك أن يكون حذف الخبر،ونصبت(عصبة) على الحال، والتقدير: توجد عصبة أو نرى عصبة،وهذا الإعراب حكم عليه بالضعف،أو القلة،أو الشذوذ[٤]؛لأن فيه حملًا للقراءة على وجه شاذ؛ولأن النحاة اشترطوا لجواز حذف الخبر قبل الحال:عدم إمكان استعمالها خبرًا،فأما إذا صلحت الحال لئن تكون خبرًا، فهذا شاذ، وضعيف، والأجود رفعها على الخبرية[٥].

وقد نُقِل عن ابن الأنباري[٦] تشبيه هذه القراءة بقول العرب:«إنّما العامريُّ عِمَّته» أي: يتعمم عمته، وقد رد أبو حيان هذا القول «وليس مثله؛ لأن (عصبة) ليس مصدرًا، ولا هيئة[٧]».

والواضح أن النحاة[٨] قد جعلوه من باب «حُكمك مُسَمّطاً[٩]» الذي حمل على الشذوذ؛ لنصب الحال التي يمكن أن تكون خبراً.

وهنا لا ينبغي حمل الآية على وجه شاذ ،وليس هناك من اضطرار إلى حذف، وتقدير خبر، وفي ذلك قال ابن مالك: «فالوجه الجيد فيما كان من هذا القبيل الرفع، بمقتضى

---

(١) سورة يوسف: ١٤.
(٢) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص ٢٩.
(٣) انظر: مغني اللبيب: ٢ /٦٧.
(٤) انظر: التبيان: ٧٢٥، شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، ١٧١، شرح الكافية الشافية: ٣٥٨، شرح الرضي الكافية ٢٨٠/١، الهمع: ٣٣٩/١.
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٥٨، أوضح المسالك: ١ /٢٣٢.
(٦) انظر:مختصر في شواذ القرآن: ٦٨، الكشاف ٢٥٨/٣، البحر المحيط ٢٨٣/٥، الدر المصون: ٤٤٢/٦.
(٧) انظر: الكشاف: ٢٥٨/٣.
(٨) انظر: الكامل للمبرد: ٢ /٦١٦، شرح الكافية الشافية: ٣٥٨، البحر المحيط: ٢٨٣/٥، أوضح المسالك: ٢٣٢/١.
(٩) انظر: مجمع الأمثال للميداني ٢١٢/١.

الخبرية والاستغناء عن تقدير خبر»[١].

كما أن ابن خالويه قد نقل قولًا يشكك في صحة رواية هذه القراءة حيث قال: «سمعت ابن مجاهد يقول: ما قرأ أحد بالنصب، وإنما روي عن علي – رضي الله عنه – تفسير العصبة»[٢] فهذا ابن مجاهد يشكك بصحة رواية أن عليًا – رضي الله عنه – قد قرأ بها، وإنما ما ورد عنه هو: تفسير العصبة – وهذا والله أعلم.

القراءة الرابعة:

قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٣].

قال ابن هشام: «.... وحذف المضاف إليه لفظًا، ونية ثبوته، كقراءة بعضهم[٤]: ﴿لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ﴾ بالكسر من غير تنوين، أي قبل الغلب ومن بعده»[٥].

وردت هذه القراءة بالكسر من غير تنوين، لكل من: اللام في (قبل)، والدال في (بعد)، وقد وجهت هذه القراءة على تقدير حذف المضاف إليه لفظًا، ونية ثبوته لفظًا.

وممّا يجدر الإشارة إليه أن (قبل وبعد) هما: ظرفان يتجاذبهما الزمان والمكان[٦]، وقد اختصا بأحكام في باب الإضافة، حيث لهما أربعة أحوال[٧]، ثلاثة منها يكونان معربين فيها، فيها، وحالة واحدة يكونان مبنيين فيها وهي كالآتي:

(١) أن يصرح بالمضاف إليه، وتكون الإضافة لفظية، نحو: جئتك بعد الظهر، وقبل العصر.

---

(١) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ١٧١.
(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ٦٨.
(٣) سورة الروم: ٤.
(٤) القراءة نسبت إلى الجحدري وعون العقيلي، انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢١/٢ ويجوز ترك التنوين، معاني القرآن للزجاج ١٧٦/٤، إعراب القرآن للنحاس: ٢٦٣/٣ - وحكى الفراء فيهما الخفض وبدون تنوين، التبيان: ١٠٣٦ - بدون نسبة - إعراب القراءات الشواذ ٢٧٩/٢ - بدون نسبة - الجامع لأحكام القرآن: ٧/١٤ ، الفريد: ١٨٣/٥ - بدون نسبة - شرح المفصل ٨٨/٤، الجحدري وعون العقيلي بالجر من غير تنوين، البحر المحيط: ١٥٨/٧، الدر المصون: ٣١/٩ - بدون نسبة - التصريح: ٧١٩/١ - الجحدري والعقيلي-.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٢ /٤٥٥.
(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢ /٥٩٥.
(٧) انظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: ٧٢/٢، شرح التصريح: ٧١٨/١، الهمع: ١٤٣/٢.

(٢) أن يحذف المضاف إليه، وينوى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب، ويترك التنوين، وهذا سأوضحه كما في هذه القراءة.

(٣) أن يحذف المضاف إليه، ولا ينوى لا لفظه ولا معناه.

وهذه الأحوال الثلاثة التي يكونان (قبل وبعد) معربين.

ـــ **أما الحالة الرابعة:** وهي أن يحذف المضاف إليه، وينوى معناه دون لفظه، وحينئذٍ يبنيان على الضم. ومن الملاحظ أن هذه القراءة، قد جاءت موافقة للحالة الثانية من الأحوال المذكورة سابقًا وهي:حذف المضاف إليه لفظًا ونية ثبوته لفظًا،وقد حكاها الفراء في – معاني القرآن – حيث قال: «ولا تنكرنّ أن تضيف (قبل وبعد)، وأشباههما، وإن لم يظهر، فقد قال[١]:

إلاّ بُدَاهَةَ أو عُلَالَـــــــةَ سَـــــــابحٍ نَهْدِ الُجــزَاره[٢]

وقال الآخر[٣]:

يا من يرى عَارِضَاً أكفكُفهُ بين ذِرَاعيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ[٤]»[٥]

وأنكر النحاس ما قاله الفراء، ورده، حيث قال: «وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن، أشياء كثيرة من الغلط فيها، بيّن ،فمنها أنه زعم أنه يجوز «من قبلِ ومن بعدِ» كما قال الشاعر:

إلاّ بُدَاهَةَ أو عُلَالـــــــةَ سَـــــــابحٍ نَهْدِ الُجزَارَه

وكما قال:

يا من رأى عَارِضَاً أكفكُفهُ بين ذِرَاعيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

والغلط في هذا بَيْن؛ لأنه ليس في القرآن لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ ذلك، فيكون مثل، قوله: «بين ذِرَاعَيْ وجبهةِ الأسدِ»»[٦].

---

(١) الأعشى ميمون بن قيس.
(٢) البيت من مجزوء الكامل ،انظر: ديوان الأعشى: ١٥٩، الكتاب /١٧٩،شرح المفصل لابن يعيش: ٢٢/٣.
(٣) الفرزدق.
(٤) البيت من المنسرح ،انظر: ديوان الفرزدق ٢١٥، الكتاب ١ /١٨٠، معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢، التبيان: ١٠٣٦.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢٢/٢، المحرر الوجيز: ١٤٧١، البحر المحيط: ١٥٨/٧.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٦٣/٣.

وكذلك رد الزجاج احتجاج الفراء، ببيت الفرزدق، حيث قال: «...وليس هذا كذلك؛ لأن معنى: (بين ذراعي وجبهة الأسدِ. بين ذراعيه وَجَبْهَتِهِ، فقد ذكر أحد المضافين إليهما، وذلك لو كان (لله الأمرُ من قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ كذا)، لجاز وكان المعنى: من قبل كذا، ومن بعد كذا، وليس هذا القول مما يُعرّج عليه، ولا قاله أحد من النحويين المتقدمين»[١].

ويَبْدُو لي الأَوْلى أن تحمل القراءة – هنا – على الكثير والفصيح، ولا يجوز أن يقاس عليه ما لا يشبهه.

القراءة الخامسة:

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[٢].

قال ابن هشام: «....على إضمار مبتدأ،كما في قراءة بعضهم[٣]: ﴿تَمَاماً عَلى الّذِي أَحْسَنُ﴾ فهذا تخريج للفصيح على الشاذ»[٤].

وردت هذه القراءة بالرفع لـــ (أحسن)، وقد وجهت هذه القراءة على: أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو أحسن، و(هو) العائد على الذي[٥].

والمبتدأ المحذوف – هنا – عائد على الموصول،والعائد المرفوع: إذا كان بعد موصول غير (أي)، وهو مبتدأ، وخبره مفرد – كما هو ظاهر هذه القراءة – فحذفه جائز عند الكوفيين[٦]، ضعيف عند البصريين[٧]، وإذا طالت الصلة ،بأن كان الخبر غير مفرد،

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤ /١٧٧.
(٢) سورة الأنعام: ١٥٤.
(٣) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص٢٢.
(٤) انظر مغني اللبيب: ٣ /٢٥.
(٥) انظر: المحتسب ٢٣٤/١، المحرر الوجيز ٦٧٧، التبيان ٥٥٠، شرح الكافية الشافية ٢٩٦، شرح الرضي على الكافية ٢٧/٣، الدر المصون ٢٨٨/٥، شرح التصريح ١٧٣/١.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٢/١، المحرر الوجيز: ٦٧٧، أوضح المسالك ١٧٨/١، شرح الرضي على الكافية ٢٧/٣.
(٧) انظر: الكتاب ١٠٨/٢، المحتسب ٢٣٤/١، أوضح المسالك ١٧٨/١.

جاز حذف المبتدأ بلا خلاف[١] نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[٢]، وحكى سيبويه عن الخليل، أنه سمع رجلاً من العرب يقول: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً، وما أنا بالذي قائلٌ لك قَبيحاً»[٣].

القراءة السادسة:

قوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[٤].

قال ابن هشام: «من العطف على المعنى على قول البصريين[٥].... ومنه ﴿تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْيُسْلِمُواَ﴾ في قراءة أُبيّ بحذف النون[٦]، وأما قراءة الجمهور[٧] بالنون، فبالعطف على لفظ لفظ (تقاتلونهم)، أو على القطع بتقدير: (أو هم يسلمون)»[٨].

وردت هذه القراءة (أو يسلموا) بحذف النون ،وقد اختلف النحاة[٩]، في ناصب المضارع بعد حروف العطف: (الواو وفاء السببية ومثلهما (أو))، على ثلاثة توجيهات مشهورة:

١. توجيه البصريين[١٠]: النصب بـــ (أن) المضمرة بعد (أو)، وذلك لأن (أو) حرف عطف، وحروف العطف لا تنصب لأنهما غير مختصة[١١]، وعلى هذه القراءة تكون (أو) عاطفة مصدرًا مقدرًا على مصدرٍ متوهمٍ، أي: يكون قتال أو إسلام، أي: أحد هذين»[١٢].

٢. وذهب الفراء[١٣]، وقوم من الكوفيين[١]: إلى أن الفعل انتصب على الخلاف، أي:

---

(١) انظر: الكتاب ١٠٨/٢، أمالي ابن الشجري ٧٥/١، شرح الكافية الشافية ٢٩٦.
(٢) سورة الزخرف: ٨٤.
(٣) انظر: الكتاب ١٠٨/٢.
(٤) سورة الفتح: ١٦.
(٥) انظر: الكتاب ٣ /٤٦، المقتضب ٢ /٢٨، الأصول ٢ /١٥٥.
(٦) انظر: سبق تخريجهافي مبحث سابق، ص٢١.
(٧) انظر: المحرر الوجيز ١٧٣٣ ، البحر المحيط ٩٥/٨، الدر المصون ٧١٣/٩.
(٨) انظر: مغني اللبيب ٥ /٤٩٤.
(٩) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٥/٢، المسألة (٧٥ – ٧٦).
(١٠) انظر: الكتاب ٤٦/٣، المقتضب ٢٨/٢، الأصول ١٥٥/٢، الهمع ٣٠٤/٢.
(١١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧، شرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/٢.
(١٢) انظر: البحر المحيط ٩٤/٨.
(١٣) انظر:معاني القرآن للفراء:٦٦/٣.

مخالفة الثاني للأول، من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى، ولا معطوفًا عليه.

٣. ويرى الكسائي، وأصحابه، والجرمي من البصريين[٢]: أن الفعل انتصب بـــ (أو) نفسها.

وأما قراءة الجمهور، فقد وردت بإثبات النون، فتكون عطفت فعلًا على فعلٍ، أو على الاستئناف، على تقدير: (أو هم يسلمون.»[٣]

والرأي الراجح عندي: في تأويل قراءة (**أو يسلموا**) ،هو رأي البصريين؛ لأن (أو) حرف عطف، وحروف العطف لا تنصب؛ لأنها غير مختصة. أما من قال: بأن النصب على الخلاف، فإنه يُرد قوله؛ بأنه يلزم النصب في كل ما خالف فيه الثاني الأول، ولو كان صحيحًا للزم النصب في هذه الآية في كل قراءة.

القراءة السابعة:

قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾[٤].

قال ابن هشام: «وقرئ برفعهما[٥]، بتقدير: فالحق قسمي، والحق أقوله، وبجرهما[٦] على تقدير: واو القسم في الأول، وتقدير الثاني: توكيدًا، كقولك: «واللهِ واللهِ لأفعلنَ»، وقال الزمخشري[٧]: «جر الثاني على أن المعنى:وأقول والحق: أي هذا اللفظ ،فأعمل القول في

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧،الجنى الداني ٣٣٢، الهمع ٣٠٤/٢.
(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٧٣٣، البحر المحيط ٩٥/٨، الدر المصون ٧١٣/٩.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٥/٢.
(٤) سورة ص، ٨٤ ـ ٨٥.
(٥) قراءة الرفع فيهما عن ابن عباس ومجاهد والأعمش ومحبوب عن أبي عمرو ،انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٣٢ – ولم يذكر مجاهداً – الكشاف ٢٨٤/٥ – بدون نسبة – إعراب القراءات الشواذ ٤٠١/١، التبيان ١١٠٧ – بدون نسبة فيهما – المحرر الوجيز ١٦٠٨ – ابن عباس ومجاهد – زاد المسير ١٥٨/٧ – محبوب عن أبي عمرو- الفريد ٤٤٤/٥ – بدون نسبة - البحر المحيط ٧ /٣٩٣ – ابن عباس ومجاهد والأعمش - الدر المصون ٤٠٢/٩، روح المعاني ٢٢٩/٢٣ – بدون نسبة –.
(٦) قراءة الجر عن الحسن وعيسى وعبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر وطلحة بن مصرف ومحمد بن السميفع أبي عمران الجوني.
انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٣٢، إعراب القرآن للنحاس: ٤٧٤/٣، الكشف عن وجوه القراءات: ٢٣٥/٢، الكشاف ٢٨٤/٥، الجامع لأحكام القرآن: ١٨٣/١٥، البحر المحيط ٣٩٣/٧، الدر المصون ٤٠٢/٩، روح المعاني ٢٢٩/٢٣.
(٧) انظر: الكشاف ٢٨٤/٥.

لفظ واو القسم، ومجرورها على سبيل الحكاية»[١].

وردت القراءة الأولى: (بالرفع فيهما) ﴿فالحقُ والحقُ أقول﴾، وقد وجهت قراءة الرفع في الأول (فالحق) على: أن الأول خبر لمبتدأ محذوف[٢]، والتقدير: فالحق أنا، وقيل: الحق مني، وقيل تقديره: فالحق قسمي، و (لأملأن) جواب القسم، وحُذِف الخبر، كما حُذِف في قولك: «لعمرك لأقومن»، أي: لعمرك قسمي، وفي قول امرئ القيس:

فَقلتُ يَمينُ اللهِ أبْرَحُ قَاعِداً وَلوْ قطّعوا رأسِي لَديكِ وأوْصَالِي[٣]

أي: لعمرك قسمي، ويمين الله قسمي.

وقد قال بهذا التقدير كلٌ من: الزمخشري[٤] الهمذاني[٥]، وأبو حيان[٦]، والسمين الحلبي[٧] إلا أن السمين الحلبي جعل حذف الخبر – هنا – ليس بواجب؛ لأنه ليس نصًا في اليمين، بخلاف لعمرك.

وأما الرفع للثاني: (الحق أقول) فمبتدأ أيضًا، وخبره الجملة بعده[٨] (أقول) وحذف العائد على المبتدأ منها، كقراءة ابن عامر[٩] ﴿وكلٌ وعد الله الحسنى﴾[١٠].

وقول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي عليّ ذَنْباً كلُّه لمْ أَصْنَـــــــــعِ[١١]

وحذف العائد المنصوب من الخبر، محل خلاف بين النحاة[١]، بين من أجازه في مواضع،

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٥ /٧٠.
(٢) انظر: الكشاف ٢٨٤/٥، إعراب القراءات الشواذ: ٤٠١/١، الفريد ٤٤٢/٥، البحر المحيط ٣٩٣/٧، الدر المصون ٤٠٢/٩.
(٣) البيت من الطويل، انظر: ديوان امرئ القيس: ١٣٧، الكتاب ٥٠٤/٣، المقتضب ٣٢٦/٢، الأصول لابن السراج ٤٤٢/٥.
(٤) انظر الكشاف ٢٨٤/٥.
(٥) انظر: الفريد ٤٤٢/٥.
(٦) انظر: البحر المحيط ٣٩٣/٧.
(٧) انظر الدر المصون ٤٠٢/٩.
(٨) انظر: البحر المحيط ٣٩٣/٧ ، الدر المصون ٤٠٢/٩.
(٩) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ٣٠٧/٢، الكشاف ٢٠١/٤، الجامع لأحكام القرآن ٢٤١/١٧، البحرالمحيط: ٢١٩/٨.
(١٠) سورة الحديد: ١٠.
(١١) البيت من الرجز، انظر: الكتاب ٨٥/١، معاني القرآن للفراء ١٤٠/١، أمالي ابن الشجري: ٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢.

ومنعه في مواضع أخرى، وبين من أجازه في الشعر، ومنعه في الاختيار، فكانت آراؤهم كالآتي:

١. يرى سيبويه[٢]: إنه جائز في الشعر ،ضعيف في الكلام، وتابعه ابن الشجري[٣] وابن عصفور[٤]، وابن هشام[٥]، وعزاه كلٌ من ابن يعيش[٦]، وأبي حيان[٧] إلى البصريين.

٢. وأجاز هشام بن معاوية[٨] الحذف بكثرة، وأخذ أبو حيان[٩] بهذا القول، بينما ابن أبي الربيع[١٠] أجاز الحذف بقلة، وجعل منه قراءة ابن عامر ﴿وكلٌ وعد الله الحسنى﴾.

٣. وأجاز الفراء[١١] الحذف إذا كان المبتدأ: اسم استفهام، أو شرط، أو (كل) أو (كلا).

وذكر ابن مالك[١٢]: إجماع النحويين على جواز حذفه بعد (كل)، وما أشبهها في الدلالة على العموم نحو: (امْرُؤٌ يَدْعُو إِلَى خَيرٍ أُجِيبُ، وآمرٌ بِخَيْرٍ وَلَوْ كَانَ صَبِيّاً أُطِيعُ)، وكذلك بعد ما أشبهها في الافتقار إلى متم دون عموم ، نحو قول امرئ القيس:

فَلَمّا دَنَوْتُ تَسَدَيْتُهَا فَثوباً نَسِيتُ وَثَوبًا أجُرّ[١٣]

وهو كلام يحتاج إلى تحقيق؛ لأنه تقدم عن سيبويه والبصريين تضعيفه في غير الشعر.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧، ارتشاف الضرب ١١١٩، الهمع ١ /٣١٧ – ٣١٨.
(٢) انظر: الكتاب ٨٥/١.
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٩/١.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٠/١.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٣٥٢/٦.
(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢.
(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١١١٩.
(٨) انظر: ارتشاف الضرب ١١١٩، البحرالمحيط ٢١٩/٨، الهمع: ٣١٧/١.
(٩) انظر: البحرالمحيط: ٢١٩/٨.
(١٠) انظر: ارتشاف الضرب ١١١٩، الهمع ٣١٧/١.
(١١) انظر: معاني القرآن للفراء ١٣٩/١ -١٤٠.
(١٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ٣٤٦.
(١٣) البيت من المتقارب، انظر: ديوان امرىء القيس: ١٠٦، شرح الكافية الشافية: ٣٤٦.

٤. نقل عن الكسائي[١] إجازته، إذا كان الفعل الناصب جامدًا كفعل التعجب، نحو: (أبوك ما أحْسَنَ)، أي: أحسنه.

وعلى هذا يكون حمل القراءة على حذف العائد المنصوب هنا جائز؛ لكثرة الشواهد الدالة على ذلك، نحو: قراءة ابن عامر ﴿وكلٌ وعد الله الحسنى﴾[٢]، وقراءة بعض السلف[٣]. السلف[٣].

﴿أَفَحُكْمُ الجاهليةِ يبغُونَ﴾[٤].

ومن الشعر: قول أبي النجم العجلي:

قَدْ أَصْبَحت أَمُّ الخِيَار تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّه لَمْ أَصْنَـــــعِ[٥]

- ووردت القراءة الثانية: (بالجر فيهما) (فالحقِ والحقِ أقول)،وقد وجهت هذه القراءة على:

١- أن الأول: مجرور بواو قسم محذوفة، تقديره: (فو الحق)، والثاني: معطوف عليه، كما تقول: «واللهِ واللهِ لأقومن»، وجواب القسم (لأملأن)، (وأقول) اعتراض بين القسم وجوابه[٦].

وقد قال بهذا الوجه الفراء حيث قال: «ولو (خفض الحق الأول) خافضٌ يجعله الله تعالى، يعني الإعراب، فيقسم به كان صوابًا،والعرب تلغي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: اللهِ لَتفعَلنّ، فيقول المجيب: أللهِ لأفعلنّ؛ لأن المعنى مستعمل، والمستعمل يجوز فيه الحذف»[٧].

وحذف حرف القسم، وإعماله جائز ،حيث قال به سيبويه، قال: «ومن العرب من

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١١١٩، الهمع ٣١٨/١.
(٢) انظر: سبق تخريجها في ص١٢٢، سورة الحديد ١٠.
(٣) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص٣٨.
(٤) سورة المائدة: ٥٠.
(٥) البيت من الرجز،انظر: الكتاب ٨٥/١، ١٢٧، ١٣٧، أمالي ابن الشجري: ١٣٩،٩/١، شرح الكافية الشافية ٣٤٦، روح المعاني ١٧٢/٢٧.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٤١٣/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣، الكشف عن وجوه القراءات: ٣٣٦/٢، الكشاف ٢٨٤/٥، إعراب القراءات الشواذ ٤٠٢/٢ ، البحر المحيط ٣٩٣/٧.
(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٤١٣/٢.

يقول: اللهِ لَأَفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإيّاه نَوَى، فجاز حيث كثُر في كلامهم وحذفوه تخفيفًا وهم يَنوونه»[١].

وقد ضعّف المبرد سيبويه في إجازة هذا الحذف؛ لأن حروف الخفض لا تُضمر حيث قال: «واعلم أن من العرب يقول: اللهِ لَأَفعلنَّ، يريد الواو فتحذفها، وليس ذلك بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه؛ لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي؛ لأن حرف الجر لا يحذف، ويعمل إلا بعوض»[٢].

وتبع الفراء في هذا التوجيه كل من: النحاس[٣] ومكي[٤] والزمخشري[٥] والعكبري[٦] والعكبري[٦] وأبو حيان[٧].

٢- جعل الزمخشري الثاني:(والحق أقول) مجرورًا على الحكاية[٨] للفظ المقسم به مع حرف القسم ؛إذ قال: «والحق أقول» أي: ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به، ومعناه التوكيد والتشديد، وهذا الوجه جائز في المنصوب، والمرفوع وهو وجه دقيق حسن»[٩] أي: أنه أعمل القول في لفظ المقسم به على سبيل الحكاية، نصبًا، أو رفعًا، أو جرًا، وقد ذكره لنا ابن هشام[١٠].

٣- أن يكون الفاء بدلًا من واو القسم كما تكون بدلًا من الواو[١١] في قول الشاعر[١٢]:

فمِثلكِ حُبْلى قد طَرقْتُ ومرضعٍ فألهَيتُهاعن ذي تمائمَ مُحْـــــولِ[١٣]

---

(١) انظر: الكتاب ٤٩٨/٣.
(٢) انظر: المقتضب ٣٣٥/٢.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣.
(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ٣٣٦/٢.
(٥) انظر: الكشاف ٢٨٤/٥.
(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٠٢/٢.
(٧) انظر: البحر المحيط ٣٩٣/٧.
(٨) انظر: الكشاف ٢٨٤/٥، البحر المحيط ٣٩٣/٧، الدر المصون ٤٠٣/٩.
(٩) انظر: الكشاف ٢٨٤/٥.
(١٠) انظر: مغني اللبيب ٧٠/٥.
(١١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣، إعراب القراءات الشواذ ٤٠٢/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٨٣/١٥.
(١٢) امرؤ القيس.
(١٣) البيت من الطويل، ديوان امرئ القيس ٣٠، الكتاب ١٦٣/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣.

وقد قال بهذا التوجيه النحاس والعكبري والقرطبي[١]، وضعّفه ابن الأنباري قياسًا، واستعمالًا، حيث قال: «هي قراءة شاذة ضعيفة جدًا قياسًا واستعمالًا»[٢].

والراجح في توجيه – قراءة الجر – هو التوجيه الأول القائل بأن: (أن الأول: مجرور بواو قسم محذوفة، تقديره: (فو الحق)، والثاني: معطوف عليه)؛ وذلك لاطراد حذف حرف القسم في الاستعمال، ولشهرته، وكثرته عند العرب، كما ذكر ذلك سيبويه، والفراء.

القراءة الثامنة:

قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[٣].

قال ابن هشام: «روابط الجملة بما هي خبر عنه، وهي عشرة: أحدهما: الضمير: وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكورًا: «كزيد ضربته»، ومحذوفًا مرفوعًا..... ومنصوبًا.....، وقراءة جماعة[٤]: ﴿أَفَحُكْمُ الجاهليةِ يبغُونَ﴾ بالرفع»[٥].

وردت هذه القراءة بالرفع (أفحكمُ)، وقد وجهت هذه القراءة على الابتداء، وخبره: (يبغون)، وعائد المبتدأ محذوف تقديره: (يبغونه)[٦]، وقد حسّن حذف الضمير قليلًا في هذه القراءة؛ كون الجملة فاصلة[٧]، إلا أن بعضهم جعل هذه القراءة خطأ، وهو ابن مجاهد حيث مجاهد حيث قال – فيما نُقِل عنه –: «قال أبو بكر بن مجاهد: «هذه القراءة خطأ»[٨] وقد تعقبه ابن جني، فقال: «قول ابن مجاهد «خطأ» فيه سرف، ولكنه وجه غيره أقوى منه، وهو جائز في الشعر»[٩]. وحذف العائد المنصوب من الخبر محل خلاف بين

---

(١) انظر: : إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣، إعراب القراءات الشواذ ٤٠٢/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٨٣/١٥.
(٢) انظر: البيان ٣٢٠/٢.

(٣) سورة المائدة: ٥٠.
(٤) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص٣٨.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٥٨٠/٥.
(٦) انظر: الكشاف ٢٤٩/٢، إعراب القراءات الشواذ ٤٤١/١، البحر المحيط ٥١٦/٣، الدر المصون ٢٩٥/٤.
(٧) انظر: البحر المحيط ٥١٦/٣.
(٨) انظر: المحتسب ٢١٠/١، البحر المحيط ٥١٦/٣، الدر المصون ١٥٦/٦.
(٩) انظر المحتسب: ٢١٠/١.

النحويين[١]: فبعضهم يجيز حذف هذا الضمير في الكلام، وبعضهم يخصه بالشعر، وبعضهم يفصل، وقد فصلت هذا الخلاف في القراءة السابقة في قوله تعالى قال: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ﴾[٢].

القراءة التاسعة:

قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[٣].

قال ابن هشام: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ أي:صالحة؛ بدليل إنه قرئ[٤] كذلك، وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة؛ فلا فائدة فيه حينئذ»[٥].

حذف الصفة والاكتفاء بالموصوف جائز، إنْ علمت الصفة[٦]، ومن الشواهد على ذلك: هذه القراءة بزيادة صالحة، وذكر ابن هشام – هنا – ما يعضد هذه القراءة بحذف الصفة، بقوله: «إن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة....» أي: أن تعييبها يخرجها عن كونها صالحة، فيكون في تقدير الصفة فائدة.

وكذلك وردت شواهد أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾[٧] أي: المعاندون، ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[٨] أي: الناجين، وقوله ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[٩] أي: الواضح، وقوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍ﴾[١٠] أي:سلطت عليه.

ومن الشواهد الشعرية، قول عباس بن مرداس:

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥١٦/٣.
(٢) انظر ص:١٢١.
(٣) سورة الكهف: ٧٩.
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٠٥/٣ - بدون نسبة - الكشاف ٦٠٧/٣ - قراءة أبي وعبد الله - المحرر الوجيز ١٢٠٧ - عثمان بن عفان - البحر المحيط ١٤٥/٦ - أبي وعبد الله -.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٤٢٨/٦.
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٦٦، ارتشاف الضرب ١٩٣٧، الهمع ١٢٩/٣.
(٧) سورة الأنعام: ٦٦.
(٨) سورة هود: ٤٦.
(٩) سورة البقرة: ٧١.
(١٠) سورة الأحقاف: ٢٥.

وَقَدْ كُنْتُ في الحربِ ذا تُدْرَإٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أَمْنَعِ[١]

القراءة العاشرة:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَـٰذَا حَلَـٰلٌ وَهَـٰذَا حَرَامٌ﴾[٢].

قال ابن هشام: «قيل في: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ....﴾ إن الكذب بدل من مفعول (تصف) المحذوف، أي: لما تصفه.....، وقيل في: (الكذب) إنه مفعول، إما لـــ (تقولوا)، والجملتان بعده بدل منه، أي: لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة، وإما لمحذوف، أي: فتقولون الكذب، وإما لـــ (تصف) على أن (ما) مصدرية، والجملتان محكيتا القول أي: لا تحللوا، وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم، وقرئ بالجر[٣] بدلًا من (ما) على أنها اسم، وبالرفع[٤] وضم الكاف والذال جمعًا لكذوب صفة للفاعل...»[٥].

وردت القراءة – الأولى – بالجر لـــ (الكذب)، وخُرجت على توجيهين: الأول: أن

---

(١) البيت من المتقارب، انظر: مغني اللبيب ٤٢٩/٦، الهمع: ١٨٩/٥، شرح أبيات مغني اللبيب ٣١٣/٧.

(٢) سورة النحل: ١١٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٤١٩، جامع البيان (تفسير الطبري) ٣٨٩/١٤ - بدون نسبة - معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٢٢/٣، مختصر في شواذ القرآن: ٧٨ – الحسن - إعراب القرآن للنحاس: ٤١٠/٢ – الحسن والأعرج وطلحة وأبو يعمر- المحتسب: ١٢/٢ – الأعرج وابن يعمر والحسين – بخلاف – وابن أبي اسحاق وعمرو ونعيم من مسيرة - مشكل إعراب القرآن ٢٢/٢ – الحسن وطلحة بن مصرف ويعمر - الكشاف ٤٨١/٣، البيان ٨٤/٢ ،إعراب القراءات الشواذ ٧٧٢/١، التبيان ٨٠٩، الفريد ١٥٢/٤ - بدون نسبة فيها -، البحر المحيط ٥٢٦/٥ – الحسن وابن يعمر وطلحة والأعرج – وابن أبي إسحاق وابن عبيد ونعيم بن مسيرة -، الدر المصون ٢٩٨/٧ – الحسن وابن يعمر وطلحة -.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤١٩ – بدون نسبة -، إعراب القرآن للنحاس ٤١٠/٢ – بعض أهل الشام – مختصر في شواذ القرآن: ٧٨ ،المحتسب ١٢/٢ – مسلمة بن محارب – مشكل إعراب القرآن ٢٢/٢، الكشاف ٤٨١/٣ – بدون نسبة فيهما -، المحرر الوجيز ١١٢٢ – بعض أهل الشام ومعاذ بن جبل وابن أبي عبلة -، إعراب القراءات الشواذ ٧٧٢/١، التبيان ٨٠٩، الجامع لأحكام القرآن ١٩٦/١٠، الفريد ١٥٢/٤ – بدون نسبة في الأربعة الأخيرة -، البحر المحيط ٥٢٦/٥ – معاذ بن جبل وابن أبي عبلة وبعض أهل الشام - الدر المصون ٢٩٨/٧ – ابن أبي عبلة ومعاذ بن جبل - روح المعاني ٢٤٧/١٤.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٤٣٨/٦.

يكون بدلاً من (ما)، أي: لا تقولوا للكذب الذي تصف ألسنتكم[١]، جعله نفس الكذب؛ لأنه هو. والثاني: وقد ذكره الزمخشري[٢]: أن يكون نعتاً لـــ (ما) المصدرية.

وقد رد أبو حيان[٣] توجيه الزمخشري: كون النحاة نصوا على أن المصدر المنسبك من (أن والفعل) لا ينعت، لا يُقال: يعصيني أن تخرج السريع، وحكم باقي الحروف المصدرية حكم (أنْ) إذ لا فرق بين هذا وبين باقي الحروف المصدرية، بخلاف المصدر الصريح، فإنه يجوز أن ينعت، وليس لكل مقدر حكم المنطوق به وإنما يتبع في ذلك ما تكلمت به العرب.

والرأي المختار في هذين التوجيهين هو التوجيه بإعراب «الكذب» بدلًا من «ما» الموصولة، حيث عليه أغلب المعربين ولأن إعرابها وصفًا للاسم الموصول يتطلب تأويل المصدر الموصوف به «الكذب» باسم الفاعل، والبدل لا يحتاج إلى تأويل.

وأما من قرأ بالرفع وضم الكاف والذال – القراءة الثانية – «الكُذُبُ» فقد خرجت هذه القراءة صفة للفاعل[٤]، وهو الألسنة وهذه الصفة «الكُذُبُ» جمعًا لكذوب «كصبُور وصُبُر، أو قيل: جمعًا لكاذب كشارف وشُرُف، أو جمع كِذَاب نحو: كِتِاب وكُتُب» وهذا مما هو مقيس؛ حيث جاء جمعًا لـــ (مفعول) بمعنى (فاعل) صحيح اللام[٥].

وأما قولهم: جمعًا لـــ (كاذب) فهنا الصيغة غير قياسية؛ حيث جاءت على وزن (فاعل) وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه[٦]، وقولهم: جمع (كِذَاب) أيضًا صيغة غير قياسية؛ حيث جاء (فُعُل) على (فِعَال) [٧] وبهذا يترجح قولهم على الصيغة الأولى لموافقتها القياس.

القراءة الحادية عشرة:

(١) انظر: المحتسب ١٢/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٢/٢، البيان ٨٤/٢، التبيان ٨٠٩، البحر المحيط ٥٢٦/٥، الدر المصون ٢٩٨/٧.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤١٠/٢، الكشاف ٤٨١/٣، البحر المحيط ٥٢٦/٥.
(٣) انظر: البحر المحيط ٥٢٦/٥.
(٤) انظر مصادر القراءة ص١٢٨.
(٥) انظر: الكتاب ٦٣٧/٣، شرح الكافية الشافية ١٨٣٣ ١٣٥، المساعد ٤١٦/٣ -٤١٧.
(٦) انظر: الكتاب ٦٣٧/٣، شرح الكافية الشافية ١٨٣٣ ١٣٥، المساعد ٤١٦/٣ -٤١٧.
(٧) انظر: المراجع السابقة.

قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[١].

قال ابن هشام: «يكثر[٢] في «ياء المتكلم» مضافًا إليها المنادى.... وفي الغايات،نحو: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ فمن ضم و لم ينون[٣]، أي: فلا خوف شيء عليهم»[٤] وردت هذه القراءة بالرفع من غير التنوين، ووجّهت بإعمال (لا) عمل ليس[٥].

وأما حذف التنوين فقد وجهه النحاة بثلاثة توجيهات، ذكر ابن هشام أحدها: وهو توجيه حذف التنوين على تقدير الإضافة أي: خوف شيء[٦]، وكما هو معلوم أن حذف المضاف إليه جائز، عند جماعة من النحويين كالأخفش[٧] والمبرد[٨] وابن مالك[٩]، ومن أمثلته: ما حكاه الكسائي من قول العرب: أفوق تنام أم أسفل؟ بالنصب على تقدير وجود المضاف إليه، وحمل عليه الأخفش: (لا غيرُ) فزعم أن ضمة الراء ضمة إعراب[١٠]، وحمل عليه المبرد[١١] قول جرير:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ لا أبالكُمَ لا يُوقِعَنَّكمُ في ســـوءة عمر[١٢]

فقدر: يا تيم عديّ.

أما الوجه الثاني: فقدذكره ابن عطية[١٣]، ونقله أبو حيان[١٤] عنه، وهو: أن يكون حذف التنوين تخفيفًا لكثرة الاستعمال؛لأن التنوين لا يحذف قياسًا إلا في ابن وابنة، إذا كانا

---

(١) سورة البقرة: ٣٨.
(٢) حذف المضاف إليه.
(٣) قراءة ابن محيصن، انظر: المحرر الوجيز ٨٠، زاد المسير ٧١/١، الفريد ٢٣٧/١، روح المعاني ٢٤٠/١، البحر المحيط ٣٢٣/١، الدر المصون ٣٠٤/١ – روح المعاني ٢٤٠/١، الإتحاف ٣٨٩/١.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٤١٤/٦-٤١٥.
(٥) انظر: المحررالوجيز ٨٠، الفريد ٢٣٧/١، البحر المحيط ٣٢٣/١ ، روح المعاني ٢٤٠/١.
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٩٧٨، الدر المصون ٣٠٤/١.
(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٩٧٦.
(٨) انظر: المقتضب ٢٢٧/٤.
(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ٩٧٦.
(١٠) انظر: المرجع السابق.
(١١) انظر: المقتضب ٢٢٧/٤.
(١٢) البيت من البسيط، انظر: ديوان جرير ٢٥٨، الكتاب ٥٣/١، ٢٠٥/٢، المقتضب ٢٢٧/٤، الخصائص ٣٤٥/١.
(١٣) انظر: المحرر الوجيز ٨٠.
(١٤) انظر: البحر المحيط ٣٢٣/١.

نعتين لعلم ،وكانا مضافين لعلم آخر، أو لدخول الألف واللام، أو لأنه لا ينصرف، وما عداه فحذف التنوين ضرورة[١] وهذا قد قال به سيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وابن يعيش[٤] وابن وابن هشام[٥] بينما ضعفه الزجاج[٦] ووصفه النحاس[٧] بأنه قبيح.

ويُرَدُ عليهم: بأنه ورد في بعض القراءات السبعية، حذف التنوين في غير هذه المواضع المتفق عليها، نحو قراءة السبعة إلا عاصماً والكسائي قوله تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللهِ﴾[٨] ﴿ٱللهِ﴾[٨] بحذف التنوين من الراء[٩]، وقراءة أبي عمرو والحسن وأبان بن عثمان وزيد بن علي علي وجماعة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[١٠] بحذف التنوين من أحد[١١].

كما سمع في شواهد من الشعر، كقول عبيد الله بن قيس الرقيات:

كيف نَومِي على الفراشِ ولما تشْمَل الشامَ غارةٌ شعـــواءُ
تذهلُ الشيخَ عن بنيه وتُبْدي عن خـــدامِ العقيلةُ العذراءُ[١٢]

أراد: عن خدامٍ

---

(١) انظر: الكتاب ٥٠٢/٣ وما بعدها، أمالي ابن الشجري ١٥٩/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٨٣/٤، مغني اللبيب ٥٠٣/٦.
(٢) انظر: الكتاب ١٦٩/١.
(٣) انظر: المقتضب ٣١٣/٢.
(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦/٢.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٥٠٣/٦.
(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤٢/٢.
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣١٠/٥.
(٨) سورة التوبة: ٣٠.
(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٣١/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤٢/٢، حاشية الشهاب ٤٥٤/٤، البحر المحيط ٣٢/٥، الدر المصون ٣٨/٦.
(١٠) سورة الإخلاص: ١-٢.
(١١) انظر: معاني القرآن للفراء /٣٠٠، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧٧/٥، إعراب القرآن للنحاس ٣٠٩/٥ – نصر بن عاصم وعبد الله بن أبي إسحاق، وكذا يروى بن أبان بن عثمان – مختصر في شواذ القرآن: ١٨٣ – نصر بن عاصم وأبو عمرو وقد رويت عن ابن عمر رضي الله عنه – مشكل إعراب القرآن: ٢ /٥٠٨ –أبو عمرو – الكشاف ٦ /٤٦٠، المحرر الوجيز ٢٠١٠ – أبو عمرو - إعراب القراءات الشواذ ٧٥٨/٢ – بدون نسبة – البحر المحيط ٥٢٩/٨ – أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي اسحاق وأبو السمّال وأبو عمرو، وفي رواية يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون –الدر المصون ١٥٠/١١ – زيد بن علي وأبان بن عثمان وابن أبي إسحاق والحسن وأبو السمّال وأبو عمرو –
(١٢) البيت من المديد، انظر: ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ٩٥، ٩٦، سر صناعة الإعراب ٥٣٥، شرح المفصل ٣٦/٩.

وقول أبي الأسود الدؤولي:

فأَلفَيْتُـــــه غـــــيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إلّا قَلِيـــــلاً[١]

أراد: ذاكرٍ.

وأما الجرمي[٢] فقد رد حذف التنوين مطلقًا إلى لغة بعض العرب.

الوجه الثالث: أن يكون الحذف على نية (أل) المحذوفة[٣] ذكره الهمذاني ولم ينسبه لأحد بل قال: «وقيل: المراد فلا الخوف، فحذف حرف التعريف»[٤]، ولم يذكر أحد من العلماء الحذف لـــ (أل) إلا في النص الذي عزاه أبو حيان إلى الأخفش حيث قال: «ويكون مثل ما حكى الأخفش عن العرب: (سلام عليكم) بغير تنوين، قالوا: يريدون، السلام عليكم»[٥] وقد حمله ابن جني[٦] على حذف التنوين تخفيفًا كما ذكر أبو حيان.

ويبدو لي أن أرجح الآراء في تأويل هذه القراءة هو: حذف التنوين تخفيفًا؛ لوجود مايدعمه من الشواهد القرآنية، وفصيح كلام العرب، بالإضافة إلى أنه هذا لا يحتاج إلى تأويل حذف كلمة نحو تقدير (مضاف إليه).

القراءة الثانية عشرة:

قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾[٧].

قال ابن هشام: «ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية، والخبرية، فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة: ... ومنها قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، فذهب

---

(١) البيت من المتقارب، انظر: انظر: ديوان أبي الأسود الدؤولي ٣٨، الكتاب ١٦٩/١، معاني القرآن للفراء ٢٠٢/٢، المقتضب ١٩/١، ٣١٣/٢، أمالي ابن الشجري ٣٨٣/١.
(٢) انظر: المساعد ٣٣٦/٣، ارتشاف الضرب ٧١٩.
(٣) انظر: البحر المحيط ٣٢٣/١.
(٤) انظر: الفريد ٢٣٧/١.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢٣٢/١.
(٦) انظر: سر الصناعة ٥٤٧/١.
(٧) سورة النساء: ٩٠.

الجمهور[١] إلى أن (حصرت صدورهم) جملة خبرية، ثم اختلفوا فقال جماعة[٢] منهم الأخفش: هي حال من فاعل (جاء) على إضمار (قد)، ويؤيده قراءة الحسن[٣]: ﴿حَصِرَةً صدورُهم﴾.

وقال آخرون[٤]: هي صفة؛ لئلا يحتاج إلى إضمار (قد)، ثم اختلفوا فقيل: الموصوف منصوب محذوف[٥]، أي: (قومًا حصرت صدورهم)، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور وهم (قوم) المتقدم ذكرهم، فلا إضمار ألبتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ[٦] بإسقاط «أو» وعلى ذلك فيكون «جاءوكم» صفة لقوم، ويكون «حصرت» صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال[٧] من «جاءوكم»؛ لأن المجيء مشتمل على الحصر وفيه بعد؛ لأن الحصر من صفة الجائين.

وقال أبو العباس المبرد[٨]: الجملة إنشائية معناها الدعاء، مثل: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[٩] فهي مستأنفة، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه»[١٠].

ما أورده ابن هشام – هنا – مسألة خلافية[١١] بين النحاة، إذ اختلفوا في وقوع الجملة الماضية حالًا، فمنع البصريون، والفراء[١٢] وقوع الماضي حالًا مجرورًا من غير (قد)؛

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢.
(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٦٣/١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢/١، البحر المحيط ٣٣٠/٣.
(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٥ – الحسن ويعقوب – إعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١ – الحسن – الكشاف ١٢٤/٢ – بدون نسبة - المحرر الوجيز ٤٦٤ – الحسن وقتادة - إعراب القراءات الشواذ ٣٩١/١، التبيان ٣٧٩ – بدون نسبة – البحر المحيط ٣٣٠/٣ ، الدر المصون ٦٨/٤ – الحسن وقتادة ويعقوب وكذا قال المهدوي عن عاصم في رواية حفص - النشر ٢٥١/١ – يعقوب - الإتحاف ٥١٨/١ – يعقوب ووافقه الحسن -.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١، مشكل إعراب القرآن ٢٠١/١، التبيان ٣٧٩.
(٥) انظر: المراجع السابقة.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١، مشكل إعراب القرآن ٢٠١/١، البحر المحيط ٣٣٠/٣.
(٧) انظر: التبيان ٣٧٩، البحر المحيط ٣٣٠/٣.
(٨) انظر: المقتضب ١٢٤/٤.
(٩) سورة المائدة ٦٤.
(١٠) انظر: مغني اللبيب ٢٥٥/٥.
(١١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢/١.
(١٢) انظر: المرجع السابق.

لعدم دلالته على الحال.

فإذا اقترنت به (قد) جاز ذلك؛ لكونها تقربه من الحال، ولذلك ذهبوا إلى تقديرها في النصوص القرآنية، التي لم ترد فيها(قد) ظاهرة ،كما في هذه الآية ﴿حَصِرَتصُدُورُهُمۡ﴾، أما الكوفيون، والأخفش[١] فقد أجازوا وقوع الماضي حالًا على الإطلاق سواء اقترن بـــ (قد)، أو لم يقترن، رافضين بذلك تقديرات البصريين، وتأويلاتهم البعيدة، وقد كانت هذه الآية أحد الأدلة التي استدلوا بها على ذلك، ويؤيد صحة هذا الدليل قراءة الحسن: ﴿حَصِرَةً صدورُهم﴾ بالنصب.

كمانقل اختلاف المعربين في تأويل هذه الآية. وذلك على النحو الآتي:

- البصريون، والفراء - كما ذكرت آنفًا - يجيزون وقوع الماضي حالًا بإضمار (قد)، لذلك ذهبوا إلى إنها: حال من فاعل (جاء) على إضمار (قد).

وقد نسب ابن هشام الإضمار إلى الأخفش[٢]؛ غير أنّ الأخفش يجيز وقوع الجمل الماضية حالًا دون إضمار (قد)، كما نُقل عنه، حيث قال أبو علي الفارسي: «ذكر أبو الحسن في كتابه الكبير «قوله الله عز وجل: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾، فزعم أن المعنى: أو جاءوكم قوم حَصِرتْ صُدورُهُم، فحذف قوم، وأقيم الوصف مقام الموصوف، وأجاز: (جاءني زيد قام)، أي: رجلًا قام، وقوله في هذا عندي جيد، وله نظائر كثيرة في التنزيل والشعر[٣]» ومعنى هذا: أن الأخفش يجيز وقوع الماضي حالًا، دون إضمار قد، وقد صرح ابن هشام بهذا عند حديثه عن (قد) ومعانيها قال: «ويجب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالًا»[٤].

فالمنقول في المصادر الأخرى عن الكوفيين والأخفش[٥]: هو جواز وقوع الفعل الماضي حالًا دون إضمار (قد)، محتجين بقراءة الحسن: ﴿حَصِرَةً صدورُهم﴾ بالنصب على الحال. وأخذ أبو حيان[٦] بهذا الرأي واستحسنه، مستدلًا على صحته بكثرة ما جاء في

---

(١) انظر: البيان ٢٦١/١.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٥٥/٥.
(٣) انظر: البغداديات لأبي علي الفارسي ٢٤٥.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٣٦/٢.
(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢/١، البيان /٢٦٣.
(٦) انظر: البحر المحيط ٣٣٠/٣، ارتشاف الضرب ٣٧٠.

التنزيل، وتأويل هذا الكثير ضعيف جدًا؛ لأن القياس يبنى على وجود الكثرة.

- وذهب آخرون إلى أن ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ صفة: **إما لموصوف منصوب محذوف**، وهو الحال، والتقدير: (جاءكم قوماً حصرت صدورهم).

وقد قال بهذا أبو علي الفارسي[١] وأبو البقاء العكبري[٢] وعُزي إلى المبرد[٣]. وقد علل ابن هشام[٤] هذا التقدير قائلاً: إن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى.

وإما صفة لـــ (قوم) المذكورة في أول الآية، فتكون في محل (جر)، وما بين الموصوف والصفة (أوجاؤوكم) اعتراض. وقد قال بهذا أبو البقاء[٥] والنحاس[٦] ومكي[٧]، وقد استدلوا على ذلك بقراءة أُبيّ[٨] بإسقاط (أو) أي: «قوم بينكم وبينهم ميثاق ميثاق جاؤوكم حصرت صدورهم».

- قال أبو البقاء العكبري[٩]: إن الجملة بدل اشتمال[١٠]؛ لأن المجيء مشتمل على الحصر، وقد رده ابن هشام[١١]، فقال: «وفيه بعد؛ لأن الحصر من صفة الجائين وليس من صفة المجيء»، بالإضافة؛ لأن بدل الاشتمال: هو البدل الذي لا يكون عين المبدل منه، ولا بعضه، ويكون المبدل منه مشتملًا عليه ،لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالًا عليه إجمالًا، ومتقاضيًا له بوجه ما،بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره، منتظرة له فيجيء هو مبينًا، وملخصًا لِما أُجمل أولًا، ومعلوم أن (حصر صدورهم) ليس بالنسبة إلى (مجيئهم) كذلك»[١٢].

---

(١) انظر: البغداديات ٢٤٥.
(٢) انظر: التبيان ٣٧٩.
(٣) انظر:المقتضب:١٢٤/٤،إعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١ ،الكشاف ١٢٤/١،البحر المحيط ٣٣٠/٣.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٥٥/٥.
(٥) انظر: التبيان ٣٧٩، البحر المحيط ٣٣٠/٣.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١.
(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٠١/١.
(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١، البحر المحيط ٣٣٠/٣.
(٩) انظر: التبيان ٣٧٩.
(١٠) انظر: التبيان ٣٧٩، البحر المحيط ٣٣٠/٣، الدر المصون ٦٦/٤.
(١١) انظر: مغني اللبيب ٢٥٦/٥.
(١٢) انظر: حاشية الشمني ١٤٥/٢.

– وذهب المبرد[١] إلى أن الجملة إنشائية: معناها (الدعاء) مثل: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[٢] وعليه فالجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب[٣]، بل جيء بها للدعاء (بضيق صدورهم عن القتال). وقد ذهب إلى هذا أيضاً أبو البقاء[٤] ومكي القيسي[٥].

ورده ابن هشام[٦]: بأن الدعاء عليهم بأن (تحصر صدورهم عن قتال قومهم لا يتجه)، وقد نسب هذا الرد إلى أبي علي الفارسي – فيما نُقل عنه –: «في أنه دعاء عليهم، بأنا أمرنا أن نقول: «اللهم أوقع العداوة بين الكفار»، فيكون قوله: ﴿أَوْ يُقَٰتِلُوكُمْ قَوْمَهُمْ﴾ نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم»[٧].

وقد رد على ذلك ابن عطية حيث قال: «يُخرج قول المبرد: على أن الدعاء عليهم بألا يقاتلوا المسلمين تعجيزًا لهم، والدعاء عليهم بألا يقاتلوا قومهم تحقيرًا لهم، أي: هم أقل وأحقر، ويستغنى عنهم»[٨].

ويظهر السياق ضعف هذا الرأي القائل: بأنها دعائية إنشائية، فالآيات الكريمة[٩] تتحدث عن النهي عن اتخاذ الكافرين أولياء ،حتى يؤمنوا، أو يهاجروا في سبيل الله، ثم الأمر بقتالهم، وأن القتل ليس على الإطلاق بل هناك استثناء، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾ أي: ينتهون إلى قوم عاهدوكم، و لم يحاربوكم منهم مستثنون من الأمر بالقتال، ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وهم: صنف آخر داخل في الاستثناء، فقد ضاقت صدورهم عن قتالكم، وقتال قومهم، فتكون جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾وصف لحالهم عند مجيئهم للمسلمين مسالمين، مهادنين، لم يشاركوا في قتال أي من الطرفين.

وهنا يتضح بُعد هذه الآية أن تكون دعاء عليهم: بالحصر، وضيق الصدور. وإن الله

---

(١) انظر: المقتضب ١٢٤/٤.
(٢) سورة المائدة ٦٤.
(٣) انظر: البحر المحيط ٣٣٠/٣.
(٤) انظر: التبيان ٣٧٩.
(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٠١/١.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٢٥٦/٥.
(٧) انظر: البحر المحيط ٣٣٠/٣، الدر المصون ٦٦/٤، اللباب ٥٥٢/٦.
(٨) انظر: المحرر الوجيز ٤٦٤.
(٩) انظر: زاد المسير ١٥٧/٢- ١٥٨ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٦٩/٥ -٢٧٠.

قال فيهم: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا﴾، أي: فما أذن لكم في أخذهم، وقتلهم، ونفي جعل السبيل عليهم مبالغة في عدم التعرض لهم، فكيف يتأتّى ذلك مع الدعاء عليهم بالحصر وضيق الصدور!.

ونلحظ اعتراض ابن هشام – هنا – على القائلين: بإنها إنشائية دعائية؛ لضعف في المعنى الذي يؤديه هذا التقدير. وكما أنه يعترض على القائلين: بإنها بدل اشتمال، مرجحاً وجهي (الوصفية والحالية)؛ لوجود ما يؤيد المعنى على تقديرهما من القراءات القرآنية التي استدل بها، وإنْ لم يصرح بأي الوجهين أرجح: الوصفية، أو الحالية.

القراءة الثالثة عشرة:

قوله تعالى: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ﴾(١).

قال ابن هشام «..... وقراءة الأعمش(٢) ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ حِيناً تُمْسُونَ وحِيناً تُصْبِحُونَ﴾، على تقدير (فيه) مرتين، وهل حذف الجار والمجرور معًا، أو حذف الجار وحده، فانتصب الضمير، واتصل بالفعل، كما قال(٣):

ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوىَ الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُه(٤)

أي شهدنا فيه، ثم حذف منصوبًا؛ قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن....»(٥).

وردت هذه القراءة بتنوين (حينًا)، والجملة صفة ،حُذِف منها العائد، تقديره: (تمسون وتصبحون فيه)(٦).

---

(١) سورة الروم: ١٧.
(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١١٧، إعراب القرآن للنحاس ٢٦٨/٣، المحتسب ١٦٣/٢ – عكرمة - الكشاف ٥٧٠/٤، المحرر الوجيز ١٤٧٤، إعراب القراءات الشواذ ٢٨٢/٢، التبيان ١٠٣٨ – بدون نسبة فيها -، الجامع لأحكام القرآن ٤/١٤، الفريد ١٨٩/٥ – بدون نسبة- البحر المحيط ١٦٢/٧، الدر المصون ٣٦/٩، روح المعاني ٢٩/٢١ – عكرمة فيها جميعاً -.
(٣) رجل من بني عامر.
(٤) البيت من الطويل ،انظر: الكتاب ١٧٨/١، أمالي ابن الشجري ٦/١، شرح المفصل ٤٦/٢.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٦٠٤/٥.
(٦) انظر: المحتسب ١٦٣/٢، التبيان ١٠٣٨، إعراب القراءات الشواذ ٢٨٢/٢، الفريد ١٨٩/٥ ، البحر المحيط ١٦٢/٧، الدر المصون ٣٦/٩، روح المعاني ٢٩/٢١.

وحذف العائد من الصفة – هنا – جائز بلا خلاف[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[٢] أي: لا تجزي فيه؛ إلا أن النحويين اختلفوا في طريقة الحذف، وهذا ما قصده ابن هشام في طرحه للتساؤل: «هل حذف الجار والمجرور معًا، أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير....»، ثم أجاب عن ذلك بقولين هما: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن...».

فمذهب سيبويه[٣] والبصريين[٤] أن المحذوف الجار والمجرور (فيه) حُذِفا مرة واحدة، وذهب الكسائي[٥] إلى أنه حُذف حرف الجر أولًا، فنصب الفعل الضمير على التوسع، كما في قول الشاعر السابق.

وقول الآخر[٦]: في ساعةٍ يُحَبُّها الطَّعامُ[٧]

على تقدير: ويُحَبُّ فيها.

وقد ذهب إلى هذا القول– قول الكسائي – ابن جني[٨]، وابن الشجري[٩]، وقد عزاه ابن هشام وغيره[١٠] إلى الأخفش،والذي في (معاني القرآن) مخالف لما نُقل عنه، فقد ذكر القولين ،مبتدئًا برأي سيبويه ذاكرًا الرأي الثاني دون الأخذ به؛ إذ سبقه بقوله: «قال قوم: .....»[١١].

وقد رد ابن هشام ما نقله ابن الشجري في أماليه، وهو القول: بجواز الأمرين: عند سيبويه، والأخفش[١٢]، قائلاً: «وهو مخالف لما نقل غيره»[١٣]، وهو يقصد بذلك سيبويه

---

(١) انظر: الكتاب ٣٨٦/١، معاني القرآن للفراء ٣٢/١، معاني القرآن للأخفش ٩٢، أمالي ابن الشجري ٦/١.
(٢) سورة البقرة: ٤٨ و ١٢٣.
(٣) انظر: الكتاب ١ /٣٨٦.
(٤) انظر: الكتاب:٣٨٦/١،إعراب القرآن للنحاس ٢٢١/١،أمالي ابن الشجري ٦/١.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢/١، أمالي ابن الشجري ٦/١.
(٦) لم أجد قائله.
(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢/١، أمالي ابن الشجري ٦/١.
(٨) انظر: المحتسب ١٦٣/٢.
(٩) انظر: أمالي ابن الشجري ٦/١.
(١٠) انظر: الفريد ١٨٩/٥، ارتشاف الضرب ٥٨٥.
(١١) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٩٣.
(١٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٦/١.
(١٣) انظر: مغني اللبيب ٦٠٥/٥.

وبالفعل لم أجد في الكتاب، ولا في غيره من المصادر الأخرى، لسيبويه إلا رأيًا واحدًا وهو ما ذكره ابن هشام.

وما ذهب إليه البصريون أسهل، ويُرد ما استدل به الكسائي؛ لأنه ليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل، غير أسماء الزمان، وأسماء الزمان لا تقاس على غيرها، فهي تضاف إلى الفعل فيقال: «هذا يومُ يَفْعَلُ زيدٌ»، فعلى هذا يجوز أن يحذف من صفاتها ما لا يجوز في غيرها[١].

القراءة الرابعة عشرة:

قال تعالى: ﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٢].

أورد ابن هشام هذه القراءة ،عند حديثه:(عن وجوب تعلق الجار والمجرور بمحذوف).

قال ابن هشام: «أن يكون المتعلق محذوفًا على شريطة التفسير نحو: «أيوم الجمعة صمت فيه، ونحو «بزيد مررت به» عند من أجازه مستدلاً بقراءة بعضهم[٣]: ﴿وَلِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾، والأكثرون[٤] يوجبون في ذلك إسقاط الجار، وأن يرفع الاسم بالابتداء ،أو ينصب بإضمار (جاوزت) ونحوه، وبالوجهين قُرئ في الآية[٥]، والنصب قراءة الجماعة ،ويرجحها العطف على الجملة الفعلية....، والرفع بالابتداء....»[٦]. – وردت القراءة – قراءة ابن مسعود – بالجر (بتكرير اللام: للظالمين)، وقد وجهت بوجهين[٧]:

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٩٣، إعراب القرآن للنحاس ٢٢١/١.
(٢) سورة الإنسان: ٣١.
(٣) بتكرير اللام ،هي: قراءة عبد الله بن مسعود، انظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٠/٣، إعراب القرآن للنحاس ١١٠/٥ ، مختصر في شواذ القرآن: ١٦٩، مشكل إعراب القرآن ٤٤٣/٢، الكشاف ٢٨٥/٦، المحرر الوجيز ١٩٣٣ ، البحر المحيط ٣٩٣/٨، الدر المصون ٦٢٧/١٠، روح المعاني ١٦٨/٢٩.
(٤) انظر: البحر المحيط ٣٩٣/٨، الدر المصون ٦٢٧/١٠، روح المعاني ١٦٨/٢٩.
(٥) المقصود بالوجهين: قراءة الرفع وقراءة النصب، فقراءة النصب وهي قراءة الجماعة، أما قراءة الرفع فهي قراءة ابن الزبير وأبّان بن عثمان وابن أبي عبلة أبو العالية وأبو الجوزاء. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٠/٥، مختصر في شواذ القرآن١٦٩، المحتسب ٣٤٤/٢ ، الكشاف ٢٨٥/٦، المحرر الوجيز ١٩٣٣، إعراب القراءات الشواذ ٦٥٩/٢، التبيان ١٢٦١، البحر المحيط ٣٩٣/٨، الدر المصون ٦٢٧/١٠، روح المعاني ٢٩ /١٦٨.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٣٣٠/٥.
(٧) انظر: البحر المحيط ٣٩٣/٨، الدر المصون ٦٢٧/١٠.

الأول: أنها من باب الاشتغال، وهو أن يكون (للظالمين) متعلق بـــ (أعد) المحذوف، الذي يفسره (أعد) بعده[١]، وهذا الوجه منعه الجمهور؛ لأن الجار مُنزل من الفعل منزلة الجزء منه؛ لأنه يصل به إلى معموله، كما يصل بهمزة النقل، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة، وإبقاء بعضها، فكذلك لا يجوز هذا[٢].

الثاني: أوّلوا القراءة على تعلق اللام في: (للظالمين) بـــ (أعد) الظاهر، و (لهم) تأكيدًا، أو بدلًا منه[٣].

وقد اعترض ابن هشام على قراءة الجر؛ حيث قال: «الأكثرون يوجبون إسقاط الجار وأن يرفع الاسم بالابتداء....» [٤]، وأن يجعل هذا من باب الاشتغال بعد إسقاطه. فأنت مخير ما بين: الرفع على الابتداء، أو النصب، وأن النصب هو الذي يترجح؛ لأنه يكون من باب عطف الجملة الفعلية على جملة فعلية مطابقة لها[٥].

وأما قراءة الرفع (والظالمون أعد لهم عذابًا عظيمًا)، فقد وجهت على الابتداء، أي: مبتدأ، وما بعده خبر، وهنا عطف جملة اسمية على جملة فعلية وهو رأي مرجوح لعدم المطابقة[٦]، ومخالفتها للمصحف عند بعضهم[٧]، وعطف الجملة الاسمية على الفعلية، أو الفعلية على الاسمية، محل خلاف بين النحاة، وفيه ثلاثة أقوال[٨]:

١. رأي الجمهور: هو الجواز مطلقًا.
٢. المنع مطلقًا: حكي عن ابن جني.
٣. أبو علي يجيزه في الواو فقط.

وبعد هذا العرض للتأويلات الواردة في القراءات لهذه الآية.

الجر وهي قراءة ابن مسعود.

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤٤٣/٢، الكشاف ٨٥/٦، الدر المصون ٦٢٧/١٠، روح المعاني ١٦٨/٢٥.
(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٧، البحر المحيط ٣٩٣/٨ ، الهمع ١٠٧/٣.
(٣) انظر: البحر المحيط ٣٩٣/٨، الدر المصون ٦٢٧/١٠، روح المعاني ١٦٨/٢٥.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٣٣٢/٥.
(٥) انظر: المحتسب ٣٤٤/٢، الكشاف ٢٨٥/٦، البحر المحيط ٣٩٣/٨، الدر المصون ٦٢٧/١٠.
(٦) انظر: المحتسب ٣٤٤/٢، إعراب القراءات الشواذ ٤٤٤/٢، البحر المحيط ٣٨٣/٨.
(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٤/٥، مشكل إعراب القرآن ٤٤٤/٢.
(٨) انظر: مغني اللبيب ٥١٨/٥.

والنصب وهي قراءة الجمهور.

والرفع وهي قراءة ابن الزبير وغيره.

أرى ما ذهب إليه ابن هشام، من الاعتراض على قراءة ابن مسعود؛ لمخالفتها خط المصحف، ولمخالفتها جماعة القراء، ولم أعثر على قارئ آخر، شارك ابن مسعود في هذه القراءة، هذا بالإضافة إلى تضعيفها في العربية، وأن يكون هذا من باب الاشتغال؛ فالمعروف في لغة العرب مذهب الجمهور، وهو: إضمار فعل ناصب موافق للفعل الظاهر في المعنى فإن ورد نحو: (بزيد مررت به) عد من التوكيد لا من الاشتغال[١] – هذا والله أعلم –.

القراءة الخامسة عشرة:

قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[٣].

قال ابن هشام: «وقرئ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ بترك تنوين (أحدُ)[٤] و (سابقُ) وبنصب النهار[٥]»[٦].

وردت هذه القراءة بحذف التنوين من (أحد)، وقد حذف التنوين؛لالتقاء الساكنين[٧]، وقيل: للتخفيف، وقيل: لالتقائه مع لام التعريف[٨].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣٨٣/٨.
(٢) سورة الإخلاص: ١-٢.
(٣) سورة يس: ٤٠.

(٤) سبق تخريجها في مبحث سابق، ص١٣١.
(٥) هي: قراءة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي، انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٩٥/٣، البيان ٢٩٦/٢، البحر المحيط ٧ /٣٢٣، الدر المصون ٢٧١/٩ ، روح المعاني ٢٣/٢٣.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٥٠٦/٦.
(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٧٧/٥، إعراب القرآن للنحاس ٣١٠/٥ ، مختصرفي شواذ القرآن١٨٥، مشكل إعراب القرآن ٥٠٨/١، الكشاف ٤٦١/٦، المحرر الوجيز ٢٠١١، إعراب القراءات الشواذ ٧٥٨/٢، التبيان ١٣٠٩، شرح المفصل ٦/٢، ارتشاف الضرب ٧١٩، الدر المصون ١٥٠/١١.
(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠/٣، الكشاف ٤٦٠/٦، الفريد ٤٨٥/٦، البحر المحيط ٥٣٠/٨.

ومثله قراءة ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ بترك تنوين (سابق) وبنصب (النهار)، وقد ناقشت حذف التنوين وآراء النحاة فيه في قراءة سابقة[١]، في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[٢].

(١) انظر: الصفحة ١٢٩وما بعدها.
(٢) سورة البقرة:٣٨

القراءة السادسة عشرة:

قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾[١].

قال ابن هشام: «حذف نوني التثنية، والجمع يحذفان للإضافة.... ولشبه الإضافة.... ولتقصير الصلة....، وللام الساكنة قليلًا، نحو: ﴿إنكم لذائقوا العذابَ الأليم﴾ فيمن قرأه بالنصب[٢]»[٣].

وردت هذه القراءة بحذف نون جمع المذكر السالم ،والنصب للعذاب، وقد وجهت هذه القراءة على حذف النون للتخفيف[٤]، وقد أجروها مجرى التنوين[٥]، في قراءة من قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [٦] بترك التنوين[٧] لـــ (أحد).

وقول الشاعر[٨]:

فأَلفَيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِـــرِ اللهَ إلّا قَلِيلاً[٩]

حذف التنوين من (ذاكر)، ونصب مابعده (الله).

ومسألة حذف نون التثنية والجمع، محل خلاف بين النحاة[١٠]؛ لذا وُصِفت هذه القراءة بأنها لحن[١١]، أو رديئة في القياس[١٢]، أو سهو من القارئ[١٣]؛ لأن الأصل ألاّ تحذف النون من المثنى، أو الجمع إلا للإضافة، هذا بالإضافة إلى أن اسم الفاعل تحذف منه النون إذا كان محلى بأل ومضاف.

---

(١) سورة الصافات: ٣٨.
(٢) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣٦.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٥٠١/٦.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤١٨/٣، مشكل إعراب القرآن ٢٢٦/٢، إعراب القراءات الشواذ ٣٧٩/٢، الكشاف ٢٠٨/٥، البحر المحيط ٣٤٣/٧، الدر المصون ٢٠٣/٩.
(٥) انظر: المراجع السابقة.
(٦) سورة الإخلاص: ١-٢.
(٧) قد سبق تخريجها في مبحث سابق ص١٣١.
(٨) أبو الأسود الدؤولي .
(٩) قد سبق تخريجه في موضع سابق ص١٣١.
(١٠) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧١/١-٧٢، المساعد ٤٦/١، ارتشاف الضرب ٥٦٦، الهمع ١٦٢/١.
(١١) انظر: المحتسب ٨٠/٢، إعراب القراءات الشواذ ٣٧٨/٢.
(١٢) انظر: البيان ٤٠٣/٢.
(١٣) انظر: التبيان ١٠٨٩، الدر المصون ٢٠٣/٥.

ويمكن الرد على هذا: بأن الحذف سُمِع لما فيه ألف ولام، أو حذفت منه وهومحتمل الإضافة، أو غير محتمل لها.

فمن الشواهد التي اشتمل عليها الوصف على (أل) قول الشاعر[١]:

قتلنا ناجيًا بقتيل عمـــــرٍو وخيرُ الطَّالبِي التِّرَةَ الغشُـــــومُ[٢]

بنصب (الترة).

وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٣] بنصب الصلاة[٤].

ومن الشواهد التي لم يشتمل الوصف على (أل)، (نحو هذه القراءة)، وقوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِى ٱللَّهِ﴾ [٥] بالنصب لـــ (الله) [٦].

وقول عبيد بن الأبرص:

وَلَقَدْ يَغْنَى بِهِ أَصْحَابُكَ الْـــ مُمسْكَو مِنْكَ بِأَسْبَابِ الوِصَالِ[٧]

وقولهم في المثل: «قطا قطا بيضك ثنتا وبيضي مائتا»[٨].

فهذه الشواهد كلها ليس بعد ما حذفت منه النون ما يضاف إليه، بالإضافة إلى أن الشواهد الأخيرة ليس فيها وصف محلى بـــ (أل).

وقد فصّل ابن مالك[٩] الكلام في هذه المسألة، ولم يخص الحذف بذي الألف واللام؛ لأنه سُمِع فيه، وفي غيره، لكنه يُحمل بعضه على الضرورة كما في الشواهد الشعرية، ويُحمل بعضه على الشذوذ كالقراءات، وخاصة إذا لم يكن قبل النون لام ساكنة حيث قال: «﴿وما هم بضاري به من أحد﴾ [١٠] وهذا في غاية الشذوذ.... فلهذا

---

(١) لم أجد قائله.
(٢) البيت من الوافر،انظر: المحتسب ٨٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/١.
(٣) سورة الحج: ٣٥.
(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٩١ ، المحتسب ٨٠/٢، التبيان ٩٤٢.
(٥) سورة التوبة: ٢، انظر: المحتسب ٨٠/٢، الدر المصون ٤٤١/٣، الهمع ١٦٢/١.
(٦) انظر: المحتسب ٨٠/٢، الدر المصون ٤٤١/٣، الهمع ١٦٢/١.
(٧) انظر: ديوان عبيد بن الأبرص: ٩٩، المنصف ٦٦/١.
(٨) انظر:مجمع الأمثال ٢٧٧/٢ ،الخصائص٤٣١/١، ضرائر الشعر ١٠٩.
(٩) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/١، الهمع١٦٢/١.
(١٠) والقراءة في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ﴾ بحذف النون لـ (ضارين)،انظر: المحتسب١٠٣/١، الكشاف ١٧٣/١، الدر المصون ٤١/٢.

قلت: قبل لام ساكنة غالبًا....»[١].

وبهذا يترجح جواز حذف النون في جمع المذكر السالم، حتى وإنْ لم يكن للإضافة، أو وصفًا غير محلى بـــ (أل)؛ لأنه مسموع عن العرب، وإن كان قليلًا، وقد جاءت هذه القراءة على ما ورد من كلام العرب.

القراءة السابعة عشرة:

قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[٢].

قال ابن هشام: «حذف المبتدأ، يكثر ذلك في: ..... وبعد فاء الجواب نحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [٣] وقرأ ابن مسعود[٤]: ﴿إن تعذبهم فَعِبَادُك﴾[٥].

وردت هذه القراءة بحذف المبتدأ، والتقدير: (فهم عبادك) [٦]، وهنا تأويلها ظاهر؛ حيث يجوز حذف المبتدأ إنْ عُلِم، نحو هذه القراءة بعد فاء الجواب، وهو ممّا يكثر فيه الحذف[٧].

القراءة الثامنة عشرة:

قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ قُلْ ٱلله تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾[٨].

قال ابن هشام: «وإذا رفع الفعل بعد إضمار (أنْ) سهل الأمر، ومع ذلك فلا ينقاس، ومنه: ﴿أَفَغَيْرَ قُلْ ٱلله تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ .... وقرئ[٩]: ﴿أَعْبُدَ﴾ بالنصب»[١٠].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/١.
(٢) سورة المائدة: ١١٨.
(٣) سورة فصلت: ٤٦.
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٢/١، ٤٢٥ - قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب -.
(٥) انظر: مغني اللبيب: ٤٤٣/٦.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٢/١- ٤٢٥.
(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١، المساعد ٢١٤/١، ارتشاف الضرب ١٠٨٦، شرح التصريح ٣٢٧/١، الهمع ٣٣٢/١.
(٨) سورة الزمر: ٦٤.
(٩) انظر: سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣٦.
(١٠) انظر: مغني اللبيب ٤٩١/٦. (عند حديثه عن حذف (أنْ) الناصبة).

وردت هذه القراءة بالنصب لـــ (أعبد)، وقد خرجت على حذف (أن) الناصبة[١] و أعملت (أنْ) مضمرة ،دون أن تسبق بأحد الحروف التي تضمر بعدها جوازًا أو وجوبًا وهذا جائز على مذهب الكوفيين ممتنع على مذهب البصريين[٢]، واستدل الكوفيون بالسماع نحو هذه القراءة، وقول العرب: «خذ اللص قبل يأخذك»[٣]، «ومره يحفرها»[٤]، يحفرها»[٤]، وقولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»[٥]، وقولهم: «لابد من تتبعها»[٦]، تتبعها»[٦]، على تقدير: أن يأخذك، وأن يحفرها، وأن تسمع، وأن تتبعها.

ومن الشواهد الشعرية، قول طرفة:

ألا أيُّهذا اللاّئمي أحضُـــــــرَ الوغَى وأنْ أشهدَ اللذاتَ هلْ أنتَ مُخْلِدي؟[٧]

وقول الشاعر[٨]:

وهَمَّ رجالٌ يشفعوا لي فلم أجـــــدْ شفيعًا إليه غـــــير جُود يُعادلُـــــه[٩]

وأمام هذه الأدلة وقف البصريون موقف الممتنع وقصروا إعمال (أنْ) المضمرة في غير مواضعها على السماع[١٠] وحملوه على الشذوذ أو الضرورة، قال ابن مالك: «لا يقبل منه إلا ما رواه عدل ولا يقاس عليه»[١١] وعليه أيضًا هذه القراءة.

القراءة التاسعة عشرة:

قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ

(١) انظر: الكتاب ١٠٠/٣، مشكل إعراب القرآن ٢٦٠/٢، إعراب القراءات الشواذ ٤١٣/٢، المساعد ١١٠/٣، البحر المحيط ٤٣٩/٧،شرح التصريح ٣٩٢/٢.
(٢) انظر: المقتضب ٨٥/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٩/٢، المساعد ١١٠/٣.
(٣) انظر: المساعد ١١٠/٣، شرح التصريح ٣٩٢/٢.
(٤) انظر: الكتاب ١٠٠/٣.
(٥) انظر: مجمع الأمثال للميداني١٢٩/١، أوضح المسالك ٣٤/٤.
(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١، ١٤٣/٢.
(٧) البيت من الطويل، انظر: ديوان طرفة ٣٣، الكتاب ١٠٠/٣ المقتضب ٨٥/٢.
(٨) لم أجد قائله.
(٩) البيت من الطويل، انظر: شرح القصائد السبع: ١٩٣.
(١٠) انظر: المقتضب ٨٥/٢، المساعد ١١٠/٣، شرح التصريح ٣٩٢/٢.
(١١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٩.

ٱلۡحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ ﴾[١].

قال ابن هشام: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾، فيمن فتح الهمزة[٢] أي: (وأنّ الدين)، عطفًا على ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، ويبعده؛ أن فيه فصلًا بين المتعاطفين المرفوعين، بالمنصوب، وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدل من (أنّ) الأولى وصلتها، أو من «القسط»، أو معمول لـــ «الحكيم» على أن أصله الحاكم ثم حُوّل للمبالغة»[٣].

وردت هذه القراءة في الآية السابقة بفتح الهمزة وهي- قراءة الكسائي - وقد وُجِهَتْ على عدة توجيهات:

الأول: أن يكون فتح همزة (إنَّ) على حذف حرف العطف[٤]، أي: تكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى. والأولى منصوبة؛ لأنها مفعول لـــ (شهد) وقد قال بهذا الوجه الطبري[٥]، وضعفه ابن عطية[٦] ولم يبين وجه الضعف، وبيّن أبو حيان وجه الضعف فيه، بقوله: «.... ووجه ضعفه أنه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف، فيفصل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب المفعول، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع المشارك الفاعل في الفاعلية، وبجملتي الاعتراض، وصار في التركيب دون مراعاة الفصل، نحو: أكل زيدُ خبزًا وعمرو وسمكًا، وأصل التركيب: أكل زيدُ وعمروُ خبزًا وسمكًا، فإن فصلنا بين قولك (وعمرو) وبين قولك (وسمكًا) يحصل شنع التركيب وإضمار حرف العطف لا يجوز على الأصح[٧]».

---

(١) سورة آل عمران: ١٨-١٩.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢١٠/١، جامع البيان (تفسير الطبري) ٢٦٨/٥ - بدون نسبة - الحجة لأبي علي الفارسي ٢٢/٣ - الكسائي - مشكل إعراب القرآن ١٣٠/١- الكسائي - المحرر الوجيز ٢٨٤ ، إعراب القراءات الشواذ ٣٠٩/١، التبيان ٢٤٨ - بدون نسبة، التيسير ٨٧، البحر المحيط ٤٢٤/٢، الدر المصون ٤٩/٣ - ابن عباس والكسائي ومحمد بن عيسى الأصبهاني - النشر ٢٤٦/٢، لإتحاف ٢٧٤/١.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٤٧/٦-٢٤٨.
(٤) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ٢٦٨/٥، المحرر الوجيز ٢٨٤، البحر المحيط ٤٢٤/٢ ، الدر المصون ٤٩/٣.
(٥) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ٢٦٨/٥.
(٦) انظر: المحرر الوجيز ٢٨٤.
(٧) انظر: البحر المحيط ٤٢٤/٢.

وهذا الاعتراض بالتضعيف قد تبع ابن هشام شيخه أبا حيان فيه و لم يعزُه إليه.

الثاني: أن تكون جملة (أنّ الدين) بدل من الجملة الأولى (أنه لا إله إلا هو) ويكون البدل في محل نصب[١]، وفيه وجهان:

أ. أن يكون نوع البدل هنا بدل (كل من كل)؛ وذلك أن الدين الذي هو الإسلام يتضمن: العدل والتوحيد وهو هو في المعنى، وممّن ذكر هذا الوجه الزجاج[٢]، وابن خالويه[٣]، والفارسي[٤] ومكي[٥].

ب. أن يكون نوع البدل بدل اشتمال؛ لأن الإسلام يشتمل على: التوحيد والعدل، وقد ذكر هذا الوجه الفارسي[٦]، ووافقه في ذلك مكي[٧]، والعكبري[٨].

الثالث: أن تكون جملة (إنّ الدين) بدل من (القسط) فيكون البدل في محل جر، ويكون نوع البدل كل من كل؛ لأن الدين أو الإسلام قسط وعدل، وممّن أجاز هذا الوجه ابن الأنباري[٩] ومكي[١٠] والعكبري[١١].

الرابع: أن تكون على حذف حرف الجر معمولةً للفظ (الحكيم)، كأنه قيل: الحكيم بأن، أي الحاكم بأن، والتقدير: (لا إله إلا هو العزيز الحاكم أن الدين عند الله الإسلام)، وعدل عن صيغة الحاكم إلى الحكيم؛ لأجل المبالغة ولمناسبة العزيز وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان[١٢].

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٨٦/١، الحجة لأبي علي الفارسي ٢٢/٣، مشكل إعراب القرآن ١٣١/١، المحرر الوجيز ٢٨٤، إعراب القراءات الشواذ ٣٠٩/١، التبيان ٢٤٨، الدر المصون ٨٧/٣.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١ للزجاج/٣٨٦.
(٣) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه١٠٩/١.
(٤) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٢٢/٣.
(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨١/١.
(٦) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٢٢/٣.
(٧) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨١/١.
(٨) انظر: التبيان ٢٤٨.
(٩) انظر: البيان ١٩٥/١.
(١٠) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨١/١.
(١١) انظر: التبيان ٢٤٨.
(١٢) انظر: البحر المحيط ٤٢٤/٢، الدر المصون ٤٩/٣.

ويبدو لي أن الرأي الراجح من هذه الأوجه هو: أن تكون جملة (أنّ الدين) في موضع نصب على البدل من (أنه لا إله إلا هو)، وقد درج عليه غالب العلماء، ولضعف الأوجه الأخرى؛ حيث حذف حرف العطف وتنافر التركيب، أو حذف حرف الجر، والعدل في حاكم إلى حكيم.

القراءة العشرون:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[١].

قال ابن هشام: «فإن قلت: فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ في قراءة من رفع[٢]، وذلك محمول عند البصريين[٣] على الحذف من الأول؛ لدلالة الثاني، أي: أن الله يصلي وملائكته يصلون، وليس عطفًا على الموضع[٤]، و (يصلون) خبرًا عنهما؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة: بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة[٥]..... قلت: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف.....»[٦].

ويتساءل ابن هشام:كيف تصنع في قراءة الرفع لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾، وهي محمولة عند البصريين على حذف الخبر، أي: يصلي وملائكته يصلون، فحذف من الأول؛ لدلالة الثاني، ولكن هنا اختلف مدلول المحذوف والمذكور؛

---

(١) سورة الأحزاب: ٥٦.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٣/٣ – بدون نسبة – مختصر في شواذ القرآن ١٢٢- عبد الوارث عن أبي عمرو -، الكشاف ٩٢/٥ – بدون نسبة- المحرر الوجيز ١٥٢٣ – ابن عباس - إعراب القراءات الشواذ ٣١٦/٢ – بدون نسبة –، الجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١ – ابن عباس - الفريد ٢٦٨/٥ – بدون نسبة - البحر المحيط ٢٣٩/٧ – ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو - الدر المصون ١٤١/٩ – ابن عباس ورويت عن ابن عمرو -، روح المعاني ٧٧/٢٢.
(٣) انظر: الكشاف ١٩٢/٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٨، البحر المحيط ٢٣٩/٧، الدر المصون ١٤١/٩.
(٤) هذا رأي الكوفيين، انظر: المراجع السابقة.
(٥) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ١٧٥/١٩، المحرر الوجيز ١٥٢٣، الجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١٤، البحر المحيط ٢٢٩/٧.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٣٣٠/٦.

حيث فسّر المفسرون الصلاة المحذوفة بمعنى الرحمة والمذكورة بمعنى الاستغفار فهنا الحذف غير جائز لعدم التطابق.

وقد اعترض عليهم ابن هشام في إجازة هذا الحذف ،وتفسيرهم للصلاة بهذين المدلولين فصّوب هذا المعنى ليخضع للتأويل البصري[١].

– أما فيما يتعلق بالتأويل النحوي لهذه القراءة فقد وردت بالرفع لـــ (ملائكته) وهذا عند البصريين محمول على حذف الخبر أي: الله يصلي وملائكته يصلون)، وقد حذف الأول لدلالة الثاني، وأما الكوفيون فبالعطف على موضع اسم (إنّ)، وتحت هذين التأويلين تندرج مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وهي: "العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر[٢]":

– إذْ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، فاختلفوا في هذه الإجازة إما بشرط أو مطلقة.

فالكسائي[٣]، وهشام[٤]، والأخفش[٥] أجازوه مطلقًا.

أمّا الفراء[٦] فقد أجازه بشرط إخفاء إعراب اسم (إنّ)، واختلف في تفسير ما قصده[٧]، هل يريد المبني فقط، أم أنه يشمل المقصور، والمضاف إلى ياء المتكلم، زيادة على المبني.

وما استدل به في كتابه من شواهد[٨] كلها جاء فيهاالاسم مبنيًا فليس ثمة دليل على أن قوله يشمل ما تُقَدْر فيه الحركة.

---

(١) وهذا الاعتراض سأرجئه إلى فصل قادم – اعتراض ابن هشام على النحويين في تأويل القراءات الشاذة -، وإن لم يعترض على التأويل النحوي إنما اعترض على تفسير المفسرين لمعنى الصلاة حتى يتم التوفيق بين القاعدة التي تشترط المطابقة في المدلول مابين المحذوف والمذكور، وبين ماذهب إليه البصريون في تأويل هذه القراءة.
(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٥/١.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣١١/١، إعراب القرآن للنحاس ٣٢٣/٣، شرح الكافية الشافية ٥١١، ارتشاف الضرب ١٢٨٨.
(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٨٨.
(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٥٨، ارتشاف الضرب ١٢٨٨.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٣١٠/١.
(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٨٩، روح المعاني ٧٧/٢٢.
(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ٣١٠/١.

– وذهب البصريون[١] إلى المنع، وأولوا ما سمع من ذلك، كمثل هذه القراءة أولوها على حذف الخبر.

– ويبدو لي أن ماذهب إليه الفراء هوالرأي الراجح في هذه المسألة؛ لأن الأدلة التي وردت على مذهبه من فصيح الكلام، وممّا لا يظهر إعرابه، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٢].

وأما ما ذهب إليه الكسائي، وأصحابه فهو ضعيف؛ لأنه لم يسمع غير المبني إلا في هذه القراءة، وهي أيضًا شاذة فلا تبنى عليها قاعدة.

وأما ما ذهب إليه البصريون من التأويل ففيه تكلف وصرف للشواهد عن ظاهرها.

القراءة الحادية والعشرون:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾[٣].

قال ابن هشام: «... وأما ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ فمن نصب الميتة[٤]: فـــ (ما): كافة، ومن رفعها[٥] – وهو أبو رجاءالعطاردي – فـــ (ما): اسم موصول، والعائد محذوف»[٦].

يذكر ابن هشام في هذا الموضع القراءات الواردة في هذه الآية، فذكر قراءة النصب، وهي قراءة الجماعة، ولا مجال للبحث فيها.

وأما قراءة الرفع لـــ (الميتةُ)، فقد وجهت هذه القراءة على أن (ما): اسم موصول

---

(١) انظر: الكتاب ١٥٥/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٣/٢، الأصول لابن السراج ٢٥٢/١، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٧/١٠.
(٢) سورة المائدة: ٦٩.
(٣) سورة البقرة ١٧٣.
(٤) سبق تخريجها في مبحث سابق ص ٣٨
(٥) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣٨.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٧٦/٤.

بمعنى (الذي) وهو اسم (إنّ)، والميتةُ خبر(إنّ)، والعائد محذوف، والتقدير: (إن الذي حرمه الله عليكم الميتة)، وقد قال بهذا التوجيه الفراء[١]، وابن خالويه[٢]، والقيسي[٣]، وابن عطية[٤]، والعكبري[٥]، والقرطبي[٦]، وأبو حيان[٧]، والسّمين الحلبي[٨].

وقد تقدم الحديث حول حذف العائد في قراءة سابقة[٩].

القراءة الثانية والعشرون:

قوله تعالى: ﴿كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ﴾[١٠].

قال ابن هشام: «قُرِىء ﴿كَلاً سيكفرون﴾ بالتنوين[١١]، إما على أنه مصدر (كَلَّ) إذا أعيا، أي: كَلُّوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكَلِّ وهو: الثقل أي: حملوا كَلاً، وجوّز الزمخشري كونه حرف الردع، ونوِّن كما في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[١٢]»[١٣].

وردت هذه القراءة بالتنوين، ووجهت على أربعة أوجه:

الأول: أنه منصوب على المصدر بفعل مقدر من لفظها[١٤]، تقديره: كَلُّوا كَلاً أي: أعيوا عن الحق إعياءًا، وقيل: المعنى كَلُّوا في دعواهم وانقطعوا.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١٠٠/١.
(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٨.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٨٠/١.
(٤) انظر: المحرر الوجيز ١٥٤.
(٥) انظر التبيان ١٤١.
(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢١٦/٢.
(٧) انظر: البحر المحيط ٦٦٠/١.
(٨) انظر: الدر المصون ٢٣٥/٢.
(٩) انظر في قوله تعالى: "قال فالحق والحق أقول لأملأن" ص ١٢١وما بعدها.
(١٠) سورة مريم: ٧٧-٨٢.
(١١) قراءة أبو نهيك - بفتح الكاف والتنوين -، انظر المحتسب ٤٥/٢، الكشاف ٥٣/٤، المحرر الوجيز ١٢٤١، إعراب القراءات الشواذ ٧٥/٢، التبيان ٨٨١ ، الفريد ٣٨٩/٤ - بدون نسبة - بدون نسبة فيهم - البحر المحيط ٢٠٢/٦، الدر المصون ٣٦٨/٧.
(١٢) من قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَا وَسَعِيرًا ٤﴾، سورة الإنسان: ٤.
(١٣) انظر: مغني اللبيب ٦٩/٣.
(١٤) انظر: المحتسب ٤٥/٢، إعراب القراءات الشواذ ٥٧/٢، التبيان ٨٨١، الفريد ٣٨٩/٤، البحر المحيط ٢٠٢/٦.

الثاني: أنه مفعول به مقدر من معنى الكلام[١]، تقديره: حَمِّلوا كَلاًّ ، والكلُّ هو الثقل وذكر هذا الوجه أبو البقاء[٢]، والهمذاني[٣].

وقد ذكر ابن هشام هذين التوجيهين، كما ذكر توجيه الزمخشري[٤] وهو:

الثالث: أن التنوين بدلٌ من ألف «كَلاَّ»، وهي التي يُراد بها: الردع والزجر فيكون صرفًا أيضًا حيث شبهها بـــ (سلاسل وقوارير) وقد رد هذا الوجه أبو حيان[٥] بأن ذلك إنما إنما صح في (سلاسلاً)؛ لأنه اسم أصله التنوين فرُجع به إلى أصله للتناسب، أوعلى لغة من يصرف ما لاينصرف مطلقًا، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل.

الرابع: أن يكون نعت لـــ (آلهة) وهذا التوجيه لابن عطية[٦] وقد ضعفه السمين الحلبي فقال: «وفيه نظر إذا ليس المعنى على ذلك، وقد يظهر له وجهٌ: أن يكون قد وصف الآلهة بالكَلِّ الذي هو المصدر بمعنى: الإعياء والعجز، كأنه قيل: آلهة كالّيْنَ أي: عاجزين منقطعين، ولما وصفهم بالمصدر وَحَّده»[٧].

القراءة الثانية والعشرون:

قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[٨].

قال ابن هشام: «قرأ جماعة[٩]: ﴿وَاتقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا﴾ وخرجها أبو الفتح[١٠] على حذف ألف (لا) تخفيفًا،كما قالوا: «أمَ واللهِ»، ولم يجمع بين القراءتين[١١]

---

(١) انظر: التبيان ٨٨١، الفريد: ٣٨٩/٤، الدر المصون ٦٣٨/٧.
(٢) انظر: المراجع السابقة.
(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: الكشاف ٥٣/٤، البحر المحيط ٢٠٢/٦، الدر المصون ٦٣٨/٧.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢٠٢/٦.
(٦) انظر: المحرر الوجيز ١٢٤١.
(٧) انظر: الدر المصون ٦٣٩/٧.
(٨) سورة الأنفال: ٢٥.
(٩) سبق تخريجها في مبحث سابق ص ٣٧.
(١٠) انظر: المحتسب ٢٧٧/١.
(١١) أي قراءة العامة (لا تصيبن)، والقراءة الشاذة (لتصيبن).

بأن تقدر (لا) في قراءة الجماعة زائدة؛ لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك»[١]

وردت هذه القراءة (لَتُصيبن) بحذف ألف (لا) وقد أولت هذه القراءة على وجهين:

الأول: وهو تأويل ابن جني[٢]، حيث خرجها على التخفيف بحذف الألف من (لا) والاكتفاء بالفتحة كما حذفت من (أما) وهي أخت (لا)، ومن ذلك قول بعضهم: «أمَ واللهِ ليكونن كذا»، فحذف ألف (أما) تخفيفًا.

وكما قال الشاعر[٣]:

فلستُ بِمُدْرك ما فاتَ منيّ بِلَهْفَ ولا بِلَيتَ ولا لو أنيّ[٤]

يريد (بلهفا) فحذف الألف.

وكما فعلوا في قوله ﴿يَأَبَت﴾[٥] فيمن فتح التاء أنه أراد يا (أبتا)، فحذف الألف تخفيفاً.

وأشار ابن جني إلى أنه: يمكن الجمع بين القراءتين القراءة الشاذة، والقراءة العامة؛ حيث مُطلت حركة اللام، فحدثت عنها ألف في قراءة العامة. وهنا لا يجوز أن تكون (لا) زائدة؛ لأن التوكيد لا يكون مع الزائدة، بل مع النافية تشبيهها بالناهية.

الثاني: وهو ما ذهب إليه الفراء[٦] وهو أن يكون (لتصيبن) جوابًا للأمر، بمعنى: «إن أصابتكم لم تصب الظالمين خاصة بل تعم»، وقد جاز دخول النون المؤكدة في جواب الأمر؛ لما فيه من معنى النهي، وعلى هذا تكون هذه القراءة مخالفة لقراءة الجمهور من جهة المعنى دون اللفظ[٧].

- وممّا يترجح لدي في هذين التأويلين تأويل ابن جني - وإن كان فيه مخالفة للقياس من جهتين أحدهما: أن الألف خفيفة غير مستثقلة فليس هناك من داع لحذفها.

الثاني: أنّ الحذف في الحروف بعيدٌ جدًا؛ لأنه نوع من التصرف والحروف لا تصرف لها

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٣٥٥/٣.
(٢) انظر: المحتسب ٢٧٧/١.
(٣) لم أجد قائله.
(٤) البيت من الوافر، انظر: الخصائص ١٣٥/٣، خزانة الأدب ٣١٥/١.
(٥) سورة يوسف: ٤.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٠٧/١، الكشاف ٥٧١/٢، البحر المحيط ٤٧٨/٤.
(٧) انظر: الفريد ٢٠١/٣، الجامع لأحكام القرآن ٤٨٩/٩.

لعدم استقامتها، وأيضًا إن هذه الحروف وضعت اختصارًا نائبة عن الأفعال، فلو اختصرت هذه الحروف، وحذفت منها شيئًا لكان اختصار المختصر -[١].

والذي يجعلني أُرجح تأويله هو: أن حذف الألف حسّنه بقاء الفتحة للدلالة عليها، إذ لو لم يكن هناك محذوف لكانت الميم ساكنة[٢]، هذا بالإضافة إلى أن القراءة الشاذة تتفق مع قراءة العامة معنى وإنْ اختلف اللفظ عكس تأويل الفراء.

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٨ – ١١٧.
(٢) انظر: المراجع السابقة.

المبحث الثاني

الحمل على الزيادة

القراءة الأولى:

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾[١].

قال ابن هشام: «من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ والخبر، وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر،كقراءة بعضهم[٢]: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ بِأَنْ تُوَلُّوا﴾ بنصب البر»[٣].

وردت هذه القراءة بدخول الباء على اسم ليس (أن تولوا)، ونصب (البر) على الخبر، وقد خُرجت هذه القراءة على زيادة الباء في الاسم[٤]، وقد أوقع هذا التوجيه النحاة في خلاف، ما بين مؤيد، ومعارض، فأغلب النحاة والمعربين رفضوا القول: بزيادة (الباء)، ونصب (البر) ولم يجيزوا في (البر) إلا الرفع[٥].. وفي المقابل هناك من أجاز نصب البر، وزيادة الباء، كابن جني[٦] وأبي حيان[٧]، والأزهري[٨]، وابن هشام[٩] الذي حكم على هذا بالغرابة، واشترط في زيادة الباء في الاسم أن يتأخر إلى موضع الخبر، وقد علّق الدسوقي في حاشيته على هذا الشرط، بقوله: «وكأن السرفي ذلك أنه حينئذٍ يكتسب شبهًا بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله في محله فيجسر ذلك على زيادة الباء فيه كماتزاد في الخبر»[١٠].

---

(١) سورة البقرة: ١٧٧.
(٢) سبق تخريج هذه القراءة في مبحث سابق ص٣٣.
(٣) انظر: مغني اللبيب ١٦٩/٢.
(٤) انظر:المحتسب١١٧/١، مختصر في شواذ القرآن ١١، الكشف عن وجوه القراءات ٢٨١/١، الكشاف ٣٦٢/١، المحرر الوجيز ١٥٦، الجامع لأحكام القرآن ٢١١/٢، البحر المحيط ٤/٢، الدر المصون ٤٤٦/١.
(٥) انظر:معاني القرآن للفراء ١٠٤/١، إعراب القرآن للنحاس ٢٧٩/٢، الكشف عن وجوه القراءات ٢٨١/١، النشر ٢٢٦/٢.
(٦) قال ابن جني: ((يجوز أن ينصب ومع الباء وهو أن تجعل الباء زائدة كقولهم كفى بالله أي كفى الله...)) انظر: المحتسب ١١٧/١.
(٧) انظر: البحر المحيط ٤/٢.
(٨) انظر: شرح التصريح ٢٧٢/١.
(٩) انظر: مغني اللبيب ١٦٩/٢.
(١٠) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لمصطفى الدسوقي: ١١٨/١، شرح الدماميني على مغني اللبيب: ٢٢٨/٢.

القراء الثانية:

قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[١].

قال ابن هشام: «والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم،بل زيادة الاسم لم تثبت[٢]، وأما ﴿بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ فقد يشهد للقائل بزيادة (مثل) فيها قراءة ابن عباس[٣] ﴿بِمَا آمَنتُم بِهِ﴾»[٤].

وردت هذه القراءة ﴿بِمَا آمَنتُم بِهِ﴾ بحذف (مثل) من الآية، وقد وردت رواية عن ابن عباس يعلل فيها القراءة، حيث قال فيما روي عنه: «لا تقولوا: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ﴾ فإنه ليس لله مثل، ولكن قولوا: «فإن آمنوا بالذي آمنتم به» أو قال: «فإن آمنوا بما آمنتم به»[٥].

وهنا أولت هذه القراءة على زيادة (مثل)[٦] في أحد توجيهاتها، والدليل على زيادتها إسقاطها في القراءة، وقد رد الطبري هذه القراءة بقوله: «وقد رُوي عن ابن عباس في ذلك قراءة، جاءت مصاحف المسلمين بخلافها وأجمعت قرأة القرآن على تركها»[٧].

وفي المقابل فإن الطبري نفسه هو القائل بزيادة الاسم (مثل) في موضع آخر، في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [٨] قال: «أن يكون معناه: ليس كهو شيء، وأدخل المثل في الكلام توكيدًا للكلام...»[٩].

---

(١) سور البقرة: ١٣٧.
(٢) انظر: البغداديات ٣٩٩، سر صناعة الإعراب٣٠١/١، البيان ١٢٥/١، الجنى الداني ٨٩، شرح التصريح ٦٥٥/١.
(٣) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٢١.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٠/٢-٢١.
(٥) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ٦٠٠/٢، المحتسب ١١٣/١، المحرر الوجيز ١٣٧، الدر المصون ١٤١/٢.
(٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن١٧، جامع البيان (تفسير الطبري) ٦٠٠/٢، المحتسب ١١٣/١، الكشاف ٣٣٥/١، المحرر الوجيز ١٣٧، إعراب القراءات الشواذ٢١٠/١، التبيان ١٢٢، الفريد ٣٩٦/١، البحر المحيط ٥٨١/١، الدر المصون ١٤٠/٢.
(٧) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ٦٠٠/٢.
(٨) سورة الشورى: ١١.
(٩) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ٤٧٦/٢.

وجمهور النحاة لا يجيزون زيادة الاسم، وإن القول بزيادة (مثل) هنا فاسد[١]، وفي ذلك قال ابن جني: «لا يجوز أن تكون (مثل) هي الزائدة؛ لأنها اسم والأسماء لا تزاد ،وإنما تزاد الحروف...»[٢].

وأما التوجيه الآخر لهذه القراءة القول بأن (مثل) ليست بزائدة والمثلية هنا متعلقة بالاعتقاد أي فإن اعتقدوا مثل اعتقادكم، أو متعلقة بالكتاب أي فإن آمنوا بكتاب مثل الكتاب الذي آمنتم به»[٣].

وهناك من قال: «بإن هذا من مجاز الكلام تقول: هذا أمر لا يفعله مثلك أي:لا تفعله أنت، والمعنى: فإن آمنوا بالذي آمنتم به، وهذا يؤول إلى إلغاء (مثل)، وزيادتها من حيث المعنى»[٤].

وقد رجّح ابن هشام ما ذهب إليه النحاة ،من القول:بأن زيادة الحرف أولى، من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت[٥].

القراءة الثالثة:

قوله تعالى: ﴿وَإِذ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾[٦].

قال ابن هشام: «وخرّج الكسائي على زيادتها[٧]...، وابن جني[٨] في قراءة بعضهم[٩]: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ بتشديد (لمـّا)، وقال: أصله: (لمن ما) ثم أدغم، ثم حذفت ميم (مِنْ)»[١٠].

---

(١) انظر: الجنى الداني: ٨٩.
(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٠١/١.
(٣) انظر: البحر المحيط ٥٨٢/١، الدر المصون ١٤١/١.
(٤) انظر المراجع السابقة.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٢٠/٣.
(٦) سورة آل عمران: ٨١.
(٧) أي زيادة (مِنْ).
(٨) انظر: المحتسب ١٦٤/١.
(٩) انظر: المحتسب ١٦٤/١ – قراءة الأعرج – إعراب القراءة الشواذ ٣٣٣/١، التبيان ٢٧٦ – بدون نسبة – الكشاف ٥٧٦/١ – سعيد بن جبير- المحرر الوجيز ٣٢٢ – الحسن – الفريد ٨٤/١ – بدون نسبة – البحر المحيط ٥٣٢/٢ – سعيد بن جبير والحسن – الدر المصون ٢٩٠/٣ – سعيد والحسن –.
(١٠) انظر: مغني اللبيب ١٧٦/٤.

أورد ابن هشام هذه القراءة أثناء حديثه عن زيادة (مِنْ) التي لتوكيد العموم، وذكر الشروط التي وضعها النحاة لزيادتها: من ذلك أن يتقدمها نفي، أو نهي، أو استفهام بـــ (هل)، وقد أجاز بعض الكوفيين، والكسائي، والأخفش، وهشام زيادتها في الإيجاب فلم يشترطوا هذا[١]، ومن ذلك خرّج ابن جني قراءة (لمـــّا) بالتشديد على زيادة (مِنْ) في الإيجاب، وإن أصلها (لمن ما)، ثم أدغمت فجاءت (كَمِمَّا) فثقل اجتماع ثلاث ميمات، فحذفت الميم الأولى، فبقيت (لمـــّا)»[٢] واعترض أبو حيان على حمل القراءة على زيادة (مِنْ)، ووصفه بأنه في غاية البعد، حيث قال: «إن هذا التوجيه في قراءة التشديد في غاية البعد، ويتنزه كلام العرب أن يأتي فيه مثله، فكيف كان كلام الله تعالى، وكان ابن جني كثير التمحل في كلام العرب»[٣].

كما أولت هذه القراءة على تأويل آخر ،لم يذكره ابن هشام، وهي: أن تكون (مِنْ) بمعنى (حين) الظرفية[٤]، واختلف في العامل في (لما) على وجهين: فقدّره الزمخشري[٥] من جنس جواب القسم، وقدّره ابن عطية[٦] في القسم أي: من جنس ما سبقها.

ويظهر لي أنه لا مانع من توجيه القراءة على زيادة (مِنْ)؛ حيث إن الزيادة أمر مألوف قال به النحاة في تأويل القراءات، ولثبوت ذلك في السماع نظمًا ونثرًا نحو:

قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[٧]، ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٨]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[٩]، ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[١٠]، ومن الشعر، قول

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش١٠/٨، شرح الكافية الشافية ٧٩٨، ارتشاف الضرب ١١/٢٣، الجنى الداني ٣١٨.
(٢) انظر: المحتسب ١٦٤/١.
(٣) انظر: البحر المحيط ٥٣٤/٢.
(٤) انظر: المحرر الوجيز ٣٢٧، إعراب القراءات الشواذ ٣٣٣/١، الفريد ٨٤/١ ، البحر المحيط ٥٣٤/٢.
(٥) انظر: الكشاف ٥٧٦/١.
(٦) انظر: المحرر الوجيز ٣٢٧.
(٧) سورة الأحقاف: ٣١.
(٨) سورة الأنعام: ٣٤.
(٩) سورة الكهف: ٣١.
(١٠) سورة البقرة: ٢٧١.

عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنِمْي لها حُبُّها عندنا فما قال مِن كاشحٍ لم يَضِرْ[١]

وغيرها من الشواهد التي تدل على زيادة (مِنْ)، هذا بالإضافة إلى كون (مِنْ) من الحروف التي تقدر زيادتها كثيرًا، وفي ذلك قال ابن هشام في موضع آخر، ومن معانيها: «التنصيص على العموم وهي الزائدة..... وتوكيد العموم: وهي الزائدة.....»[٢].

(١) البيت من المتقارب، انظر: ديوانه١٠٤، الجنى الداني: ٣١٨، مغني اللبيب ١٧٦/٤.
(٢) انظر: مغني اللبيب ١٦٣/٤ – ١٧٦.

المبحث الثالث

الحمل على وجه آخر

أي : (الحمل على المعنى)

ومن القراءات الواردة عند ابن هشام على هذا التأويل الآتي[١]:

القراءة الأولى:

قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾[٢].

قال ابن هشام: «وقراءة أبي السمّال[٣]: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ بسكون الواو....»[٤].

أشرت سابقًا إلى أن ابن هشام استدل بهذه القراءة على مجيء (أو) بمعنى (بل)، وهذا مذهب الكوفيين، وأبي علي، وابن جني، وابن برهان، وكان لهم أدلتهم من السماع من كلام العرب، والقرآن الكريم، وذهب بعض النحويين إلى توجيه هذه القراءة بأن (أو) بمعنى (الواو)، وهذا أيضًا مذهب الكوفيين، وقد وافقهم جماعة من البصريين كالأخفش، والجرمي، وابن قتيبة، والفارسي، وابن جني، وابن الشجري، وابن مالك، وقد فصلت القول في هذين التوجيهين في مبحث سابق[٥].

القراءة الثانية:

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٦].

قال ابن هشام: «باء التعدية: وتسمى باء النقل أيضًا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر، تقول في: (ذهب زيد) (ذهبت بزيد، وأذهبته)، ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، وقرئ[٧]: ﴿أَذْهَبَ اللهُ نُورِهِمْ﴾، وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقول المبرد والسهيلي إن بين التعديتين فرقًا، وإنك إذا قلت: ذهبت بزيد، كنت

---

(١) انظر: الخصائص ٤١١/٢.
(٢) سورة البقرة : ٩٩ - ١٠٠.
(٣) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٢٨.
(٤) انظر : مغني اللبيب ٤١٧/١.
(٥) انظر: في قوله تعالى: "أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم" ص ٧٩
(٦) سورة البقرة: ١٧.
(٧) سبق تخريجها في مبحث سابق ص ٥١.

مصاحبًا له في الذهاب، مردود بالآية»[١].

فالباء هنا للتعدية وهي المعاقبة للهمزة – حيث مرادفة الباء للهمزة – وهذا مذهب الجمهور[٢] وقد تقدم تفصيل بهذه القراءة[٣].

القراءة الثالثة:

قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾[٤].

عند حديث ابن هشام عن ما افترق فيه عطف البيان عن البدل، قال: «إنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان،كقراءة يعقوب[٥] ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ بنصب (كل) الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو...»[٦] أورد ابن هشام في هذا الموضع قراءة يعقوب، حيث قرأ (كل) بالنصب، وقد تم توجيهها على الإبدال من (كل) الأولى[٧]؛ لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى؛ لأن جثوها ليس فيه شيء من شرح حال الجثو كما في الثانية من ذكر السبب الداعي إلى جثوها، وهو استدعاؤها إلى كتابها فأفاد الإبدال معنى زائدًا، وهذا الكلام قاله ابن جني ورأى أن الغرض من إعادة لفظ (كل أمة) كان أفخم من الاقتصار على الذكر[٨].

واشترط ابن الطرواة أن لايكون عطف البيان بلفظ الأول، وإذا ورد نحو هذا فإنه

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ١٢٢/٢.
(٢) انظر: الكتاب ١٥٣/١، إعراب القرآن للنحاس ١٩٣/١، التبيان ٣٣، الدر المصون ١٦٢/١، الهمع ١٥٧/٤.
(٣) انظر: ص٥١ ـ ٥٢.
(٤) سورة الجاثية: ٢٨.
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣٥/٤، ـ إعراب القراءات للنحاس١٥٠/٤، مختصر في شواذ القرآن ١٤ ـ الأعرج ويعقوب ـ، المحتسب ٢٦٢/٢، الكشاف ٤٨٩/٥ ـ بدون نسبة ـ المحرر الوجيز ١٧٠٤ ـ يعقوب ـ إعراب القراءات الشواذ ٤٧٢/٢، التبيان ١١٥٣، الفريد ٥٩٤/٥ ـ بدون نسبة ـ البحر المحيط ٥٠/٨ ،الدر المصون ٦٥٥/٩ ـ يعقوب ـ النشر ٢٧٢/٢، الإتحاف ٤٦٨/٢.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٣٨٨/٥.
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥٠/٤، المحتسب ٢٦٢/٢، التبيان ١١٥٣، البحر المحيط ٥٠/٨.
(٨) انظر: المحتسب ٢٦٢/٢، الفريد ٥٩٤/٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣/٣.

يتعين البدلية، وتبعه ابن مالك وابنه[١] في هذا وكان حجتهم في ذلك؛ لأن الشيء لا يبين نفسه، وقد رد ابن هشام على هذا وقال: «فيه نظر من أوجه...»[٢].

ومن الملاحظ في هذه القراءة توجيهها على الإبدال حملًا على معنى «كل» الثانية، بغرض الزيادة والتوضيح بخلاف لو اُقتصر على (كل) الأولى، وهذا الذي ذكره ابن هشام.

القراءة الرابعة:

قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[٣].

قال ابن هشام: «تأنيث المذكر كقولهم[٤]: «قطعت بعض أصابعه»، وقرئ[٥] ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾»[٦].

وردت هذه القراءة بالتاء بـــ (**تلتقطه**)، وقد وجهت هذه القراءة حملًا على المعنى؛ لأن (بعض) يقصد بها مؤنث، وبعض السيارة (سيارة) [٧]، وهذا وارد في كلام العرب، نحو قول الشاعر[٨]:

إذا بعْضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنَا كفَى الأيتامَ فَقْدَ أبِي اليَتيمِ[٩]

---

(١) انظر: الهمع ١٣٥/٣، شرح شذور الذهب لابن هشام ٥٦٦، حاشية الشمني ١٦١/٢.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٣٨٩/٥.
(٣) سورة يوسف: ١٠.
(٤) انظر: الخصائص ٤١٥/٢، الهمع ٤٢١/٢.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٦٣/٢، تفسير الطبري (جامع البيان) ١٥٧/١٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٤/٣ – الحسن – إعراب القرآن للنحاس ٢ /٣١٦، مختصر في شواذ القرآن ٦٢ – الحسن – الكشاف ٤٤١/٢، الفريد ٥٥٢/٣ ،إعراب القراءات الشواذ ٦٨٥/١ – بدون نسبة في الثلاثة الأخيرة – البحر المحيط ٢٨٤/٥، الدر المصون ٤٤٧/٦ – الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء -روح المعاني ١٩٢/١٢ – الحسن –.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٦٤٥/٥.
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس٣١٦/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٤/٣، الفريد ٥٥٢/٣، إعراب القراءات الشواذ ٦٨٥/١، البحر المحيط ٢٨٤/٥.
(٨) الشاعر: جرير.
(٩) البيت من الوافر، انظر: ديوان جرير ٥٠٧، الكتاب ٥٢/١، المقتضب ١٩٨/٤، البحر المحيط ٢٨٤/٥، الدر المصون ٤٤٧/٦.

ومثله أيضًا قول الأعشى:

وتَشْرَق بالقولِ الّذي قَدْ أذَعْتَــهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ[١]

القراءة الخامسة:

قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾[٢].

قال ابن هشام: «و يشهد للمثبتين قراءة بعضهم[٣]: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ بحذف النون، فعطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن)؛ لما كان معناه (أَنْ تدهن) »[٤].

ردت هذه القراءة بالنصب لـــ (يدهنوا) وقد وجه النصب فيها على وجهين:

الأول: وهو ما ذكره ابن هشام: أن (لو) حرف مصدري مرادف لمعنى (أَنْ) ،وهذا القول لمن أثبت ورودها حرفًا مصدريًا، كالفراء[٥]، وأبي علي[٦]، التبريزي[٧] وأبي البقاء[٨]، البقاء[٨]، وابن مالك[٩]، إلا أنها لا تعمل النصب؛ لذلك دعت الحاجة إلى توجيه النصب[١٠] النصب[١٠] بإنه حمل على المعنى كأنه قال: ودوا أَنْ تدهن فيدهنوا، وقد يسميه البعض الحمل على التوهم، ولكني لا أحبذ هذه التسمية إذ شنّع العلماء على النحويين هذه التسمية أن تكون في تأويلات القراءات القرآنية بقولهم: «كيف يجوز التوهم في القرآن»[١١].

والحمل على التوهم – أو المعنى تأدبًا مع النص القرآني – مسلك مشهور من مسالك العربية، حمل عليه كثير من الشواهد، كقوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن

---

(١) البيت من الطويل، انظر: ديوان الأعشى ١٨٣، الكتاب ٢٥/١، المقتضب ١٩٧/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٧.
(٢) سورة القلم: ٩.
(٣) هذه القراءة لم تثبت إلى قارئ بعينه وإنما هي حكاية عن هارون الأزدي البصري، انظر: الكشاف ١٨٢/٦، التبيان ١٢٣٤، الفريد ١٩٣/٦، الدر المصون ٤٠٢/١٠، البحر المحيط ٣٠٤/٨، روح المعاني ٢٦/٢٩.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٤٠٧/٣.
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٠٢ – ٣٠٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/١، ارتشاف الضرب ٩٩٢.
(٦) انظر: المراجع السابقة.
(٧) انظر: التبيان ٩٦، شرح الكافية الشافية ٣٠٢ – ٣٠٣، ارتشاف الضرب ٩٩٢.
(٨) انظر: المراجع السابقة.
(٩) انظر:شرح الكافية الشافية ٣٠٢-٣٠٣ .
(١٠) انظر: البحر المحيط ٣٠٤/٨، الدر المصون ١٠ /٤٠٢.
(١١) انظر: البرهان في علوم القرآن ١١٢/٤.

مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[١] بجزم (أكن) على معنى: إن أخرتني أصدق وأكن.

الثاني: وهو ما ذكره أبو حيان في تضمين (ود) معنى (ليت)[٢]، وهذا يحتاج إلى مناقشة: إذ إنّ (ود) هي للتمني بالأصل، فلا يحتاج تضمينها معنى (ليت)، وهذا ما يدل عليه كلام سيبويه وابن يعيش، قال سيبويه: «وتقول: «ودَ لو تأتيه فتحدثه»، والرفع جيد على معنى التمني»[٣].

وقال ابن يعيش: «فتنصب مع (وددت) كما تنصب مع (ليت) لأنها في معناها»[٤].

فكون الفعل في معنى (ليت) غير كونه متضمنًا معناه، وهذا يقتضي أن (لو) حرف مصدري لا عمل له، وهو وما بعده مؤول بمصدر هو مفعول (ود).

ويبدو لي أنّ الرأي الراجح في توجيه النصب في هذه القراءة هو الرأي الأول؛ وذلك أن الحمل على المعنى من المسالك التي يُلجأ إليها في تأويل النص القرآني، حتى يوافق القاعدة النحوية.

القراءة السادسة:

قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[٥].

قال ابن هشام:«..... والأوجه الثلاثة[٦] في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ قيل: إذا قُرِئ[٧] بتشديد (قُتِلَ) لزم ارتفاع (رِبيُّون) بالفعل يعني؛ لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد وليس بشيء؛ لأن النبي متعدد لا واحد بدليل (كأيّن)، وإنما أُفرِدَ الضمير بحسب لفظها»[٨].

---

(١) سورة المنافقون: ١٠.
(٢) انظر: البحر المحيط ٣٠٤/٨.
(٣) انظر: الكتاب ٣٦/٣.
(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٧.
(٥) سورة آل عمران: ١٤٦.
(٦) هنا يقصد الرفع على الفاعلية والنيابة عن الفاعل والابتداء، إذا قرئت بالتخفيف.
(٧) انظر: المحتسب ١٧٣/١ – قتادة – الكشاف ٦٣٨/١، المحرر الوجيز ٣٦٥، إعراب القراءات الشواذ ٩٢/١، التبيان ٢٩٩، البحر المحيط ٧٩/٣ ، الدر المصون ٤٢٩/٣، روح المعاني ٨٣/٤ – بدون نسبة –
(٨) انظر: مغني اللبيب ١٢٠/٦.

يشير ابن هشام في هذا الموضع إلى الأوجه الواردة في هذه الآية الكريمة، المترتبة على القراءات سواء المتواترة أو الشاذة، حيث قرأ الحرميان ،وأبو عمرو[١] (قُتِل)، وقرأ قتادة (قُتِّل) بتشديد القاف، وباقي السبعة[٢] (قاتل) بألف فعلًا ماضيًا، وعلى كل هذه القراءات يصلح أن يسند الفعل إلى الضمير، ويكون قوله (معه ربِيُّون) على ثلاثة أوجه[٣]:

الأول: أن يكون (معه رِبيُّون) في موضع جملة الحال، فيرتفع (رِبيُّون) بالابتداء، والظرف قبله خبره، وهنا لم يحتج إلى واو الحال، لأجل الضمير في (معه) العائد على ذي الحال.

الثاني: أن يرتفع (رِبيُّون) على الفاعلية بالظرف، ويكون الظرف هو الواقع حالًا، والتقدير: كائنًا معه ربيون، وهذا هو الأحسن؛ لأن وقوع الحال مفردًا أحسن من وقوعه جملة.

الثالث: أن يسند الفعل إلى (رِبيُّون) فلا يكون فيه ضمير، ويكون الربيون هم الذين قُتِلوا أو قُتِّلوا أو قاتلوا. و موضع (كأين) على الأوجه الثلاثة رفع على الابتداء، والظاهر أن خبره: الجملة من قوله «قُتِّل أو قُتِل أو قاتل» سواء رفع الفعل الضمير أم الربيون.

وهذا ما قصده ابن هشام عندما قال: «والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾»[٤].

– ورد ابن هشام على من قال في قراءة (قُتِّل) بالتشديد، أنه يستلزم عليها ارتفاع (رِبيُّون) بالفعل، وهو ابن جني، حيث قال: «ولا يحسن في هذه القراءة أن يستند الفعل إلا إلى (الربيين)؛ لما فيه من معنى التكثير الذي لا يجوز أن يستعمل في (قُتِّل) شخص واحد، فإن قيل: يستند إلى (نبي) مراعاة لمعنى (كأين) فالجواب أن اللفظ قد مشى على جهة الإفراد في قوله (نبي)، ودل الضمير المفرد في (معه) على أن المراد إنما هو التمثيل واحد

---

(١) انظر: الإقناع في القراءات ٦٢٢، السبعة في القراءات ٢١٧، إعراب القراءات السبع وعللها ١٢٩/١.
(٢) انظر: المراجع السابقة.
(٣) انظر: البحر المحيط ٧٩/٣، الدر المصون ٤٢٩/٣.
(٤) انظر: مغني اللبيب ١٢٠/٦.

بواحد، فخرج الكلام عن معنى كأين»[١].

وكان جواب ابن هشام في هذا: إنه يستند إلى (نبي) مراعاة لمعنى (كأين) التي تدل على الكثرة غالبًا، و (كأين) هذه إذا أُفرد معها الضمير كان مراعاة للفظها؛ فلفظها المفرد، وإذا جُمع فهو مراعاة لمعناها، والضمير في الآية أُفْرِد مراعاة للفظ (كأين)؛ لأن المراد بـــ (نبي) واحد من الأنبياء بل (نبي) اسم جنس دال على كثير، وهنا كُني عنه بـــ (كأين) الدال على التكثير، ولم يخرج عن معنى (كأين) كما قال ابن جني، والحاصل هو إفراد الضمير وهذا أمر جائز.

وهذا أيضًا قاله العكبري: «ولايمتنع فيه أن يكون فيه ضمير الأول؛ لأنه في معنى الجماعة»[٢].

- والملاحظ أن جواب ابن هشام منقول عن أبي حيان، ولم يُشر إلى ذلك[٣].

---

(١) انظر: المحتسب ١٧٣/١.
(٢) انظر: التبيان ٢٩٩.
(٣) انظر: البحر المحيط ٧٩/٣.

المبحث الرابع

الحمل على التعاقب والتضمين

القراءة الأولى:

قوله تعالى: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾[١].

قال ابن هشام: «التوكيد وهي الزائدة[٢]، أثبت ذلك الفراء مستدلًا بقراءة بعضهم[٣]: ﴿أَفْئِدةً مِن الناسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ بفتح الواو، وخُرجت على تضمين (تهوى) معنى (تميل)...»[٤].

وردت هذه القراءة (تهوَى) - بفتح الواو - فهو من: (هويت الشيء أهواه، إذا أحببته) فهو يتعدى بنفسه؛ بدليل أنك لا تقول:هويت إلى فلان، لكنك تقول: هويت فلانًا، وجاز تعديه هنا بـــ (إلى)؛ لأن معنى هويت الشيء: ملت إليه، فكأنه قال: تميل إليهم، فهو محمول على المعنى. وهذا التضمين، وبابه في العربية ذو غور، كما قال ابن جني[٥]، وقد ذهب إلى هذا التأويل العكبري[٦] والقرطبي[٧]، وأبو حيان[٨]، والطبرسي[٩].

وأما الكوفيون ،وبمثلهم الفراء فقد ذهبوا إلى: زيادة (إلى) في قوله (إليهم)، وبذلك يبقى الفعل على أصله ويتعدى بنفسه فيكون التقدير: (تهواهم)[١٠].

القراءة الثانية:

في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾[١١].

قال ابن هشام: «موافقة الباء نحو: ﴿حقيقٌ علىأن لَّآ أَقُولَ﴾ وقد قرأ أُبَيّ[١٢] بالباء،

---

(١) سورة إبراهيم: ٣٧.
(٢) عند حديثه عن معاني (إلى).
(٣) سبق تخريجها في مبحث سابق ص ٣٢.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٠٠/١.
(٥) انظر: المحتسب ٣٦٤/١.
(٦) انظر: التبيان ٧٧١.
(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٧٣/٩.
(٨) انظر: البحر المحيط ٤٢٢/٥.
(٩) انظر: مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ٢٢٥/١٣.
(١٠) انظر: معاني القرآن للفراء ٧٨/٢.
(١١) سور الأعراف: ١٠٥.
(١٢) سبق تخريجها في مبحث سابق ص ٢٩.

وقالوا[١]:«اركب على اسم الله»»[٢].

وردت هذه القراءة بوضع (الباء) مكان (على)، وتأويلها أن تكون (على) بمعنى الباء، كما تقول: فلان حقيق بهذا الأمر ،وخليق به[٣]، وقد أيّد هذا الوجه ابن هشام باستدلاله بهذه القراءة، وكذلك بقول العرب: (اركب على اسم الله).

وقال الفراء في ذلك: «والعرب تجعل (الباء) في موضع (على): رميت على القوس، وبالقوس، وجئت على حال حسنةٍ، وبحال حسنةٍ»[٤]، وهذا القول مشكل؛ لمخالفته ما في الآية، فالذي في الآية عكس هذا، وقد وضّح الرازي مراد الفراء[٥] وقد ناقشت هذا في موضع سابق[٦].

ومن المعروف أن نيابة الحروف ووضع بعضها مكان بعض، من المسائل الخلافية بين النحاة، فمذهب الكوفيين ومن وافقهم: أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض، وأما البصريون فيمنعون التناوب بين الحروف، ويبقون الحرف على موضعه الأول؛ لأن الأصل في كل حرف أن يكون دالًا على ما وضع له في الأصل، وما ورد خلاف ذلك فالبصريون إما يؤولونه تأويلًا يقبله اللفظ ،أو يضمنون الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على الشذوذ[٧].

ومضى الحديث عن هذه القراءة بالتفصيل[٨] وفي هذا الموضع اقتصرت على ما يناسب هذا المبحث وهو (التضمين).

---

(١) انظر: الجنى الداني ٢٧٨.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٣٧٨/٢ – ٣٧٩.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٦/١، معاني القرآن للأخفش ٣٣٤، مشكل إعراب القرآن ٢٩٧/١، التبيان ٣٦٩/١، الجامع لأحكام القرآن ٢٥٦/٧، البحر المحيط ٣٥٦/٤.
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٦/١.
(٥) انظر: مفاتيح الغيب ٢٠٠/١٤.
(٦) انظر: ص٥٦ وما بعدها..
(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٤٣٥، الجنى الداني ١٠٩/١٠٨.
(٨) انظر: ص٥٦ وما بعدها.

القراء الثالثة:

قوله تعالى: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ﴾[١].

قال ابن هشام: «أن تكون بمعنى (عند) كقولهم:«كتبته لخمس خلون»[٢]،وجعل منه منه ابن جني[٣] قراءة الجحدري[٤] ﴿بَلْ كَذَّبُوا بالحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ﴾ بكسر اللام وتخفيف الميم»[٥].

وردت هذه القراءة بكسر اللام، وتخفيف الميم، وقد أولت هذه القراءة على أن (ما) مصدرية، و(اللام) لام الجر)أي: عند مجيئهم مثل قولهم: في (كتبته لخمس خلون) فهنا استعملت (اللام) بمعنى (عند)، وهنا رجع ذلك المعنى إلى معنى القراءة العامة، أي: (وقت مجيئه إياهم) وهذا قاله عدد من المفسرين[٦].

بينما جعلها العكبري تعليلية، أي: (من أجل ما جاءهم من النهى عمّاهم عليه) [٧].

القراءة الرابعة:

قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾[٨].

قال ابن هشام: «ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم[٩]: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ – بحذف النون – فعطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن)؛ لما كان معناه: (أَنْ تدهن) [١٠].

---

(١) سورة ق: ٥.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٨٠٢، ارتشاف الضرب ٤٣٤.
(٣) انظر: المحتسب ٢٨٢/٢.
(٤) انظر: سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣٠.
(٥) انظر: مغني اللبيب ١٧٣/٣.
(٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن١٤٤، المحتسب ٢٨٢/٢، الكشاف ٣٨٠/٤، المحرر الوجيز ١٧٥٠، إعراب القراءات الشواذ ٥٠٥/٢، البحر المحيط ١٢١/٨، الدر المصون ١٩/١٠، روح المعاني ١٧٤/٢٦.
(٧) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٥٠٥/٢.
(٨) سورة القلم: ٩.
(٩) سبق تخريجها في مبحث سابق ص١٦٤.
(١٠) انظر: مغني اللبيب ٤٠٦/٣.

وردت هذه القراءة – بحذف النون– لنصب (يدهنوا) وكان لنصبه وجهان:

الأول: أنه على توهم أنه نطق بـــ (أَنْ) أي: ودوا أن تدهن فيدهنوا، فيكون عطفًا على التوهم. وهذا ما ذكره ابن هشام وغيره.

الثاني: أنه جواب (ودوا)؛ لتضمنه معنى (ليت).

فعلى الوجه الثاني (الحمل على التضمين).

ومضى الحديث عن وجهي هذه القراءة بالتفصيل[١].

القراءة الخامسة:

قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[٢].

قال ابن هشام: «وذكر الهروي[٣] أنها تكون نافية بمنزلة (لـــم)، وجعل منه ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي: فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش[٤]، والكسائي، والفراء[٥]، وعلي بن عيسى والنحاس[٦]، ويؤيده قراءة قراءة أُبيّ[٧] وعبد الله ﴿فهلاّ كانت﴾ ويلزم من هذا المعنى النفي؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع»[٨].

يذكر ابن هشام قول الهروي في (لولا) التي تكون للنفي بمعنى (لـــم) ،وجعل منه هذه الآية ومعناه: «لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس»، وفي المقابل نجد المعربين والمفسرين[٩]، قالوا إن(لولا) هنا: للتحضيض المصحوب بالتوبيخ بمعنى

---

(١) انظر: ص١٦٤ -١٦٥.
(٢) سورة يونس: ٩٨.
(٣) انظر: الأزهية علم الحروف: ١٦٩.
(٤) لم أجد حديثاً عنها في سياق هذه السورة في كتابة معاني القرآن ٤٧٥.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٢/١.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٧٩/٢.
(٧) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٦٨.
(٨) انظر: مغني اللبيب ٤٥٩/٣.
(٩) انظر: مجاز القرآن ٢٨٤/١، معاني القرآن للأخفش ١٢٣، جامع البيان ١٧٠/١١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣/٣، إعراب القرآن للنحاس ٢٦٨/٢، الجامع لأحكام القرآن

(هلاّ)، والتقدير: «فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك» وهذا قال به الأخفش والكسائي....

وقد ورد في مصحف أُبيّ (**فهلاّ**)، وأيضًا ورد في الشعر ما جاءت (لولا) بمعنى (هلاّ) كقول جرير:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيبِ أفضلَ سَعْيكُمْ بني ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعَّا[١]

و (لولا) التي صحبها التوبيخ كثيرًا ما جاءت في القرآن للتحضيض هي بمعنى: (هلاّ)[٢].

وقد مضى الحديث عن رد ابن هشام على القائل إنها دالة على النفي[٣].

القراءة السادسة:

قوله تعالى: ﴿إِن ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾[٤].

قال ابن هشام: «وقرأ رؤبة[٥] برفع ﴿بَعُوضَةٌ﴾ والأكثرون على: أن (ما) موصولة أي: الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين، والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذ عند البصريين، قياس عند الكوفيين، واختار الزمخشري[٦] كون (ما)

٣٨٣/٨، الدر المصون ٢٦٨/٦.

(١) البيت من الطويل، انظر: ديوان جرير ٣٣٨.
(٢) من مواضعها: الأنعام ٤٣، النور ١٣، ١٦، النمل ٤٦، الأحقاف ٢٨، المنافقون ١٠.
(٣) انظر: ص٦٨-٦٩.
(٤) سورة البقرة: ٢٦.
(٥) هنا نسبها إلى رؤبة بالرغم إن رؤبة ليس إماماً في القراءات وكان الأولى أن ينسبها إلى أحد أئمة القراءات كما وردت في المصادر الأخرى. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٣/١، مختصر في شواذ القرآن٤، المحتسب ٦٤/١ – نسبت إلى رؤبة أيضاً –، الكشاف ٢٤٠/١، المحرر الوجيز ٦٧ – الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج –، إعراب القراءات الشواذ ١٤٠/١، التبيان ٤٣، الفريد ٢٥٦/١ – بدون نسبة –، البحر المحيط ٦٧٨/١ – الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة – ورؤبة بن العجاج وقطرب –، الدر المصون ٢٢٥/١ – الضحاك وابن أبي عبلة –، روح المعاني ٢٠٧/١ – ابن أبي عبلة وجماعة –.
(٦) انظر: الكشاف ٢٤٠/١.

استفهامية: مبتدأ، وبعوضة: خبرها، والمعنى: أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة»[١].

– وردت هذه القراءة بالرفع لـــ (بعوضة)، وقد اتفق المعربون على أنه خبر، ولكن اختلفوا في ما يكون عنه خبرًا، فقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: (هو بعوضة)[٢] وفي تأويل (ما) هنا ثلاثة أوجه:

الأول: تضمين (ما) معنى الذي، وبهذا تكون الجملة صلة لـــ (ما)، ويكون إعراب (ما) على هذا التخريج بدلاً، والتقدير: (مثلاً الذي هو بعوضه) [٣].

الثاني: أن تكون (ما) زائدة أو صفة، مع تقدير مبتدأ وهو (بعوضة)[٤].

الثالث: وهو الوجه المختار عند الزمخشري، حيث قال عنه: «ووجه آخر حسن جميل هو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام لما استنكفوا من تمثيل الله لأصنامهم بالمحقرات، قال: إن الله لا يستحي أن يضرب للأنداد ما شاء من الأشياء المحقرة، مثلاً: بَلْهَ البعوضة فما فوقها»[٥].

واختار ابن هشام الوجه الأول وهو أن (ما) بمعنى: الذي، وإن كان هذا الوجه مخالفاً للقياس عند البصريين، و قياسي عند الكوفيين – حيث حذف العائد على الموصول، مع عدم طول الصلة[٦]، وقد تم مناقشة حذف العائد في مبحث سابق[٧].

القراءة السابعة:

قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾[٨].

قال ابن هشام: «التبعيض[١] .....، وعلامتها: إمكان سد (بعض) مسدّها،

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٤ /١٠٩ – ١١٠.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢٦٧/١.

(٣) انظر: الكشاف ٢٤٠/١، المحرر الوجيز ٦٧ ، البيان ٦٦/١، البحر المحيط ٢٦٧/١.
(٤) انظر: المراجع السابقة.
(٥) انظر: الكشاف ٢٤٠/١، البحر المحيط ٢٦٧/١.
(٦) انظر: شرح المفصل ١٥٣/٣، المحتسب ٢٣٤/١ – ٢٣٥، شرح التصريح ١٤٣/١ – ١٤٤، الهمع ٩٢٠/١.
(٧) انظر: ص١٢٢.
(٨) سورة آل عمران: ٩٢.

كقراءة ابن مسعود[٢] رضي الله عنه: ﴿حَتَّى تُنفِقُوا بَعْض مَا تُحِبُّونَ﴾[٣].

ذهب المفسرون إلى أن (مِن) هنا للتبعيض، وعلامة ذلك هو إمكان سد (بعض) مسدّها، وشهد لهذا المعنى التضميني قراءة عبد الله بن مسعود (بعض ما تحبون) و (من) هنا بمعنى (بعض)، وإن مجيئها للتبعيض كثيرًا[٤] وهذا ما ذهب إليه النحاة والمفسرون[٥] استدلالًا بهذه القراءة، وغيرها من الشواهد نحو قوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾[٦].

القراءة الثامنة:

قوله تعالى﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٧].

قال ابن هشام: «وأن في مصحف أُبيّ[٨]: ﴿وما أدراكم لعلها...﴾»[٩].

وردت هذه القراءة في مصحف أُبيّ ﴿وما أدراكم لعلها﴾، وقد استدل بها النحاة على مجيء (أنَّ) بمعنى (لعل)، وقد حكى الخليل عن العرب: «ائت السوق أنَّك تشتري لنا شيئًا، أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون»[١٠].

واستعمال (أنَّ) بمعنى (لعل) لغة عند العرب[١١]، وقد وردت شواهد على ذلك، كقول الشاعر[١٢]:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ: أدْنُ مِنْ لِقَـــــائِهِ أنَّا نُغَدِّي القَوْمَ مِن شِـــــوَائِهِ[١٣]

---

(١) أثناء حديثه عن معاني (مِنْ) انظر: مغني اللبيب ١٣٩/٤.
(٢) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٢١.
(٣) انظر: مغني اللبيب ١٣٩/٤.
(٤) انظر: الجنى الداني ٣٠٩.
(٥) انظر: مصادر القراءة ص٢١ .
(٦) سورة البقرة: ٢٥٣.
(٧) سورة الأنعام: ١٠٩.
(٨) سبق تخريج هذه القراءة في مبحث سابق ص٦٠.
(٩) انظر: مغني اللبيب ٣٤٥/٣.
(١٠) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣١٠، إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢، البيان ٣٣٤/١.
(١١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١، إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢، وقد نسبها سيبويه إلى أهل المدينة ،انظر:الكتاب:١٢٣/٣.
(١٢) أبو النجم العجلي.
(١٣) البيت من الرجز،انظر: الكتاب ١١٦/٣، معاني القرآن للأخفش ٣١٠/١، الحجة لأبي علي الفارسي ٣٧٩/٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩١/٢.

وقول امرئ القيس:

عُوْجَـــــا عَلى الطّلَلِ المُحِيلِ لأنّنَا نَبْكي الدّيارَ كَمَا بَكَى ابن خِذامِ[١]

وقول عدي بن زيد:

أعـــــــاذِلَ ما يُدريكِ أن مَنِيَتي إلى ساعةٍ في اليَوم أو في ضحى الغَدِ[٢]

وممّن جعل (أنَّ) بمعنى (لعل) الفراء، وقال عنه: «وهو وجه جيد، أن تجعل (أنّ) في موضع (لعل)[٣]، ورجحه الأخفش[٤]، والطبري[٥]، والزجاج[٦]، وكذلك حكاه ابن الأنباري[٧]، والفارسي[٨]، والزمخشري[٩] وغيرهم.

---

(١) البيت من الكامل، انظر ديوانه ١١٤، خزانة الأدب ٣٧٦/٤– ٣٧٧.
(٢) البيت من الطويل، انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ٣١٢/٧، الحجة لأبي علي الفارسي ٣٨٠/٣.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١.
(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣١٠/١.
(٥) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ٣١٤/٧.
(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥١٠/٢.
(٧) انظر: البيان ٣٤٤/١.
(٨) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٣٨٠/٣.
(٩) انظر: الكشاف ٣٨٧/٢.

الفصل الرابع

موقف ابن هشام من القراءة السابقة

يتناول هذا الفصل القراءات التي رَدّها ابن هشام، باستخدامه مصطلحات يُفهم من خلالها الرد، نحو وصفها: بالشذوذ، أو الندرة، أو مخالفة الجماعة، أو حملها على الوهم، أو الضعف، وغيرها من المصطلحات التي تظهر من خلال مناقشة القراءات القرآنية.

القراءة الأولى:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[١]. يُؤۡمِنُونَ﴾[١].

قال ابن هشام: «وفي كامل الهذلي[٢]أن ابن محيصن[٣]قرأ من طريق الزعفراني[٤]: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَو لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وهذا من الشذوذ بمكان»[٥].

رفض ابن هشام هذه القراءة، وحكم عليها بالشذوذ؛ لأنها خالفت القياس؛ حيث العطف بعد همزة التسوية بـــ (أو)، وهذا متناقض مع ما تقتضيه التسوية، إذ يراد: نفس الشيء أو الأشياء[٦]، بينما (أو) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء[٧] فـــ (أو) يتقدمها كل كلام إلا التسوية[٨]، فهنا خالفت القياس، هذا بالإضافة إلى أن النحاة فرقوا بين (أم) [٩] و(أو) ،فـــ (أو) يكون الجواب بنعم أو لا، بينما (أم) تريد التعيين، وحكم عليها العكبري بالبعد لنفس السبب، وقال: «إنه يمكن توجيه هذه القراءة على «أن (أو) قد تقع في الإباحة، فيقرب معناها من معنى الواو، كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين وأشباههما.... فتكون (أو) بمعنى الواو- هاهنا - حملًا على المعنى، كأنه قال: سواء عليهم الإنذار وتركه»[١٠]. وفي

---

(١) سورة البقرة: ٦.
(٢) انظر: الكامل في القراءات العشر: ٤١٣.
(٣) هذه القراءة بـ (أو) لم تذكرها المصادر في القراءات الشاذة أو في كتب التفسير، وقد وجدتها فقط ذكرها العكبري في إعراب القراءات الشواذ ١١٦/١.
(٤) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣١.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٢٨١/١.
(٦) انظر: الجنى الداني ٢٣١.
(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٠٥.
(٨) انظر: الكتاب ١٦٩/٣، أمالي ابن الشجري ١١٠/٣، الهمع ١٧٦/٣.
(٩) انظر: الكامل في القراءات العشر: ٤١٣.
(١٠) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١١٦/١.

موضع آخر، يرد ابن هشام صحة مجيء (أو) التي للإباحة حالة في محل الواو، حيث قال: «وهذا أيضًا مردود؛ لأنه لو قيل: «جالس الحسن وابن سيرين» كان المأمور به مجالستهما معًا و لم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهم.....»[١].

وبهذا نخلص إلى رفض ابن هشام لهذه القراءة الشاذة؛ حيث خالفت القياس النحوي.

القراءة الثانية:

قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٢].

قال ابن هشام: «ومن الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ، وهو اسم (ليس) بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر،كقراءة بعضهم[٣]: ﴿لَيْسَ البِرَّ بَأَن تُوَلُّوا﴾ بنصب البر»[٤].

وقع خلاف بين العلماء هل الباء داخلة على الخبر و(البر) بالرفع، أو أنها داخلة على الاسم و (البر) بالنصب، وحكم ابن هشام على الرأي القائل بأن الباء قد زيدت في اسم ليس (أن تولوا)، و (البر) جاءت بالنصب على الخبر بالغرابة؛ لأن هذا أمر غير مألوف عند النحويين، بل هو من النادر القليل الذي لا يُبنى عليه[٥].

فحكم ابن هشام على هذا القراءة بالغرابة.

القراءة الثالثة:

قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٦].

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٤١٤/١.
(٢) سورة البقرة: ١٧٧.
(٣) سبق تخريجها في مبحث سابق ص ٣٣.
(٤) انظر: مغنى اللبيب ١٦٩/٢.
(٥) انظر: مختصرفي شواذ القرآن١١، المحتسب١١٧/١، الكشف عن وجوه القراءات ٢٨١/١، الكشاف ٣٦٢/١، المحرر الوجيز ١٦٥، الجامع لأحكام القرآن٢١١/٢، البحر المحيط ٤/٢.
(٦) سورة البقرة: ٢١.

قال ابن هشام: «..... لأن تأكيد الموصول قبل مجيء صلته، شاذ كقراءة زيد بن علي[١]: ﴿وَالذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ﴾ بفتح الميم»[٢] وفي موضع آخر في باب الموصول قال: «إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذًا كقراءة زيد بن علي ﴿وَالذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ﴾، بفتح الميم واللام»[٣].

وردت هذه القراءة بفتح ميم (مَنْ)، وقد أشكلت على العلماء ،إذ دخل موصول على موصول، وقد وجّه هذا الإشكال الزمخشري حيث قال: «ووجهها على إشكالها أن يقال: أقحم الموصول الثاني بين الأول، وصلته تأكيدًا، كما أقحم جرير في قوله:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ لا أَبالكُم[٤].....

تيمًا الثاني بين الأول وما أضيف إليه، وكإقحامهم لام الإضافة بين المضاف والمضاف إليه في: لا أبالك»[٥].

وقد أبطل أبو حيان تخريج الزمخشري هذا إذ قال: «وهذا الرأي الذي ذهب إليه باطل؛ لأن القياس إذا أُكِد الموصول أن تكرره مع صلته؛ لأنها من كماله... فعلى هذا يتخرج قراءة زيد بن علي أن يكون (قبلكم) صلة (مَنْ) و(مَنْ) خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول وهو (الذين) التقدير: «والذين هم من قبلكم»[٦].

وما ذهب إليه الزمخشري هو رأي الكوفيين[٧]؛ حيث أجازوا دخول الموصول على الموصول على سبيل التأكيد، إذا اختلف اللفظ، وهذا مبني على مذهبهم في إجازة زيادة الأسماء[٨]، ومن الشواهد ما ذهبوا إليه، قول الشاعر[٩]:

آل الزُّبير سَنَامُ المجدِ قَدْ علمتْ ذاك القبائلُ والأَثَرُوْن مَنْ عددا[١٠]

---

(١) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٤٧.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٤٠٨/٣.
(٣) انظر: مغني اللبيب ١٥٦/٥.
(٤) سبق تخريجه في موضع سابق ص١٣٠.
(٥) انظر: الكشاف ٢١٢/١.
(٦) انظر: البحر المحيط ٢٣٤/١.
(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ١٧٦/١، الأصول لابن السراج ٣٥٤/٢، إعراب القراءات الشواذ ١٣٥/١.
(٨) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٣٥/١، الهمع ٣٠١/١.
(٩) لم أجد قائله.
(١٠) البيت من البسيط ، انظر: شرح القصائد السبع للأنباري ٣٥٣، الأزهية في علم الحروف

فقد خرجوه على زيادة (مَن) والتقدير: والأثرون عددا.

ولأن البصريين لم يجيزوا زيادة الأسماء إلا في الضمير، وخاصة الفصل، نحو قولك: ظننت زيدًا هو القائم، فقد أولوا ما استدل به الكوفيون على أن الأصل فيه: (والأثرون من بعد عددًا) فحذف الفعل وناب عنه المصدر، كما قيل: ما أنت إلا سيراً[١].

– ووافق ابن هشام مذهب البصريين في الحكم بشذوذ ما جاء على ذلك ،نحو هذه القراءة التي استشهد بها، حيث لم يجيزوا إدخال موصول على موصول آخر ،وجعله من باب التأكيد.

– ومما يترجح في هذه المسألة قول الزمخشري وتوجيهه؛ حيث القول بعدم التقدير أولى من التقدير، وأن تكون صلة الموصول الأول محذوفة، هذا بالإضافة إلى أنه لا يمنع أن تكون القراءة من باب التوكيد اللفظي؛حيث أكد (الذين) بـــ (مَنْ) لاتفاقهما معنىً وإن اختلفا لفظًا وهذا مألوف في التوكيد اللفظي[٢].

القراءة الرابعة:

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٣].

قال ابن هشام: «وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها، كقراءة بعضهم[٤]: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾، وقوله[٥]:

في أيِّ يومَيَّ من الموتِ أفِرّ أيومَ لم يُقْدَرَ أم يَوْمَ قُـــــــــدِرْ[٦]

١٠٣، أمالي ابن الشجري ٦٥/٣، ضرائر الشعر ٨١.

(١) انظر: الأزهية في علم الحروف ١٠٣، أمالي ابن الشجري ٦٥/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩/٢.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٦٩/٢.
(٣) سورة الشرح: ١.
(٤) انظر: المحتسب ٣٦٦/٢ – أبو جعفر المنصور – الكشاف ٣٩٦/٦ – أبو جعفر المنصور –، المحرر الوجيز ١٩٨٨، إعراب القراءات الشواذ ٧٢٣/٢، البحر المحيط ٤٨٣/٨، الدر المصون ٤٣/١١، فتح القدير ٦١٧/٥، روح المعاني ١٦٨/٣٠.
(٥) اختلفت المصادر في نسبة قائله؛ حيث نُسب لعلي بن أبي طالب وهو في ديوانه، ونُسب إلى الحارث بن منذر الجرمي في شرح شواهد المغني.
(٦) البيت من الرجز، انظر: ديوان علي بن أبي طالب ٤٣، الخصائص ٩٤/٣، المحتسب

وخرجا على أن الأصل «نشرحَنْ»، و «يقدرَنْ»، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلًا عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين....»[١].

وفي موضع آخر عند حديثه عن حذف نون التوكيد، قال: «وخرّج بعضهم عليه قراءة من قرأ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ بالفتح،وقيل: إن بعضهم ينصب بـــ (لم)، ويجزم بـــ (لن)..»[٢] وأيضًا أثناء حديثه عن ماورد من ملح كلام العرب من تقارض اللفظين في الأحكام، قال: «إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب، ذكره بعضهم مستشهدًا بقراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾، بفتح الحاء، وفيه نظر، إذ لا تحل (لن) هنا، وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله ،كما قدمنا، وقيل: أصله: (نشرحَنْ) ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلًا عليها وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـــ (لم) مع أنه كالفعل الماضي في المعنى وحذف النون لغير مقتضٍ مع أن المؤكد لا يليق به الحذف»[٣].

استشهد ابن هشام بهذه القراءة في عدة مواضع من كتابه كما وضحت، حيث جاء النصب بـــ (لم) بدلًا من (لن) لـــ (نشرحَ)، وقد وجه العلماء هذه القراءة بعدد من التوجيهات، وهي كالآتي:

١. النصب بـــ (لم) بدلًا من (لن)، واعتبروها لغة بعض العرب، كما ورد ذلك عن اللحياني في نوادره[٤].
٢. أن الفعل كان مؤكدًا بالنون الخفيفة (ألم نشرحَنْ)، ثم حذفت النون، وبقيت الفتحة دليلًا عليها[٥].
٣. ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال: «لعله بيّن الحاء، وأشبعها في مخرجها، فظن

٣٦٦/٢، الجنى الداني ٢٦٧، شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٧٤/٢، خزانة الأدب: ٤٥١/١١.

(١) انظر: مغني اللبيب ٤٦٨/٣، ٤٧٠.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٤٩٩/٦.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٧٢٣/٦.
(٤) انظر: المحرر الوجيز ١٩٨٨، البحر المحيط ٤٨٣/٨، الدر المصون ٤٣/١١، فتح القدير ٦١٧/٥، روح المعاني ١٦٨/٣٠.
(٥) انظر: المحتسب ٣٦٦/٢، المحرر الوجيز ١٩٨٨، إعراب القراءات الشواذ ٧٢٣/٢ ، البحر المحيط ٤٨٣/٨، الدر المصون ٤٣/١١، فتح القدير ٦١٧/٥، روح المعاني ١٦٨/٣٠.

السامع أنه فتحها»[١].

٤. ما ذهب إليه ابن جني[٢] وهو أن فتحة (الحاء) الساكنة في الأصل جاءت؛ لمجاورتها (اللام) المفتوحة في (لك)، وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك، مجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن إعطاءًا للجار حكم مجاوره[٣]، فعلى هذه القاعدة فتحت (حاء) نشرح كما في: جحر ضبٍ خربٍ.

– ورفض ابن هشام هذه القراءة تبعًا لمن رأى أنها قراءة مردودة، أو مرذولة، أو ذات أصول ضعيفة كابن جني[٤]، وابن عطية[٥]، وابن مالك[٦] والسمين الحلبي[٧]، والشوكاني[٨]، والشوكاني[٨]، والألوسي[٩].

هذا بالإضافة إلى أنه اعترض على توجيهها على حذف النون، وبقاء الفتحة دليلًا عليها، وذلك؛ لأن في هذا التخريج شذوذين، الأول: هو توكيد المنفي بـــ (لم)، والثاني: حذف النون لغير مقتض[١٠]، هذا بالإضافة إلى أن حذف النون غير جائز، حيث يختل المعنى المراد، وفي ذلك قال أبو الفتح: «وهذا عندنا غير جائز، وذلك أن هذه النون للتوكيد، والتوكيد أشبه شيء به الإسهاب، والإطناب، لا الإيجاز والاختصار.....»[١١].

– الملاحظ أن ابن هشام رفض هذه القراءة مع كونها جاءت على لغة من لغات العرب وشذّذ توجيهها.

والأرجح عندي حمل هذه القراءة على لغة بعض العرب حتى وإن لم تكن من اللغات المعتبرة والمشهورة، وخاصة مع وجود مايدعمها من الشعر، نحو البيت السابق:

---

(١) انظر: الكشاف ٣٩٦/٦.
(٢) انظر: سر الصناعة ٧٥، الخصائص ٩٥/٣.
(٣) انظر: سر الصناعة ٧٥/١، الكتاب ١٦٥/٢.
(٤) انظر: المحتسب ٣٦٦/٢، سر صناعة الإعراب ٧٥/١.
(٥) انظر: المحرر الوجيز ١٩٨٨.
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٧٦.
(٧) انظر: الدر المصون ٤٣/١١.
(٨) انظر: فتح القدير ٦١٧/٥.
(٩) انظر: روح المعاني ١٦٨/٣٠.
(١٠) انظر: مغني اللبيب ٤٧٠/٣.
(١١) انظر: المحتسب ٣٦٦/٢.

وأيضًا لقول عائشة بنت الأعجم:

في كُلِّ ما هم أمضى رأيَهُ قُدُمًا ولم يشاورَ في إقدامـــــه أحدًا[١]

هذا بالإضافة إلى أن ابن هشام قد ناقض نفسه؛ إذ في موضع متقدم يقبل، ويأخذ بالرفع بـــ (لم) ويعتبر هذا من الضرورة، أو لغة كما نقل عن ابن مالك[٢].

فلماذا يقبل ابن هشام القول برفع (لم) ولا يقبل النصب؟!

ويبدو لي أنّ القول بأنها قراءة واردة على لغة[٣] من ينصب بـــ (لم)، كما حكى اللحياني، ويؤيده أن التقارض بين اللفظين أولى من اللجوء إلى التأويل لتخريجها.

القراءة الخامسة:

قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٤].

قال ابن هشام: «ويجب حذف ألف(ما) الاستفهامية إذا جُرت، وإبقاء الفتحة دليلًا عليها، نحو فيمَ، وإلامَ، وعلامَ.....، وعلة حذف الألف بين الاستفهام والخبر...، وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة وعيسى[٥] ﴿عَمّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ فنادر»[٦].

وردت هذه القراءة بإثبات ألف (ما) الاستفهامية مع وجود حرف الجر، وهذا مخالف للأصل ورأي الجمهور؛ لأن الاستعمال الكثير على الحذف[٧] وفي ذلك قال ابن جني: «هذا أضعف اللغتين، أعني إثبات الألف في(ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر»[٨].

---

(١) البيت من البسيط، انظر: البحر المحيط /٤٨٣، الدر المصون ٤٤/١١.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٤٦٧/٣، ٤٦٨.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٧٢٣/٦، شرح التصريح ١٥٤/١، التقارض بين اللفظين في النحو العربي، د. عبد العزيز عبد الله: ١٠.
(٤) سورة النبأ: ١.
(٥) سبق تخريجها في مبحث سابق ص ٣٠
(٦) انظر: مغني اللبيب ٢٠،٢١/٤.
(٧) انظر: المحتسب٣٤٧/٢، الكشاف ٢٩٣/٦، المحرر الوجيز ١٩٣٨، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٩/٢، الفريد ٣١٩/٦، البحر المحيط ٤٠٢/٨، الدر المصون ٦٤٧/١٠، حاشية الشهاب ٣٠٠/٨، فتح القدير ٤٨٠/٥.
(٨) انظر: المحتسب ٣٤٧/٢.

وقد عدّ النحاة ما ورد مخالفًا لقياس الحذف من الضرورة، وهو مختص بالشعر، وقليل الكلام[١]، نحو قول حسان بن ثابت:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرّغَ فِي رَمَـــادِ[٢]

وممّا يجدر الإشارة إليه أن بعض العلماء اعتبروا عدم الحذف لغة، وممن قال بهذا أبو علي الدينوري[٣] والزمخشري[٤].

ووافق ابن هشام رأي الجمهور في حكمه على هذه القراءة بالندرة والشذوذ، وعدم قبولها؛ حيث خالفت القياس، والاستعمال الأكثر.

القراءة السادسة:

قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سُبْحَـٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَـٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكْرَ وَكَانُواْ قَوْمًۢا بُورًا﴾[٥].

قال ابن هشام: «القياس[٦] أنها لا تزاد في ثاني مفعولي (ظن)، ولا ثالث مفعولات (أعلم)؛ لأنها في الأصل خبر، وشذت قراءة بعضهم[٧]: ﴿مَا كَان يَنْبَغِي لَنا أَنْ نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ ببناء (نتخذ) للمفعول، وحملها ابن مالك[٨] على شذوذ زيادة (مِن) في الحال، ويظهر لنا فساده في المعنى؛لأنك إذا قلت: «ما كان لك أن تتخذ زيدًا في حاله كونه خاذلًا لك» فأنت مثبت لخذلانه ناهٍ عن اتخاذه،وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤٤٩/٢، البحر المحيط ٤٠٢/٨، الدر المصون ٦٤٧/١٠، الهمع ٤٢٠/٣.
(٢) البيت من الوافر، انظر: ديوان حسان بن ثابت ٩٠، المحتسب ٣٤٧/٢، البحر المحيط ٤٠٢/٨، خزانة الأدب ٩٩/٦.
(٣) انظر: المساعد ٢٠٢/٤، ارتشاف الضرب ٢٤٩، الهمع ٤٢٠/٣.
(٤) نجد الزمخشري قد تعارضت أقواله وقد انتقده البغدادي في ذلك، لأنه قال في سورة الأعراف ١٦، قال: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ قبل (ما) للاستفهام.. وإثبات الألف قليل شاذ)) الكشاف ٤٢٩/٢، وفي موضع آخر في سورة يس: ٢٧ قال: ﴿بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾ بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً))، الكشاف ١٧٣/٥،انظر: خزانة الأدب ٩٩/٦.
(٥) سورة الفرقان: ١٨.
(٦) يتحدث عن زيادة (مِن).
(٧) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٤٥.
(٨) انظر: شرح التسهيل ١٣٩/٤.

الولاية»[١].

– وردت هذه القراءة «نُتَّخَذَ» مبنيًا للمفعول، وقد وجهها العلماء عدة توجيهات، وهي كالآتي:

الأول: أنها (اتخذ) المتعدية لاثنين، فالأول: ضمير المتكلمين والثاني: قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ و (مِنْ) هنا للتبعيض لا زائدة، والمعنى: «ما كان ينبغي أنْ نتخذ بعض أولياء» وهذا قول الزمخشري[٢].

الثاني: أن «من أولياء» هو المفعول الثاني، إلا أن «مِنْ» هنا مزيدة في المفعول الثاني، وهذا مردود عند جمهور النحاة[٣].

وقد نقل النحاس في هذه الآية رأي أبوعمرو بن العلاء وتلميذه عيسى بن عمر،حيث قال: «فقال أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، يجوز «نُتَّخذَ» قال أبو عمرو: لو كانت «نُتَّخذَ» لحذفت من الثانية.....»[٤].

وقال الزجاج في ذلك: «وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ، وإنما كانت خطأ؛لأن (مِنْ) إنما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولة أولًا....»[٥].

الثالث: ما قاله ابن جني[٦]، وقد تبعه ابن مالك[٧] في ذلك وهو: أن يكون (مِنْ أولياء) حالًا، و (مِنْ) زائدة؛ لمكان النفي المتقدم، والمعنى: «ما كان لنا أن نعبد من دونك ولا نستحق الولاء، ولا العبادة»، وهذا غير جائز عند أكثر النحويين في زيادة (مِنْ) حيث لا تزداد في المفعول الثاني، ولا مفعول الحال.

وأجاز الفراء[٨] على قلة زيادة (مِنْ) قبل المفعول الثاني لـــ (اتخذ)، وقد اعتبرها وجهًا جيدًا لو لم تكن (مِنْ) في الأولياء.

و رفض ابن هشام هذه القراءة ،ووصفها بالشذوذ لأمرين:

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١٧٠،١٧١/٤.
(٢) انظر: الكشاف ٣٣٩/٤، البحر المحيط ٤٤٨/٦، الدر المصون ٤٦٥/٨.
(٣) انظر: التبيان ٩٨٢، البحر المحيط ٤٤٨/٦، الجنى الداني ٣١٧.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٣.
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٠/٤.
(٦) انظر: المحتسب ١٢٠/٢.
(٧) انظر: شرح التسهيل ١٣٩/٤، الجنى الداني ٣٢٠.
(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٢.

الأول: الاستناد إلى القياس، إذ القياس أن لا تزاد (مِنْ) في ثاني مفعولي ظن، ولا ثالث مفعولات أعلم؛ لأنهما في الأصل خبر، وهي تدخل على الأسماء، لا على الأخبار، وبهذا يوافق جمهور النحاة.

الثاني: الاستناد إلى المعنى، حيث رفض توجيهها بزيادة (مِنْ) في موضع الحال؛ حيث قال: «لأنك لو قلت: «ما كان لك أن تتخذ زيدًا في حالة كونه خاذلًا لك».

فأنت مثبت لخذلانه ناهٍ عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية»[(١)].

وأرى أن النحاة قد أخطأوا بالتطاول على هذه القراءة، ورفضها ووصفها بالخطأ، أو تحريفها إلى وجه أفصح.

فهذا الزجاج يقول: «هذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ..... ولا وجه لهذه القراءة إلا أن الفراء أجازها على ضعف»[(٢)].

ويبدولي أنّه كان الأوْلى على النحاة تخريجها كبقية القراءات الواردة المخالفة للقياس، أو تركها على ما يحفظ ولا يقاس عليه، وخاصة أنّها قد سمعت رواية من عدة قراء أجلاء، و لم يتفرد بها قارئ واحد كما ذكر الفراء بذلك؛ إذ قال: «والقراء مجتمعة على نصب النون في (نَتَّخِذَ) إلا أبا جعفر المدني فإنه قرأ (أن نُتَّخذ) بضم النون.....»[(٣)].

القراءة السابعة:

قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَـٰنِ صَوْمًا﴾[(٤)].

قال ابن هشام: «وذكر ابن جني[(٥)] أنه قرئ[(٦)]: ﴿فإمِّا تريْنَ﴾ بياء ساكنة بعدها نون نون الرفع، على حد قوله[(٧)]:

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١٧١/٤.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٠/٤.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٢.
(٤) سورة مريم: ٢٦.
(٥) انظر: المحتسب ٤٢/٢.
(٦) سبق تخريجها في ص٢٣.
(٧) لم أجد قائله.

لولا فوارسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرتِهِمْ يَومَ الصُّليفاء لم يُوفُونَ بالجارِ[١]

ففيها شذوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجزم»[٢].

وردت هذه القراءة «ترِيْنَ» بسكون الياء، وفتح النون الخفيفة، وقد وجهت على أنها شاذة؛ لأن الجازم لم يؤثر، فتحذف النون، وكما وجهها آخرون: بأنها لغة، فهذا ابن جني[٣] جني[٣] يستبعد أن تكون لحنًا؛لثبات نون الرفع، لكن يرى إنها لغة؛ حيث ثبت النون في الجزم، وأنشد قول الشاعر السابق.

وقد عدّها كذلك ابن يعيش[٤] وابن مالك[٥] لغة، ولكنها لغة شاذة.

ولابن جني رأي آخر، تجاه هذه القراءة ففي كتابه – الخصائص– عدّها ضرورة[٦]، وتبعه في ذلك ابن عصفور[٧]، والرضي[٨]، وأما العكبري فقد جمع بين الرأيين فقال: «وهي «وهي لغة قد جاءت في الشعر»[٩].

وحكم ابن هشام على هذه القراءة بالشذوذ من وجهين:

الأول: وهو ما ذكرته؛ حيث الجازم لم يؤثر فتحذف النون.

الثاني: وهو ترك نون التوكيد؛ لأنه لم يرد في القرآن، والكلام الفصيح بعد (إمَّا) إلا مؤكدًا، وهنا ابن هشام يقول:«قريبًا من الوجوب»[١٠] أي: أن توكيد المضارع بعد (إمَّا) كُثر استعماله مؤكدًا، حتى بدا كأنه من باب الواجب، وفي ذلك قال المرادي: «ولم يرد في القرآن بعد «إمَّا» إلا مؤكدًا، وذهب المبرد، والزجاج إلى أن توكيده بعد (إمَّا) واجب في غير الضرورة»[١١].

---

(١) البيت من البسيط، وقد روي بأكثر من رواية.انظر: المحتسب ٤٢/٢، شرح المفصل ٨/٧ ، الجنى الداني ٢٢٦، خزانة الأدب: ٢٠٥/١، ٣/٩، ٤٣١/١١.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٦٣/٤.
(٣) انظر: المحتسب ٤٢/٢.
(٤) انظر: شرح المفصل ٨/٧.
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٩١ – ١٥٩٢.
(٦) انظر: الخصائص ٣٨٨/١.
(٧) انظر: ضرائر الشعر ٣١٠.
(٨) انظر: شرح الكافية للرضي ٨١/٤.
(٩) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٥/٢.
(١٠) انظر: مغني اللبيب ٢٦١/٤-٢٦٢.
(١١) انظر: الجنى الداني: ١٤٢.

وأرى أنها لغة؛ لأنها سمعت أيضًا في النثر، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الإحسان أنْ تعبد الله كأنك تراه، فإنك إنْ لا تراه فإنه يراك»[١]، وقول عائشة رضي الله عنها: «إنّ أبا بكر رجل أَسِيفٌ، وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسمْع الناس»[٢].

القراءة الثامنة:

قوله تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا﴾[٣].

أثناء حديث ابن هشام عن الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة[٤]، ذكرمنها: تأنيث تأنيث المذكر، واشترط لذلك شروطًا، حيث قال: «وشرط هذه المسألة... صلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز: «أَمَةُ زيدٍ جاء»، ولا «غلامُ هندٍ ذهبتْ»، ومن ثَمَّ رد ابن مالك في التوضيح[٥]، قول أبي الفتح[٦] في توجيهه قراءة أبي العالية[٧]: ﴿لَا تَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ بتأنيث الفعل: إنه من باب «قطعت بعض أصابعه»؛ لأن المضاف لو سقط هنا لقيل: «نفسًا لا تنفع»، بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، نحو قولك: «زيدًا ظَلَم» تريد: أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز»[٨] إذا أضيف مذكر إلى مؤنث، فإنه يكتسب منه التأنيث، بشرطين[٩]:

الأول: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كـــ بعضه، بأن يكون المعنى مشتملًا عليه، أو يكون المضاف إليه فاعلًا في المعنى، فمن الأول قول الأعشى:

---

(١) انظر: صحيح البخاري – كتاب الإيمان – الباب ٣٨ – الحديث ٤٩.
(٢) انظر: صحيح البخاري – كتاب الأذان – الباب ٤٣٩ – الحديث ٦٣٩.
(٣) سورة الأنعام: ١٥٨.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٦٤٥/٥.
(٥) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك: ١٤٤.
(٦) انظر: المحتسب ٢٣٦/١.
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٢ – ابن سيرين – مختصر في شواذ القرآن ٤٨ – ابن سيرين وابن عمرو – مشكل إعراب القرآن ٣٠٠/١ – ابن سيرين – المحتسب ٢٣٦/١ – أبو العالية – ، الكشاف ٤١٦/٢ – ابن سيرين –، المحرر الوجيز ٦٧٩ – ابن سيرين وعبد الله بن عمرو وأبو العالية – إعراب القراءات الشواذ ٥٢٥/١، التبيان ٥٥١، الفريد ٧٢٩/٢ – بدون نسبة – البحر المحيط ٢٥٩/٤ – ابن عمرو وابن سيرين وأبو العالية –، الدر المصون ٢٣٢/٥ – فتح القدير ١٨١/٢ – ابن سيرين –.
(٨) انظر: مغني اللبيب ٦٤٨/٥، ٦٤٩.
(٩) انظر: الكتاب ٥١/١، معاني القرآن للفراء ٣٦/٢، المقتضب ٢٠٠/٤.

وتَشرقُ بالقولِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[١]

وقول العرب: «ذهبت بعض أصابعه»[٢]، ومن الثاني، قول جرير:

رأَتْ مرَّ السِّنِينْ أَخَـــذْنَ مِنِّي كَمَا أَخذ السَّرار من الهــلال[٣]

ففي هذا البيت أضيف المصدر إلى فاعله. وممّا اشتمل فيه الثاني على الأول: اجتمعت أهل اليمامة[٤].

الثاني: أن يصلح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، فيقال: شرقت القناة، وذهبت أصابعه، ورأت السنين أخذن مني، واجتمعت اليمامة،أي: أهلها. وفي هذه القراءة أضيف الإيمان إلى ضمير النفس، فاكتسب منه التأنيث، وقد دار خلاف حول هذا[٥]؛ حيث لم تتحقق الشروط الآنفة الذكر في هذه القراءة، فالإيمان ليس بعضًا للنفس، هذا بالإضافة إلى عدم صلاحية الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف. وقد رد ابن جني[٦] على ابن مجاهد في اعتباره هذه القراءة غلطًا، وأن هذا له وجه في العربية فهو من باب تأنيث المذكر، إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه، أو منه، أو به، وقال: «إن تأنيث الإيمان جاء إذا كان من النفس وبها».

ورد عليه ابن مالك بقوله: «لا يجوز أن يكون تأنيث فعل الإيمان لكون الإيمان سرى إليه تأنيث من المضاف إليه كما سرى من (الرياح) إلى لــ (مر) في قول الشاعر[٧]:

مشين كَمَا اهتزَّتْ رماحُ تُسَفَّهتْ أَعَالِيَها مَرُّ الرياحِ النواســـمِ[٨]

..... وقد خفى هذا المعنى على ابن جني، فأجاز في -المحتسب- أن تكون قراءة أبي العالية من جنس «تسفهت أعاليها مر الرياح» وهو خطأ بيّن.....»[٩].

---

(١) البيت من الطويل، انظر: ديوان الأعشى ١٧٣، الكتاب ٥٢/١، معاني القرآن للفراء ٣٧/٢، الأصول لابن السراج ٤٧٧/٣.
(٢) انظر: الكتاب ٥١/١، معاني القرآن للفراء٣٦/٢، المقتضب ٢٠٠/٤.
(٣) البيت من الوافر، انظر: ديوان جرير ٥٤٦، معاني القرآن للفراء ٣٧/٢، المقتضب ٢٠٠/٤.
(٤) انظر: الكتاب ٥٣/١، المساعد ٢٣٩/٢.
(٥) انظر: المحتسب ٢٣٦/١، شواهد التوضيح والتصحيح ١٤٤، البحر المحيط ٢٥٩/٤، الدر المصون ٢٣٢/٥.
(٦) انظر: المحتسب ٢٣٦/١.
(٧) الشاعر هو ذو الرمَة.
(٨) البيت من الطويل، انظر: ديوانه ٢٧١، الكتاب ٥٢/١، ٦٥، إعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٢، المحتسب ٢٣٦/١، شواهد التوضيح والتصحيح ١٤٤، البحر المحيط ٢٥٩/٤.
(٩) شواهد التوضيح والتصحيح ١٤٤- ١٤٥.

ثم وجّه هذه القراءة توجيهًا آخر[١]، إذْ جعل سريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف هو كون المضاف شبيهًا لما يستغنى عنه على التأويل، وقد استشهد لهذا بشواهد من النثر نحو، ما روى أبو عمرو من قول رجل من اليمن: (فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها) قال: فقلت: أتقول: جاءته كتابي ؟! قال: نعم أليس بصحيفة»[٢].

وقال بهذا أبو حيان[٣] في رده على الزمخشري[٤]، عندما جعل هذه القراءة كقولك: كقولك: ذهبت بعض أصابعه؛ حيث رد عليه بقوله: «هذا غلط؛ لأن الإيمان ليس بعضًا للنفس، ويحتمل أن يكون أنّث على معنى الإيمان، وهو المعرفة أو العقيدة[٥]، وهذا القول يوافق ما ذهب إليه سيبويه فيما نقله النحاس[٦] عنه: أن المضاف ليس بعض المضاف إليه، بل بل بينهما علاقة غير البعضية، وذلك أن المضاف فعل المضاف إليه، (المرّ فعل الرياح) و (الإيمان فعل النفس)، وكلاهما مصدر مضاف إلى فاعله.

– وتابع ابن هشام مذهب القائلين بالرفض، بتوجيهها على قولهم: «قطعت بعض أصابعه» للأسباب التي ذكرتها.

القراءة التاسعة:

قوله تعالى:﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٧].

قال ابن هشام: «إن بعضهم قد قرأ به[٨] في ﴿مَالَهُم بِه مِنْ عِلمٍ إلا اتباعُ الظنِ﴾ وإجماع الجماعة على خلافه»[٩].

---

(١) انظر: المصدر السابق.
(٢) انظر: المحتسب ٢٣٦/١، شواهد التوضيح والتصحيح ١٤٥، البحر المحيط ٢٥٩/٤، الدر المصون ٢٣٢/٥.
(٣) انظر: البحر المحيط ٢٥٩/٤.
(٤) انظر: الكشاف ٤١٦/٢.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢٥٩/٤.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٠/٢ – وهنا لم أجد لسيبويه هذا النص الذي نقله النحاس، وربما هو استنباط من كلام سيبويه في هذه المسألة، انظر: الكتاب ٥٢/١.
(٧) سورة النساء: ١٥٧.
(٨) انظر: شواذ القراءات للكرماني ١٤٧ – ابن عمير – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/١، إعراب القرآن للنحاس ٥٠٣/١، مشكل إعراب القرآن ٢١١/١، البيان ٢٧٤/١، الفريد ٣٧٣/٢، الدر المصون ١٤٧/٤.
(٩) انظر: مغني اللبيب ٩٤/٦.

يقول ابن هشام قرئت هذه الآية بالرفع على البدل من موضع (مِنْ علم)؛ لأن (مِنْ) زائدة، و (علم) رفع على الابتداء، وهذه لغة بني تميم[١] وهم يجيزون الإتباع، والنصب إذا كان الاستثناء منقطعًا، بينما قراءة الجماعة بالنصب ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾؛ لأن الاستثناء منقطع، فإتباع الظن ليس من جنس العلم، فهنا يتعين النصب عند الحجازيين[٢].

ولم يقبل ابن هشام بقراءة الرفع؛ لأنه يقول: «إجماع الجماعة على خلافه»[٣]، وأيضًا قال في موضع يسبقه قليلاً: «إنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين»[٤] فهنا يعلل رفضه لمخالفة الجماعة.

القراءة العاشرة:

قوله تعالى: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلاً﴾[٥].

قال ابن هشام: «... لا يجوز في مضارع: نَبّأتُ، ونقّبتُ، ونَزّلْتُ، ونحوهن إذا ابتدأن بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في ندور كقراءة بعضهم[٦]: ﴿وَنُزِّلُ الملائكةَ تَترِيلاً﴾»[٧].

وردت هذه القراءة (نُزِّلُ)، ونصب الملائكة، وقد وجهت على أنه أراد: (ونُنَزِّلُ الملائكة) إلا أنه حذف النون الثانية التي هي فاء الفعل «نزَّل»؛ لالتقاء النونين استخفافًا، وشبهت بما حُذف من أحد المثلين، في نحو قولهم: أنتم تفكرون، وتطهرون، وأنت تريد: تتفكرون وتتطهرون[٨]، فهنا فعلوا بـــما تصدر فيه نونان كما فعلوا بما تصدر فيه تاءان؛ حيث عدلوا عن الإدغام المؤدي إلى اجتلاب همزة الوصل - وهي هنا غير ممكنة؛ حيث

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢، شرح الكافية الشافية ٧٠٣، شرح التصريح ٥٤٧/١.
(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢، شرح الكافية الشافية ٧٠٣، مغني اللبيب ٩٤/٦، شرح التصريح ٥٤٧/١.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٩٤/٦.
(٤) انظر: المرجع السابق.
(٥) سورة الفرقان: ٢٥.
(٦) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣٤.
(٧) انظر: مغني اللبيب ١١٢/٦.
(٨) انظر: المحتسب ١٢٠/٢.

الفعل مضارع – إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين[١]، وهذا الحذف – حذف التاء – كثير جدًا، ومنه في القرآن نحو ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنَزَّلُ وَٱلرُّوحُ﴾، و ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ﴾[٢]، ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [٣]. وأماحذف النون فهو من الشاذ والنادر[٤] وقد وافقهم ابن هشام على هذا الاعتبار بحكمه على هذه القراءة بالندور.

القراءة الحادية عشر:

قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾[٥].

قال ابن هشام: «وأجاز الأخفش[٦] وقوعه بين الحال وصاحبه كـ «جاء زيد هو ضاحكًا»، وجعل منه ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾ فيمن نصب[٧] ﴿أَطۡهَرَ﴾ ولحن أبو عمرو[٨] من قرأ بذلك، وقد خُرجت على أن (هؤلاء بناتي) جملة و(هُنَّ) إما توكيد لضمير مستتر في الخبر أومبتدأ، و (لكم) الخبر، وعليهما فـ (أطهر) حال، وفيهما نظر: أما الأول: فلأن (بناتي) جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرًا عند البصريين، وأما الثاني: فلأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم»[٩].

وردت هذه القراءة بالنصب لـ (أطهر) على أنه حال و (هن) ضمير فصل، وقد لحن أبو عمرو بن العلاء من قرأ بذلك ووافقه سيبويه[١٠] بنقله لهذا الرأي، وتابع أباعمرو في ذلك الأخفش[١١]، والمبرد[١]، والنحاس[٢]، ومكي[٣]، والفخر الرازي[٤]، وضعّفها

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٨٧، المساعد ٢٧٩/٤، شرح التصريح ٧٦١/٢، ٧٦٢.
(٢) سورة هود: ١٠٥.
(٣) سورة الليل: ١٤.
(٤) انظر: شرح التصريح ٧٦٢/٢.
(٥) سورة هود: ٧٨.
(٦) انظر:، المساعد ١٢١/١، ارتشاف الضرب ٩٥٢، الهمع ٢٢٩/١.
(٧) انظر: سبق تخريجها في مبحث سابق ص٢٤.
(٨) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٨٦، معاني القرآن للزجاج ٦٧/٣، مختصر في شواذ القرآن٦٦، إعراب القرآن للنحاس ٢٩٦/٢، المحتسب ٣٢٥/١، مشكل إعراب القرآن ٤١٢/١، الكشاف ٢١٩/٣، البيان ٢٥/٢، مفاتيح الغيب ٣٤/١٨، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٨/١، التبيان ٧٠٩،البحر المحيط٢٤٧/٥،الدر المصون ٣٦٢/٦، روح المعاني ١٠٧/١٢
(٩) انظر: مغني اللبيب ٥٥٧/٥، ٥٥٨، ٥٥٩.
(١٠) انظر: الكتاب ٣٩٦/٢ – ٣٩٧.
(١١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٨٦.

العكبري[٥] ولم يرفضها.

ووجه اعتراضهم على هذه القراءة أن ضمير الفصل لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك، وهنا وقع بين الحال وصاحبها[٦].

وقد رد ابن هشام على ذلك بتخريج القراءة على وجهين[٧]:

الأول: أن (هؤلاء بناتي) جملة من المبتدأ و الخبر، و(هن) توكيد للضمير المستتر في الخبر (بناتي) و(أطهر) حال، والعامل فيه معنى الإشارة[٨].

الثاني: أن يكون (هن) مبتدأ، و(لكم) خبره، و(أطهر) حال.

ولكن عاد ابن هشام ورد هذين التخريجين وقال: فيهما نظر فالأول: وجه الاعتراض عليه مجيء الضمير (هن) توكيداً لاسم جامد غير مؤول بالمشتق، وهذا محل خلاف بين النحاة فهو جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين[٩].

أما الثاني: وجه الاعتراض عليه هو تقدم الحال على عاملها الظرفي، وهذا غير جائز عند أكثر النحويين فلا يقال: زيدٌ قائماً في الدار[١٠].

ويتضح تناقض موقف ابن هشام من هذه القراءة فبعد رده لمن لحن هذه القراءة، وإيراده التخريجات لها، عاد واعترض على هذين التخريجين، وكأنه يرفض القراءة بأسلوب آخر غير التصريح بالرفض، هذا بالإضافة إلى أنه لم يذكر التوجيه الثالث للقراءة وهو التوجيه الذي لم يعترض عليه أحد؛ – ممّا يجعلنا نجزم بقبول هذه القراءة بحيث لايكون(هن) فصلًا– وهذا التوجيه لابن جني؛ إذ قال: «أرى أن لهذه القراءة وجهًا صحيحًا وهو أن تجعل (هن) أحد جزأي الجمل وتجعلها خبرًا لـــ (بناتي) كقولك: زيد هو أخوك وتجعل أطهر حالًا

---

(١) انظر: المقتضب ١٠٥/٤.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٩٦/٢.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤١٢/١.
(٤) انظر: مفاتيح الغيب ٣٤/١٨.
(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٦٨/١.
(٦) انظر: المراجع السابقة.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٥٥٨/٥، ٥٥٩.
(٨) انظر إعراب القراءات الشواذ ٦٦٨/١، روح المعاني ١٠٨/١٢.
(٩) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥/١-٥٧، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١٤١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١.
(١٠) انظر: الكتاب ١٢٤/٢، المقتضب ١٧٠/٤، ٣٠٠، الأصول ٢١٩/١، الهمع ٣٣/٤.

من (هن) أو من (بناتي) والعامل فيه معنى الإشارة»[١] وعلى هذا يكون (هؤلاء) مبتدأ و (بناتي هن) جملة متكونة من مبتدأ وخبر في موضع خبر للمبتدأ و (أطهر) هو الحال.

ومن هنا يتبين أن لقراءة النصب وجهًا صحيحًا مقبولًا؛ لما تقدم، ويمكن تطبيق قول السيوطي – هنا – في الدفاع عن هذه القرءاة؛ إذ: أكد على جواز الاحتجاج بكل ما قرئ بالقرآن الكريم في العربية سواء أكان متواترًا، أم أحادًا، أم شاذًا ،وقد أكد إطباق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا[٢].

الفصل الخامس

اعتراض ابن هشام على توجيهات النحويين للقراءة الشاذة

وقد قسمت هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الاعتراض على البصريين.

المبحث الثاني: الاعتراض على الكوفيين.

---

(١) انظر: المحتسب ٣٢٥/١.
(٢) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو ٧٥.

المبحث الثالث: الاعتراض على المتأخرين.

المبحث الأول

الاعتراض على البصريين

وهذا قد اتضح في بعض القراءات:

القراءة الأولى:

في قوله تعالى: ﴿لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ﴾[١].

قال ابن هشام: «كالواقعة في قولهم: «ادخلوا الأول فالأول»، «وجاءوا الجماء الغفير» وقراءة بعضهم[٢]: ﴿لَيَخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ بفتح الياء؛ لأن الحال واجبة التنكير؛ فإن قدرت (الأذل) مفعولًا مطلقًا على حذف مضاف، أي: خروج الأذل، كما قدّره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة أل»[٣].

سبق الحديث عن هذه القراءة وتوجيهها في مبحث سابق[٤]، وما يهمني في هذا الموضع اعتراض ابن هشام على تأويل البصريين بزيادة (أل) في (الأذل)، وتأييد توجيه الزمخشري[٥] بتقديره حذف مضاف، وهو (خروج أو إخراج)، فيكون الأذل مفعولًا مطلقًا، وبهذا لا يحتاج إلى القول بزيادة (أل) في (الأذل)، وهذا ما أيده ابن هشام على قول البصريين.

وكما ورد قول آخر للزمخشري على تقدير وصف محذوف مضاف إلى الأذل: أي: مثل الأذل.

ومما يترجح لدي هو القول بزيادة (أل) في الأذل؛ فعدم التقدير أولى من تقدير محذوف.

القراءة الثانية:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾[٦].

---

(١) سورة المنافقون: ٨.
(٢) سبق تخريجها في مبحث سابق ص ٧٧
(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٣١/١.
(٤) انظر: ص ١٥٠
(٥) انظر: الكشاف ١٢٨/٦.
(٦) سورة الأحزاب: ٥٦.

قال ابن هشام: «فإن قلت: فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ في قراءة من رفع[١]، وذلك محمول عند البصريين[٢] على الحذف من الأول لدلالة الثاني، أي: أن الله يصلي وملائكته يصلون، وليس عطفًا على الموضع[٣] و(يصلون) خبرًا عنهما؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة[٤]..... قلت: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف.....»[٥].

يطرح ابن هشام تساؤلاً: كيف تصنع في قراءة الرفع، لقوله تعالى:﴿إِن ٱلله وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ وهي محمولة عند البصريين على الحذف للخبر، أي: يصلي وملائكته يصلون، فحذف من الأول لدلالة الثاني ولكن هنا اختلف مدلول المحذوف والمذكور، حيث فسّر المفسرون الصلاة المحذوفة بمعنى الرحمة، والمذكورة بمعنى الاستغفار، فهنا الحذف غير جائز لعدم التطابق.

وقد اعترض عليهم ابن هشام في إجازة هذا الحذف وتفسيرهم للصلاة بهذين المدلولين غير المتطابقين فصّوب هذا المعنى ليخضع للتأويل البصري.

وفي الإجابة عن هذا الاعتراض، قال: «الصواب عندي أن الصلاة لغة: بمعنى واحد، وهو العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله -سبحانه وتعالى- الرحمة، وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض[٦]، وأما قول الجماعة [أي البصريين] فبعيد من جهات: إحداها: اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه، لمافيه الإلباس، حتى إن قوما نفوه، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قدِّم عليه، الثانية: أنا لا نعرف في العربية

---

(١) سبق تخريجها في مبحث سابق ص١٤٨.
(٢) انظر: الكشاف ١٩٢/٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٥/١، شرح المفصل لابن يعيش، ٥٩/٨، البحر المحيط ٢٣٩/٧، الدر المصون ١٤١/٩.
(٣) هذا رأي الكوفيين، انظر: المراجع السابقة.
(٤) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ١٧٥/١٩، المحرر الوجيز ١٥٢٣، الجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١٤، البحر المحيط ٢٢٩/٧.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٣٣٠/٦.
(٦) هنا ماذكره ابن هشام في ماذهب إليه من تفسير معنى الصلاة هو للسهيلي وقد ذكره في كتابه: نتائج الفكر في النحو: ٤٧،٤٨.

فعلًا واحدًا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيًا، والثالثة: أن الرحمة فعلها متعد، والصلاة فعلها قاصر، ولايحسن تفسير القاصر بالمتعدي، والرابعة: أنه لو قيل مكان – صلى عليه – دعا عليه انعكس المعنى. وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر»[١].

ويمكن القول: إن اعتراض ابن هشام ليس على التأويل النحوي، إنما اعترض على تفسير معنى الصلاة؛ حتى يتم التوفيق بين القاعدة التي تشترط المطابقة في المدلول مابين المحذوف، والمذكور، وبين ماذهب إليه البصريون في تأويل هذه القراءة.

أما ما يخص التأويل النحوي لهذه القراءة فقد سبق مناقشته في موضع سابق[٢].

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٦/٣٣٠ ومابعدها.
(٢) انظر: ص ١٤٨-١٤٩.

المبحث الثاني

الاعتراض على الكوفيين

القراءة الأولى:

قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾[١].

قال ابن هشام: «وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن[٢]: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُ الرَّضَاعَةَ﴾، وقول الشاعر[٣]:

أنْ تَقْرآنِ على أسماءَ ويحَكُما مِنِّي السَّلامَ وَأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدَا[٤]

وزعم الكوفيون[٥] أنّ (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل ،والصواب قول البصريين[٦] أنها أن الناصبة أهملت حملًا على (ما) أختها المصدرية»[٧]

واعترض ابن هشام في هذا الموضع، على توجيه الكوفيين لهذه القراءة بأنها (أنْ) المخففة من الثقيلة، وأيّد قول البصريين في كون ترك إعمال (أنْ) حملًا على (ما) المصدرية، وقد اُعتبِر هذا لغة لبعض العرب[٨]، وقد وردت فيها بعض الشواهد كالشاهد الشعري الذي الذي ذكره ابن هشام في قوله السابق. وكقول الآخر[٩]:

إِذَا متُّ فَادْفِنِّي إِلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ تُرَوِّي عِظَامِي فِي المَمَات عُرُوقُهَا

وَلَا تَدْفِنَنِّي فِي الفَلَاةِ فَإِنَّنِي أَخَافُ إِذَا مَامتُّ أَلاَّ أَذُوقُهَا[١٠]

---

(١) سورة البقرة: ٢٣٣.
(٢) سبق تخريجها في مبحث سابق ص ٢٨.
(٣) لم أجد قائله.
(٤) البيت من البسيط، انظر: الخصائص ٣٩٠/١، المنصف ٢٧٨/١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٣/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٢٧، شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٣٥.
(٥) انظر: الخصائص ٣٩٠/١، المنصف ٢٧٨/١، البحر المحيط ٣٢٣/٢، الدر المصون ٤٦٤/٢.
(٦) انظر: الخصائص٣٩٠/١، الكشاف ٤٥٥/١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٣/٢، البحر المحيط ٣٢٣/٢، الدر المصون ٤٦٣/٢، أوضح المسالك ٧/٤.
(٧) انظر: مغني اللبيب ١٨٢/١.
(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٨، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٣٥، شرح الكافية الشافية ١٥٢٧، شرح التصريح ٣٦٢/٢، الهمع ٤٥٥/١.
(٩) أبو محجن الثقفي.
(١٠) البيت من الطويل، انظر: ديوان أبي محجن الثقفي ٢٣، الأزهية في علم الحروف ٦٧، أمالي ابن الشجري ٢٥٣/١، شرح الكافية الشافية ١٥٢٧، خزانة الأدب ٥٥٠/٣.

وقد عَدّ أبو حيان هذا خاصًا بالضرورة الشعرية، وفي القراءة المنسوبة-السابقة- إلى مجاهد، وهذا سبيله لا تبنى عليه قاعدة[١].

وعرض ابن هشام لهذه القراءة في موضع آخر، بقوله: «وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾، أن الأصل: (أَنْ يُتِمُّوا)، بالجمع فَحَسَنٌ؛ لأن الجمع على معنى (مِنْ) نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[٢]، ولكن أظهر منه قول الجماعة: إنه قد جاء على إهمال (أنْ) الناصبة حملًا على أختها (ما) المصدرية»[٣].

فهنا ذكر توجيهًا آخرًا، وعزاه إلى بعضهم دون أن يسميه، وقد استحسنه، لكنه رجّح عليه قول البصريين بأن يكون من قبيل إهمال (أنْ).

القراءة الثانية:

قوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾[٤].

قال ابن هشام: «وقراءة بعضهم[٥]: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾ بكسر الهمزة، وقوله[٦]:

رَجْلانِ من ضَبّةَ أَخْبَرانَا ... إِنَّا رأَينا رجلًا عريانًا[٧]

روي بكسر (إنّ).

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣٢٤/٢.
(٢) سورة يونس: ٤٢.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٩٧/٦.
(٤) سور القمر: ١٠.
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٧/٥، إعراب القرآن للنحاس ٢٨٨/٤ – عيسى – مختصر في شواذ القرآن ٢٤٨ – عيسى ابن أبي إسحاق – المحرر الوجيز ١٧٩١ – عاصم وعيسى وابن أبي إسحاق – إعراب القراءات الشواذ ٥٢٧/٢ – التبيان ١١٩٣ – بدون نسبة – الفريد ٤٨/٦ – بدون نسبة – البحر المحيط ١٧٥/٨ – ابن أبي إسحاق وعيسى والأعمش وزيد بن علي وعاصم – الدر المصون ١٣١/١٠ – أسقط عيسى وزيداً – إرشاد العقل السليم ٢٣٥/٤ – بدون نسبة – روح المعاني ٨١/٢٧.
(٦) لم أجد قائله.
(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٥٦/١، ٤١٢/٢، ٢٤٠/٣، الخصائص ٣٣٨/٢، المحتسب ١٠٩/١، ٢٥٠، خزانة الأدب ٢٣/٤.

فهذه الجمل في محل نصب اتفاقًا، ثم قال البصريون[١]: النصب بقول مقدّر، وقال الكوفيون بالفعل المذكور.

ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾[٢]، ونحو ﴿إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي﴾[٣]»[٤].

يعترض ابن هشام في هذا الموضع على توجيه الكوفيين لقراءة النصب في هذه الآية؛ حيث ألحقوا بالقول فيما معناه، نحو: ناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت[٥].....، فجاءت الجملة منصوبة (على الحكاية بقوله (دعا)؛ لأن فيه معنى القول، وفي المقابل أيّد رأي البصريين؛ حيث الجملة منصوبة بفعل لقول مقدر، وقد أيّد هذا مجيء لفظ القول صريحًا كما في الآيتين المذكورتين.

وهذا هو ما اختاره ابن هشام، وهو الأكثر استعمالًا في اللغة من التضمين لهذه الأفعال معنى القول.

---

(١) انظر: الكتاب ٤٧١/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٧/٥، الأصول لابن السراج ٢٦٤/١، حاشية الشهاب ١٢٣/٨، الهمع ٥٠٢/١.

(٢) سورة هود: ٤٥.
(٣) سورة مريم: ٣ – ٤.
(٤) انظر: مغني اللبيب ١٧٢/٥، ١٧٣.
(٥) انظر: الهمع ٥٠٢/١.

المبحث الثالث

الاعتراض على المتأخرين[1]

(١) لم اقتصر فقط على النحويين بل أيضًا المفسرين وغيرهم، كالطبري وابن عطية وابن مهران.

- الطبري (ت٣١٠هـ):

قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾[١].

قال ابن هشام: «قول بعضهم: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ فمن رفع جنات[٢] إنه عطف على قنوان، وهذا يقتضي أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل، وإنما هو مبتدأ، بتقدير: (وهناك جنات) أو (ولهم جنات) ونظيره قراءة من قرأ[٣] ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[٤] بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[٥] أي: (ولهم حور)»[٦].

ينبه ابن هشام في هذا الموضع إلى أن المعرب قد يبني توجيهه على ظاهر اللفظ ،و لم ينظر في موجب المعنى، وهنا يحصل على الفساد في الإعراب والتوجيه،كما في هذه الآية التي وردت فيها قراءة الرفع؛ حيث عُطفت جنات على قنوان - وقد نسب هذا التوجيه إلى الطبري - حيث قال في تفسيره: «فرفع (جنات) على إتباعها القنوان في الإعراب، وأن لم تكن من جنسها، كما قال الشاعر[٧]:

---

(١) سورة الأنعام: ٩٩.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٧ – بدون نسبة - جامع البيان (تفسير الطبري) ٤٤٨/٩ – الأعمش – إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٢ – محمد بن عبد الرحمن عن أبي ليلى والأعمش وهو الصحيح من قراءة عاصم – مختصر في شواذ القرآن ٤٦ – الأعمش – مشكل إعراب القرآن ٢٨١/١ – عن عاصم –، الكشاف ٢٨٣٧٩ – بدون نسبة - البيان ٣٣٣/١، إعراب القراءات الشواذ ٤٩٩/١، التبيان ٢٢٥، حاشية الشهاب ١٠٦/٤، البحر المحيط ١٩٣/٤، الدر المصون ٧٥/٥، اللباب ٣٢٥/٨ – الأعمش ومحمد بن أبي ليلى وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم.
(٣) قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحفص وأبو بكر ويعقوب وشبيبة، انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ١٠١/٢٧، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١١/٥، مشكل إعراب القرآن ٥٣١/٢، إعراب القراءات الشواذ ٥٥٢/٢، الجامع لأحكام القرآن ٢٠٤/١٧، البحر المحيط ١٩٠/٤، ٢٠٦/٨ ، الإتحاف ٤٠٧/٢-٤٠٨.
(٤) سورة الواقعة: ٢٢.
(٥) سورة الصافات: ٤٥، وكان الصواب إثبات آية سورة الواقعة، قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٣٣/٦.
(٧) نسب لعبد الله بن الزبعرى، البيت من الكامل، انظر: معاني القرآن للفراء ١٢٢/٣، تأويل مشكل القرآن ١٦٥، الكامل للمبرد ٤٣٢/١.

ورأيْتِ زوجَكِ في الوَغَى مُتَقَـــ لِّداً ســـــــيفًا ورمحـــًا»[١]

وقد رفض المعربون هذا التوجيه[٢] بالعطف على القنوان، ووصفوه بالضعف[٣]؛ وحجتهم أن العنب لاتخرج من النخل[٤]، أو لأن الجنات لا تكون من النخل[٥].

والتوجيه الصحيح: لقراءة الرفع هو رفعها على أنها: مبتدأ، والخبر محذوف، فاختلفوا في تقديره فمنهم من: قدّره متقدمًا، ومنهم من قدره متأخرًا[٦]، فقدره الزمخشري متقدمًا[٧] [٧] أي: وثم جنات، وقدره أبو البقاء[٨]: «ومن الكرم جنات» وقد قيل عن هذا التقدير: إنه إنه حسن لمقابلة قوله تعالى «ومن النخل»، وقدرّه النحاس[٩]: «ولهم جنات، وقدره ابن عطية[١٠] «ولكم جنات».

وقد جعلوا لهذا التوجيه نظيرًا، وهو قراءة ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ واحتجوا أن مثل هذا ما اتفق على جوازه سيبويه، والكسائي، والفراء[١١].

وقد قدره الزمخشري[١٢] أي: «وجنات من أعناب أخرجناها»، وهذا التقديرقد سبقه إليه ابن الأنباري[١٣] فإنه قال: «الجنات رفعت بمضمر بعدها، تأويلها: «وجنات من أعناب أخرجناها».

– ولم يقف المعربون عند رفض هذا التوجيه وتضعيفه، بل أن هناك من أنكر هذه القراءة كأبي عبيد، وأبي حاتم[١٤]، حيث قال أبو حاتم: «هذه القراءة محال؛ لأن الجنات من

---

(١) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري) ٤٤٨/٩.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٨١/١، البيان ٣٣٣/١، المحرر الوجيز ٦٤٩، حاشية الشهاب ١٠٦/٤، التبيان ٥٢٥، اللباب ٣٢٦/٨، الدر المصون ٧٥/٥.
(٣) انظر: المحرر الوجيز ٦٤٩.
(٤) انظر: حاشية الشهاب ١٠٦/٤.
(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٨١/١، البيان ٣٣٣/١، التبيان ٥٢٥.
(٦) انظر: البحر المحيط ١٩٣/٤، الدر المصون ٧٥/٥، اللباب ٣٢٦/٨.
(٧) انظر: الكشاف ٣٧٩/٢.
(٨) انظر: التبيان ٥٢٥.
(٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٢.
(١٠) انظر: المحرر الوجيز ٦٤٩.
(١١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٢، البحر المحيط ١٩٣/٤.
(١٢) انظر: الكشاف٣٧٩/٢، البحر المحيط ١٩٣/٤.
(١٣) انظر: البحر المحيط ١٩٣/٤.
(١٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٢، البحر المحيط ١٩٣/٤.

الأعناب لا تكون من النخل» وقد رد النحاس[١] على هذا بأن القراءة جائزة، ولكن التأويل التأويل ليس هذا، ولكنه على رفعه بالابتداء ،والخبر محذوف.

وكذلك أبو حيان إذ قال: «لا يسوغ إنكار هذه القراءة؛ ولها التوجيه الجيد وهو على: أنه مبتدأ محذوف الخبر...»[٢].

وممّا يظهر لي أن من رفع بالعطف على (قنوان) لم يعطف (جنات على قنوان) في المعنى، وإنما في الإعراب، وهذا ما نصّ عليه الطبري إذ قال: «إتباعها في الإعراب، وإن لم تكن في جنسها»[٣].

وأشار الزمخشري[٤] في توجيهه عند العطف على قنوان، حيث قال: «يُعطف على قنوان على معنى: وحاصلة أو مخرجه النخل قنوان، وجنات من أعناب».

وقد أخذ بهذا التوجيه أبو حيان[٥] إذ قال: «وهذا العطف هو أن لا يلاحظ فيه قيد من النخل فكأنه قال: من النخل قنوان دانية، وجنات من أعناب حاصلة» كما تقول: «من بني تميم رجل عاقل ورجل من قريش منطلقان».

- ابن مهران(ت ٣٨١هـ):

قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[٦].

قال ابن هشام: «قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ[٧]: ﴿إِنَّ البَقَرَ تّشابَهَتْ﴾ بتشديد التاء: إن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد[٨]:

..... تَتَقَطَّعَتْ بِي دُونَكَ الأسْبَابُ[٩]

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٢.
(٢) انظر: البحر المحيط ١٩٣/٤.
(٣) انظر: جامع البيان (تفسير الطبري): ٤٤٨/٩.
(٤) انظر: الكشاف ٣٧٩/٢.
(٥) انظر: البحر المحيط ١٩٣/٤.
(٦) سورة البقرة: ٧٠.
(٧) انظر: شواذ القراءات للكرماني ٦٥.
(٨) لم أجد قائله ، وصدر البيت: طلب لعرفك يا ابن يحيى بعدما.....
(٩) البيت من الكامل، انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٥، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٧٥/٧، روح المعاني ٢٧٠/١، حاشية الدسوقي ١٨٢/٢.

ولا حقيقة لهذا البيت، ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة «إن البقرة» بتاء الوحدة، ثم أدغمت في تاء «تشابهت» فهو إدغام من كلمتين»[١].

يعترض ابن هشام في هذا الموضع على توجيه ابن مهران، وتخريجه القراءة على ما لم يثبت في العربية؛ حيث خرجها على أن العرب تزيد تاءًا على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد قول الشاعر السابق.

فاعترض ابن هشام على ذلك، إذ لا حقيقة لهذا البيت، ولا لهذه القاعدة؛ لأن الأصل إذا التقى حرفان متماثلان في أول الكلمة فإن كان المتماثلان غير تاءين، نحو: (دَدَن وببر) لم يجز إدغامهما[٢]؛ لأن الإدغام لا يحصل إلا بتسكين أول المتماثلين، وهو هنا في صدر الكلمة الكلمة فيؤدي إلى أن يبتدأ بساكن.

هذا بالإضافة إلى أن التضعيف في التاء ناشئًا عن إدغام تاء فيه بعد قلبها، واجتلاب همزة الوصل، نحو: اثّاقل؛ ادّارك فالأصل لهما: تثاقل، تدارك[٣]، وهذا غير ممكن، لأنه يستلزم يستلزم هنا وجود تاءين مزيدتين: التاء الظاهرة، والتاء المدغمة، وكأن الأصل: (تَتَشَابَهَت)، و لم يعهد ذلك.

وبعد اعتراضه ارتأى لهذه القراءة توجيهًا آخر، وهو: أن يكون (أصل القراءة (أن البقرة) بتاء الوحدة، ثم أدغمت في تاء تشابهت فهو إدغام من كلمتين»[٤]، وهذا الكلام مقارب لما ذكره أبو حيان عند حديثه عن هذه الآية، ولكنه ذكر هذا التخريج لقراءة أخرى غير التي ذكرها ابن هشام وهي قراءة (تشّابهت) بتشديد الشين لا التاء، حيث قال: «ويمكن أن توجه هذه القراءة على أن أصله: (اشّابهت)، والتاء هي تاء (البقرة)، وأصله: (إن البقرة اشابهت علينا)، ويقوي ذلك لحاق تأنيث في آخر الفعل و (اشّابهت) أصله: تشابهت، فأدغمت التاء في الشين، واجتلبت همزة الوصل ،فحين أدرج ابن أبي إسحاق القراءة صار اللفظ (إن البقر تشّابهت) فظن السامع إن تاء البقرة هي تاء الفعل؛ إذ النطق واحد، فتوهم أنه قرأ (تشّابهت)»[٥].

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٧٥/٦.
(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٦٧/٢، المساعد ٢٥٣/٤.
(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣٤٩.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٧٥/٦.
(٥) انظر: البحر المحيط٤١٩/١.

وربما يريد ابن هشام ما قصده شيخه أبو حيان؛ لأن قراءة (تّشابهت) بتشديد التاء، وقراءة (تَشّابهت) بتشديد الشين تعودان إلى الأصل وهو (تَتشابهت).

– وممّا ألحظه على هذه القراءة قلة عناية العلماء بنقلها، و لم أجدها – فيما بين يدي من مصادر – إلا في كتاب شواذ القراءات للكرماني، ولعلي أرجح سبب ذلك قياسها على قراءة (تشّابهت) بتشديد الشين حيث الأصل لكلا القراءتين (تتشابهت) هذا بالإضافة إلى أن موقف العلماء من هذه القراءة (تشّابهت) بتشديد الشين هو عدم قبولها ورفضها والتشكيك فيها، فهذا أبو حيان يرى أنه لم يجد لها توجيهًا، وينتقد ابن أبي إسحاق الذي يزري على من يستشهد بكلامهم، كالفرزدق إذا جاء في شعرهم ما ليس بالمشهور من كلام العرب فكيف يقرأ بقراءة لا وجه لها[١].

وأورد الألوسي قولًا فيه إجحاف بهذا القراءة «والأهون القول بعدم ثبوت هذه القراءة، فإن دون تصحيحها على وجه وجيه خرط القتاد»[٢].

والذي أراه في سبب عدم ذكرهم لقراءة تشديد التاء (تّشابهت) قياسًا على قراءة (تشّابهت) بتشديد الشين؛ حيث لم يقبلوها ولا يرون لها وجهًا في العربية. وهذا ممّا يؤخذ على النحاة، فالأوْلى السكوت عن القراءة إذا صح سندها حتى وإن لم يكن لها تأويل في العربية.

– ابن جني(٣٩٢هـ):

القراءة الأولى:

في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا﴾[٣].

قال ابن هشام: «وزعم أبوالفتح[٤] في ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ الآيات، فيمن نصب

(١) انظر: البحر المحيط١/٤١٩.
(٢) انظر: روح المعاني ١/٢٩٠.
(٣) سورة الواقعة: ١-٤.
(٤) انظر: المحتسب ٢/٣٠٧-٣٠٨، الخصائص: ١/١٠٤.

﴿رَّافِعَةٌ خَافِضَةٌ﴾[١] أن (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان حالان، وكذلك جملة (ليس) ومعموليها، والمعنى: وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض»[٢] يعترض ابن هشام في هذا الموضع على ابن جني في إخراجه (إذا) عن الظرفية في توجيه لقراءة ﴿رَّافِعَةٌ خَافِضَةٌ﴾، والنصب على الحال؛ حيث وقعت (إذا) هنا مبتدأ، والخبر في (إذا) الثانية، إذ يقول ابن جني: «أي: إذا وقعت الواقعة صادقة الواقعة، خافضة رافعة، فهذه ثلاثة أحوال أولاهن الجملة التي هي، قوله: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾»[٣].

ثم قال: «وجاز لـــ (إذا) أن تفارق الظرفية، وترتفع بالابتداء، كما جاز لها أن تخرج بحرف الجر عن الظرفية... وقال الله سبحانه وتعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ﴾ »[٤].

و لم يقل أحدٌ بإخراج(إذا)عن الظرفية إلا الأخفش[٥] سابقًا لابن جني مجرورة بحتى في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾[٦] وابن مالك تابعًا لابن جني، والأخفش حيث وقعت مفعولًا به... ومبتدأ، ومجرورة بحتى[٧].

والجمهور[٨] على خلاف ذلك كله؛ حيث أنكروا ذلك كله، وما ورد هو محتمل التأويل[٩].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١٢١/٣ – لو قرأ قارئ ((خافضة رافعة)) لجاز، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٧/٥ – والنصب جائز، ولم يقرأ به إمام من القراء وقد روي عن الزيدي صاحب أبي عمرو بن العلاء،مختصر في شواذ القرآن ١٥١ – أبو عمرو الدوري عن اليزيدي، وقال: ((وقال الكسائي لولا أن اليزيدي سبقني إليه القرآن خافضة رافعة فيهما))، المحتسب ٣٠٧/٢ – الحسن واليزيدي والثقفي وأبو حيوة – مشكل إعراب القرآن ٤٣٩/٢، الكشاف ٢١/٦ – بدون نسبة –المحرر الوجيز ١٨٠٧ – الحسن وعيسى الثقفي وأبو حيوة – إعراب القراءات الشواذ ٥٤٩/٢، التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٢ ، الفريد ٧٩/٦ – بدون نسبة– البحر المحيط ٢٠٣/٨ – زيد بن علي والحسن وعيسى وأبو حيوة وابن أبي عبلة وابن مقسم والزعفراني واليزيدي، الدر المصون ١٩٣/١٠ – زيد بن علي وعيسى والحسن وأبو حيوة وابن مقسم واليزيدي، الإتحاف ٥١٤/٢ – اليزيدي.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٧٦/٢-٧٧.

(٣) انظر: المحتسب ٣٠٧/٢.

(٤) سورة يونس :٢٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٩٣٧، المساعد ٥٠٩/١، ارتشاف الضرب ١٤١٢، الهمع ١٣٢/٢.

(٦) سورة الزمر: ٧١.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢١٤/٢، شرح الكافية الشافية: ٩٣٧.

(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٢/٤ ارتشاف الضرب ١٤١٢، الجنى الداني: ٣٧٣، الهمع ٣٢/٢.

(٩) انظر: الجنى الداني ٣٧٣.

وفي ذلك يقول المرادي: «والظاهر أنها لا تكون مبتدأة، ولا مفعولًا وأنها لا تخرج عن الظرفية، وما استدل به محتمل التأويل».

وقد رد ابن هشام ما ذهب إليه ابن جني بقوله: «والجمهور على أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية.... وأما إذا وقعت الواقعة فـــ (إذا) الثانية بدل من الأولى، والأولى ظرف وجوابها محذوف؛ لفهم المعنى، وحسّنه طول الكلام، وتقديره بعد (إذا) الثانية، أي: انقسمتم أقسامًا، ﴿أَزْوَٰجًا وَكُنتُمْ ثَلَٰثَةً﴾[١]»[٢].

وهذا التأويل يتفق مع معنى الآية الكريمة، وحُذِف الجواب؛ لأنه مفهوم من السياق، وله في القرآن الكريم، وكلام العرب ما يؤيده، يقول الرازي: «ونظائره في القرآن كثيرة قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾[٣] والتقدير فافعل، ثم أسقط الجواب لدلالة هذا الكلام عليه»[٤] هذا بالإضافة إلى أن أن لحذف جواب الشرط قيمة دلالية كبيرة أدركها بعض النحويين يقول الرضي: «حذف الجزاء لتفخيم الأمر، غير عزيز الوجود، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[٥] أي تكون أمور لا يقدر على وصفها»[٦].

وبهذا يترجح ماذهب إليه ابن هشام في اعتراضه على ابن جني، وموافقة جمهور النحاة.

القراءة الثانية:

قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[٧].

قال ابن هشام: «.....والأوجه الثلاثة[٨] في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ

---

(١) سورة الواقعة: ٧.
(٢) انظر: مغني للبيب: ٨٠/٢.
(٣) سورة الأنعام:٣٥.
(٤) انظر: مفاتيح الغيب٩ /٣٧.
(٥) سورة الانشقاق: ١.
(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية ١٩٣/٢.
(٧) سورة آل عمران: ١٤٦.
(٨) هنا يقصد الرفع على الفاعلية والنيابة عن الفاعل والابتداء، إذا قرئت بالتخفيف.

رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾، قيل: إذا قرئ[١] بتشديد (قُتِّل) لزم ارتفاع (ربيون) بالفعل يعني؛ لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد وليس بشيء؛ لأن النبي متعدد لا واحد له بدليل (كأين) وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها»[٢].

سبق مناقشة هذه القراءة في مبحث تأويل القراءة بالحمل على المعنى، وكذلك تم توضيح رد ابن هشام على ابن جني فيما اعترض عليه بهذه القراءة[٣].

- مكي القيسي (ت ٤٣٧ هـ):

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[٤].

قال ابن هشام: «ومن الوهم في الثاني[٥] قول مكي[٦] في قراءة ابن أبي عبلة[٧]: ﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ بالنصب: إن «قلبه» تمييز، والصواب أنه: مشبه بالمفعول به كحسن وجهه، أو بدل من اسم إنّ»[٨].

وردت هذه القراءة بالنصب لـ (قلبه)، وقد وجّه النصب على ثلاثة أوجه[٩]:

الأول: أنه بدل من اسم (إنّ) بدل بعض من كل، ولا محذور في الفصل بالخبر - وهو آثمٌ - بين البدل والمبدل منه؛ لأن ذلك جائز وهذا رأي أبي حيان[١٠].

الثاني: منصوب على التشبيه بالمفعول به[١١]، كقولك: مررت برجل حسنٍ وجهه، وفي هذا الوجه خلاف، على ثلاثة مذاهب:

---

(١) سبق تخريج هذه القراءة في مبحث سابق ص١٦٥.
(٢) انظر: مغني اللبيب ١٢٠/٦.
(٣) انظر: صفحات البحث ص١٦٧-١٦٨.
(٤) سورة البقرة: ٢٨٣.
(٥) مما يشترط فيه التنكير ولا يراعي المُعرب فيما اشترط في هذا الباب إذ ذكر: اشتراطهم التنكير للحال والتمييز وأفعل من ونعت النكرة.
(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٢١/١.
(٧) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٤٠.
(٨) انظر: مغني اللبيب ١٨٥/٦.
(٩) انظر: البحر المحيط ٣٧٣/٢، الدر المصون ٦٨٥/٢.
(١٠) انظر: البحر المحيط ٣٧٣/٢.
(١١) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٩٥/١ البحر المحيط ٣٧٣/٢، الدر المصون ٦٨٥/٢.

١. الكوفيون يجيزون ذلك مطلقًا في النثر والنظم[١].

٢. المنع مطلقًا وهو مذهب المبرد[٢].

٣. منعه في النثر ،وجوازه في الشعر، وهو مذهب سيبويه[٣].

الثالث: – من توجيهات القراءة – أنه منصوب على التمييز، وهو توجيه أبي حاتم حكاه مكي[٤] والنحاس[٥] والهمذاني[٦] عنه،وهذا جائز عند الكوفيين[٧]؛ إذ لا يشترطون يشترطون تنكير التمييز، وهو عندهم مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٨] بينماضعفه بينماضعفه البصريون[٩]؛ إذ التمييز لا يكون إلا نكرة.

وقد نسب ابن هشام هذا التوجيه لمكي، واعترض عليه وجعله من الوهم بنصبه (قلبه) على التمييز؛ لأنه معرفة ورأى الصواب توجيه بالنصب على أنه مشبه بالمفعول به، أو بدل من اسم (إنّ).

ولكن الملاحظ عدم دقة ابن هشام في النقل في هذا الموضع؛ فـــ (مكي) حكاه عن أبي حاتم، وقد ضعفه، واستبعد أن يكون تمييزًا؛ لأنه معرفة[١٠].

و ابن هشام – هنا – أحسبه أخطأ في هذا الاعتراض، وربما نقل عن غيره ممّن نسب هذا لمكي نحو ابن عطية[١١].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣٧٣/٢، الدر المصون ٦٨٥/٢.
(٢) انظر: المقتضب ١٥٨/٤.
(٣) انظر: الكتاب ١٩٤/١، ١٩٥، البحر المحيط ٣٧٣/٢.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥١/١.
(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥١/١.
(٦) انظر: الفريد ٦١٠/١.
(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٧٩/١، ١٨٨، البحر المحيط ٣٧٣/٢.
(٨) سورة البقرة: ١٣٠.
(٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥١/١، مشكل إعراب القرآن ١٢١/١، التبيان ٢٣٣، البحر المحيط ٣٧٣/١.
(١٠) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٢١/١.
(١١) انظر: المحرر الوجيز ٢٦٦.

الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)

القراءة الأولى:

في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً﴾[١].

قال ابن هشام: «ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم[٢] ﴿لَمِن مَنَّ اللهُ عَلَى المؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِم رَسُولاً﴾ إنه يجوز أن يكون التقدير: منه إذا بعث، وأن تكون (إذ) في محل رفع كـ (إذا) في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائمًا، أي: لَمِن مَنّ الله على المؤمنين وقت بعثه[٣]. انتهى.فمقتضى هذا الوجه أن (إذ) مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلًا، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب؛ لأن الكلام في (إذ) لا في (إذا) ،وكان حقه أن يقول: (إذ كان)؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال، ونحوه (إذ) تارة و (إذا) أخرى بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يُتّكلّم به كذا، والمشهود أن حذف الخبر في ذلك واجب»[٤].

وردت هذه القراءة بمن الجارة و(مَنّ) اسم مجرور بها، وقد خرّجها الزمخشري على وجهين[٥]:

الأول: أن يكون هذا الجار خبرًا مقدمًا، والمبتدأ محذوف، تقديره: «لمنْ مَنّ الله على المؤمنين منه، أو بَعْثَة إذا بعث» فحُذف لقيام الدلالة.

الثاني: أنه جعل المبتدأ نفس «إذ» بمعنى وقت، وخبرُها الجار قبلها، تقديره: لِمَنْ مَنّ الله على المؤمنين وقت بعثه، ونظَّره بقولهم: « أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائمًا».

وفي هذا الموضع يعترض ابن هشام على الزمخشري في توجيهه الثاني؛ حيث أجاز وقوع (إذ) مبتدأ، وقد رد عليه ابن هشام بأنه لا نعلم بذلك قائلًا؛ لأن (إذ) غير متصرفةٍ[٦]

---

(١) سورة آل عمران ١٦٤.
(٢) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣٤..
(٣) النص الذي نقله ابن هشام عن الزمخشري ليس حرفياً إنما بالمعنى، انظر الكشاف ٦٥٤/١.
(٤) انظر: مغني اللبيب ١٣،١٥/٢.
(٥) انظر الكشاف ٦٥٤/١، البحر المحيط ١٠٩/٣، الدر المصون ٤٧١/٣.
(٦) انظر: المقتضب ٥٣/٢، الأصول لابن السراج١٤٤/٢، المساعد ٤٩٩/١، ارتشاف الضرب ١٤٠٢، الهمع ١٢٧/٢.

بأن تكون فاعلة، أو مبتدأ، ولا تكون إلا ظرفًا[١]، أو مضافًا إليها اسم زمان[٢]، أو تقع مفعولًا به، على قول الأخفش[٣] والزجاج[٤]، أما استعمالها مبتدأ[٥] فلم يثبت في لسان العرب، وليس في كلامهم نحو: إذا قام زيد طويل وأنت تريد وقت قيام زيد طويل.

وكذلك اعترض عليه بالتنظير بالمثال: «أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائمًا»؛ لأن (إذ) للماضي، و (إذا) للاستقبال، وكان حقه أن يأتي بالرواية التي فيها التقدير: (إذ كان)؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه (إذ) تارة، و(إذا) أخرى بحسب المعنى المراد، ثم قال: «ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا»[٦]، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب[٧]، وفي هذا هذا اعتراض أيضًا؛ لأن الظرف (إذ) على مذهب من يجعله في موضع خبر المبتدأ الذي هو (أخطب) لا يجوز أن يُنطق به، وإنما هو أمر تقديري، وقد نص أصحاب هذا المذهب وجوب حذف الخبر؛ لأن الحال سدت مسد الخبر[٨] والتقدير: «إذا كان قائمًا».

وهذا الاعتراض لأبي حيان[٩]، ولكن ابن هشام لم يعزُه إليه.

القراءة الثانية:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾[١٠].

قال ابن هشام: «أنه ملازم للإفراد، فلا يُثنّى، ولا يُجمع، وإنْ فُسِر بحديثين أو

---

(١) انظر: الكتاب ٦٠/٣، ٢٢٩/٤، المقتضب ٥٣/٢.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٩٣٩، الهمع ١٢٧/٢.
(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢١٨.
(٤) لم أجد في كتاب معاني القرآن للزجاج ما يؤيد هذا القول ولكن وجدته معزواً إليه عند بعض المصادر. انظر: المساعد ٥٠٠/١ ، ارتشاف الضرب ١٤٠٢ ،الجنى الداني ١٨٧، الهمع ١٢٧/٢.
(٥) انظر: البحر المحيط ١٠٩/٣، الدر المصون ٤٧١/٣.
(٦) الذي قصده ابن هشام من قوله هذا أي أن الزمخشري أشار إلى هذا حيث لم يقبل قولهم أي العرب وإنما قال: قولك أي: في تقديرك. انظر: حاشية الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (٧٥/١).
(٧) من مواضع حذف الخبر وجوباً: إذا كان المبتدأ مصدراً بعده حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبراً فيحذف الخبر وجوباً لسد الحال مسده، انظر: شرح ابن عقيل ٢٥٤/١.
(٨) انظر: البحر المحيط ١٠٩/٣.
(٩) انظر: البحر المحيط ١٠٩/٣، الدر المصون ٤٧١/٣.
(١٠) سورة الأعراف: ٢٧.

أحاديث[١]، وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذ أمكن غيره، ومن ثَمَّ ضعف قول قول الزمخشري[٢] في ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ﴾ أنّ اسم (إنّ) ضمير الشأن والأوْلى كونه: ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قرئ[٣] ﴿وقبيلَه﴾ بالنصب، وضمير الشأن لا يعطف عليه»[٤].

يعترض ابن هشام في هذا الموضع على الزمخشري في قوله في الضمير في «إنّه» ضمير الشأن، وليس هناك من ضرورة تدعو إلى هذا[٥]، والأوْلى أن يكون ضميرًا عائدًا إلى الشيطان، ويؤيد هذا القول قراءة اليزيدي لـــ ﴿قبيلَه﴾ بالنصب معطوفًا على اسم (إنّ) في أحد التوجيهات، إذا قلنا إن الضمير عائد على الشيطان وهذا هو الظاهر، كما وجّه النصب في (قبيله) على أنه مفعول معه أي يراكم مصاحبًا لقبيله.

والحق مع ابن هشام في هذا الاعتراض؛ لأن ضمير الشأن أو القصة لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره مما لا يخالف القياس[٦]، وهنا القول بأن الضمير في (إنّه) ضمير عائد على الشيطان غير مخالف للقياس، بل هو توجيه ظاهر، وهذا واضح من سياق الآية ،هذا بالإضافة إلى قراءة النصب التي يتعين معها – الضمير – كونه للشيطان، ولا يصح كونه للشأن؛ لأنه لا يصح العطف على الشأن، أو أن يتبع بتابع[٧].

وهذا الاعتراض هو لأبي حيان[٨] نقله ابن هشام بطريقة أخرى.

القراءة الثالثة:

قوله تعالى:﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖ﴾[٩].

---

(١) يقصد به ضمير الشأن والقصة.
(٢) انظر: الكشاف ٤٣٦/٢.
(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٤٩، الكشاف ٤٣٦/٢، البحر المحيط ٢٨٥/٤، الدر المصون ٢٩٢/٥، روح المعاني ١٠٥/٨ – اليزيدي فيها جميعاً –.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٤١/٥، ٥٤٢.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢٨٥/٤، الدر المصون ٢٩٢/٥.
(٦) انظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب ١٨١/٢.
(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٩٤٧، مغني اللبيب ٥٤١/٥، حاشية الشمني ١٨١/٢، الهمع ٢٢٤/١.
(٨) انظر: البحر المحيط ٢٨٥/٤.
(٩) سورة النساء: ٧٨.

قال ابن هشام: «قول الزمخشري[١] في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ فيمن رفع يدرك[٢]: إنه يجوز كون الشرط متصلًا بما قبله، أي: ولا تظلمون فتيلًا أينما تكونوا؛ يعني فيكون الجواب محذوفًا مدلولًا عليه بما قبله ،ثم يبتدئ: «يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة»، وهذا مردود بأن سيبويه[٣]، وغيره من الأئمة[٤]؛ نصّوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول: «أنت ظالم إنْ فعلت» ولا تقول: «أنت ظالم إنْ تفعل» إلا في الشعر»[٥].

وقال ابن هشام في موضوع آخر: «..... فقال: قرئ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ برفع يدرك، فقيل: هو على حذف الفاء، ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه، وهو (أينما كنتم) كما حمل:

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً ولا ناعِبًا إلّا بِبَيْنٍ غُرابُهـــا[٦]

على ما يقع موقع (ليسوا مصلحين) وهو ليس بمصلحين»..... قال: ويجوز أن يتصل بقوله «ولا تظلمون» انتهى. وقد مضى رده»[٧].

وردت هذه القراءة بالرفع لـــ (يدرك) وقد وجهت بثلاثة توجيهات:

- الأول: تقديره فاء الجواب محذوفة، أي: فيدرككم الموت[٨]، وقد سمع حذف الجواب، وفي نحو قول حسان:

---

(١) انظر: الكشاف ١١١/٢.
(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٣، المحتسب ١٩٣/١ - طلحة بن سليمان في كليهما، الكشاف ١١١/٢ المحرر الوجيز ٤٥٧، إعراب القراءات الشواذ ٣٩٦/١، التبيان ٣٧٤، الفريد ٣٠٣/٢ - بدون نسبة فيها جميعا -، البحر المحيط ٣١١/٣، الدر المصون ٤٣/٤، روح المعاني ٨٧/٥- طلحة بن سليمان.
(٣) انظر: الكتاب ٦٤/٣.
(٤) انظر: المقتضب ٧٢/٢، المحتسب ١٩٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩، شرح الكافية الشافية ١٥٩٧.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٧٦/٦، ٦٨، ٦٩.
(٦) نسب إلى الأخوص الرياحي اليربوعي، البيت من الطويل، انظر: الكتاب ١٦٥/١، الخصائص ٣٥٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢.
(٧) انظر: مغني اللبيب ٩٩/٦، ١٠٠.
(٨) انظر: المحتسب ١٩٣/١، الكشاف ١١/٢، المحرر الوجيز ٤٥٧، إعراب القراءات الشواذ ٣٩٦/١، التبيان ٣٧٤، الفريد ٣٠٣/٢، البحر المحيط ٣١١/٣، الدر المصون ٤٣/٣، روح المعاني ٨٧/٥.

من يَفْعَلِ الْحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَرُّ بالشَرِّ عند اللهِ مِثْلانِ[١]

والتقدير: فالله يشكرها.

وقد وصف أبو حيان[٢] هذا الوجه بالضعف؛ لأن حذف الفاء محله الشعر[٣].

- الثاني: توجيهها على توهم كون فعل الشرط ماضيًا، فكأنه مثل: أينما كنتم[٤] فحينئذ لا يجب جزم الجواب، وهذا قاله الزمخشري[٥]. وقد رد أبو حيان قول الزمخشري هذا، محتجاً بحجتين[٦]:

١. أن الزمخشري حمل الآية على العطف على التوهم، والعطف على التوهم لا يُقَاس.
٢. أن قول الزمخشري يؤدي إلى حذف جواب الشرط، ولا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضيًا، لو قلت: أنت ظالم أن تفعل، لم يجز، وفعل الشرط في الآية مضارع.

- الثالث: أيضًا للزمخشري[٧] وهو أن يكون (أينما تكونوا) متصلًا بما قبله، وهو (لا تظلمون فتيلًا) أي: لا تنقضون شيئًا مما كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حروب، أوغيرها، ثم ابتدأ بقوله: «يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة».

وقد اعترض ابن هشام على هذا التوجيه بقوله: «وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض....»[٨].

وقد سبق ابن هشام في الاعتراض أبو حيان، إذ قال: «وهذا تخريج ليس بمستقيم لا من حيث المعنى، ولا من حيث الصناعة النحوية، أما من حيث المعنى: فإنه لا يناسب أن يكون متصلًا بقوله «ولا تظلمون فتيلًا»؛ لأن ظاهر انتفاء الظلم إنما هو في الآخرة، لقوله: «قل متاع الدنيا قليل، والآخرة خير لمن اتقى» وأما من حيث الصناعة النحوية فإنه على ظاهر كلامه يدل على أن «أينما تكونوا» متعلق بقوله: «ولا تظلمون».... وهذا لا يجوز؛

---

(١) سبق تخريجه في موضع سابق ص ١٠٥.
(٢) انظر: البحر المحيط ٣١١/٣.
(٣) انظر: الكتاب ٦٤/٣، المقتضب ٧٢/٢، المحتسب ١٩٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩، شرح الكافية الشافية ١٥٩٧.
(٤) انظر: الكشاف ١١١/٢، الفريد ٣٠٣/٢، الدر المصون ٤٣/٤، روح المعاني ٨٧/٥.
(٥) انظر: الكشاف ١١١/٢.
(٦) انظر: البحر المحيط ٣١١/٣.
(٧) انظر: الكشاف ١١١/٢.
(٨) انظر: مغني اللبيب ٦٧/٦، ٦٨.

لأن (أينما) اسم شرط فالعامل فيه إنما هو فعل الشرط بعده؛ ولأن اسم الشرط لايتقدم عليه عامله فلا يمكن أن يعمل فيه (ولا تظلمون).... فإن قال: يقدر له جواب محذوف يدل عليه ما قبله فالتقدير: أينما تكونوا فلا تظلمون فتيلًا..... قيل له: لا يحذف الجواب إلا إذا كان فعل الشرط بصيغة الماضي، وفعل الشرط هنا مضارع، تقول العرب: أنت ظالم إنْ فعلت ولا تقول: أنت ظالم أنْ تفعل»[١].

وقد أجيب عن هذا الاعتراض الذي اعترضه ابن هشام وشيخه أبو حيان: «بأنه لا مانع من تعميم (ولا تظلمون) للدنيا والآخرة، وأن المراد من الاتصال بما قبله إدخاله به معنى لا عملًا على أن (أينما تكونوا) شرط جوابه محذوف تقديره: (لا تظلمون)، وما قبله دليل الجواب[٢]».

هذا بالإضافة إلى أن النحاة أجازوا متى كان فعل الشرط ماضيًا في اللفظ، فإنه يجوز في المضارع بعده وجهان[٣]:

أحدهما: الجزم على الجواب والثاني: الرفع.

كما أجازوا حذف جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضيًا[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ﴾[٥] أي: لأدرككم.

وبهذا نخلص إلى أن مُضي فعل الشرط يجوز رفع جوابه، أو حذفه ولمـــّا كان فعل الشرط في الآية مضارعًا، حاول الزمخشري الاقتراب من القاعدة؛ ليتفق تخريجه معها بعدم مخالفتها أو الإخلال بها، فحمل فعل الشرط المضارع على معنى الماضي.

وعليه أقول: الزمخشري قد أصاب في تخريجه هذا، ويؤيد هذا:

١. أن تخريج الزمخشري موافق لما ذهب إليه سيبويه[٦].

٢. أن في الآية قرينة لفظية قد تعين على حمل المضارع على معنى المضي، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ﴾ حيث ورد الفعل (لو كنتم) بصيغة الماضي، وأظن

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣١١/٣.
(٢) انظر: الدر المصون ٤٥/٤ ، روح المعاني ٨٧/٥.
(٣) انظر: أوضح المسالك ١٨٦/٤ وما بعدها، شرح الكافية الشافية ١٥٨٧.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٢٣/٦، ٥٢٤، ٥٢٥.
(٥) سورة النساء: ٧٨.
(٦) انظر: الكتاب ٦٦/٣.

أن المعنى لا يختل إذا قلت: (ولا تظلمون فتيلًا) (أينما كنتم لا تظلمون فتيلًا) (يدرككم الموت) (ولو كنتم في بروج مشيدة لأدرككم الموت) كما لا يختل اللفظ إذا حذف جواب الشرط في الجملة الأولى، لما دل عليه وهو «ولا تظلمون» قياسًا على جواب حذفه في الجملة الثانية لدلالة (يدرككم) عليه.

٣. قول ابن هشام نفسه يوحي بأن فعل الشرط إذا لم يأت ماضيًا جاز حذف الجواب، حيث يقول: «ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو ﴿لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ﴾[١] أي: لأدرككم وما ألهاكم التكاثر، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ﴾[٢] أي: لرأيت أمرًا فظيعًا»[٣].

وكما هو واضح أن أفعال الشرط في الآيات السابقة مضارعة ومع ذلك حذف جواب شرطها.

وهنا نصل إلى أن ابن هشام قد تحامل على الزمخشري عندما قال في توجيه الزمخشري: «وهذا مردود بأن سيبويه، وغيره من الأئمة؛ نصّوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول: (أنت ظالم إنْ فعلت) ولا تقول: (أنت ظالم إنْ تفعل) إلا في الشعر»[٤].

والتوجيه الذي ذهب إليه قد استند إلى القواعد النحوية.

القراءة الرابعة:

قوله تعالى: ﴿إِن ذَٰلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ﴾[٥].

قال ابن هشام: «ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري[٦] في قراءة ابن أبي عبلة[٧]: ﴿إِن ذَٰلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ﴾ بنصب (تخاصمَ): إنه صفة للإشارة، وقد مضى أن جماعة من

---

(١) سورة التكاثر: ٥.
(٢) سورة السجدة ١٢.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٥٢٤/٦، ٥٢٥، ٥٢٧، نقل بتصرف.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٦٩/٦،٦٨،٧٦.
(٥) سورة ص: ٦٤.
(٦) انظر: الكشاف ٢٧٩/٥.
(٧) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٤٠.

المحققين[١] اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق، كما اشترطوه في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصم أيضًا عطف بيان؛ لأن البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه أل، كذلك ما يعطف عليها»[٢].

وردت هذه القراءة بالنصب لـــ (تخاصم)، وقد وجهها الزمخشري على أنها: نعت لاسم الإشارة (ذلك)، وهذا لا يجوز، وقد اعترض ابن هشام على ذلك؛ لأن اسم الإشارة لا ينعت إلا بما فيه (أل).

وفي ذلك قال سيبويه: «واعلم أن المبهمة توصَف بالأسماء التي فيها الألف واللام، والصفات التي فيها الألف واللام جميعًا»[٣] واسم الإشارة أحد المبهمات وكذلك لا يصح أن يكون عطف بيان لنفس العلة[٤].

وهذا الاعتراض الذي أورده ابن هشام على الزمخشري هو لشيخه أبي حيان ،ولم يعزُه إليه.

- ابن عطية (ت ٥٤٦ هـــ):

في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَئًا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[٥].

قال ابن هشام:«..... وعلى هذا فقراءة ابن مسعود[٦] رضي الله عنه: ﴿حَاشَ اللهِ﴾ كـــ(معاذ الله) ليسا جارًا ومجرورًا كما توهم ابن عطية[٧]؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء،

---

(١) انظر: الكتاب ٧/٢، المقتضب ٢٨٢/٤، الأصول لابن السراج ٣٢/٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١٩٨/٦، ١٩٩.
(٣) انظر: الكتاب ٧/٢.
(٤) انظر: المحتسب ٣٢٥/١.
(٥) سورة يوسف: ٣١.
(٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٦٩ – ابن مسعود – المحتسب ٣٤١/١ – ابن مسعود وأبي بن كعب – الكشاف ٢٧٩/٣ – ابن مسعود، المحرر الوجيز ٩٩٢ – ابن مسعود – إعراب القراءات الشواذ ٧٠٠/١ – بدون نسبة – روح المعاني ٢٣١/١٢ – أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود -.
(٧) انظر: المحرر الوجيز ٩٩٢.

ولتنوينها في القراءة الأخرى[١]؛ ولدخولها على اللام في قراءة السبعة[٢]، والجار لا يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء (حاشا) لشبهها بحاشا الحرفية»[٣].

ابن هشام في هذا الموضع يعترض على توجيه ابن عطية في قراءة ابن مسعود: ﴿حاشَ الله﴾ بجعلها حرف جر معناه الاستثناء، وهنا جرت اسم الجلالة (الله) وهذا غير جائز؛ لأنها لا تجر إلا إذا كانت في الاستثناء[٤]، وهنا ليس معناها الاستثناء؛ لأن المعنى على تنزيه الله عن عن العجز، والتعجب من قدرته خلق جميل مثله[٥]، وأيضًا لم يتقدمها ما يستثنى منه[٦]، فالقول بحرفيتها غير جائز، وممّا يدعم اسميتها التنوين وهو من خصائص الأسماء بلا خلاف؛ حيث نونت في قراءة أبي السمال[٧] ﴿حاشًا لله﴾، ودخولها على اللام في قراءة السبعة ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ فالجار لا يدخل على الجار[٨]، فكل هذه الأسباب تدعم اسمية (حاشا) في الآية الآية وتنفي حرفيتها كما توهم ابن عطية.

- ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

القراءة الأولى:

في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ﴾[٩].

قال ابن هشام: «قال ابن مالك: «ولا تُزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه، فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإنْ زيدت في إحدهما لزم ترجيح من غير مرجح»[١٠]، وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر، وزيدت

---

(١) المقصود بها قراءة أبي السمّال ((حاشاً لله)) بالتنوين وقد سبق تخريجها ص٣٣.
(٢) انظر: السبعة في القراءات ٣٤٨، الحجة لأبي علي الفارسي٤٢٢/٤، الإقناع في القراءات السبع ٦٧١/٢، التيسير في القراءات السبع ١٢٨.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٥٤/٢، ٢٥٦.
(٤) انظر: الكتاب ٣٤٩/٢، الجنى الداني ٥٦٢.
(٥) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٤٦/٢.
(٦) انظر: روح المعاني ٢٣١/١٢.
(٧) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣٣.
(٨) انظر: مصادر القراءة ص٣٣.
(٩) سورة البقرة: ١٤٨.
(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية ٨٠٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٤٧/٣، الجنى الداني ١٠٦،

اللام في المقدّم لم يلزم ذلك، وقد قال الفارسي[١]: في قراءة[٢] من قرأ ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ بإضافة كل: «إنّه من هذا، وإن المعنى: «الله مول كل ذي وجهة وجهته»، والضمير على هذا للتولية، وإنما لم يجعل كلاّ والضمير مفعولين، ويستغني عن حذف (ذي) و(وجهة)؛ لئلا يتعدى العامل إلى الضمير، وظاهره معًا، ولهذا قالوا في الهاء من قوله[٣]:

هَذَا سُرَاقَةُ لِلقُرآنِ يَدْرُسُهُ يقطِّع الليلَ تَسْبِيحَاً وَقُرْآنَا

إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن»[٤] ابن هشام هنا يعترض على ابن مالك في زيادة لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين، في قوله «ترجيح من غيرمرجح» بأنه إذا تقدم أحدهما، وتأخر الآخر لم يلزم من زيادتها في المتقدم ترجيح من غير مرجح؛ لأنه يترجح بضعف طلب العامل لتقدمه فهو متأخر، وقد أجاز الفارسي ذلك، وتبعه ابن هشام حيث قال: «وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك..... الضمير على هذا للتولية وإنما لم يجعل كلاّ والضمير مفعولين ويستغني عن حذف ذي ووجهته؛ لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معًا»[٥]. ومن وافق ابن مالك في هذا المنع أيضًا، أبا حيان[٦] في رده لتوجيه الزمخشري[٧] وهو: أن اللام مزيدة لتقوي العامل؛ لأنه متأخر» حيث قال: «وهذا فاسد؛ لأن العامل إذا تعدى بضمير الاسم لم يتعدَ إلى ظاهره المجرور باللام، فلا تقول: لزيدٍ ضَرَبْتُه ولا لزيد أنا ضاربُه؛ لئلا يلزم أحد محذورين وهما: إما لأنه يكون العامل قويًا ضعيفًا، وذلك أنه من حيث تعدّى للضمير بنفسه يكون قويًا، ومن حيث تعدى للظاهر باللام يكون ضعيفًا، وإما لأنه يصير المتعدّي لواحد متعديًا لاثنين، ولذلك تأوّل النحويون ما يوهم ذلك وهو قوله الشاعر السابق»[٨]

الهمع ٣٧١/٢.

(١) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٢٤٢/٢.
(٢) سبق تخريجها في مبحث سابق ص ٣٥.
(٣) سبق تخريجه في موضع سابق ص١٠٧.
(٤) انظر: مغني اللبيب ١٩٣/٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦.
(٥) انظر: مغني اللبيب ١٩٣/٣ وما بعدها، الحجة لأبي علي الفارسي ٢٤٢/٢، الهمع ٣٧١/٢.
(٦) انظر: البحر المحيط ٦١١/١، الهمع ٣٧١/٢.
(٧) انظر: الكشاف ٤٧٣/١.
(٨) انظر: البحر المحيط ٦١١/١، الدر المصون ١٧٤/٢.

على أن الضمير في (يدرسه) للمصدر، أي: يدرس الدرس، لا للقرآن؛ لأن الفعل قد تعدّى إليه بحرف الجر لضعفه بتقدمه عليه[١].

القراءة الثانية:

في قوله تعالى: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾[٢].

قال ابن هشام: «التوكيد وهي الزائدة[٣]، أثبت ذلك الفراء مستدلًا بقراءة بعضهم[٤]: بعضهم[٤]: ﴿أَفْئِدةً مِن الناسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ بفتح الواو، وخُرجت على تضمين تهوى معنى: تميل، أو أن الأصل (تَهْوِي) بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفًا ،كما يقال في: رَضِي رَضَا، وفي ناصِيَة: ناصَاة، قاله ابن مالك[٥]، وفيه نظر؛ لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل»[٦]

ذهب ابن مالك في توجيهه للقراءة على أنها: لغة طائية، وهذا أولى من الحكم بزيادتها؛ إذ الأصل (تهوِي) فجعل موضع الكسرة فتحة، والياء ألفًا كما في رَضِي رضا وفي ناصية ناصاة، وجعل هذا مطردًا في لغة طيىء في كل ما آخره ياء تلي كسرة من فعل، واسم جعل الكسرة فتحة والياء ألفًا[٧]، وقد اعترض عليه ابن هشام في ذلك؛بأن طيئ لا تفعل ذلك في كل موطن[٨]، وورد في اللسان قال: «قال ابن سيده: «الناصية والناصاة لغة طيئية وليس لها نظير إلا حرفين بادية وباداة وقارية وقاراة»[٩] وأيضًا زاد ابن هشام شرط هذه اللغة اللغة تحرك الياء في الأصل[١٠].

---

(١) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٢٤٢/٢، أمالي ابن الشجري٣٣٩/١، شرح الكافية للرضي ١١٦/١، رصف المباني ٢٤٧.
(٢) سورة إبراهيم: ٣٧.
(٣) يقصد بذلك (إلى).
(٤) سبق تخريجها في مبحث سابق ص٣٢.
(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٣، شرح الكافية الشافية ٢١٣٧، الجنى الداني ٣٨٩، الهمع ٣٣٤/٢.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٤٩٨/١.
(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٣٧، شرح التسهيل ١٤٣/٣.
(٨) انظر: مغني اللبيب ٤٩٨/١.
(٩) انظر:المحكم:٢٥٧/٣، لسان العرب ١٥ /٣٢٧.
(١٠) انظر: مغني اللبيب ٤٩٨/١.

ومما يؤخذ على ابن هشام في هذا الاعتراض أنه نقله عن المرادي و لم يعزُه إليه.

القراءة الثالثة:

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[١].

قال ابن هشام: «وتتعين الحرفية[٢] في موضعين: أحدهما: أن تكون زائدة، خلافًا لمن أجاز زيادة الأسماء، والثاني: أن تقع هي، ومخفوضها صلة، كقوله[٣]:

ما يُرْتَجَى وما يُخــافُ جمَعَا فهْوَ الَّذِي كاللَّيْثِ وَالْغَيْثِ مَعَا[٤]

خلافًا لابن مالك[٥] في إجازته أن يكون مضافًا، ومضافًا إليه على إضمار مبتدأ، كما في قراءة بعضهم[٦]: ﴿تَمَاماً عَلى الّذِي أَحْسَنُ﴾ فهذا تخريج للفصيح على الشاذ»[٧].
الشاذ»[٧].

عند حديث ابن هشام عن الكاف الاسمية المرادفة لــ (مثل)، قال فيها: تتعين الحرفية في موضعين: أحدهما الزائدة، والثاني: وقوعها هي ومخفوضها صلة، كما في الشاهد الشعري.

ولو جئنا إلى الحديث عن اسمية الكاف، وحرفيتها، نجد سيبويه يرى: أنها لا تكون اسمًا إلا في الضرورة[٨]، وذهب الأخفش، وأبو علي الفارسي ،وكثير من المعربين جواز وقوعها اسمًا في الاختيار؛ نظرًا لكثرة السماع[٩] في ذلك. وحينئذ تجر بالحرف، وبالإضافة تقع فاعلة، ومبتدأ، واسم كان، أما إذا وقعت صلة فالحرفية راجحة واستدلوا بقول الشاعر السابق.

خلافًا لابن مالك الذي أجاز اسميتها في هذا الموضع، حيث تكون اسمًا، وصدر الصلة

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٤.
(٢) هذا عند حديثه عن الكاف الاسمية المرادفة لـ (مثل).
(٣) لم أجد قائله.
(٤) البيت من الرجز، انظر: المساعد ٢٧٤/٢، الجنى الداني ٨١، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٣٨/٤.
(٥) انظر: التسهيل لابن مالك ١٤٧، الجنى الداني ٨١.
(٦) سبق تخريجها في مبحث سابق ٢٢.
(٧) انظر: مغني اللبيب ٢٤/٣.
(٨) انظر: الكتاب ١٣/١، ٢٠٣، المساعد ٢٧٤/٢.
(٩) انظر: المساعد ٢٧٤/٢، الهمع ٣٦٥/٢.

محذوف، أي: الذي هو مثل الغيث، كما في قراءة بعضهم ﴿تَمَامًا عَلى الّذِي أَحْسَنُ﴾ بالرفع، أي: على الذي هو أحسن[١]، حيث حذف عائد الصلة مع موصول غير (أي) وهو مبتدأ، وخبره مفرد، وهذا حذفه جائز عند الكوفيين[٢] ضعيف عند البصريين[٣]؛ لذا ابن هشام اعترض على ابن مالك في إجازته لاسمية الكاف وتخريجها على وجه شاذ لا فصيح، وهو حذف الصلة مع عدم الاستطالة في موصول غير (أي)، وكان الأجدر بابن مالك موافقته لرأي الجماعة[٤] أولى من تخريجها على وجه شاذ.

القراءة الرابعة:

في قول تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾[٥].

قال ابن هشام: «وأجاز الفراء[٦]، والزمخشري[٧] أن تُقْطع (كُلّ) المؤكَّد بها عن الإضافة لفظًا، تمسكًا بقراءة بعضهم[٨]: ﴿إنّا كُلاً فِيْهَا﴾، وخرّجها ابن مالك[٩] على أن «كُلّ» حال من ضمير الظرف، وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظرفي، وقطع «كُلّ» عن الإضافة لفظًا وتقديرًا لتصير نكرة فيصبح كونه حالًا، والأجود أن تقدر «كُلّ» بدلًا من اسم (إنّ)، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل؛ لأنه مفيد للإحاطة مثل:«قمتم ثلاثتكم»[١٠].

وردت هذه القراءة بالنصب وقد اختلف النحاة في التوجيه الإعرابي لنصب (كُلّ)

---

(١) انظر: المحتسب ٢٣٤/١، مشكل إعراب القرآن ٢٩٩/١، الكامل للهذلي ١٩١، الكشاف ٤١٤/٢، البيان ٣٥٠/١ – إعراب القراءات الشواذ ٥٢٢/١ – التبيان ٥٥٠، البحر المحيط ٢٥٦/٤، الجامع لأحكام القرآن ١٤٢/٧، الدر المصون ٢٢٨/٥، روح المعاني ٦٠/٧.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٢/١، أوضح المسالك ١٧٨/١.
(٣) انظر: الكتاب ١٠٨/٢، المحتسب ٢٣٤/١، أوضح المسالك ١٧٨/١.
(٤) انظر: الجنى الداني ٨١ ((وتتعين الحرفية في ذلك لإجماعهم على استحسانه.....)).
(٥) سورة غافر: ٤٨.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١٠/٣.
(٧) انظر: الكشاف ٣٥٢/٥.
(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ١٠/٣، إعراب القرآن للنحاس ٣٦/٤ ، الكشاف ٣٥٢/٥، المحرر الوجيز ١٦٣٩ – ابن السميفع – الفريد ٤٩٣/٥، البحر المحيط ٤٤٨/٧، الدر المصون ٤٨٧/٩، فتح القدير ٦٥٠/٤ – ابن السميفع وعيسى بن عمر.
(٩) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/٣، شرح التصريح ١٣٤/٢.
(١٠) انظر: مغني اللبيب ٩٠،٩١/٣.

على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون تأكيدًا لاسم (إنّ)، قاله الزمخشري: «توكيد لاسم (إنّ)، وهو معرفة والتنوين عوض عن المضاف إليه، يريد: إنّا كلنا فيها»[١]، وذهب إلى مثل هذا ابن عطية[٢]، والهمذاني[٣]، والألوسي[٤]، وغيرهم[٥].

الثاني: أن تكون (كُلّ) منصوبة على الحال[٦] من الضمير المرفوع في (فيها)، و (فيها) (فيها) هو العامل، وقد قُدمَت عليه مع عدم تصرفه، كما في قراءة: ﴿والسماوات مطوياتٍ بيمينه﴾[٧]، وهذا قاله ابن مالك عند رده لقول الزمخشري، والفراء ،في التوجيه الأول؛ إذ لا لا يستغنى عن إضافة (كُلّ) بنية الإضافة عن صريح الإضافة[٨].

الثالث: أن تكون (كُلّ) بدلًا من (نا) في (إنّا)؛ لأن (كُل) قد وليت العوامل، فكأنه قيل: «إنّ كلاً فيها» وهذا هو المختار عند ابن هشام[٩]، وأبي حيان[١٠] والسمين الحلبي[١١] والشيخ خالد الأزهري[١٢].

وقد اعترض ابن هشام في توجيهه هذا ،ابن مالك مضعفًا ما ذهب إليه في توجيهها بالنصب على الحالية من وجهين[١٣]:

الأول: تنكير (كُلّ) بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنًى، وهو نادر، كقول بعضهم: (مررت بهم كلاً) أي: جميعًا.

الثاني: تقديم الحال على عاملها الظرفي.

ورأى الصواب إعرابها بدلًا، وقال: إن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر (بدل

---

(١) انظر: الكشاف ٣٥٢/٥.
(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٦٣٩.
(٣) انظر: الفريد ٤٩٣/٥.
(٤) انظر: روح المعاني ١١٤/١٣، ١١٥.
(٥) انظر: إرشاد العقل السليم ٢١/٥، فتح القدير ٦٥٠/٤.
(٦) انظر: شرح التسهيل ٢٩٢/٣، ٢٩٣.
(٧) سورة الزمر: ٦٧.
(٨) انظر: شرح التسهيل ٢٩٢/٣، شفاء العليل ٧٣٧، ارتشاف الضرب ١٩٥٠.
(٩) انظر: مغني اللبيب ٩١/٣.
(١٠) انظر: البحر المحيط ٤٤٨/٧.
(١١) انظر: الدر المصون ٤٨٧/٩.
(١٢) انظر: شرح التصريح ١٣٤/٢.
(١٣) انظر: مغني اللبيب ٩٠/٣.

كل) جائز، إذا كان مفيدًا للإحاطة، نحو (قمتم ثلاثتكم)، وإن بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير رابط.

وأيضًا ممّا يعضد ما ذهب إليه ابن هشام ،تخريج شيخه أبي حيان إذ قال: «والذي اختاره في تخريج هذه القراءة أن (كُلّ) بدل من اسم (إنّ)؛ لأن (كُلّ) يتصرف فيهما الابتداء ونواسخه وغير ذلك، فكأنه قال: إن (كُلاّ) بدل من اسم (إنّ)؛ لأن (كُلاًّ فيها)، وإذا كانوا قد تأولوا: حولاً أكتعاً. ويوماً أجمعاً، على البدل مع أنهما لا يليان العوامل فإن يدعي في (كُلّ) البدل أولى. وأيضاً فتنكير (كُلّ) ونصبه حالًا في غاية الشذوذ، والمشهور أن (كُلّ) معرفة إذا قطعت عن الإضافة. حكى: مررت بكل قائمًا، وببعض جالسًا. في الفصيح الكثير من كلامهم، وقد شذ نصب (كل) على الحال في قولهم: مررت بهم كلًا، أي: جميعًا»[١].

وقد اعترض ابن الأنباري[٢] والنحاس[٣] هذا القول؛ إذ لا يجيزان نصب (كُلّ) على على البدل، من الضمير في (إنّا)؛ لأن ضمير المتكلم لا يبدل منه؛ لأنه لا لبس فيه فلا يفتقر إلى أنْ يوضح بغيره.

وقد أجيب عن هذا بوجهين[٤]:

الأول: على مذهب الكوفيين، والأخفش جواز بدل الكل من (كُلّ) من ضمير المتكلم في «إنّا»، وهذا هو الصحيح.

الثاني: إفادة (كُلّ) للشمول والإحاطة، وبهذا جائز البدل إذا كان يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[٥]، فإذا جاز ذلك فيما هو بمعنى الإحاطة، فجوازه فيما دل على الإحاطة وهو (كُلّ) أولى. هذا بالإضافة إلى ما ذكره أبو حيان في قوله: «أن (كُلاًّ) قد وليت العوامل....»[٦] وبهذا تكون (كُلّ) في قراءة النصب جواز إعرابها توكيدًا لاسم

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤٤٨/٧.
(٢) انظر: البيان ٣٣٢/٢.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٦/٤.
(٤) انظر: البحر المحيط ٤٤٨/٧، الدر المصون ٤٨٧/٩.
(٥) سورة المائدة: ١١٤.
(٦) انظر: البحر المحيط ٤٤٨/٧.

(إنّ)، أو بدلاً منه، ولا تصلح أن تنصب على الحالية؛ إذ رفض كثير من النحاة[١] رأي ابن مالك، وجواز ما ذهب إليه ابن هشام من النصب على البدلية بأدلة متفق عليها بين النحاة.

القراءة الخامسة:

في قوله: ﴿كَانَ مَا يَنْبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾[٢].

قال ابن هشام:«القياس أنها لا تزاد[٣] في ثاني مفعولي (ظن)، ولا ثالث مفعولات (أعلم)؛ لأنها في الأصل خبر، وشذت قراءة بعضهم: ﴿مَا كَان يَنْبَغِي لَنا أَنْ نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ ببناء (**نتخذ**) للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة (مِن) في الحال، ويظهر لنا فساده في المعنى؛ لأنك إذا قلت: «ما كان لك أن نتخذ زيدًا في حاله كونه خاذلًا لك» فأنت مثبت لخذلانه ،ناهٍ عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية»[٤].

سبق مناقشة هذه القراءة وتوضيح رد ابن هشام على ابن مالك في مبحث سابق[٥].

---

(١) انظر: الفريد ٤٩٣/٥، ٤٩٤، البحر المحيط ٤٤٨/٧، الدر المصون ٤٨٧/٩، شرح التصريح ١٣٤/٢، ١٣٥، إرشاد العقل السليم ٢١/٥.

(٢) سورة الفرقان: ١٨، وقد سبق تخريجها في مبحث سابق ص٤٥.
(٣) يتحدث عن زيادة (مِن)، انظر: مغني اللبيب ١٧١/٤، ١٧٢.
(٤) انظر: مغني اللبيب ١٧١/٤ – ١٧٢.
(٥) انظر: ص ١٨٥-١٨٦.

الفصل السادس

موازنة بين استشهاد ابن هشام بالقراءة الشاذة

واستشهاد كل من:

(١) ابن جني في(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها).

(٢) الزمخشري في (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل).

(٣) أبي حيان في (البحر المحيط).

قبل البدء بالموازنة وتفاصيلها آثرت أن أبدأ بنبذة مختصرة عن كل كتاب،ومضمون الكتاب، وموقع القراءة الشاذة فيه.

(أ) كتاب مغني اللبيب لابن هشام(*):

كتاب مغني اللبيب يعد موسوعة علمية مرتبة على منهجية جديدة لم يسبق إليها، وقد قال في مقدمته: «ووضعت هذا على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مشاكل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها، ونقحتها، وأغلاطًا وقعت لجماعة من المعربين، وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها»(١) و لم يرتب ابن هشام كتابه على الطريقة المعروفة عند النحويين بل لجأ إلى ترتيب جديد، وقد جعل ابن هشام كتابه هذا في ثمانية أبواب:

الباب الأول: في تفسير المفردات، وذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلا.

الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

هذا بالإضافة إلى طريقة العرض، والأسلوب الذي نهجه في مناقشة مسائله يجعلنا نقول: إن المغني من أجل مصنفات ابن هشام وأعلاها، واشتهر في حياته في مصر والشام، ولعل مؤلفه لم يبالغ حين قال: «فدونك كتابًا تُشَدّ الرحال فيما دونه ،وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه»(٢).

(*) بما أن البحث قائم عليه رغم أنه المتأخر زمنياً؛ فآثرت تقديمه على البقية.

(١) انظر: مغني اللبيب: مقدمة المؤلف ٥٣/١.

(٢) انظر: مغني اللبيب: مقدمة المؤلف ٥٣/١.

ولأنه حافلٌ بالآيات القرآنية التي تارة يذكرها على سبيل الاستشهاد، وتارة على سبيل التأويل، والتخريج، وخاصة القراءات القرآنية عدّه الدارسون من أعاريب القرآن الكريم كما تدل تسميته على ذلك «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» وقد حظى هذا الكتاب بمنزلة لا تكاد تدانيها منزلة، إذ اعتنى به الشُّراح عنايتهم بكتب المتقدمين حتى بلغت هذه الشروح ما يقارب خمسة وعشرين[1].

وامتدت العناية بكتابه هذا إلى الوقت الحاضر، فأقيمت حوله دراسات تتناول مذهبه، ومنهجه، ومصادره، وما دراستنا هذه إلا أكبر دليل على شغف الباحثين بابن هشام ومصنفه «مغني اللبيب».

وآخر ما يمكن قوله: إن ابن هشام قد اعتمد على الاستشهاد بالقراءة الشاذة في كتابه هذا كأصل من أصول السماع وقد اتضح هذا من خلال فصول البحث، حيث بلغت القراءات التي استشهد بها حوالي ثلاث ومائة قراءة .

(ب) ابن جني، وكتابه المحتسب:

أول ما يصادفنا عنوان الكتاب: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» فلقد عَزَّ على ابن جني أن تُوْصم عدد من القراءات بالشذوذ بعد أن كان مأخوذًا بها مقروءًا بل لا يقل ثقة، أو فصاحة عن القراءات المشهورة فكانت من أهم الأسباب التي دعت ابن جني إلى تأليف الكتاب هو: رغبته في إعادة الثقة اللغوية بها لا جواز القراءة، كما ذهب بعضهم وقد حاول في مقدمته، إجمال الأسباب التي دعته إلى تأليف هذا الكتاب ومن ذلك ما قاله: «وضربًا تعدّى ذلك فسماه أهل زماننا شاذًا أي: خارجًا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرّائه محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرًا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه..... ولسنا نقول ذلك فسحًا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم أو تسويغًا للعدول عما أقرته الثقات عنهم، لكن غرضنا منه أن نُرِى وجه قوة ما يسمى الآن شاذًا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرى أن العدول عنه

(١) انظر: ابن هشام النحوي للدكتور: سامي عوض: ١٣٥ أبسط القول في أبرز شروحه.

إنما هو غضٌّ منه أو تُهَمَةٌ له.....»[١].

فمن خلال ما عرضنا بعض ما جاء في مقدمة ابن جني في كتابه نخلص أن ابن جني كان منتصرًا للقراءة الشاذة، والاحتجاج بها في العربية، فهو يؤكد على صحتها بالعربية بل إنها مساوية، أو أكثر في الفصاحة للمجتمع عليه، ولقد أراد في ذلك الاحتجاج لهذه القراءة والكشف عن وجوهها في النحو، أو الصرف، أو اللغة، وتأييدها بالأساليب اللغوية الأخرى من قرآن، وشعر، ولغات ،فهو لم يرد في كتابه هذا توثيق القراءة، أو إثبات صحة قاعدة نحوية فيها، بل إنه كان مدافعًا عن وجوه الشواذ، وقد حاول لكل ما أوتى من مقدرة علمية، وثقافية وبكل ما اتسم به من حنكة لغوية أن ينتصر للشواذ، وأن يستشهد على الوجوه النحوية المناسبة من القراءات وكلام العرب.

(ج) الكشاف للزمخشري:

إن تفسير الزمخشري المعروف بـــ (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) من التفاسير التي تبوأت مكانة رفيعة عند أهل العلم سوى ما أخذ عليه من انتصاره لمذهب المعتزلة، ومن إيراده بعد الانتهاء من تفسير كل سورة حديثًا، أو حديثين في فضلها، وما لقارئها من الثواب مع أن هذه الأحاديث أكثرها موضوع أو ضعيف»[٢].

وليس عجبًا أن ينال تفسيره هذه المنزلة العلمية ومؤلفه عالم باللغة، والنحو، والصرف والمعاني، والبيان، والبديع، والقراءات، والأصول، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والحديث، والفقه[٣].

فقد أظهر لنا جمال النظم القرآني والنواحي البلاغية فيه، وقد زاد أسلوبه العالي من قيمة تفسيره؛ مما جعله محل ثناء الذين جاءوا من بعده فقد وصفه ابن خلدون، بقوله: «ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفاسير كتاب الكشاف للزمخشري من أهل خوارزم

---

(١) انظر: المحتسب ٣٣/١.
(٢) انظر: الصحيح والحسن من أحاديث فضائل الود في الكشاف وأنوار التنزيل والإرشاد، عبد الستار فاضل، مجلة آداب الرافدين: ٢٧٧، العدد الثاني والعشرون، ١٩٩١م.
(٣) انظر: وفيات الأعيان ٣٩٨/٤.

العراق إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد.....» [١].

وتتجلى أهمية الكتاب في كونه موسوعة علمية ضخمة؛ إذ ضم بين دفتيه مختلف علوم العربية من تفسير، ولغة، ونحو، وحديث، وقراءات، ومسائل فقهية، فضلًا عن كونه التفسير الوحيد الذي يعرض لبلاغة القرآن على نطاق علمي عملي واسع.

وقد رأى صاحب الطراز[٢] «عيسى العلوي» بأنه التفسير المتميز على سائر التفاسير من جهة تأسيسه على فن المعاني والبيان؛ إذ اعتمد على نظرية (النظم) لعبد القاهر الجرجاني في الكشف عن إعجاز القرآن[٣]، وبهذا يكون تفسير الكشاف فتح بابًا مغلقًا عن بيان الوجه البلاغي في تراكيب القرآن الكريم، وقد أصبح مفادًا للمفسرين فيما يتعلق بلغة القرآن، وبلاغته، ونظمه، ومن ثم كان من حق الزمخشري أن يفخر بتفسيره هذا قائلًا[٤]:

إِنَّ التَّفَاسِـــيرَ فِي الدُّنْيـــا بَلاَ عَدَدٍ وَلَيْسَ فِيهَا لَعَـــمْـــرِي مِثْلُ كَشَّافِي

إِنْ كُنْتَ تَبْغِي الْهُدى فَأَلْزَمْ قِرَاءَتَه فَالجَهْلُ كالدَّاءِ والْكَشَّافُ كَالشَّافِي

وفي ذلك قال تاج الدين السبكي: «اعلم أن الكشاف عظيم في بابه، ومُصنِّفه إمام في فنه إلا أنه رجل مبتدع، متجاهر ببدعته، يضع من قدر النبوة كثيرًا، ويسيء أدبه على أهل السنة والجماعة.....»[٥].

وممّا يجدر الإشارة إليه أخيرًا ،وهو على قيمة هذا التفسير إلا أن الزمخشري ضمَّن كشافه مذهبه الاعتزالي فقد احتوى الكثير من المسائل الاعتزالية، والتجاوزات على أهل السنة والجماعة.

لذا نجده قد تسلّح بكل فنون اللغة من أجل تأويلات الآيات القرآنية التي قد يتعارض في ظاهرها مع مذهبه الاعتزالي، وانطلاقًا من هذا فقد نبّه العلماء إلى هذا.

وبهذا يمكن القول بأن الكشاف لم يكن خاصًا بالقراءات وإنما كتاب في التفسير،

---

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون ٣٦٦/٢.
(٢) انظر: الطراز ٥/١.
(٣) انظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين للدكتور: قيس إسماعيل الأوسي: ٦٨.
(٤) انظر: مقدمة المحقق لكتاب الكشاف ٣٠/١، والأبيات من بحر البسيط.
(٥) انظر: منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه للدكتور مصطفى الصاوي الجويني ٢٧٠/٢٦٥.

وقد استعان بالقراءات القرآنية من أجل خدمة التفسير[١].

(د) أبو حيان، وكتابه البحر المحيط:

إنّ كتاب (البحر المحيط) ليس كتاب قراءات بل هو كتاب تفسير إلا أن إيراد مؤلفه كثير من القراءات وتوجيهها يقربه من كتب القراءات.

وقد حرص أبو حيان على تبيين معالم منهجه في التفسير في مقدمته[٢]، وهذه بعض ملامح هذا المنهج المتبع في تفسيره:

١. يورد أبو حيان عددًا من الآيات أو سورة كاملة إذا لم تكن طويلة.
٢. يتحدث عن مفرداتها من حيث المعنى والتصريف، مع عدم تكرار شرح المفردات، إذا وردت الكلمة نفسها مرة أخرى.
٣. يذكر أسباب النزول إنْ وجد.
٤. حكم الآية من حيث النسخ إنْ وجد.
٥. مناسبتها وارتباطها بما قبلها.
٦. بيان القراءات بأنواعها مع توجيهها.
٧. ما يلزم من الكلام على إعراب الآية.
٨. أقوال العلماء في معاني الآية.
٩. المسائل الفقهية وخلاف العلماء فيها.

وهذا التفسير هو محط أنظار أهل العلم عامة، وأهل العربية خاصة؛ إذ يعد المرجع الأهم لمن يريد الوقوف على وجوه الإعراب لألفاظ القرآن، ودقائق مسائله النحوية، فالجانب النحوي هو أبرز ما في التفسير إذ أكثر المؤلف من ذكر مسائل النحو، وتوسع فيها غاية التوسع وذكر مسائل الخلاف فيها حتى كاد الكتاب أقرب ما يكون كتاب نَحْوٍ منه كتاب تفسير، وبالرغم من هذا فهو لم يهمل الجوانب التفسيرية في كتابه – وهو الموضوع الأساسي في كتابه – لذا كان من البديهي بإنه إذا عدُت كتب التفسير فلابد من ذكر (البحر المحيط) فهو من الكتب المشهورة في هذا العلم.

---

(١) انظر: المرجع السابق: ١٧٢.
(٢) انظر: البحر المحيط – مقدمة المؤلف – ١/٩٩-١٠٠ وما بعدها.

وما يهمنا في هذا الموضع هو معرفة موقع القراءات[١] في كتاب (البحر المحيط) فنجد عناية أبي حيان بالقراءات عناية بالغة،وذلك من خلال النظر في الكتاب ولو بلمحة سريعة نجد كثرة القراءات، ومحاولة استقصاء جميع القراءات في الآية، يقول الدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة: «لقد جمع أبو حيان من شواذ القراءات ما لم يجمعه غيره ممن ألغوا في الشواذ، رجع إلى الكتب المؤلفة قبله فاستوعبها وزاد عليها زيادات كثيرة.....»[٢] هذا بالإضافة إلى ضبط القراءات، والعناية بصحة روايتها، وكذلك العناية بتوجيهها ومناقشة مؤوليها.

كل هذه الأسباب والمظاهر في كتاب البحر المحيط ،وإن كان كتابًا في التفسير إلا أنه يعد من المصادر الهامة في القراءات سواء القراءات المتواترة، أو الشاذة.

وبعد هذا، لأني تعرضت لرأي كل واحد منهم عند مناقشة القراءات في المباحث السابقة فقد أرتأيت أن تكون الموازنة عن طريق إيراد بعض النماذج من القراءات الشاذة التي يمكن من خلالها الموازنة بين هؤلاء وابن هشام، والخروج ولو بصورة جزئية يمكن أن توصلنا إلى قاعدة كلية، يتضح بها موقف المؤلف من القراءة الشاذة والاستشهاد بها في المسائل اللغوية.

القراءة الأولى:

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٣].

١- قال ابن جني: «..... وقراءة الحسن والجراح: ﴿ثُمَّ يُدركَه الموت﴾ بنصب الكاف..... وأما قراءة الحسن: ﴿ثم يدركَه الموت﴾ بالنصب فعلى إضمار (أنْ) كقول الأعشى:

---

(١) انظر: البحر المحيط: مقدمة التحقيق – ٧٧/١ وما بعدها.

(٢) انظر: مجلة كلية اللغة العربية-الرياض- العدد (٧) عام ١٣٩٧هـ (٤٩).

(٣) سورة النساء: ١٠٠.

لَنَا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذلُّ وسْطَها وَيأْوي إِلَيْهَا المُسْتَجِيرُ فيُعْصَمَا

أراد: فأنْ يعصما، وهذا ليس بالسهل وإنما بابه الشعر لا القرآن، ومن أبيات الكتاب:

سـأَترُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تميـمٍ وأَلحـقُ بالحجازِ فأُسـتَرِيحَا

والآية عل كل حال أقوى؛ لتقدم الشرط قبل العطف، وليس بواجب وهذا واضح.

وفيه أكثر من هذا، إلا أنّا نكره ونتحامى الإطالة لاسيما في الدقيق لأنه ممّا يجفو على أهل القرآن.....»[1].

٢- قال الزمخشري: «وقرئ ﴿يدركَه﴾ بالنصب على إضمار أن، كقوله:

..... وأَلحقُ بالحجازِ فأُستَرِيحَا»[2]

٣- قال أبو حيان: «وقرأ الحسن بن أبي الحسن ونبيح والجراح ﴿ثم يدركَه﴾ بنصب الكاف، وذلك على إضمار (أنْ) كقول الأعشى:

..... وَيأْوي إِلَيْهَا المُسْتَجِيرُ فيُعْصَمَا

قال ابن جني: هذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن، وأنشد أبو زيد فيه:

سأَترُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تمـيمٍ وأَلحقُ بالحجـازِ فأُستَرِيحَا

والآية أقوى من هذا؛ لتقدم الشرط قبل المعطوف. انتهى، وتقول أجرى (ثم) مجرى الواو والفاء، فكما جاز نصب الفعل بإضمار (أنْ) بعدهما بين الشرط وجوابه، كذلك جاز في

(ثم) إجراؤها فجراهما، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلوا بهذه القراءة، وقال الشاعر في الفاء:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مَطْمَئِـنةٌ فَيُثْبِتَهَا في مُسْتَوَى القاعِ يَزْلَـقِ

وقال الآخر في الواو:

ومَنْ يَقْتَرِبْ منَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَاً[3]

٤- قال ابن هشام: «أجرى الكوفيون (ثم) مجرى الفاء والواو، وفي جواز نصب المضارع المقرون بهما بعد فعل الشرط، واستُدل لهم بقراءة الحسن: ﴿ومن يخرج من بيته

---

(١) انظر: المحتسب ١/١٩٥-١٩٦.
(٢) انظر: الكشاف ٢/١٣٩.
(٣) انظر: البحر المحيط ٣/٣٥١.

مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله﴾ بنصب (يدرك)»[١].

– وبعد استعراضنا لأقوال كل واحد منهم مما نلحظه اتفاقهم في إيراد هذه القراءة ونسبتها إلى قارئها، وإن كان أبو حيان أكثر تفصيلًا في نسبة هذه القراءة، وكذلك في مناقشة المسألة النحوية التي استشهد عليها بهذه القراءة وهي: (إجراء (ثم) مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بهما) بالإضافة إلى توضيح المدرسة النحوية القائلة بهذا، وهي مدرسة الكوفيين، ويفترق عنهم الزمخشري في عدم نسبة هذه القراءة.

القراءة الثانية:

قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٢].

١- أبو حيان: قال: «وقرئ ﴿أنهم﴾ بالفتح على زيادة اللام، و(أن) مصدرية، والتقدير: (إلا أنهم يأكلون)، أي: ما جعلناهم رسلًا إلى الناس إلا لكونهم مثلهم»[٣].

٢- ابن هشام: «اللام الزائدة وهي الداخلة في خبر المبتدأ.....، وفي خبر (أنّ) لمفتوحة، كقراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ بفتح الهمزة.....»[٤].

هذه القراءة لم أجدها عند ابن جني، والزمخشري وقد تعرض لها أبو حيان من غير نسبة، أما ابن هشام فقد نسب هذه القراءة إلى قارئها، ونقل ما قاله شيخه أبو حيان بمعناه وهذا أمر مألوف عند ابن هشام نقل آراء أبي حيان بالمعنى لا بالنص، وقد وضحت ذلك في ثنايا هذا البحث ممّا وجدته لأبي حيان و لم ينسبه ابن هشام إليه.

القراءة الثالثة:

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٢٢٩/٢.
(٢) سورة الفرقان: ٢٠.
(٣) انظر: البحر المحيط ٤٤٩/٦.
(٤) انظر: مغنى اللبيب ٢٦٣/٣.

قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي﴾ [١].

١- قال ابن جني: «قراءة يحيى ابن يعمر وطلحة بن مصرف: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي﴾ بالتنوين في (ذكر)، وكسر الميم من (مِنْ). قال أبو الفتح: «هذا أحد ما يدل على أن (مع) اسم، وهو دخول (مِنْ) عليها. حكى صاحب الكتاب وأبو زيد ذلك عنهم: جئت مِنْ مَعِهم، أي: من عندهم، فكأنه قال: هذا ذكرٌ مِن عندي ومِن قبلي، أي جئت أنابه، كما جاء به الأنبياء من قبلي، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [٢]»[٣].

٢- قال الزمخشري: «وقرئ ﴿مِنْ مَعِيَ﴾ و ﴿مِنْ قَبْلِي﴾: على مِنْ الإضافية في هذه القراءة وإدخال الجار على (مع) غريب، والعذر فيه: أنه اسم هو ظرف نحو: قبل، وبعد، وعند، ولدن، وما أشبه ذلك، فدخل عليه: «مِنْ» كما يدخل على أخواته.....»[٤].

٣- قال أبو حيان: «وقرأ يحيى ابن يعمر وطلحة بتنوين (ذكر) فيهما وكسر ميم (مِن) فيهما ومعنى معي: هنا عندي، والمعنى: هذا ذكر من عندي ومن قبلي: أي: أذكركم بهذا القرآن الذي عندي كما ذكر الأنبياء من قبلي أممهم، ودخول (من) على (مع) نادر، ولكنه اسم يدل على الصحبة والاجتماع أجرى مجرى الظرف فدخلت عليه (من) كما دخلت على قبل، وبعده وعند، وضعّف أبو حاتم هذه القراءة لدخول (من) على(مع) ولم ير لها وجهًا»[٥].

٤- قال ابن هشام: «(مع): اسم بدليل التنوين في قولك: معًا، ودخول الجار في

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٤.
(٢) سورة النساء: ١٦٣.
(٣) انظر: المحتسب ٦١/٢.
(٤) انظر: الكشاف: ١٣٨/٤.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢٨٤/٦.

دحكاية سيبويه: «ذهبت مِن مَعِه»، وقراءة بعضهم: ﴿هذا ذكرٌ مِنْ مَعِي﴾»[١].

مما ألحظه إيرادهم هذه القراءة للدلالة على اسمية (مع)، وإجرائها مجرى الظرف، نحو: (قبل وبعد ولدن وأشباهها، هذا بالإضافة إلى تعضيد هذه القراءة بحكاية سيبويه، وفي هذا استعانة بأقوال العرب للاحتجاج للقراءة الشاذة، وخاصة عند ابن جني الذي ألف مؤلفه (المحتسب) مدافعاً عن وجوه شواذ القراءات.

القراءة الرابعة:

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٢].

١- قال الزمخشري: «﴿وأيَّهم أَشَدُّ﴾ بالنصب عن طلحة بن مصرف وعن معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء»[٣].

٢- قال أبو حيان: «وقراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش: ﴿أيَّهم﴾ بالنصب، مفعولاً بـــ (لنترعن)، وهاتان القراءتان تدلان على أن مذهب سيبويه أنه لا يتحتم فيها البناء إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها، وقد نُقل عنه تحتم البناء، وينبغي أن تكون فيه على مذهبه البناء والإعراب، وقال أبو عمر الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: "لأضربن أيُّهم قائم" بالضم، بل بنصبها، انتهى، وقال أبو جعفر النحاس: وما علمت أحداً من النحويين إلا وقد خطّأ سيبويه، وسمعت أبا إسحاق يعني الزجاج يقول: ما تبين أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما، وقال: وقد أعرب سيبويه (أيّاً) وهي مفردة؛ لأنها تضاف فكيف يبنيها وهي مضافة....»[٤].

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٢٣٢/٤.
(٢) سورة مريم: ٦٩.
(٣) انظر: الكشاف ٤٣/٤.
(٤) انظر: البحر المحيط ١٩٦/٦-١٩٧.

٣- قال ابن هشام في معرض حديثه عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ومنها جمل الصلة؛ حيث لا محل لها مخالفاً بذلك من جعل الموصول وصلته في محل كذا محتجاً بأنهما كلمة واحدة، قال ابن هشام: «والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول، في نحو: ليقم أيهم في الدار..... وقرئ ﴿أَيَّهم أَشَدُّ﴾ بالنصب»[١].

لم يتعرض ابن جني لهذه القراءة، وقد تعرض لها الزمخشري ضمن القراءات التي ذكرها في هذه الآية، بينما أفاض أبو حيان في هذه المسألة واستشهد بأقوال الآخرين حول هذه القراءة.

القراءة الخامسة:

في قوله تعالى: ﴿لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّ﴾ [٢]

١- قال الزمخشري: «وقرئ: ﴿لَيَخْرجن الأعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾ بفتح الياء وليخرجن على البناء للمفعول..... ومعناه: خروج الأذل أو إخراج الأذل أو مثل الأذل»[٣].

٢- وقال أبو حيان: «..... وحكى الكسائي والفراء[٤] أن قوماً قرؤوا ﴿لَيَخرُجن﴾ بالياء مفتوحة، وضم الراء فالفاعل الأعز، ونصب الأذل على الحال، وقرئ مبنياً للمفعول، وبالياء الأعز مرفوع به الأذل نصباً على الحال، ومجيء الحال بصورة المعرفة متأولة عند البصريين، فما كان منها بأل فعلى زيادتها إلا أنها معرفة»[٥].

٣- قال ابن هشام: «كالواقعة[٦] في قولهم: «ادخلوا الأول فالأول»، و «جاءوا

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١٥٦/٥.
(٢) سورة المنافقون: ٨.
(٣) انظر: الكشاف ١٢٨/٦.
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٦٠/٣.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢٧٠/٨.
(٦) اللام زائدة.

الجمَّاء النفير»، وقراءة بعضهم: ﴿لَيَخْرِجَنّ الأعزُّ منها الأذلَّ﴾ بفتح الياء؛ لأن الحال واجبة التنكير، فإن قدرت «الأذل» مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، أي: خروج الأذل كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة «أل»[١].

لم يتعرض ابن جني لهذه القراءة أيضاً، وقد تعرض لها الزمخشري، وقام بتوجيهها على وجهين: الأول: وهو أن يكون منصوباً على أنه مفعول مطلق على تقدير حذف مضاف وهو: خروج أو إخراج. الثاني: على تقدير وصف محذوف مضاف إلى الأذل: أي: مثل الأذل.

أما أبو حيان فقد نقلها حكاية عن الكسائي، والفراء بأن قوماً قرؤوا (بالياء مفتوحة) هذا بالإضافة إلى إيراد وجهة نظر البصريين من هذه القراءة وتوجيهها بالنصب على الحال حيث يؤولونها بزيادة (أل). وقد استشهد ابن هشام بهذه القراءة عند حديثه عن زيادة (أل) وقد ذكر ما قيل حول هذه القراءة بأسلوب استوعب كل الآراء، من القول بزيادة (أل) وكذلك نصبها على أنها مفعولٌ مطلقٌ.

القراءة السادسة:

في قوله تعالى: ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٢].

١- قال ابن هشام: «ومن العرب من يعرب (حيث)، وقراءة من قرأ: ﴿مِنْ حَيْثِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر»[٣].

لم أجد هذه القراءة عند ابن جني، ولا الزمخشري، ولا أبي حيان، وهذا يدل على اهتمام ابن هشام بالقراءات الشاذة حتى وإن لم تعتمدها المصادر السابقة التي اهتمت بالشواذ.

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٣٣١/١-٣٣٢.
(٢) سورة الأعراف: ١٨٢، سورة القلم: ٤٤.
(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٩٩/٢.

القراءة السابعة:

في قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾[١].

١- قال الزمخشري: «وقرأ «أبو حية النميري»: ﴿يُؤقِنُونَ﴾ بالهمز، جعل الضمة في جار الواو كأنها فيه، فقلبها قلب واو «وجوه» و «وقتَتَ»، نحو:

لَحَبُّ الْمُؤْقِدِيْنِ إليَّ مُؤْسَى وَجَعْدَةُ إذَ أَضَاءَهُما الوَقُودُ» [٢]

٢- وقال أبو حيان: «وقرأ أبو حية النميري بهمزة ساكنة بدل الواو كما قال الشاعر:

لَحَبُّ الْمُؤْقِدِيْنِ إليَّ مُؤْسَى وَجَعْدَةُ إذَ أَضَاءَهُما الوَقُودُ

وذكر أصحابنا أن هذا يكون من الضرورة، ووجهت هذه القراءة بأن هذه الواو لما جاورت المضموم فكأن الضمة فيها، وهم يبدلون من الواو المضمومة همزة قالوا في وجوه ووقتت أجوه وأقتت، فأبدلوا من هذه همزة إذ قدروا الضمة فيها»[٣].

٣- قال ابن هشام: «وقراءة أبي حية «يُؤقِنُونَ» بالهمزة، وقوله:

أَحبُّ الْمُؤْقِدِيْنِ إليَّ مُؤْسَى وَجَعْدَةُ إذَ أَضَاءَهُما الوَقُودُ

بهمز «المؤقدين» و «مؤسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل: في وجوه: أجوه، وفي: «وقتت» ﴿أُقِّتَتۡ﴾[٤]»[٥].

نلحظ هنا إتفاق الزمخشري وأبي حيان وابن هشام حول ما جاء في هذه القراءة، بأن هناك ظاهرة صوتية عند العرب وهي: أن الحرف الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه»[٦].

القراءة الثامنة:

---

(١) سورة البقرة: ٤.
(٢) انظر الكشاف ١٥٧/١.
(٣) انظر: البحر المحيط ١٦٧/١.
(٤) سورة المرسلات: ١١ الآية: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ١١﴾
(٥) انظر: مغني اللبيب ٦٦٠/٦.
(٦) انظر: سر الصناعة ٨١/١.

في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[١].

١- قال ابن هشام: «..... اسم كذلك[٢] معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: «أمَّا زيداً فَأضربه»، وقراءة بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء، وقبل ما دخلت عليه؛ لأن (أمَّا) نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل...»[٣]. لم أجد هذه القراءة عند ابن جني ولا الزمخشري ولا أبي حيان وهذا يؤكد مرة أخرى أن كتاب مغني اللبيب يصدق عليه قولنا: إنه من أعاريب القرآن الكريم.

القراءة التاسعة:

في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا﴾[٤].

١-قال الزمخشري: «وقيل: في قراءة أبيّ وعبد الله: ﴿كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ﴾[٥].

وقال أبو حيان: «قال الزمخشري: «..... وقيل: في قراءة أبيّ وعبد الله:﴿كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ﴾[٦].

٢- قال ابن هشام:«حذف الصفة: ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا﴾ أي: صالحة؛ بدليل: أنه قرئ كذلك، وأن تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيها حينئذ»[٧].

٣- نقل أبو حيان ما أورده الزمخشري حول هذه الآية، وأوردها ابن هشام – أيضاً – شاهداً على حذف الصفة.

القراءة العاشرة:

---

(١) سورة فصلت : ١٧.
(٢) يقصد بذلك ما يفصل فيه بين (أمّا) وبين الفاء.
(٣) انظر : مغني اللبيب ٣٦٦/١٦-٣٦٧.
(٤) سورة الكهف: ٧٩.
(٥) انظر: الكشاف ٦٠٧/٣.
(٦) انظر: البحر المحيط ١٤٥/٦.
(٧) انظر: مغني اللبيب ٤٢٨/٦.

في قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[١].

١- قال ابن جني: «ومن ذلك قراءة عكرمة: ﴿حِيْناً تُمْسُونَ﴾، قال أبو الفتح: أراد حيناً تمسون فيه، فحذف (فيه) تخفيفاً. هذا مذهب صاحب الكتاب في نحوه، وهو قوله سبحانه: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[٢] أي لا تجزى فيه، ثم حذف (فيه) معتبطاً لحرف الجر والضمير لدلالة الفعل عليهما.

وقال أبو الحسن: «حذف (في) فبقى (تجزيه)؛ لأنه أوصل إليه الفعل، ثم حذف الضمير من بعده، ففيه حذف متتاليان شيئاً على شيء، وهذا أرفق، والنفس به أسبأ من أن يعتبط الحرفان معاً في وقت واحد».

وقرأ أيضاً: ﴿وحِيْناً تُصْبِحُونَ﴾ والطريق واحد»[٣].

٢- قال الزمخشري: «وفي قراءة عكرمة: ﴿حِيْناً تُمْسُونَ وحِيْناً تُصْبِحُونَ﴾، والمعنى: تمسون فيه وتصبحون فيه، كقوله: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[٤] بمعنى فيه»[٥].

٣- قال أبو حيان: «وقرأ عكرمة ﴿حِيْناً تُمْسُونَ وحِيْناً تُصْبِحُونَ﴾ بتنوين (حين) والجملة صفة، حذف منها العائد تقديره: «تمسون فيه وتصبحون فيه»»[٦].

٤- قال ابن هشام: «..... وقراءة الأعمش: ﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ على تقدير: (فيه) مرتين، وهل حُذف الجار والمجرور معاً، أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير، واتصل بالفعل كما قال:

---

(١) سورة الروم: ١٧.
(٢) سورة البقرة: ٤٨، ١٢٣.
(٣) انظر: المحتسب ١٦٣/٢-١٦٤.
(٤) سورة البقرة: ٤٨.
(٥) انظر: الكشاف ٥٧٠/٤.
(٦) انظر: البحر المحيط ١٦٢/٧.

ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وَعَامِراً [قَلِيلٍ سِوىَ الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُه]

أي شهدنا فيه، ثم حذف منصوباً.

قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن.

وفي أمالي ابن الشجري: «قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي: أن الجار حذف أولاً، ثم حذف الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا (فيه)»[(١)].

وقال أكثر النحويين - منهم سيبويه والأخفش - يجوز الأمران والأقيس عندي الأول» انتهى»[(٢)].

أورد ابن جني والزمخشري هذه القراءة، واحتجا لها بقراءة أخرى مماثلة في قوله تعالى:﴿وَٱتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[(٣)].

بينما ناقش أبوحيان، وابن هشام المسألة النحوية الخاصة بهذه القراءة، وقد أسهب ابن هشام في ذلك بذكره لآراء النحاة السابقين حول ماجاء في هذه القراءة.

وبعد إيراد هذه النماذج يمكن استنتاج الآتي:

أن كل مؤلف قد تناول القراءة الشاذة بما يخدم الهدف الذي من أجله ألف كتابه.

- فابن جني ألف كتابه (**المحتسب**) من أجل الدفاع عن القراءة الشاذة، وبرغم خروجها عن قراءة السبعة إلا أنه نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايات، مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه، وأنه آخذ من سمت العربية، وأن العدول عنه ليس تهمة له أو هو غض وهذا الهدف الحقيقي الذي من أجله ألف كتابه المحتسب ووجدت القراءة الشاذة في كتابه من أجل هذا.

- الزمخشري اهتم في كتابه (**الكشاف**) بالقرءاة من أجل خدمة التفسير لذا نجده لم يتعرض للقراءة من ناحية الضبط النحوي، ومناقشتها لغويا، ونحويا، كماهو موجود عند الآخرين، فالزمخشري في تفسيره همه الصنعة المعنوية، ويرى أن ضبط القراءة خاصة بأهل النحو.

---

(١) انظر:أمالي ابن الشجري: ٦/١.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٦٠٣/٥-٦٠٤.
(٣) سورة البقرة: ٤٨، ١٢٣.

– أما أبو حيان فمن المنصف أن نقول: إن كتابه (**البحر المحيط**) هو الكتاب الذي استوعب القراءات كلها شاذها ومتواتراها، وأيضا بمسائلها اللغوية، النحوية والصرفية، والصوتية، هذا بالإضافة إلى اهتمامه بمناقشة السابقين له ممن تعرض للقراءات الشاذة أمثال الزمخشري وابن جني وغيرهم.

– أما ابن هشام فقد حاول في كتابه أن يجعله كما أسماه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) فنقل لنا القراءات الشاذة التي تخدم القضية اللغوية بجميع مستوياتها (نحوية وصرفية وصوتية ومعجمية) حتى إنه ذكر بعض القراءات التي لم يذكرها ابن جني والزمخشري وأبوحيان وهذا يدل على قيمة الاستشهاد بهذه القراءة عند ابن هشام ،وأنها لاتقل درجة عن غيرها من الشواهد السماعية الآخرى التي يستدل بها على القضايا اللغوية.

الخاتمة والنتائج

الحمد لله الذي وفقني إلى اختيار هذا الموضوع، وأعانني على إتمامه وفي هذه الأسطر سأبين ماخرجت به من نتائج لهذا البحث، وأكبر النتائج أنني اكتسبت معرفة بمصدر من مصادر الشواهد النحوية، وهو القراءات الشاذة، ودرست كتابًا من أبرز الكتب النحوية في أعاريب القرآن الكريم وهو (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) وأحطت بجهد عَلَم من أعلام النحويين قال فيه ابن خلدون: ((مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه)) [1]...

ومن النتائج التي يمكن ذكرها بعد هذه الرحلة مع ابن هشام وكتابه-مغني اللبيب- واستشهاده بالقراءات الشاذة، مايأتي:

- كثرة القراءات القرآنية الشاذة التي تضمنها كتابه ؛حيث بلغت حوالي ثلاث ومائة قراءة .

- انفراد ابن هشام ببعض القراءات التي لم أجدها في كتابه ، وقد وضحت ذلك في الفصل السادس.

- عزوبعض القراءات إلى أصحابها ، وهذا واضح في ثنايا البحث.

- أفادنا ببعض أسماء الكتب التي اهتمت بالقراءات كالكامل للهذلي،وكتاب الشواذ لابن مهران.

- اهتمامه بالمسائل النحوية والصرفية ،وبالرغم من أن النزعة البصرية التي عُرف بها ابن هشام ؛حيث نجد اصطلاحاته النحوية وتعاريفه هي اصطلاحات،وتعاريف البصريين إلا أنه في بعض المواضع ينص على مخالفتهم واختيار الرأي المخالف لرأيهم.

-اهتمامه بإيراد المصطلحات التي كان يستخدمها النحاة عند إيراداهم القراءة الشاذة،فقد استخدم العديد منها وهذا اتضح في الفصل الأول.

- عناية ابن هشام بالقراءة الشاذة التفريق بينها وبين القراءة المتواترة والنص على

---

(١) انظر:مقدمة ابن خلدون: ٢٧١/٢.

شذوذها، أو ذكر ورودها في أحد مصادر الشواذ بكونها قراءة شاذة، أو الحكم بشذوذ القاعدة وإيراد القراءة كمثال استشهادي.

– قبول ابن هشام للقراءة الشاذة،واستدلاله بها في تقعيد القاعدة النحوية .

– تأويل ابن هشام القراءة الشاذة على عدة مظاهر لتتناسب القراءة الشاذة وقواعد اللغة وأساليبها.

– اتضح موقف ابن هشام من بعض القراءات الشاذة الواردة في كتابه وسبب رفضها أو إطلاق بعض العبارات التي تدل على عدم القبول بهذه القراءة الشاذة، نحو وصفها بالشذوذ، أو الندرة، أومخالفة الجماعة أو غيرها من المصطلحات التي اتضحت من خلال مناقشتي لهذه القراءات الواردة في هذا الفصل.

– اعتراض ابن هشام على بعض أراء النحاة أو المفسرين وتوجيههم للقراءات الشاذة.

– ظهر لنا من خلال الموزانة بين استشهاد ابن هشام بالقراءة الشاذة، واستشهاد ابن جني في المحتسب، والزمخشري في الكشاف، وأبي حيان في البحر المحيط، وقد اقتضت طبيعة البحث في هذا الفصل أن أبدأ بمقدمة بسيطة عن كل كتاب وموقع القراءة الشاذة فيه، ومن ثم إيراد نماذج من القراءات الشاذة التي تم مناقشتها في مباحث متقدمة؛ للوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف في طريقة الاستشهاد، وهل تعرض لها في كتابه أم لا؟

وممّا اتضح لي في هذا الفصل استشهاد كل مؤلف– بالقراءة الشاذة – بما يخدم الهدف الذي من أجله ألف هذا الكتاب.

هذه مجموعة من النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي المعنونة بـــ (استشهاد ابن هشام بالقراءات الشاذة في مغني اللبيب).

وختامًا: هذا البحث خلاصة جهدي، وإنني لا أزعم الكمال، فالكمال لله وحده، وحسبي أنني حاولت وبحثت، فإن أصبت فلله الحمد والشكر، وإنْ كانت الأخرى فمن نفسي المخطئة.

وماأملك إلا أن أسال الله التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانيـــاً: فهرس القراءات القرآنية.

ثالثـــاً: فهرس الأحاديث والآثار المروية.

رابعـــاً: فهرس الأقوال والأمثال.

خامساً: فهرس الشواهد الشعرية.

سادساً: فهرس المصادر والمراجع.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية:

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾	الفاتحة	٢	٨٩
﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾		٥	٢٨-٨٣
﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾		٧	٥٧
﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤﴾	البقرة	٤	٩٨-٢٤٢
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦﴾		٦	٣١-٤٣-٧١-١٧٨
﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ۝١٧﴾		١٧	٥١-١٦١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ۝٢١﴾		٢١	٤٧-١٧٩
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾		٢٦	٣٩-١٠٠-١٧٣
﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٣٨﴾		٣٨	١٢٩-١٤١
﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾		٤٨-١٢٣	١٣٧-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦
﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ۝٧٠﴾		٧٠	٤٦-٢٠٧
﴿قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾		٧١	١٢٧
﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۚ﴾		١٠٠	٢٨-٧٩-١٦١
﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾		١٠٢	١٤٤
﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ۝١١٩﴾		١١٩	٦٧
﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ﴾		١٣٠	٢١٣
﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾		١٣٧	٢١-٢٩-٦٩-١٥٦
﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ﴾		١٤٣	٩١
﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ﴾		١٤٨	٣٥-١٠٧-

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
			٢٢٢
﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾		١٥٠	٢٢
﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾		١٧٣	١٥٠-٣٨
﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾		١٧٧	١٥٥-٣٣-١٧٩
﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾		٢١٧	٥٩
﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾		٢٣٣	٢٠١-٢٨
﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾		٢٥٣	١٧٥
﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَـٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾		٢٨٣	٢١٢-٤٠
﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾﴾		٢٨٤	١٩
﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾	آل عمران	١٨	١٤٥
﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ﴾		١٩	١٤٦
﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِن كُونُوا۟ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾﴾		٧٩	٦٣
﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾		٨٠	٦٤
﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾		٨١	١٥٧
﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٩٢﴾﴾		٩٢	١٧٤-٢١
﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾		١٤٦	٢١١-١٦٥
﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾		١٦٤	٢١٤-٣٤

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابٗا رَّحِيمًا ١٦﴾	سورة النساء	١٦	٣١-١٦٤-٢١٧
﴿أَمۡ لَهُمۡ نَصِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُلۡكِ فَإِذٗا لَّا يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ٥٣﴾		٥٣	٢٨-٤٠-٤٩
﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡۖ أَوِ﴾		٦٦	٥٦-٥٨
﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖ﴾		٧٨	٢٢١-٢٢٤
﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمۡ عَلَيۡكُمۡ فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا ٩٠﴾		٩٠	١٣٣
﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾		٩٥	٥٦
﴿وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۗ﴾		١٠٠	٢٧-٥٨-٢٤١
﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ ١٥٧﴾		١٥٧	١٩٥
﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ﴾		١٦٣	٢٤٤
﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٥٠﴾	المائدة	٥٠	٣٤-١٢٤-١٢٧
﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾		٦٤	٥٠-١٣٣-١٣٥
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٩﴾		٦٩	١٥٠
﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨﴾		١١٨	١٤٤
﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٣٤﴾	الأنعام	٣٤	١٥٨
﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ﴾		٣٨	١٠٥
﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ﴾		٦٦	١٢٧
﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾		٩٦	٤٠
﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا		٩٩	٢٠٥

مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾			
الآية	**اسم السورة**	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾		١٠٩	٦٠-١٧٥
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾		١٣٧	١٩
﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾		١٥٤	٣٢-١٢٩-٢٢٥-١٨٩
﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾		١٥٨	١٩٢
﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ﴾	الأعراف	١٦	١٨٨
﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾		٢٧	٢١٥
﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ ﴾		٤٤	٩٥
﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾ ﴾		٥٩-٦٥-٧٣-٨٥	٣١-٤٤
﴿ وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ۖ وَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾		٨٦	٥٦
﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٠٥﴾ ﴾		١٠٤-١٠٥	٢٧-٢٩-٥٦-١٦٩
﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ ﴾		١٨٢	٣٣-٨٦-٢٤٥
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾		١٩٤	٢٤-٢٧-٧٢
﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢٥﴾ ﴾	الأنفال	٢٥	٣٧-١٥٢
﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾		٣٣	٣٥-٩٠
﴿ مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ ﴾		٦٧	٣١-١١٤

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخۡزِي ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢﴾	التوبة	٢	١٤٣
﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾		٣	٨
﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٣٠﴾		٣٠	١٣١
﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾		٥١	٢٥
﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ قُلُوبِهِمۡ﴾		٩٠	٢٤
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ﴾	يونس	٢٢	٢١٠
﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يَعۡقِلُونَ ٤٢﴾		٤٢	٢٠٢
﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ لِقَوۡمِهِۦ﴾		٧١	١٠٢
﴿فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ فَلَمَّا﴾		٨١	٦٩
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ٩٦﴾		٩٦	٦٤
﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفۡنَا عَنۡهُمۡ عَذَابَ ٱلۡخِزۡيِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَمَتَّعۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ حِينٖ ٩٨﴾		٩٨	١٧٢-٦٩-٦٨
﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ٤٥﴾	هود	٤٥	٢٠٣
﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٤٦﴾		٤٦	١٢٧
﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا مُفۡتَرُونَ ٥٠﴾		٥٠-٦١-٨٤	٣١
﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾		٧٨	١٩٣-٣٩-٢٤
﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ٨٧﴾		٨٧	١٠٥
﴿وَيَٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثۡلُ مَآ أَصَابَ قَوۡمَ نُوحٍ أَوۡ قَوۡمَ هُودٍ أَوۡ قَوۡمَ صَٰلِحٖۚ وَمَا قَوۡمُ لُوطٖ مِّنكُم بِبَعِيدٖ ٨٩﴾		٨٩	١٠٤-٣٧

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾﴾		١٠٥	١٩٢
﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾		١١١	٧٦
﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾	يوسف	٤	١٥٣
﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَـٰعِلِينَ ﴿١٠﴾﴾		١٠	١٦٣
﴿قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾		١٤	١١٦-٢٩
﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾		٣١	٢٢١-٥٣-٣٣
﴿قَالُوا۟ وَأَقْبَلُوا۟ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴿٧١﴾﴾		٧١	٢٣
﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾﴾	إبراهيم	٣٧	٨٠-٣٢- ٢٢٤-١٦٩
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾	الحجر	٩	٨
﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَـٰذَا حَلَـٰلٌ وَهَـٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾	النحل	١١٦	١٢٧
﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾﴾	الإسراء	٧٦	٥٠-٤٢-٣١-٢٠
﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّـٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَـٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۚ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾﴾	الكهف	٣١	١٥٨
﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾		٧٩	٢٤٧-١٢٧
﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴿٣﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾﴾	مريم	٤-٣	٢٠٣
﴿وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾﴾		٥	١٠٦

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا﴾		٢٦	١٨٧-٢٣
﴿ثُم لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَلَى عِتِيّٗا ﴿٦٩﴾﴾		٦٩	٢٤٠-٩٧-٣٦
﴿أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالٗا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا ﴿٧٨﴾ كَلَّاۚ سَنَكۡتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلۡعَذَابِ مَدّٗا ﴿٧٩﴾ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأۡتِينَا فَرۡدٗا ﴿٨٠﴾ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةٗ لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزّٗا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدّٗا ﴿٨٢﴾﴾		٧٧-٨٢	١٥١
﴿وَأَلۡقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلۡقَفۡ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾﴾	طه	٦٩	١٠١-٣٨
﴿بَل نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞۚ وَلَكُمُ ٱلۡوَيۡلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾	الانبياء	١٨	٨٨-٢٣
﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗۖ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡۖ هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِيۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡحَقَّ فَهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٢٤﴾﴾		٢٤	٢٣٨-٩٤
﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا ﴿٩٥﴾ يَرۡجِعُونَ﴾		٩٥	٦٢
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٢٥﴾﴾	الحج	٢٥	١٤٣
﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٢٣﴾﴾	المؤمنون	٢٣	٣١
﴿فَأَرۡسَلۡنَا فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ		٣٢	٣١

إِلَـٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣٢﴾			

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾	النور	١٣	١٧٣
﴿إِذۡ وَلَوۡلا سَمِعۡتُمُوهُ قُلۡتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾		١٦	١٧٣
﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴿٤٣﴾﴾		٤٣	٥٢
﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعۡتَهُمۡ وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكۡرَ وَكَانُواْ قَوۡمَۢا بُورَۢا ﴿١٨﴾﴾	الفرقان	١٨	٤٥-١٨٥-٢٢٩
﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾		٢٠	٩٣-٢٣٨
﴿وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلاً ﴿٢٥﴾﴾		٢٥	٣٤-١٩٢
﴿لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾	النمل	٤٦	١٧٣
﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ ﴿٧٢﴾﴾		٧٢	٨٢
﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَۖ أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّۖ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٞ ﴿٢٨﴾﴾	القصص	٢٨	٢١
﴿قَالُواْ سِحۡرَانِ تَظَٰهَرَا﴾		٤٨	٢٥
﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿٤﴾﴾	الروم	٤	١١٧
﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾		١٧	١٣٧-٢٤٤
﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ﴾	السجدة		٢٢٠

	١٢		

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾	الأحزاب	٥٦	١٤٨-١٩٧
﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾	يس	٢٧	١٨٨
﴿لا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلٌّ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ﴿٤٠﴾﴾		٤٠	١٤١
﴿إِنَّكُمۡ لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَلِيمِ ﴿٣٨﴾﴾	الصافات	٣٨	٣٦-١٤٢
﴿يُطَافُ عَلَيۡهِم بِكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ﴿٤٥﴾﴾		٤٥	٢٠٥
﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾		١٤٧	٧٩
﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ﴿٣٣﴾﴾	ص	٣٣	١٠٠
﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ ﴿٦٤﴾﴾		٦٤	٤٠-٢٢٠
﴿قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿٨٥﴾﴾		٨٤-٨٥	١٢١-١٢٦
﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾	الزمر	٣	٢٠
﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾		٦٤	٣٦-١٤٤
﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾		٦٧	٢٢٧
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾		٧١	٢١٠
﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾	غافر	٤٨	٢٢٦
﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾	فصلت	١٧	٣٢-١١٣-٢٤٣

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾		٤٦	١٤٤
الآية	**اسم السورة**	**رقم الآية**	**رقم الصفحة**
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾	الشورى	١١	١٥٦
﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾		١٧	٦٣
﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾	الزخرف	٣٥	٩١
﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾		٧٦	٢٠
﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ﴾		٧٧	٢١
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾		٨٤	١١٩
﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	الجاثية	٢٨	١٦٢
﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾	الأحقاف	٢٥	١٢٧
﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾		٢٦	٧٤
﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً ۖ بَلْ ضَلُّوا۟ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴾		٢٨	١٧٣
﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾		٣١	١٥٨
﴿۞ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٣﴾﴾		٣٣	١٦٥

﴿سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾	الفتح	١٦	٢١-٤٤-١٢٠

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ فَهُمۡ فِيٓ أَمۡرٖ مَّرِيجٍ ۝٥﴾	ق	٥	٣٠-١٧١
﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾	الذاريات	٢٣	١٠٤
﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ۝١ لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٞ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا ۝٤﴾	الواقعة	١-٤	٢٠٩
﴿وَكُنتُمۡ أَزۡوَٰجٗا ثَلَٰثَةٗ ۝٧﴾		٧	٢١١
﴿وَحُورٌ عِينٞ ۝٢٢﴾		٢٢	٢٠٥
﴿وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾	الحديد	١٠	١٢٢-١٢٤
﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٨﴾	المنافقون	٨	٧٧-١٩٧-٢٤١
﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾		١٠	١٦٥-١٧٣
﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٖ ۝٢٠﴾	الملك	٢٠	٧٥
﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ۝٩﴾	القلم	٩	١٦٤-١٧١
﴿فَذَرۡنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِۖ سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٤٤﴾		٤٤	٣٥-٨٦-٢٤٢

﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾	القيامة	١٨-١٧	١١

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞ﴾	الإنسان	٢١	٢٥
﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ﴿٢٤﴾﴾		٢٤	٨١-٨٠
﴿﴿٣٠﴾ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴿٣١﴾﴾		٣١	١٣٩
﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ﴿١١﴾﴾	المرسلات	١١	٢٤٣-٩٩
﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾﴾	النبأ	١	٢٤٣-٣٠
﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾﴾	عبس	٣	٦٣-٦١
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴿١﴾﴾	الانشقاق	١	٢١١
﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴿٢٢﴾﴾	الفجر	٢٢	٥٢
﴿فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾	الليل	١٤	١٩٢
﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴿١﴾﴾	الشرح	١	١٨١
﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾	الزلزلة	٨-٧	١٧
﴿كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ﴾	التكاثر	٥	٢٢٠
﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾﴾	الإخلاص	٢-١	١٤١-١٣١

﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾	الفلق	٢	٢٣

ثانياً: فهرس القراءات القرآنية:

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿الحَمْدُ لِلّهِ﴾	الفاتحة	٢	٨٩
﴿إيّاك يُعْبَدُ﴾		٥	٨٣-28
﴿يؤقنون﴾	البقرة	٤	243-٩٩
﴿سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾		٦	-٧١-43-31 ١٧٨
﴿ أذهب الله نورهم﴾		١٧	١٦١-٥١
(والذين مَن قبلكم ﴾		٢١	١٧٩
﴿ بعوضةً﴾		٢٦	-١٠٠-٣٥ ١٧٣
﴿فلا خوفُ عليهم ﴾		٣٨	-١٤١-١٢٩
﴿إن البقر تّشابهت﴾ ﴿تَشّابهت﴾		٧٠	٢٠٧-٤٦
﴿أوْ كلما عاهدوا﴾		١٠٠	-٧٩-٢٨ ١٦١
﴿ وما هم بضاري به من أحد﴾		١٠٢	١٤٤
﴿ولن تسأل﴾		١١٩	٦٧
﴿فإن آمنوا بما آمنتم به﴾		١٣٧	-٢٩-٢٠ ١٥٦
﴿ولكلٍّ وجهةٍ هو موليها﴾		١٤٨	-١٠٨-٣٣ ٢٢٦
﴿إلى الذين ظلموا﴾		١٥٠	٢٢
﴿إنما حرمَ عليكُمُ الميتةُ﴾		١٧٣	١٥٠-٣٥
﴿لَيْسَ البرَّ بَأن تُوَلُّوا﴾		١٧٧	١٥٠-٣٨
﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾		٢٣٣	٢٠١-٢٨
﴿فإنَّه ءاثم قلبَه﴾		٢٨٣	٢١٢-٤٠
﴿يغفرَ﴾ ﴿يعذبَ﴾		٢٨٤	١٩
﴿أنَّ الدين عند الله الإسلامُ دُنُوبَنَا﴾	آل عمران	١٩	١٤٥
﴿ لن يأمركم﴾		٨٠	٦٤
﴿لَمّا ءاتيتكم﴾		٨١	١٥٧
﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا بعض ما تحبون ﴾		٩٢	١٧٤-٢١
﴿وكأين من نبي قُتّل معه ربيُّون..﴾		١٤٦	٢١١-١٦٥
﴿ لمِن مَنَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً﴾		١٦٤	٢١٤-٣٤

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فإذاً لايؤتوا﴾	سورة النساء	٥٣	٣١-٤٢-٥٠
﴿إلا قليلاً منهم﴾		٦٦	٥٧-٥٨
﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾		٧٨	٢١٦-٢١٩
﴿حَصِرَةً صدورُهم﴾		٩٠	١٣٢
﴿غيرَ أولي الضرر﴾		٩٥	٥٧
﴿ثم يدركَه﴾		١٠٠	٢٩-٨٤-٢٣٦
﴿إلا اتباعُ الظن﴾		١٥٧	١٩١
﴿ أفَحُكْمُ الجاهليةِ يبغُونَ﴾	المائدة	٥٠	٣٨-١٢٤-١٢٧
﴿ إن تعذبهم فعبادك﴾		١١٨	١٤٤
﴿والشمس والقمر....﴾	الأنعام	٩٦	٤٠
﴿وجناتٌ من أعناب)		٩٩	٢٠٥
﴿وما أدراكم لعلها ﴾		١٠٩	٦٠-١٧٥
﴿زُيِّن....قتلُ أولادِهم شركاؤهم﴾		١٣٧	١٩
﴿تماماً على الذي أحسنُ﴾		١٥٤	٢٢-٣٢-١١٩-٢٢٥
﴿لاتنفع نفساً إيمانها﴾		١٥٨	١٨٩
﴿.... هو وقبيله﴾	الأعراف	٢٧	٢١٥
﴿نَعِم﴾ ﴿نحم..﴾		٤٤	٩٥
﴿مالكم من إله غيرَه..﴾		٥٩ -٦٥-٧٣-٨٥	٣١-٤٤
﴿حقيق بأن لاأقول....﴾		١٠٥	٢٩-٥٦-١٦٩
﴿من حيثِ لايعلمون..﴾		١٨٢	٣٥-٨٦-٢٤٢
﴿إن.....عباداً أمثالكم....﴾		١٩٤	٢٤-٢٧-١٥٢
﴿ واتقوا فتنة لتُصيبن الذين ظلموا﴾	الأنفال	٢٥	٣٧-١٥٢
وَماكَانَ اللهُ لِيُعَذِبهُمْ﴾		٣٣	٣٥-٩٠
﴿ والله يريد الآخِرَةِ ﴾		٦٧	٣٣-١١٣
﴿أن الله..... ورسولِه﴾	التوبة	٣	٨

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿... عزيرُ ابن الله﴾		٣٠	١٣١
﴿لن يُصِيَبَنَّا﴾		٥١	٢٥
﴿ وجاء المعَذِّرون﴾		٩٠	٢٤
﴿ فاجمعوا....وشركاؤكم﴾	يونس	٧١	١٠١
﴿ما جئتم به سحرٌ﴾		٨١	٦٩
﴿فهلاّ كانت ﴾		٩٨	١٧٢-٦٨
﴿مالكم من إله غيرَه..﴾	هود	٥٠-٦١-٨٤	٣١
﴿.... هن أطهرَ﴾		٧٨	-٣٩-٢٤ ١٩٣
﴿تفعل﴾ و﴿ تشاء﴾		٨٧	١٠٥
﴿ مثلَ ما أصاب﴾		٨٩	١٠٤-٣٧
﴿يأبتَ﴾	يـــوسف	٤	١٥٣
﴿تلتقطه بعض السيارة ﴾		١٠	١٦٣
﴿ونحن عصبةٌ﴾		١٤	١١٦-٢٩
﴿حاشاً لله ﴾ ﴿ حاشَ للهِ﴾		٣١	-٥٣-٣٣ ٢٢١
﴿ماذا تُفْقِدون﴾		٧١	٢٣
﴿ أفْئِدةً مِن الناسِ تَهْوَى إلَيْهِمْ ﴾	إبراهيم	٣٧	-٨٢-٢٢ ٢٢٤-١٦٩
﴿لِمَا تَصِفُ ألسنتكُم الكَذِبِ﴾ ﴿لِمَا تصِفُ ألسنتكم الكُذُبُ﴾	النحل	١١٦	١٢٧
﴿ وأذن لا يلبثوا خَلْفَكَ إلاقليلاً﴾	الإسراء	٧٦	-٤٢-٣١-٢٠ ٥٠
﴿ كل سفينة صالحة﴾	الكهف	٧٩	٢٤٧-١٢٧
﴿ خَفّتِ ﴾	مريم	٥	١٠٦
﴿ فإما ترئن من البشر أحدا﴾ ﴿ فإما ترِيْنَ من البشر أحداً﴾		٢٦	١٨٧ -٢٣
﴿ أيَّهُمْ أشَدُّ﴾		٦٩	-٩٧-٣٦ ٢٤٠
﴿ كَلاَّ سيكفرون﴾		٨٢	١٥١
﴿ كيدَ سحر﴾	طه	٦٩	١٠١-٣٨
﴿ فيدمغَه﴾	الانبياء	١٨	٨٨-٢٣
﴿هذا ذكرٌ مِنْ مَعِي﴾		٢٤	٢٣٨-٩٤
﴿مالكم من إله غيرَه..﴾	المؤمنون	٢٣-٣٢	٣١
﴿مَا كَان يَنْبَغِي لَنا أنْ نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أوْلِيَاءَ ﴾	الفرقان	١٨	-١٨٥-٤٥

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
			٢٢٩
﴿إلا أنَّهم ليأكلون الطعام﴾		٢٠	٢٣٨-٩٣
﴿وَ نُزِّلُ الملائكة تنزيلاً﴾		٢٥	١٩٢-٣٤
﴿ أي الأجلين ما قضيت فلا عدوان عليّ﴾	القصص	٢٨	٢١
﴿تظّاهرا﴾		٤٨	٢٥
﴿ لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ﴾	الروم	٤	١١٧
﴿فسبحان الله حيناً تمسون وحيناً تصبحون﴾		١٧	٢٤٤-١٣٧
﴿إنَّ الله وملائكتُه﴾	الأحزاب	٥٦	١٩٧-١٤٣٨
﴿.....سابقُ النهارَ....﴾	يس	٤٠	١٤١
﴿إنكم لذائقوا العذابَ الأليم﴾	الصافات	٣٨	١٤٢-٣٦
﴿فطفق مسحاً بالسوُق والأعناق﴾	ص	٣٣	١٠٠
﴿تخاصمَ﴾		٦٤	٢٢٠-٤٠
﴿قال فالحقُّ والحقُّ أقول﴾		٨٤	١٢٦-١٢١
﴿تأمروني أعْبُدَ﴾	الزمر	٦٤	١٤٤-٣٦
﴿والسماوات مطوياتٍ﴾		٦٧	٢٢٧
﴿إنّا كُلاً فِيْهَا ﴾	غافر	٤٨	٢٢٦
﴿ أما ثمودَ فهديناهم ﴾	فصلت	١٧	١١٢-٣٢- ٢٤٣
﴿وإن كل ذلك لِمَا﴾	الزخرف	٣٥	٩١
﴿.....هم الظالمون﴾		٧٦	٢٠
﴿ ونادوا يا مال﴾		٧٧	٢١
﴿وترى كلَّ جاثية كلَّ أمة...﴾	الجاثية	٢٨	١٦٢
﴿ تقاتلونهم أو يسلموا﴾	الفتح	١٦	٤٤-٢١- ١٢٠
﴿.....لِمَا جاءهم﴾	ق	٥	١٧١-٣٠
﴿.....خافضةٌ رافعةٌ﴾	الواقعة	٣	٢٠٩
﴿وكلٌ وعد الله الحسنى﴾	الحديد	١٠	١٢٤-١٢٢

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ليَخْرِجَنّ الأعزُّ منها الأذلَّ﴾	المنافقون	٨	٧٧-١٩٧-٢٤١
﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾	القلم	٩	١٦٤-١٧١
﴿من حيثِ لايعلمون..﴾		٤٤	٣٥-٨٦-٢٤٢
﴿واسْتَبْرقَ﴾	الإنسان	٢١	٢٥
﴿وللظالمين أعد لهم عذاباً أليماً ﴾		٣١	١٣٩
﴿وقتت ﴾	المرسلات	١١	٩٩-٢٤٣
﴿ عَمَّا يتساءلون﴾	النبأ	١	٣٠-١٨٤
﴿ألم نشرحَ ﴾	الشرح	١	١٨١
﴿قل هو الله أحدُ﴾	الإخلاص	١	١٣١-١٤١
﴿ من شرِّ﴾	الفلق	٢	٢٣

ثالثاً: فهرس الأحاديث والآثار المروية:

الحديث أوالأثر المروي	رقم الصفحة
- ((الإحسان أنْ تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك.))	١٨٨
- ((إن أبا بكر رجل أَسِيفٌ، وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسمْع الناس))	١٨٨
- ((إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ماتيسر منه))	١٢
- ((فيما حُكي عن عمر بن الخطاب أنه سأل قوماً، فقالوا: (نعَم) يعني: بالفتح، فقال:أما النّعَم فالإبل فقولوا: نعِم))	٩٦
- ((فيما وورد من كلام النبي "صلى الله عليه وسلم"، حيث روي "أن رجلاً من خثعم جاء إلى النبي "صلى الله عليه وسلم" بمنى، فقال له: أنت الذي يزعم أنه نبي؟ فقال:نعِم))	٩٦
- ((وأيم الله لقد كان خليقا للإمارة وإنْ كان من أحب الناس إلي))	٩٢

رابعاً: فهرس الأقوال والأمثال:

القول أو المثل	الصفحة
* اجتمعت أهل اليمامة	١٩٠
* أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً	٣٤-٢١٥
* ادخلوا الأولَّ فالأولَّ	٧٧-١٩٧
* اركب على اسم الله	٥٦-١٧٠
* أفوق تنام أم أسفل؟	١٣٠
* أمَ والله	٣٧-١٥٢
* أم والله ليكونن كذا	١٥٢
* امْرُؤٌ يَدْعُو إِلَى خَيرٍ أُجِيبُ، وآمرٌ بِخَيْرٍ وَلَوْ كَانَ صَبِيّاً أُطِيعُ	١٢٣
* إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية	٧٣
* إنْ ذلك نافعَك ولا ضارك	٧٣
* إنّ قائماً- إنّ قائمٌ	٧٣-٧٧
* إنما العامري عمته	١١٦
* تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	١٤٥
* تقول سواء علي قمت أو قعدت	٤٣
* جئت على حال حسنة ،وبحال حسنة	٥٦-١٧٠
* جئت مِنْ مَعِهِمْ	٩٥
* حكمك مسمطاً	١١٦
* خذ اللص قبل أن يأخذك	١٤٦
* ذهب مِنْ معِه	٩٤
* ذهبت بعض أصابعه	١٨٩
* رميت على القوس، وبالقوس	٥٦-١٧٠
* سلام عليكم	١٣٢

القول أو المثل	الصفحة
* سَوَّفْتُ بزيد ولَوْ كَيْت له	٥٥
* فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها	١٩٠
* قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي	٨٣
* قد كنت في خير فتعرفه	٨٧
* قطا قطا بيضك ثنتا وبيضي مائتا	١٤٣
* قطعت بعض أصابعه	١٦٣
* لابد من تتبعها	١٤٥
* اللهِ لَأَفعلنَّ	١٢٤
* اللهِ لَتفعَلنّ	١٢٤
* ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً، وما أنا بالذي قائلٌ لك قَبيحاً	١٢٠
* ما قرأت هذه الناقة سلى، وما قرأت جنيناً	١١
* ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة	١١٤
* مرة يحفرها	١٤٥
* وجاءوا الجماء الغفير	٧٧-١٩٧

خامساً: فهرس الشواهد الشعرية:

الشاهد الشعري	القائل	البحر	رقم الصفحة
١- قُلْتُ لِشَيْبَانَ: أدْنُ مِنْ لِقَائِهِ أنَّا نُغَدِّي القَوْمَ مِن شِوَائِهِ	أبو النجم العجلي	الرجز	١٧٥
٢- كيف نَومِي على الفراشِ ولما تشْمَل الشامَ غارةٌ شعواءُ ٣- تذهلُ الشيخَ عن بنيه وتُبْدي عن خدامِ العقيلةُ العذراءُ	عبدالله بن قيس الرقيات	المديد	١٣١
٤- مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً ولا ناعِبًا إلّا ببَيْنِ غُرابُها	الأحوص الرياحي اليربوعي	الطويل	٢١٧
٥- طلب لعرفك ياابن يحيى بعدما تَتَقَطَّعَتْ بِي دُونَكَ الأسْبَابُ	لم أجد قائله	الكامل	٢٠٧
٦-أأَنْتَ الهلالِيُّ الذي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنا بهِ والأَرْيحيُّ المُلَقَّبُ	لم أجد قائله	الطويل	٨٤
٧- وتأمُرُني رَبيعَةُ كُلَّ يَوْمٍ لأُهْلِكَها وأَقْتَنِيَ الدَّجَاجَا	النمر بن تولب	الوافر	٩١
٨- ورأيْتِ زوجَكِ في الوَغَى مُتَقَلِّداً سيفاً ورمحا	عبدالله بن الزبعرى	الكامل	٢٠٦
٩- بدتْ مثَل قرنِ الشمسِ في روَنَقِ الضُّحى وصورتِها أَو أنتِ في العين أَملحُ	ذو الرمة	الطويل	٨١
١٠- سأَترُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تميمِ وأَلحقُ بالحجازِ فأُستَرِيحَا	المغيرة بن حنباء	الوافر	٨٥-٨٧-٢٣٦-

الشاهد الشعري	القائل	البحر	رقم الصفحة
			-٢٣٧
١١- ولاَ أرَى فَاعلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ وما أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَدِ	النابغة الذبياني	البسيط	٥٤
١٢- كَانُوا ثَمانين أَوْ زَادُوا ثَمَانيةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي	جرير	البسيط	٨٠
١٣- يا من يرى عَارِضَاً أكفكُفهُ بين ذِرَاعيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ	الفرزدق	المنسرح	١١٨
١٤- أعاذِلَ ما يُدريكِ أن مَنِيَتِي إلى ساعةٍ في اليَوم أو في ضحى الغَدِ	عدي بن زيد	الطويل	١٧٦
١٥- عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرّغَ فِي رَمَادِ	حسان بن ثابت	الوافر	١٨٥
١٦- ألا أيُّهذا اللاّئمي أحضُرَ الوغَى وأنْ أشهدَ اللذاتَ هلْ أنتَ مُخْلِدي	طرفة بن العبد	الطويل	١٤٥
١٧- لَحَبُّ الْمُؤْقِدِيْنِ إليَّ مُؤْسَى وَجَعْدَةُ إِذَ أَضَاءَهُما الوَقُودُ	جرير	الوافر	٩٩- ٢٤٣
١٨- أنْ تَقْرآنِ على أسماءَ ويحَكُما مِنِّي السَّلامَ وَأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدَا	لم أجد قائله	البسيط	٢٠١
١٩- في كُلِّ ما هم أمضى رأيَهُ قُدُماً و لم يشاورَ في إقدامه أحداً	عائشة بن الأعجم	البسيط	١٨٣
٢٠- آل الزُّبير سنَامُ المجدِ قَدْ علمتْ ذاك القبائلُ والأثَرونْ مَنْ عددا	لم أجد قائله	البسيط	١٨٠
٢١- إذا اسْوَدّ جُنحُ اللَّيْل فَلْنَأتِ ولتَكُنْ خُطـــاكَ خِفَافاً إنَّ حُرّاسَـــنَا أُســـْدَا	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	٧٦

الشاهد الشعري	القائل	البحر	رقم الصفحة
٢٢- جَاءَ الخَلَافَةَ أَو كَانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّه مُوسَى عَلَى قَدَرِ	جرير	البسيط	٨٠
٢٣- لولا فوارسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ يَومَ الصُّليفاء لم يُوفُونَ بالجارِ	لم أجد قائله	البسيط	١٨٧
٢٤- فَصَدُوا مِنْ خيارِهن لِقاحاً يتقَاذَفْنَ كالغُصون غِزَارُ	أبو دواد الإيادي	الخفيف	٦٠
٢٥- يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ لا أبالكُمَ لا يُوقِعَنَّكمُ في سوءة عمر	جرير	البسيط	١٣٠
٢٦- أكُلَّ امْرِىء تحسبين امرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نَارا	أبو داود الإيادي	المتقارب	١١٤
٢٧- فَلَمّا دَنَوْتُ تَسَديْتُهَا فَثوباً نَسِيتُ وَثَوباً أجُرْ	امرؤ القيس	المتقارب	١٢٣
٢٨-وَيَنمْي لها حُبُّها عندنا فما قال مِن كاشحٍ لم يَضِرْ	عمر بن أبي ربيعة	المتقارب	١٥٩
٢٩- في أيِّ يومَيَّ من الموتِ أفِرّ أيومَ لم يُقْدَرَ أم يَوْمَ قُدِرْ	علي بن أبي طالب	الرجز	١٨١-١٨٦
٣٠- قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي عليّ ذَنْباً كلُّه لَمْ أَصْنَع	أبو النجم العجلي	الرجز	١٢٢-١٢٤
٣١- وَقَدْ كُنْتُ في الحرب ذا تُدْرَإٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أَمْنَع	عباس بن مرداس	المتقارب	١٢٧
٣٢- وَلَمْ أرَ مثلَ الخَيْرِ يتركُه الفَتى ولا الشرّ يأْتِيه الفَتى وهو طائعُ	لم أجد قائله	الطويل	١١٤
٣٣- ما يُرْتَجَى وما يُخافُ جمَعَاً فهْوَ الَّذِي كالَّليْثِ وَالْغَيْثِ مَعَاً	لم أجد قائله	الرجز	٢٢٥

الشاهد الشعري	القائل	البحر	رقم الصفحة
٣٤- تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيبِ أفضلَ سَعْيكُمْ بني ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعَّا	جرير	الطويل	١٧٣
٣٥-إنَّ التَّفَاسِيرَ فِي الدُّنْيَا بِلاَ عَدَدٍ وَلَيْسَ فِيهَا لَعَمْرِي مِثْلُ كَشَّافِي ٣٦- إنْ كُنْتَ تَبْغِي الْهُدى فَألْزَمْ قِرَاءَتَه فَالجَهْلُ كالدَّاءِ والْكَشَّافُ كَالشَّافِي	الزمخشري	البسيط	٢٣٤
٣٧- وَمَنْ لَا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مَطْمَئنةٌ فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى القاعِ يَزْلَقِ	كعب بن زهير	الطويل	٢٣٧
٣٩- خذا بطن هَرْشَى أو قَفَاها فإنَّه كلا جانبي هَرْشَى لهنّ طريقُ	رجل أعرابي	الطويل	١٧
٤٠-يابنَ الزُّبَيْرِ طَالما عَصَيْكا وطالَما عَنَّيْتَنا إلَيكا	رجل من حمير	الرجز	٨٤
٤١- كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حَالِ متْنِه كما زَلَّتِ الصَّفْواءُ بالمتَنَزِّلِ	امرؤ القيس	الطويل	٥٢
٤٢- أبا جودُهُ لا البُخْلَ واستعْجَلَتْ به نَعَمْ مِنْ فَتَىً لا يمنعُ الجودَ قاتِلَه	لم أجد قائله	الطويل	٦٢
٤٣- فَقلتُ يَمينُ اللهِ أبْرَحُ قَاعِداً وَلوْ قطّعوا رأسِي لَديكِ وأوْصَالِي	امرؤ القيس	الطويل	١٢٢
٤٤- فمِثلكِ حُبْلى قد طَرقْتُ ومرضعٍ فألهَيتُهاعن ذي تمائمَ مُحْوِل	امرؤ القيس	الطويل	١٢٥
٤٥- وَلَقَدْ يَغْنَى بِهِ أصْحَابُكَ الْـ مُمسْكَو مِنْكَ بأسْبَاب الوصَال	عبيد بن الأبرص	الخفيف	١٤٣
٤٦- رأَتْ مرَّ السِّنينْ أَخَذْنَ مِنِّي كَمَا أَخذ السَّرار من الهلال	جرير	الوافر	١٨٩

الشاهد الشعري	القائل	البحر	رقم الصفحة
٤٧- لَمْ يَمُنَع الشّرْبَ مِنها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حَمامةٌ في غُصُونٍ ذات أوْ قَالِ	أبو قيس الأسلت	البسيط	١٠٤
٤٨- ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وَعَامِراً قَلِيلٍ سِوىَ الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُه	رجل من بني عامر	الطويل	١٣٧-٢٤٥
٤٩- وهَمَّ رجالٌ يشفعوا لي فلم أجدْ شفيعاً إليه غير جُود يُعادلُه	لم أجد قائله	الطويل	١٤٥
٥٠- إذَا مَا أتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ على أيِّهم أفْضَلُ	غسان بن وعلة	المتقارب	٩٨
٥١- فأَلفَيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إلّا قَلِيلاً	أبو الأسود الدؤولي	المتقارب	١٣١-١٤٢
٥٢- إنِ المرءُ مَيْتاً بانْقضاءِ حيَاتِهِ ولكنْ بأنْ يُبْغَى علَيهِ فيُخْذَلا	لم أجد قائله	الطويل	٧٣
٥٣- عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ المُحِيلِ لأنَّنَا نَبْكِي الدِّيارَ كما بَكَى ابنُ خذامِ	امرؤ القيس	الكامل	٦٢-١٧٥
٥٤- هَلَ أنتُمْ عائِجونَ بِنَا لأنّا نَرَى العَرَصَاتِ أو أَثَرَ الخِيَامِ	جرير	الوافر	٦٢
٥٥- وتَشرقُ بالقولِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ	الأعشى	الطويل	١٦٤-١٨٩
٥٦- إذا بعْضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنَا كفَى الأيتامَ فَقْدَ أبِي اليَتيمِ	جرير	الوافر	١٦٣
٥٧- مشين كَمَا اهتزَّتْ رماحُ تُسَفَّهتْ أَعَالِيَها مَرُّ الرياحِ النواسمِ	ذو الرمة	الطويل	١٩٠
٥٨- في ساعةٍ يُحَبُّها الطَّعامُ	لم أجد قائله	الرجز	١٣٨

الشاهد الشعري	القائل	البحر	رقم الصفحة
٥٩- قتلنا ناجياً بقتيل عمرٍو وخيرُ الطَّالبِي التِّرَةَ الغشُومُ	لم أجد قائله	الوافر	١٤٣
٦٠- لَنَا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذلُّ وسْطَها وَيأْوي إِلَيْهَا المُسْتَجِيرُ فيُعْصَمَا	الأعشى طرفة بن العبد	الطويل	٨٥- ٢٣٦- ٢٣٧
٦١- ومَنْ يَقْتَرِبْ منَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَاً	لم أجد قائله	الطويل	٨٦- ٢٣٧
٦٢- من يَفْعَلِ الْحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَرُّ بالشَرِّ عند اللهِ مِثْلانِ	حسان بن ثابت	البسيط	١٠٥- ٢١٨
٦٣- أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْم مِن آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِن	الطرماح	الطويل	٩٢
٦٤- إنْ هو مستولياً على أحدٍ إلاَّ على أَضْعفِ المجانين	لم أجد قائله	المنسرح	٧٣
٦٥- فلستُ بمُدْرك ما فاتَ مينّ بلَهْفَ ولا بلَيتَ ولا لو أنيّ	لم أجد قائله	الوافر	١٥٣
٦٦- هَذَا سُرَاقَةُ لِلقُرآنِ يَدْرُسُهُ يقطِّع الليلَ تَسْبيحَاً وَقُرْآنَا	لم أجد قائله	البسيط	١٠٧- ٢٢٣
٦٧- رَجْلانِ من ضَبَّةَ أَخْبَرانَا إنَّا رأَينا رجلاً عرياناً	رجل من ضبة	الخفيف	٢٠٢
٦٨- وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ منَايانا ودَوْلةُ آخرينَا	فروة بن مسيك	الوافر	٧٥
٦٩- إلاّ بُدَاهَةَ أو عُلَالَةَ سَابح نَهْدِ الُجزَاره	الأعشى	مجزوء الكامل	١١٨
٧٠- إِذَا متُّ فَادْفِنّي إِلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ تُرَوِّي عِظَامِي فِي المَمَاتِ عُرُوقُهَا	أبو محجن الثقفي	الطويل	٢٠١

الشاهد الشعري	القائل	البحر	رقم الصفحة
٧١- وَلَا تَدْفِنَنِّي فِي الفَـــلَاةِ فـــإِنَّنـــــــي أَخَافُ إِذَا مَامتُّ أَلاَّ أَذُوقُهَـــا			

قائمة المراجع

* الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، ١٩٧٧م.
* إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة المقدسي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
* ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي: للدكتور: علي فودة نيل، مطبوعات جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
* ابن هشام النحوي (بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النحو)، للدكتور: سامي عوض، دار طلاس ، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
* إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ: أحمد محمد البنا، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
* الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
* ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي - تحقيق: د. رجب عثمان الحمد و د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة - الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
* إرشاد العقل السليم (تفسير أبي السعود)، لأبي السعود بن محمد الحنفي، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
* الأزهية في معاني الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي: تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
* أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين للدكتور: قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٨م.
* الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
* أصول النحو عند ابن مالك، تأليف خالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
* الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
* الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
* إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
* إعراب القراءات الشواذ للعكبري - تحقيق: محمد السيد عزوز. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
* إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. محمد أحمد قاسم، دار ومكتبة الهلال بيروت - الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
* إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
* الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
* الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش – تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
* أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد العلوي، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ه.
* أمالي الزجاجي لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دارالجيل - بيروت - الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، كمال الدين أبي البركات الأنباري، دار أحياء

التراث العربي - مصر.
* أوضح المسالك لابن هشام - تحقيق:محمد النجار ،الطبعة الثالثة ،١٣٩٣م.
* البحر المحيط لأبي حيان - تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
* البحر المحيط لأبي حيان - تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م - ١٣٢٨هـ.
* البرهان في علوم القرآن. بدر الدين محمد عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى - دار التراث - القاهرة، ١٩٥٧م.
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
* البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري – تحقيق: د. طه عبد الحميد طه ومراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
* تاج العروس من جواهر القاموس ،لمحمد بن عبدالرزاق الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي وآخرون، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
* تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين - دار القلم - الكويت - ١٩٦٦م.
* تأويل مشكل القرآن، لعبدالله بن محمد بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر. دار أحياء الكتب العربية.مصر.الطبعة الثانية ،١٣٩٣هـ
* التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن حسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبع/ عيسى البابي الحلبي وشركاه.
* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
* تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري -تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
* تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، لمحمد الرازي فخر الدين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
* التقارض بين اللفظين في النحو العربي، د. عبد العزيز عبد الله، دار ظافر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
* تهذيب اللغة لأبي منصور محمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة: محمد علي النجار، الديار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب - القاهرة.
* التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
* الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق: عماد زكي البارودي، خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر.
* الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
* جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة التراث - مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، الطبعة الأولى.
* الجمل للزجاجي- تحقيق: د. علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
* الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي - تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
* حاشية الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
* حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لمصطفى الدسوقي، مكتب المشهد الحسيني، القاهرة ١٣٨٦ هـ.
* حاشية الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب، لـ د. عمر مصطفى، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
* حاشية الشمني على مغني اللبيب لابن هشام وبهامشها شرح الدماميني محمد بن أبي على مغني اللبيب لتقي الدين أحمد بن محمد الشمني، المطبعة البهية بمصر.
* حاشية الشهاب (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) - دار صادر، بيروت.
* حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.
* الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
* الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي - تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
* الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم ، دمشق.

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تحقيق: علي محمد عوض وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
* الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، د. محمد ياسين آل حسين، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠م.
* ديوان أبي الأسود الدؤولي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٤م.
* ديوان أبي محجن الثقفي، مطبعة الأزهار، القاهرة.
* ديوان الأعشى، جمع: د. محمد محمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب، مصر.
* ديوان الطرماح، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
* ديوان الفرزدق، تعليق وتصحيح عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة.
* ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
* ديوان امرؤ القيس، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
* ديوان أمير المؤمنين: علي بن أبي طالب، جمع وترتيب: عبد العزيز كرم، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
* ديوان جرير، جمع وشرح: محمد اسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر،الطبعة الأولى، ١٣٥٣هـ.
* ديوان حسان بن ثابت، شرحه وقدم له: أ. عبد أ. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
* ديوان ذي الرُّمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
* ديوان زهير بن أبي سلمى،شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
* ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
* ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت، ١٣٧٨هـ.
* ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
* ديوان عمربن أبي ربيعة المخزومي، دار القلم، بيروت.
* رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
* روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود شكري الألوسي، نشر: إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
* زاد المسير في علم التفسير، لعبد الرحمن بن علي الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
* سبب وضع علم العربية للسيوطي، تحقيق مروان العطية، دار الهجرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨.
* سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
* الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تأليف د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
* شرح ابن الناظم للألفية، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار التراث، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
* شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ -١٩٨٠م.
* شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر.
* شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي مختون، نشر: دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
* شرح التصريح على التوضيح، للشيخ: خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
* شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣م.
* شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، نشر: جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
* شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
* شرح المفصل لابن يعيش - طبع: عالم الكتب بيروت.
* شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين - تحقيق: د. تركي سهو العتيبي، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة

الأولى، ١٤١٣هـ.
* شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي- تحقيق: د. صاحب أبو جناح، نشر: وزارة الأوقاف العراقية.
* شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار أحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبد الله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري، رتبه وعلق عليه وشرح شواهده: عبد الغني الداقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا - دمشق، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
* شرح شواهد المغني لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وقف على طبعه وعلق على حواشيه: أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٦م.
* شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله بن محمد السليلي، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
* شواذ القراءات، لرضي الدين محمد أبي نصر الكرماني، تحقيق: د. شمراني العجلي، مؤسسة البلاغ - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
* شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
* الصحاح لإسماعيل حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي - مصر - ١٩٥٦م.
* صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر) لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
* ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
* طبقات المفسرين لمحمد بن علي الداوودي، تحقيق: عليم حمد عمر، نشر مكتبة وهبة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
* الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي العلوي، أشرف على مراجعته وضبطه وتدقيقه: جكاعة من العلماء بإشرا الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
* ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، سيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد، الرياض، ١٤٠٠هـ.
* غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري أبو محمد الحسن الصفاقسي، الطبعة الثالثة. مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م - ١٣٧٣م.
* فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، ١٤١٥هـ.
* الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفنيخ، دار الزمان - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
* القاموس المحيط أبو طاهر محمد يعقوب الفيروزآبادي، دار الفكر، بيروت.
* القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت.١٩٨٥م.
* القراءات واللهجات، د. عبد الوهاب حموده مطبعة السعادة، مصر، ١٣٦٨هـ.
* الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ليوسف الهذلي، تحقيق: جمال الشايب، سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
* الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
* كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الأولى.
* كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
* كتاب سيبويه: تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة دار الجيل بيروت - الطبعة الأولى.
* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
* الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
* الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
* اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
* لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور، دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
* لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق: عامر السيد عثمان، د. عبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
* لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري ،تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر.
* اللهجات العربية للدكتور: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثامنة، ١٩٩٠م.
* مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه بأصوله وعلق عليه: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة

* مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
* مجمع البيان في تفسير القرآن، لأمين الدين أبو علي الفضل بن الحسين الطبرسي، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٥٥م.
* محاضرات في علوم القرآن، غانم قدوري، دار عمار - عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
* المحرر الوجيز لابن عطية - نشر: دار ابن حزم بيروت.
* المحرر الوجيز لابن عطية - تحقيق: جماعة من علماء المغرب، نشر: المجلس العلمي بفاس.
* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، طبع في قطر ما بين عامي، ١٩٧٧م -١٩٩١م
* المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سِيده الأندلسي، تحقيق: مراد كامل، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، (الجزء السادس).
* المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سِيده الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، د.حسين نصار، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م، (الجزء الأول).
* مختصر في شواذ القرآن، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، نشر: براجستراسر، مكتبة المتنبي - القاهرة.
* مدرسة البصرة النحوية، تأليف د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف، الطبعة الأولى.
* المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٢٤ه - ٢٠٠٣م.
* المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.
* المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل - تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
* المسائل البصريات لأبي علي الفارسي - تحقيق: د. محمد الشاطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين الشيكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
* مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين السواس، دار المأمون للتراث - دمشق - طبعة ثانية منقحة.
* معاني الحروف للرماني، تحقيق: عرفان الدمشقي، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
* معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، نشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، قدم له وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
* معاني القرآن وإعرابه للزجاج - تحقيق: د. عبد الجليل شلبي،عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
* معاني القرآن وإعرابه للزجاج، أبي إسحاق إبراهيم بن السِّري، تحقيق: عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ.
* معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي - تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ه - ١٩٩٠م.
* معجم الأدباء لياقوت الحموي، مطبعة دار المأمون - مصر.
* معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار للذهبي، تحقيق: محمد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، ط١، ١٩٦٧م.
* المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، تأليف د. عبد العزيز أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٨٢م.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف الخطيب، مكتبة التراث العربي - الكويت.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك وزميليه، دار الفكر بيروت - الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
* المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود عمر الزمخشري - دار الجيل، بيروت -الطبعة الثانية.
* المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
* المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
* المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، القاهرة -١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
* مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد السلام الشدادي، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
* مقدمتان في علوم القرآن، مقدمة كتاب المباني في نظم المعاني ومقدمة ابن عطية ،نشر وتصحيح: آرثر جفري، مطبعة السنة المحمدية - مصر، ١٩٥٤م.

* المقرِّب، لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
* الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
* مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاؤه - القاهرة.
* منجد المقرئين ومرشد الطالبين ،شمس الدين أبو الخير محمد الجزري، مراجعة: محمد حبيب الشنقيطي وأحمد محمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت،١٩٨٠م.
* المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله الأمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
* منهج الزمخشري في تفسير القرآن العظيم ،وبيان إعجازه، للدكتور: مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م.
* نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، حققه وعلق عليه: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
* النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية - بيروت.
* النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ - ١٩٦٧م.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي- شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي- تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان، حقق أصوله وكتب هوامشه: د.يوسف علي طويل، د. مريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الرسائل الجامعية:
* أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية، إعداد الطالب: أحمد محمد أبو عريش الغامدي، إشراف الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
* التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن السليمان العثيمين، بإشراف الدكتور: أحمد مكي الأنصاري، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

الدوريات:
* مجلة آداب الرافدين - الموصل- العدد الثاني والعشرون، ١٩٩١م.
* مجلة كلية اللغة العربية – العدد السابع ١٣٩٧هـ

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة: وتتضمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره وأهداف البحث، والدراسات السابقة، والمنهج المُتَّبَع فيه.	١
التمهيد: الأصول السماعية، ومنها القراءات الشاذة، وموقف النحويين عامة منها.	٧
الفصل الأول: أسلوب ابن هشام في الاستشهاد بالقراءة الشاذة، ويتضمن المبحثين الآتيين:	٢٦
– المبحث الأول: أساليب عرض القراءة.	٢٧
– المبحث الثاني: مدى العناية ببيان شذوذ القراءة، والتفريق بينها وبين القراءة المتواترة	٤٢
الفصل الثاني: قبول ابن هشام القراءة الشاذة؛ ويتضمن المبحثين الآتيين:	٤٨
– المبحث الأول: تأييد القراءة المتواترة بالشاذة.	٤٩
– المبحث الثاني: الاستدلال على صحة القاعدة النحوية.	٧١
الفصل الثالث: تأويل ابن هشام القراءة الشاذة، ويتضمن المباحث الآتية:	١١٠
– المبحث الأول: الحذف والتقدير	١١٢
– المبحث الثاني: الحمل على الزيادة.	١٥٤
– المبحث الثالث: الحمل على وجه آخر،أي:(الحمل على المعنى).	١٦٠
– المبحث الرابع: الحمل على التعاقب والتضمين.	١٦٨
الفصل الرابع: موقف ابن هشام من القراءة السابقة .	١٧٧
الفصل الخامس: اعتراض ابن هشام على توجيهات النحويين للقراءة الشاذة وفيه المباحث الآتية:	١٩٥

الموضوع	رقم الصفحة
- المبحث الأول: اعتراضاته على البصريين	١٩٦
- المبحث الثاني: اعتراضاته على الكوفيين	٢٠٠
- المبحث الثالث: اعتراضاته على المتأخرين	٢٠٤
الفصل السادس: موازنة بين استشهاد ابن هشام بالقراءة الشاذة (مجال البحث) واستشهاد كُلٍّ مِن: - ابن جني في (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) - الزمخشري في (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) - أبي حيان في (تفسير البحر المحيط).	٢٣٠
الخاتمة والنتائج.	٢٤٨
الفهارس.	٢٥٠
أولاً: فهرس الآيات القرآنية.	٢٥١
ثانياً: فهرس القراءات القرآنية.	٢٦٤
ثالثًا: فهرس الأحاديث والآثار المروية.	٢٦٩
رابعاً: فهرس الأقوال والأمثال.	٢٧٠
خامساً: فهرس الشواهد الشعرية.	٢٧٢
سادساً: فهرس المصادر والمراجع.	٢٧٨
سابعاً: فهرس الموضوعات.	٢٨٤

Abstract

Thanks for Allah He helps me to choose this topic and finish.In the following lines, I will talk about what acquired from this research. The most interesting outcome is identifying a main source of grammatical wittiness. This source is the irregular reading. I also studied one of the outstanding books of grammar "Moghni Al Labib An Ketab Al Aoryb" In addition, I read about one of the distinguished grammarian Ibn Hisham. Ibn Khaldon said about him" we are in Morrocco, we hear about an Arabic scholar who appeared in Egypt. He is called Ibn Hishan who is considered more grammarian than Sebaway…"

My outcomes from this book as the following:

The technique of Ibn Hisan about irregular reading is similar to other grammarian. He showed some words that proved its irregularity. He used many techniques such as: the content on irregular reading. Another technique is contributing it to a reader away of regular and sequence reader and other Wittiness that prove irregularity or weakness of this readings.

Ibn Hisham was greatly interested in distinguishing between irregular reading and sequence reading. He brought many evidences that proved it is irregular reading. He also bought the reading as a witness example.

In the second chapter, Ibn Hisham accepted the irregular reading and made it as a grammatical rule from two situations:

- The first, he mentioned the sequence readings as a grammatical Wittiness and supported that by an irregular reading.
- The second is providing the correctness of his opinion or the grammatical rule by an irregular reading.

Ibn Hisham witnessed by irregular reading as he believed it is a main grammatical source witness. He used these irregular reading as grammatical witness for grammatical cases. Even there were audio evidence from Arab saying or the Holy Quraan.

In chapter three, I noticed that Ibn Hisham tried to make some interpretations for irregular reading to be suitable for language and its styles. From these interpretations are deleting, estimation depending on meaning. Sequence connotation and reduction.

In chapter four, Ibn Hisham showed his acceptance and refusal of irregular reading reason. He used some words that showed his refusal for irregular reading such as irregularity. Scariness or disputing of groups. I showed this through discussion of these reading in this chapter.

In chapter five, I discussed the rejection of Ibn Hisham for some cognation of grammarians and directing for irregular reading.

In chapter four and five, it was wrong of Ibn Hisham to depend on

previous scholar such as Al Murady and Abo Hyan without showing his attitude. Moreover, he never mentioned owners of readings.

In chapter six I tried to balance between Ibn Hisham and Ibn Jeny in Al Muhtasb, Al Zamakhshry in Al Kashaf and Abo Hayan in Al Bahr Al Muhiet. I started with a simple introduction about each book, I also wrote about their use of irregular reading. I did that to identify the differences and similarities between their methods of witnesses.

I found reading to serve his aim of writing his book.

However, I found out that Ibn Hisham was the most user of irregular reading than others such as AlZamakhshary. That showed the importance of irregular reading for Ibn Hisham as audio witnesses in all grammatical inflectional and phonetic levels.

These all my outcomes that I found out through studying " Wittiness of Ibn Hisham by irregular reading in Mughni Al Labib"

Finally, this research is the result of my great efforts. Allah is the only perfect, so I can say that my research is perfect, if I got the target that is form Allah guidance. On the other hand if I made a mistake that is from my self. I hope from my work to be for Allah's face as He is the best guidance and the best supporter.